

739





مَصَادِرُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ

## الجزء الاول

مجلس علماء

وَالْمُتَّقِينَ الَّذِينَ إِذَا أَفْتَحَ الْمَسْجِدَ أَخْبَأَتْ أَصْوَارُهُمْ فِي الْقِيَمَةِ

— — — — —

الرحمة الرحيم

تخلع، ارا انکرا لے العری مصتہ

میں نے یہ سب کچھ دیکھا ہے

١٤٢٥ - ١٤٢٦





## بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد لله الذي هدانا لهذا ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .  
وآله وأصحابه أجمعين .

وعد : فاعلم أن مصادر الأحكام الشرعية ومواردها هي الكتاب والسنة ، وأما الإجماع والقياس فهما من أدلة العلماء في ختصهما فإن موردتهما الكتاب والسنة لا غير .  
فحب على كل من أراد الإتيان بالأحكام الشرعية من مصادرهما أن يعرف موارد الأحكام ومصادرهما الأصلية ، لكي يطلع على حقائقها ، ويذهب بعض فقهاء زماننا من الإجماع قد سدّ فلا حاجة للوقوف على المصادر الأصلية وفيه معنى الكتاب والسنة لاستنباط المسائل منها . وحالوا تلك آئمة مذهبهم . فقد قال الإمام أبو حنيفة : حرام على من لا يعرف دليلاً أن يفتي بكلامي . وكان إذا أفتى يقول : هذا رأي أبي حنيفة هو أحسن ما قد راى عليه من حديثي ، أحسن منه هو أولى بالصواب . وكان الإمام مالك إذا استنطق حكماً يقول لأصحابه : انظروا فيه فإنه دين ، وما من حد إلا وما حود من كلامه ومردود عليه : إلا صاحب هذه البرصه ( يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم ) وقال الإمام الشافعي للربيع : يا أبا إسحاق لا تقلني في كل ما أقول ، وانظر في ذلك نفسك فإنه دين . وقال الإمام أحمد : انظروا في أمر دينكم فإن التقليد لغة المصنوع مدعوم ، وفيه عيب للتصديق . وقال الشافعي : إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو خطأ ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوا ما رواه . وقال رحمه الله : كل مسئلة يصح فيها الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند أهل النقل خلاف ما قلت فأنا راجع عنها في كتابي . مدغماني . وقال رضي الله عنه : إذا صح الحديث فهو مذهبي . وكان الإمام أحمد بن حنبل اتد الأئمة الأربعة يفتوا عن أرائي . وأما مذهبهم عنه . والله أعلم .

السنة . وفضل أبو داود عن أحمد بن حنبل أنه قال له : لا تقلدني ولا مالكاً ولا الشامي ولا الأوزاعي والثوري وخذ من حيث أخذوا ، وقال : من قلّة فقه الرجل أن يقلد دبه الرجل . وقد وردت أقوال كثيرة عن أئمة المذاهب في ذمّ التقليد المحض ولكن الجامدين من مقلديهم خالفوا أقوال أئمتهم وقالوا : إن الطريق لمعرفة الحق التقليد ، وإن ذلك هو الواجب ، وإن النظر والبحث حرام ، وما أنزل الله بها من سلطان . ولا سكر أن العامي هو الذي ليس فيه أهلية الاجتهاد ويلزمه اتساع قول المجتهدين . وقال أكثر العلماء : لا يجب على العامي التزام مذهب معين في كل حادثة ، ولو التزم مذهباً معيناً كذهب أبي حنيفة ، لا يجب عليه الاستمرار بل يحور له الانتقال إلى مذهب غيره ، لأن اختلاف العلماء رحمة بالنص ، ولو ألزم العامي العمل في مذهب من المذاهب كان هداً ثمة ، والعامي الذي لم يكن له نوع نظر استدلال ولم يقرأ كتاباً في فروع المذهب إذا قال لنا : إنه حنفي لم يصّر كذلك بمجرد القول . ذكر ذلك الخصري في كتابه « أصول الفقه » . وقد حوروا للعامي المقلد رحص المذاهب فيأخذ من كل منها ما سهل على نفسه عمله ، فإله ابن الهمام ، ولا يتبع منه مانع شرعي ، إذ للإنسان أن يسلك الأحف عليه إذا كان له إليه سبيل . وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عليه ونقل عن ابن عبد البر أنه لا يحور للعامي تتبع الرحص إجماعاً ، ولكن دعوى الإجماع ليس بصحيح ، وكلام ابن الهمام متصح لأن المسألة تحتاج إلى دليل يجمع ذلك ولم يوجد . غير أن الأحوط أن نجعل الإنسان هوامعاً لدسه . ولا نجعل دسه سعاداً لهواه . هذا ما قاله العلماء في حق العامي ، فهل يصدق هذا القول على العلماء والعقهاء وقضاة زماننا والذين احصوا بدرس العلوم الشرعية ، سيما الذين سخرروا في المسائل الفقهية ، فهل لا يجب عليهم التطلع إلى الدلائل الأصلية من الكتاب والسنة ، وهل تكفيهم الحمود على التقليد المحض كما يزعمون ، مع قولهم بأن التقليد هو العمل بقول الغير من غير حجة من الحجج الأربع ، أي الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، وليس من طرق العلم لافي الأصول ولا في الفروع ، فهل



لا يجب عليهم أن يبحثوا عن حقيقة كل مسألة من الكتاب والسنة ، ويختهدوا في استنباط الحكم منهما ولا يتخذوا القرآن مهبورا وسنة رسول الله .

وقد قال المزني في أول مختصره ما نصه : « اختصرت هذا من علم الشافعي ومن معى قوله لأقرأه على من أراد مع إعلامه بهيه عن تقايد غيره لينظر فيه لدينه ، ويحاط فيه لنفسه » والمرنى كان أعلم الناس بمذهب الشافعي ، وقد تواترت الرواية عن الإمام مالك أنه قال له الرشيد : إنه يريد أن يحمل انفس على مذهبه ، فهاه عن ذلك . وإذا نظرنا إلى رمس الصحابة رضى الله عنهم نراهم كانوا يرجعون في النوارل إلى الكتاب والسنة ، أو إلى ما نمنحص بهم من المظر عند فقد الدليل ، وكذلك التابعون كانوا يرجعون إلى الكتاب والسنة ، فإن لم يجدوا نظروا إلى ما أجمع عليه الصحابة ، فإن لم يجدوا اجتهدوا . وقد قال السى صلى الله عليه وسلم : « حير القرون قرنى سم الدين بوجه سم الدين بوجه » . والنقليد لم يحدث إلا بعد اقراض رمس الصحابة والتابعين وتناع التابعين . وحدوت التمدد بمذهب الأئمة الأربعة إنما كان بعد اقراض الأئمة الأربعة . وقد تقدم أقوالهم في حجر النقليد . فالمفقه في الدين لا يكون عيبا كاملا إذا لم يطلع على الدلائل السريعة ، ومن اسكنى أقوال العلماء ولم يطلع على الدلائل السريعة ، فهو مفاد محض ، والتقليد المحض اس من شعائر العلماء . فسنى لعلماء الدين أن يدرسوا الكتاب والسنة و يههوا معانيهما ، ليطاعوا على حقيقة كل مسألة من المسائل الدينية من المآحد الأصلية ، ألا وهى الكتاب والسنة . قال السوكانى : « إن عهه علم الرأى أصعب من عهه الرواه تراجل كبيرة . فما طالما من هؤلاء العوام إلا ما هم أحب عايه مما طله منهم المرمون لهم بالتقليد ، وهذا هو الهدى الذى درج عليه حذر المرمون سم الدين بوجه سم الدين بوجه » انتهى .

قال العلامة الخضرى : الكتاب هو كله السريعة وعمدتها . فريد الوصول إلى حسنه الدس وأصول السريعة يجب عليه أن يجعل القرآن تمرله القطب الذى عليه دور جميع الأدله الأخرى ، والسنة هى المعسة على فهمه . ثم كلام الأئمة الشافيين

والسلف المتقدمين ، ولبس كونه معجزاً متخرجاً عن العربية التي تناولها الأفهام ، قال تعالى : « وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ » وقال : « فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ » وقال : « قُرْآنٌ عَرَبِيٌّ يُقْرَأُ بِقُرْآنٍ مُعْتَمَدٍ » وقال : « بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ » . وعلى أى وجه فرض إعجازه فذلك غير مانع من الوصول إلى فهمه وتفعل معانيه . فقد قال الله تعالى : « كِتَابٌ أُنزِلْنَا إِلَيْكَ مُبَارَكٌ مُدْتَرِئاً آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ » . انتهى . ويتبع القرآن السنة ، و يطلق لفظ السنة على ما جاء من قول الله صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير . والاول مختص باسم الحديث ، فإذا أطلق لا يفهم منه إلا السنة القولية ، وهي نفس ما عصار سندها عند الجمهور إلى مواتر و خبر آحاد ، وراد الحنفية فيما نالها وهو المشهور أو المسموع . فالمواتر هو خبر جماعة يسمع عادة تواطؤهم على الكذب عن أمر محسوس تسمع أو غيره ، وسرطه بالطريق إلى الخبر ثلاث . الأول أن يسمع جميع الرواة في القرن الأول والساني والثالث جماعة لا يجوز العمل بواطؤهم على الكذب ، فيرى ذلك العدد من ماله ، إلى أن يصل بالخبر عنه في القرون الثلاثة المعبره ، وأن يسمع عددهم مسموعاً يسمع في العادة تواطؤهم على الكذب ، ولا عند ذلك بعدد مدس . بل صانعه حصول العلم الضروري به . فإذا حصل ذلك . علمنا أنه مواتر ، وإذا فلا وحكم المتواتر أنه عند اليقين . وقالوا : كبر حاحده . والخبر المشهور هو ما كان من الآحاد في القرن الأول ، ثم انتشر حتى هلك قوم لا يؤمنون واقعهم على الكذب في القرن الثاني . وهو قرن الناصيين ، والثالث هو قرن تابع الناصيين . ولا غيره في سيرته في القرون التي بعد القرن الثالث . لأن عامة أخبار الآحاد ، استمررت في هذه القرون . ولا تسقى سبورا . وعند عامة الحنفية . الخبر المشهور واجب طه فوق طن خبر الواحد قريبا من اليقين ، وهو ما يتماد العموم على طمأنينه . وأوحوا العمل به ، وقالوا : يجوز تقييد مطلق الكتاب به ، ولكن لا كبر حاحده . وليس في ذلك كذب لرسول عليه السلام لكونه آحاداً في الأصل



وخبر الواحد هو ما يرويه في القرن الثاني والثالث مالا يتوهم توافقه على الكذب فلا يخرج بعد ذلك عن كونه من الآحاد وإن كثرت روايته ، وهو لا يفيد العلم بنفسه . وقد فرر العلماء أنه يجب العمل به ، وفيه أقوال . وسنحت عنها بعد ممحت خشيته الشنة . وقد أجمع المسلمون على أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم صحة في الدين . ودليل من أدله الأحكام . وقد دلّ على ذلك كتاب الله ، فقد قال الله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه . وما نهاكم عنه فانتهوا » . وقال سبحانه وتعالى : « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة ، إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » . وقال الأورداعي : الكتاب أحوج إلى الشنة من السنة إلى الكتاب ، لأنها بين المراد منه . وعلى كل حال . فقد أجمع المسلمون على حجية السنة ، ويطعن بها القرآن ، وبعد انماقيم على حجتها : نحنوا في حوار التكليف بخبر الواحد ، منهم من أحاله عقلاً . وقال ابن داود الظاهري : لا يجب العمل بخبر الواحد ، لأنه لا يوجب العلم . ولا يجب العمل إلا إذا حصل علم : أي يقين لقوله تعالى : ( ولا تقف ما اس لك به علم ) ، أي لا تقف ما لا تعلم . وقوله تعالى : ( وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن . وإن الظن لا يعي من الحق شيئاً ) . فالآية الأولى دلت على السهوية عن اتباع الظن . والثانية دلت على الذم باتباع الظن . وكل من السهوية والدم دليل الحرمه . فإذا حرد اتباع الظن للعمل نرم اتباع بالعلمه فهذا يدل على اسلرام العمل للعلم . والمالرم — وهو العلم — مسف . فسق المالرم وهو العمل ذكر ذلك المحلاوى في سهيل الأصول وقال الآخرون وهم جمهور العلماء . بأن البعد خبر الواحد حائر عملاً وقد وقع في العمليات ، والحدود . والدليل على ذلك أنه يواتر عن الصحابة في وقائع لا يحصى العمل به . ومجموع هدد الوقائع بعد إجماعهم على إيجاب العمل بأخبار الآحاد . وعلى ذلك حرب سنة المائتين من بعدهم ، فسب أن ذلك مجمع عليه من الثابت وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم نعم الأفراد إلى الآخرس ، معب علما ومعادا إلى التمس . وعند الله من عنه إلى كسرى ، فهو ! تكن خبر الواحد مباحاً للعمل . لما اكسب معب الواحد . وقالوا :

المفعول هو أن التواتر لا يوجد في كل مكان حادثة . فلو زدت خبر الواحد ، لتمطلت الأحكامه . وقال أحمد بن حنبل : خبر الواحد نفيد منه العلم . وقال الآخرون : إن خبر الواحد إذا وقع الإجماع على العمل بمقتضاه ؛ فإنه نفيد العلم ، لأن الإجماع عليه سببه من المعلوم صدقه . وهكذا خبر الواحد إذا ناقته الأمة باتقوال ، فكانوا بين عامل ومأول له . ومن هذا المسمى أحاديث صحيح البخاري ومسلم . فإن الأمة ناقته ما فيها باتقوال . ومن لم يعمل بالمعص من ذلك ، فقد أوله ، والتأويل فرع القول .

**الإجماع ومجيزه :** والإجماع اتفاق المجتهدين من هذه الأمة في عصر على حكم شرعي . ولا يصدر اتفاق مجتهد بل واحد ، ولا نصف واحد من الأمة إجماعاً . ولا يصح ما نسب إلى مالك من اعتبار اتفاق أهل المدينة إجماعاً ، ولا ما قاله بعضهم من أن اتفاق أهل الحرمين ، أو أهل مصر والكوفة إجماع . ولا ما قيل من أن اتفاق السجيين ، أو الخلفاء الأربعة إجماع . ولا ما قاله السجستاني من أن اتفاق أهل البيت إجماع . ولا يصدر في تحقق الإجماع صدور الصوى المنفعة من عدد التواتر ، لأن الدليل السمي على صحة الإجماع لا يوحى . وإنما يوجب أن كل مجتهد الأمة لا يفتون على خطأ ، ولا يفتد الإجماع إلا عن مسند لأن الصوى يكون مسند خطأ الكوفة فولا في الدين مدر علم . وقال الأمدى وغيره : إنه لا يستلزم المسند بل حور صدوره عن توفيق نان ومهم الله تعالى لا حصار الصواب . وقال قوم : إن الإجماع غير ممكن عادة لأن ركبه اتفاق جميع المجتهدين فلا بد لتحقيق مفهومه أولاً تحقيق محضنة كل مجتهد الأمة في عصر . وإنما أن اسمع من كلامهم بأنه في المسئلة : وسكون الآراء كلها على دواف . ولا محض ذلك عنهم إلا بعد أن يعاد عدد بعد العلم على وهو عدد التواتر . وقالوا : الأمر مستحيل لأن جميع المجتهد غير ممكن فلا يمكن معرفة المجتهدين الذين يعرفون بعض الإجماع على اعاقهم . والثاني أيضاً غير ممكن لأن من شرط الإجماع أن يجمع جميع مجتهدى العصر . والعلماء أسوا محصورين في إقليم واحد ولا في بلد واحد . بل هم مسندون في البلدان الإسلامية واستقصاء هذه البلدان كلها

لأجل أن يتحقق الإجماع نوع من المحال العقلي . خصوصاً إذا اشترطنا سماع عدد التواتر من كلّ منهم ، قال الخصري : « لا يمكن أن نقول إن التحقق من شخصية المجتهدين غير لازم لأنه ركن الإجماع ، والشئ لا يتحقق إلا إذا تحقق ركنه وادّعاء أنه ليس هناك أحد يمكنه أن يمنح لقب مجتهد فيه نظر لأننا نقول : إن هذا حق إمام المسلمين هو الذي نأذن بالفتوى لمن نتحقق من استكمال الشروط التي يلزم في المجتهد وهذا التحقق له طرق تختلف باختلاف الأمانة ، وإذا تم تحقيق تلك التحصنة بالاطلاع على أقواله ممكن بأن يجمعهم في حاصرتهم فيسألهم عما يريد أو بأن يكتب إلى كل منهم فيستطلع رأيهم ويكون ذلك بطريقة تقسم بها الجمهور ويعمد تحتها فيتلقاها عنهم » انتهى .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : من ادعى الإجماع فهو كاذب لعل الناس قد اختلفوا ولكن يقول : لا يعلم الناس اختلفوا ؛ إذا لم يسلطه . وبعض هؤلاء الحماة يرى أن الإمام يريد غير إجماع الصحابة . أما إجماع الصحابة فحجة معلومة بصورة كون الجميع نعمة في قلة . والآن في كثرة وانتشار . قال الأصمغاني . والمصنف يعلم أنه لا حرج له من الإجماع إلا ما يحد مكتوباً في الكتب . ومن البين أنه لا يحصل الاطلاع عليه إلا سماعاً منهم أو سماعاً أهل التواتر إلينا ، ولا سبل إلى ذلك إلا في عصر الصحابة وأما بعدهم فلا . وقال الإمام الرازي : والإنصاف أنه لا طريق لنا إلى معرفته — أي الإجماع — إلا في زمان الصحابة والإجماع ، والإجماع بينهم على ثلاثة أقسام ، الأول : الإجماع القولي وهو أن سكلم أهل الإجماع بما يوجب الاتفاق كقولهم أحرمنا على كذا وكذا . والثاني الإجماع العملي وهو عمل أهل الإجماع كلهم فيما هو من باب الفعل ، وهو عند الحوار ولا عند الوحوب إلا نعمة تدل عليه ، والثالث الإجماع السكوني ، وهو أن تنفق بعض المجتهدين على قول أو فعل وينتشر ذلك في عصرهم ويسكت باقيون منهم ولا يردون عليهم فالتسكوت من الباقيين كاف في اعتقاد الإجماع والمسيهور عند الشائعة أن لا يكون إجماعاً لحوار أن يكون سكوت الباقيين للممانه ولا تدل على الرضا . وقالوا : إن الإجماع حجة قطعية لا تصحح المسألة بهذه أن يكون



محلا للنزاع ولا يلتفت لما حاقه من الأدلة الظنية وقالوا : الدليل على حجته هو استحالة الخطأ على الأمة كما جاء في الحديث ، ولكمهم قالوا : لا سبيل إلى إقامة الحجة على حجية الإجماع إلا بالكتاب أو السنة المتواترة ، لأنه لا يمكن إنبات الإجماع بالإجماع فأمّا الكتاب فليس فيه نص صريح يدل على حجته ، وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم : لا تجمع أمتي على خطأ . وهو من حيث اللفظ أقوى وأدل على المقصود ولكن ليس بالتواتر كالكتاب ، والكتاب ليس فيه نص ، فطرق تقرير الدليل أن يقال : تظاهرت الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم بالفاظ مختلفة مع اتفاق المعنى في أن عصمة هذه الأخبار لم تنزل مشبهة في الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، لمسكرها أحد من أهل النقل ، فلهذا تكون هذه الأخبار أدلة قوية على حجية الإجماع . ومع هذا فإن الأمة الإسلامية في عصور مختلفة قررت أن الإجماع حجة فاطمة ، وهذا يدل على أن الأخبار الواردة في عصمة هذه الأمة وما في معناها كانت عندهم مقطوعا بها حتى لم يكن في نظرهم محالا للظن والاحلاف

وأما القياس : فقد اختلف الأصوليون في معرفة فعال السكي في جمع الجوامع هو حمل معلوم على معلوم تماثله في علة حكمه عند الحامل ، والمراد بحمل المعلوم على المعلوم جعله مثل نظيره في حكمه بإتبات مثل حكم أحدهما وهو القياس عليه الذي هو الأصل للقياس الذي هو الفرع . فالقياس هو فعل المجتهد جعله الشارع مظهورا للحكم فهو دليل عليه ، وأول ما يحصل في القياس العلم بالمتقاربة المساواة كالإسكار في الخمر والنبيذ فيحصل في طه المساواة ، وبما في الحكم والقياس هو طه المجتهد الذي هو عمره المساواة أو هو نفس المساواة وهذا سبب اختلاف الأصوليين في القياس . فمن نظر إلى أن القياس هو أمر المساواة وهو طه المجتهد أن حكما لا نص فيه هو مثل حكم المصوص عليه لانخادها في العلم عبر عنه بفعل المجتهد ، وعرفه بأنه حمل معلوم الخ . أو بأنه إنباب حكم معلوم الخ ، أو بأنه معرفة حكم معلوم الخ . ومن نظر إلى أن القياس هو أحد الأدلة التي أقامها الشارع لمعرفة الأحكام وهو موحود فللإجتهد المجتهد عرفه بأنه مساواة فرع للأصل الخ

والحمل معناه مشاركة أحد العلومين الآخر في حكمه . وقال صدر السريعة : هو تعدية الحكم من الأصل إلى النوع عامة متحدة لا تدرك بمجرد اللغة ، والمراد بالأصل المقيس عليه وبانفرع المقيس ، وقيل : القياس هو التعليل أي تبين العلل في الأصل ليثبت الحكم في الفرع فإتبات الحكم في الفرع وهو التعدية نتيجة القياس والغرض منه .

واعلم أن التصاريح المذكورة إنما هي لقياس العلم وهو المراد عند الإطلاق وهو المسمى عند المنطقيين بقياس التمثيل ، وهو حمل جزئي على جزئي آخر في حكمه لخاصة مشترك بينهما كحمل النسخ على الحر في الحرمة للإسكار ، وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء والمتكلمين إلى أنه أصل من أصول السريعة يستدل به على الأحكام التي يرد بها السمع ، وإلى أنه يخور العتد بالقياس في التبرعات عقلا وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل وهو المختار ، واستدلوا على ذلك بحججه منها أن العاقل إذا صح بطره واستدل له أدرك بالأمارات الحاصرة الأمور الغائبة ، كمن رأى إنساناً خارجاً من بيت فيه رجل ومعه سكين محضة بالده حكم بكونه غائلاً فإذا رأى الشارع قد أثبت حكماً في صورة من الصور ورأى هناك معنى يصلح أن يكون داعياً إلى إنسان ذلك الحكم ولم يظهر له ما يظنه عد السحب التام فإنه يطلب على ظنه أن الحكم يت لأحله وإذا وجد هذا المعنى في صورة أخرى ولم يظهر له أنصافاً ما يعارضه فإنه يطلب على ظنه سلب الحكم به في حصة . وقد علمنا أن مخالفة حكم الله تعالى سب العقاب والعقل يرحح فعل ما طعن فيه المصلحة ودفع الضرر على تركه . ولا معنى للحوار العقل سوى ذلك . هذا ما قاله صاحب سبيل الأصول . وقال الإمام ابن رشد في القياس : إن دليل العقل يسهد بسوء وذلك أن التواتر بين الأشخاص غير مساهمة والنصوص والأفعال والإقرارات مساهمة ومحال أن يقال : إلا ينهي تمامها . انتهى .

واستدل القائلون بالقياس على سب العتد من الكتاب والسنة والإجماع ودليلهم من الكتاب قوله تعالى : فاعبدوا ما أولى الأصنام . أمر الله تعالى أولى الأصنام بالاعتبار . وقال فاه القياس : هذه الآية لا تدل على القياس السريع لا بمطابقة ولا بصحة

ولا بالإنزام ، ولو كان القياس مأموراً به في هذه الآية لأن فيه معنى الاعتبار لكان كل اعتبار مأموراً به ، وأظن أن الاستدلال بثبوت التعبد بالقياس بهذه الآية فيه نوع من التعسف ، ولا تدل هذه الآية الصراحة على التعبد بالقياس . واسدل ابن نيمية على القياس بقوله تعالى : ( إن الله يأمر بالعدل والإحسان ) لأن العدل هو التسوية ، والقياس هو التسوية بين مثليين في الحكم ، فيتناولها عموم الآية واعتراض عليه تنع كون الآية دليلاً على المطلوب ولو سلمنا ذلك لكان ذلك في الأقبسة التي قام الدليل فيها على بني الفارق فيها فإنه لا تسوية إلا عند القطع بنفي الفارق لا في الأقبسة التي هي محل النزاع .

والدليل من السنة فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لما خذ حين عزم على بعثه إلى اليمن فاصياً : سمعني ! قال : بكتاب الله قال : فإن لم أجد ! قال : بسنة رسول الله قال : وإن لم أجد ! قال : أحهد رأيي قال عليه السلام : الحمد لله الذي وفق رسول الله بما يحبه الله ورسوله . فهو ! يكن القياس خفة لا نكره النبي صلى الله عليه وسلم ولما حمد الله عليه قال الأصوليون : هذا الحديث مشهور وقال العزالي : هذا الحديث ينفه الأمة بالقول وأما الإجماع وهو أقوى الصحيح في هذه المسئلة فهو أن الصحابة انصهوا على استعمال القياس في الوقائع التي لا نص فيها من غير نكير من أحد منهم . وإجماعهم يدل على أنهم قالوا بالرأي والقياس ومن لم يوجد منه الحكم بذلك ! يوجد منه إنكاره فكان إجماعاً سكوتياً وهو خفة كما سبق ذكره .

وذهب النظام والتسعة وجماعة من المعبرين إلى استحالة التعبد بالقياس واسدل بهاء القياس بموله تعالى : ( اليوم أكملت لكم دينكم ) فإنه لا معنى للإكمال إلا وفاء المخصوص بما يحتاج إليه أهل السرع إما بالنص على كل فرد أو بالدراج ما يحتاج إليه تحت عمومات التساميه . ومما يعيد ذلك قوله تعالى . ( ما فرطنا في الكتاب من شيء ) وقوله تعالى : ( ورنأ عليك الكتاب بنا لكل شيء ) أي ما أكل أمر من أمور السرع وقال الذين يريدون القياس ردًا على ما القياس بأن المراد بالكتاب في الآية العامة للوح المحموط ، وبأن ما ثبت بالقياس مضاف إلى الكتاب لأن القياس مدول في كتاب



الله نصّاً أو دلالة ، فالعمل بالقياس عمل بالكتاب في الحقيقة ، ولأن الكتاب دلّ على وجوب قبول قول الرسول ، وقول الرسول دلّ على حجة ، فكان كتاب الله دلّ على الأحكام الثابتة بالقياس والقول به حق فالقرآن نزل تبياناً لكل شيء ، والقياس شيء من تلك الأشياء ، وقالوا : وما ورد في ذم الرأي يجب حمله على الرأي العاقد . هـ

ملخص ما قاله العلماء في الأركان الأربعة وفي الحقيقة إن الأدلة الشرعية موردها الأصلي الكتاب والسنة فالكتاب أي القرآن بمنزلة القطب الذي تدور عليه جميع الأدلة والسنة هي المعية على فهمه ، فقد بين رسول الله ما شرع الله من حلال ومن حرام على الوحي الأكمل ، وأوضح لنا أحكام الشريعة ، وقد وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك شرائع ومفصل أحكامه في أقرب متناول حتى يقوم لله ورسوله على الناس حجة وحتى لا يكون لهم على الله حجة بعد ذلك البيان الواضح بالتفصيل الآتم ، ولكن الآن أصبح الاسغال بالقرآن والحدوث كمصدر لتسريع الأحكام أمراً مكرراً يجرمونه على كل أحد ويقولون : إن عصر الاحتياط قد ذهب وإن التقليد واجب علينا فلماذا لم نسق الآن ضرورة درس القرآن والحدوث لفهم الأحكام الشرعية فهاذا القرآن والحدوث بعد هذا ألقاها تلي لا نفهم لها معنى . ولا يطلب منهما التسلل على الأحكام الشرعية فأصبحوا يقرءون القرآن والحدوث للبركة أو المصانح ، وكثير من علمائنا يجمعون القرآن والبحارى للتبرك فقط ولا يلبسون إلى معاني القرآن والحدوث كمصدر سرعى للأحكام ولما رأيت الناس تركوا كلام الله ورسوله ومالوا إلى التقليد المحض رأيت أن أجمع كتاباً يهرب إلى أدهان طلبة العلوم الشرعية أحكام الله ورسوله من مصادره الأصلية ، ولو أنني لم أكن من فرسان هذا الميدان . ولا من درس فنون الشريعة بإتقان ولكنني أسعيت بكس فطاحل علماء هذا الفن . وقد انتفت من بين كسب هذا الفن كتاب « متقى الأخبار » وسرجه المسمى « سبل الأوطار » لحالة قدرها لأصبح كتاباً هدا على موالها لأهمها قد جمعا من الأحكام الشرعية عالم يجمع في غيرها وصاراً مرجعاً لخدائق العلماء عند الحاجة إلى طلب الدليل من الكتاب والسنة ، ولم أكتف بهدير

الكتابين ، بل استعنت بكتب أخرى جامعة في التفسير والحديث والأصول ، وقد سميت  
( مصادر الأحكام الشرعية ) وكان عرضي من تأليف كتابي هذا هو مراعاة الدليل  
من الكتاب والسنة بسهولة تامة مع الاطلاع على مذاهب العلماء وآرائهم في كل  
مسألة من غير إطناب ممل ولا إيجاز مجل ، وذكرت الأداة الشرعية كلها في أول  
الباب وذكرت بعد كل حديث حرجه وتعديله عبارة مختصرة ليعرف الطالب درجته  
من الصحة والضعف بسهولة تامة ، وسعت في مسألة الحرج والتعديل الإمام الشوكاني  
فإنه بذل قصارى جهده في كتابه بيل الأوطار في حرج وتعديل الروايات المذكورة في  
مستقى الأخبار ، ولكني يست هذه المسألة بوجه الاختصار ليسهل على المطالع فهمها من  
غير تكلف ، ومن أراد التوسع فيهما فعليه بالكسب المطولة في هذا الص كتاب  
بيل الأوطار وشرح بلوغ المرام وغيرها . ثم بعد ذكر الأداة الشرعية من الكتاب  
والسنة ذكرت آراء العلماء فيها ومذاهبهم في كل مسألة ؛ فسهل بذلك الاطلاع  
على آراء العلماء ومذاهبهم في كل مسألة وقد جعلت لجميع الآيات والأحاديث  
المذكورة في أول كل باب أعداداً مخصوصة تدل عليها لتسهيل المراجعة ، وأشرت إلى  
الآية أو الحديث بعدده الخاص عند البحث عنه في الشرح فيسهل بذلك الوقوف  
على دليل المسألة بسهولة وبكل وضوح ، وبوت كتابي هذا كسويب كتاب مستقى  
الأخبار في أكثر المواضع ، وقد ذكرت جميع الأحاديث المتعلقة بالأحكام الشرعية  
الواردة في كتاب المتقى وكتاب بلوغ المرام وغيرها من كتب الحديث إلا ما كان  
منها ضعيفاً جداً أو مكرراً أو الأحاديث التي لا ترتب عليها الأحكام الشرعية  
أو ما كان متعلقاً منها بالفصائل والوعظ إذ القصد من تأليبي هذا هو حسط الأدلة  
الشرعية من الكتاب والسنة الدالة على الأحكام الشرعية فقط .

## مقتطفات من المسائل الأصولية

يستعان بها على استنباط الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة

قال العلامة ابن رشد: الألفاظ التي تتلقى منها الأحكام من السمع أربعة ثلاثة متفق عليها ورابع مختلف فيه، أما الثلاثة المتفق عليها فاللفظ عام يحمل على عمومه أو خاص يحمل على خصوصه أو لفظ عام يراد به الخصوص، أو لفظ خاص يراد به العموم وفي هذا يدخل النتيجة بالأعلى على الأدنى وبالأدنى على الأعلى وبالمساواة على المساواة مثال الأول قوله تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ) فإن المسلمين اتفقوا على أن لفظ الخنزير مشاؤل لجميع أصناف الخنازير مالم يكن مما يقال عليه الاسم بالاشتراك مثل حرير الماء، ومثال الخاص يراد به الخاص قوله تعالى: (حد من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) فإن المسلمين اتفقوا على أنه ليست الزكاة واجبة في جميع أنواع الأموال، ومثال الخاص يراد به العام قوله تعالى: (فَلَا تَقْلُ لَهَا أَفْ) وهو من باب التسيه بالأدنى على الأعلى؛ فإنه يفهم من هذا تحريم الصرب والشم وما فوق ذلك وهذه إما أن يأتي المستدعي بها فعله بصيغة الأمر وإما أن تأتي بصيغة الخبر يراد به الأمر. وكذلك المستدعي تركه إما أن تأتي بصيغة النهي أو أن تأتي بصيغة الخبر يراد به النهي. هذا ما قاله العلامة ابن رشد ونحن سوضح لك حقيقة الأمر والنهي بإيجاز فيقول: إن الأمر عند الأصوليين هو طلب الفعل حرماً على جهة الاستعلاء لا بحجة الدعاء والالتماس وهو حقيقة في الوجوب كقوله تعالى: (أَقِيمُوا الصَّلَاةَ) وقد يحىء بصيغة الخبر يراد به الأمر كقوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) والأمر حقيقة في الوجوب ويسعمل أيضاً للندب إذا وجدت قرينة كقوله تعالى: (فَكَا سَوْهُمْ أَنْ عَلَّمَتْ فِيهِمْ خَيْرًا) ويحىء للإباحة كقوله تعالى: (كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ) وغيرها من المعاني، وحكم الأمر المحرد عن القرائن الوجوب وقد ذهب الجمهور من أهل الأصول إلى أن الشئ المعين إذا أمر به كان ذلك الأمر به نهياً عن الشئ المعين



المضاد له، سواء كان الضد واحداً أو متعدداً فالأمر بالإيمان بكون نهياً عن الكفر، والأمر بالحركة يكون نهياً عن السكون، وإذا أمر بالقيام يكون نهياً عن القعود والركوع والسجود وغير ذلك، وقيل: إنه ليس نهياً عن الضد ولا تقصيه عقلاً، وانخاره الغرالى وابن الحاجب. وقيل: نهى عن واحد من الأضداد غير معين به نال جماعة من الحنفية والشافعية. والنهى: قال الجمهور: معناه الحقيقي هو المحريم كقوله تعالى: (لا تفر بوالزنا) وقد تسعمل صيغة النهى للكرهية كقوله صلى الله عليه وسلم: (لا تصلوا في مسارك الأيل) وللارشاد كقوله تعالى (لا تسئلوا عن أشياء) ولما كان أخرى أيضاً، وحكم النهى وجوب الانتباه عن النهى عنه. وصيرورة النهى عنه حراماً، ويدل على دوام الانتباه بإجماع العلماء وهو يقتضى تحريم النهى عنه، ولا يخرج عن ذلك إلا ما نام الدليل على عدم اقتصائه والأعيان التي تتعلق بها الأحكام إما أن يدل عليها بلفظ يدل على معنى واحد، وهو يسمى بالنص، وهو اسم لكلام يكون أظرفى الدلالة، وأظهرته سوق الكلام له لا بنفس الصيغة مثاله قوله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) فإنه ظاهر في تحليل البيع وتحريم الربا ونص في التفرقة بين البيع والربا، ولا خلاف في وجوب العمل به على سبيل القطع وإن دل الحكم على الأعيان بلفظ يدل على أكثر من معنى واحد، وهذا قسمان: إما أن يكون دلالة على تلك المعانى بالسواء وهو الحمل، والحمل في الاصطلاح ما حوى المراد منه إما لغزابة اللفظ أو لسبب إيهام المتكلم مراده، وإن كان معنى اللفظ معهوداً لغة أو ما يكون إجماله نسب تعدد المعانى المتساوية ونزاحها على اللفظ، ولا خلاف أنه لا يوجب حكماً، وإما أن تكون دلالة على بعض تلك المعانى التي تكون دلالة عليها أكثر إيصاحاً، وهو الذى يعرف المراد منه بمجرد سماع صيغته، وحكمه وجوب العمل بما عرف منه ابعافاً، ولا خلاف فيه: ويستثنى بالإضافة إلى المعانى التي دلالة عليها أقل محتملاً، ويكون محتملاً بالتأويل إن كان خاصاً أو للتخصيص إن كان عاماً، وليس مسوقاً للمعانى التي تبعاه ظاهراً فيه مثاله قوله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) فإنه ظاهر في حل

البيع وتحريم الربا ، ولم يسق لها وقد فهم من اللفظ نفسه . والخطاب إن ورد مطلقاً حمل على إطلاقه . والمطلق هو اللفظ الدال على الذات دون الصفات لا بالنفي ولا بالإثبات ، والمقيد هو اللفظ الدال على الذات بصفة زائدة ، وإن ورد مقيداً حمل على تقييده ، وإذا ورد لبيان الحكم واختلف الحكم ولم يكن أحد الحكمين موجباً لتقييد الآخر أجرى المطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده نحو : ( اكس يتيا أطم يتيا عالما ) . وإن كان أحدهما موجباً بتقييد الآخر نحو : ( أعتق عتي رقة ولا تملكى رقة كافر ) ففي تملك الكافر يستلزم نفي إعتاقها عنه ، وهذا يوجب تقييد إيجاب الإعتاق عنه بالمؤمنة حمل المعنى على المقيد ، وإن اتحد الحكم . وقد فهم من إيجاب الحكم لشيء ما نفي ذلك الحكم عما عدا ذلك الشيء . أو من نفي الحكم عن شيء ما إيجابه لما عدا ذلك الشيء . الذي نفي عنه ، وهو الذي يعرف بدلائل الخطاب وهو أصل محال فيه .

والمعاني المساعدة من الألفاظ تارة تكون صريحة بموجب المطلق فتسمى بالمطوق . وتارة تساعد من جهة الألفاظ بوجهاً وتسمى بالمفهوم ، والمطوق ما دل عليه اللفظ مطابقة أو تصميماً أو البراماً . والذي لا يحمل التأويل منه يسمى تصميماً كزيد بن نحو حـ . زيد ، فإن مدلوله الذات المشحونة وإعطاه لا يحمل غيره لأنه الموضوع له . والمفهوم إن وافق المعنى المسقل إليه المطوق سمي مفهوماً موافقاً . وإن كان مخالفاً للمطوق فهو مفهوم المخالفة ، فتال الموافقة كقوله تعالى : « وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا نَبْرَ غَمٍّ » فإن عبارته المعنى عن التأنيب ومساط هذا المعنى الآتي مدال على الشيء عن الصرب . والمسكوت عنه أولى بالمعنى من المذكور . وهو التأنيب ، ويسمى هذا أيضاً مدالاً له النص . أو القياس الجلي . ويسمى مفهوم الموافقة أيضاً محوى الخطاب وانتقوا على حجه . ومسال مفهوم المخالفة الذي يسمى أيضاً بدلائل الخطاب كقوله صلى الله عليه وسلم . « في سائمة الغنم ركاة » ، ففهم منه أن لا ركاة في المعلوفة أي غير السائمة . واحملوا في حكم مفهوم المخالفة ، فعند الجمهور هو حجة . وقد أحلف أهل الأصول في المعنى . فعند الأكثر من الطرق التي تنلق منها الأحكام . وقيل : إنه لا عيب حكم . واختار عند



المحققين أن الأفعال إن أتت بياناً للجميل واجب دلت على الوجوب ، وإن أتت بياناً للجميل مندوب إليه دلت على الندب ، وإن كانت من جنس المباحات دلت على الإباحة . قال أبو بكر الجصاص الرازي : إن ما علمناه من أفعاله صلى الله عليه وسلم وأفعالها على صفة من الوجوب ونحوه يقتضى به فى إيقاعه على تلك الصفة ، فما كان واجباً عليه نكون واجباً عليها ، وما كان مندوباً عليه نكون مندوباً عليها ، وما يكون مباحاً له يكون مباحاً لها ، وما لم يعلم على أى جهة فعله فلما فعله على أدنى منازل أفعاله وهو الإباحة ، لأنه لم يعمل حراماً ولا مكروهاً ، فلا بد أن نكون مباحاً لقوله تعالى : « أَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ » فه مصيص على جوار الناسى به فى أفعاله فيعمل به حتى يقوم الدليل المانع للموجب الاختصاص به كوجوب التهجيد ، وما علم اختصاصه به عليه السلام كإباحة الوصال فى الصوم ودخول مكة بغير إحرام والزيادة فى النكاح على أربع نسوة ، فهو خاص به لا يشاركه غيره إجماعاً ، فلا يقتضى به فيما صرح لنا بأنه خاص به ، وكذلك تقريره صلى الله عليه وسلم أى سكونه على أمر يعاينه من مسلم من غير إنكار عليه دليل على الجوار ، وأما المعانى المستمرة من الأصول المنقذة بالطرف اللفظية فهو أمر المكلفين بشيء ، أو نهى عنه ، أو تحيير فيه . والأمر إن فهم منه الجرم وتعلق العقاب بتركه متى واجباً ، وإن انتهى العقاب مع الترك وفهم منه التواب على الفعل سمي بداءً ، واليهى يدل على التحريم إن فهم منه الجرم ويعتق العقاب بالفعل . وإن فهم منه الحت على تركه من غير تعلق عقاب عمله سمي مكروهاً . قال القاضى الملا محمد بن رسد : أسباب الاختلاف فى الأحكام عى سه . أحدها ردد الألفاظ بين هذه الطرق الأربع أعنى بين أن يكون اللفظ عاماً يراد به الخاص أو خاصاً يراد به العام أو عاماً يراد به العام أو خاصاً يراد به الخاص . أو يكون له دليل حشاك أو لا يكون له . والمبنى الاسمى الذى فى الألفاظ ، وذلك إما فى اللفظ المنعرد كلفظ القىوى الذى يتطابق على الأظهار وعلى الأظهار والخص . وقد سبق حب الأمر واليهى فلا يعمده . وأما اللفظ المركب

بمثل قوله تعالى : « إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا » فإنه يحتمل أن يعود على الفاسق فقط .  
ويحتمل أن يعود على الفاسق والشاهد ، فتكون التوبة رافعة للفسق وبمجيئة شهادة  
القاذف . والثالث اختلاف الإعراب ، والرابع تردد اللفظ بين حمله على الحقيقة  
أو حمله على نوع من أنواع المحاز التي هي إما الحذف ، وإما الزيادة ، وإما التقديم ، وإما  
التأخير وإما ترده على الحقيقة أو الاستعارة . والخامس إطلاق اللفظ تارة وتقييده  
تارة مثل إطلاق الرقعة في العتق تارة وتقييدها بالإيمان تارة . والسادس التعارض  
في الشئيين في جميع أصناف الألفاظ التي تتلقى منها الشرع الأحكام بعضها من بعض ،  
وكذلك التعارض الذي آتى في الأفعال . أو في الإقرارات . أو تعارض القياسات  
أنفسها . أو المعارض الذي نركب من هذه الأصناف الثلاثة ، أعني معارضة القول  
للمعل أو الإقرار أو للقياس ، ومعارضة المعلن للإقرار أو للقياس ، ومعارضة  
الإقرار للقياس .

### الاستحسان

الاستحسان يطلق في اصطلاح الأصوليين على الدليل الذي يعارض القياس الجلي  
سواء كان نصاً أو إجماعاً أو قياساً حقيقياً كالإحارة لقوله صلى الله عليه وسلم : ( أعطوا  
لأجير حقه قبل أن نفع عرقه ) فهو دليل على صحة عقد الإجارة : والقياس يقتضي عدم  
صححه لعدم المفقود عليه وقت الإجارة ، أعني المنفعة . ويقتضي القياس أيضاً عدم حوار  
السلم لأنه بيع المعلوم عند العقد إلا إذا تركناه بالنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم :  
من أسلم مكم فليسلم في كل معلوم إثني أحل معلوم والاستحسان في الحقيقة هو القياس  
الجلي . وإنما سمي استحسناناً باستحسانه ترك القياس الجلي به فكان هذا مستحسناناً  
وقد عرفت أنه على القياس الجلي ، إذا ضعف أثره صدر الاستحسان راجحاً عليه فمعين العمل  
بالراجح : مثاله سور سباع الطير فإنه حسن قياساً على سور سباع البهائم وظاهراً  
سحباً كسور آدمي ، والقياس عليه ضعيف لأنها محالطة الرطوبة المحسنة للماء . وهي  
في نوحده في الفرع الذي هو سماع الطير وقد قاله استحسان فري الأمر يقتضي طهارة

سورها لأنها تشرب بالنقار، وهو عظم ظاهر، فلا ينبس الماء بملاقاته . والاستحسان .  
عند أبي حنيفة حجة إذا كان أقوى من القياس .

### الاستصحاب

قال العدوى : وهو جعل الحكم الثابت في الماضي نافيا إلى الحال لعدم العلم بالمغير .  
فهو إبقاء ما كان على ما كان ، وسمى هذا استصحاباً لأن المسدل يجعل الحكم الثابت  
مصاحباً للحكم ، فالسين فيه للطلب ، ومعناه أن المناظر يطلب الآن حجة ما مضى  
في الماضي كاستدلال الشافعية على أن الخارج من غير السبلين لا تنقص الوصو ، بأن ذلك  
الشخص كان على الوصو قبل حروجه إجماعاً ، فبقى على ما كان عليه ، والاستصحاب  
بالحال بسحق في كل حكم عرف ثبوته بالدليل الشرعي ، ثم وقع الشك في رواه  
من غير أن يقوم دليل على بقاءه أو عدمه ، مع طلب الزيل بالتأمل والاجتهاد وعدم  
الظفر به ، وقد وقع الخلاف فيه فقال أكثر الشافعية وبعض الحنفية : إن الاستصحاب  
حجة يجب به في كل شيء ثبت وجوده بدليل ، ثم وقع الشك في بقاءه إذا لم يجد  
دليلاً فوقه من الكتاب والسنة ، واستدلوا بأن الاستصحاب لو لم يكن حجة لما نقت  
الأحكام الشرعية الثانية بالدليل الشرعي إلى الآن بعد وفاته عليه السلام لعدم وجود  
ما يراها ؛ فقاوها باستصحاب الحال وأن الإجماع على اغسار الاستصحاب في كسر  
من الفروع من الوضوء والحلت والملكية والروحية إذا ثبت كل منها ووقع الشك  
في طريان الصد وقال كسر من الحنفية وبعض الشافعية : إنه ليس بحجة أصلاً  
لإثبات أمر لم يكن ، ولا لإبقاء ما كان ، لأن حكم الدليل هو السور دون البقاء . ولم  
كن على البقاء دليل ، وقال أكثر المتأخرين من الحنفية : إنه لا يصلح حجة لإببات  
حكم اسداء ولا لإلزام على الخصم ، لأن الظاهر أن الحكم متى ثبت متى : وإن كان  
الدليل مثبت لا يوجب البقاء .



## المصالح المرسلة

ويسميه متكلمو الأصوليين بالناسب للرسول الملائم ، ويسميه الغزالي الاصطلاح . وهو مخالفة حكم شرعي للمصلحة العامة ، ومثله الغزالي تكفير ترمسوا بجماعة من أسرى المسلمين ولو كفنا عنهم لصدومونا وعلبونا على دار الإسلام ، وقتلوا كافة المسلمين . ولو رمينا الترس اتقلبا مسلماً معصوماً لا يذنب ذنباً ، وهذا لا عهد به في الشرع . وكما قلنا لو كففنا لسلطان الكفار على جميع المسلمين ، فيقتلوه ثم يقتلوا الأسرى أيضاً ، فيجوز أن يرمى هذا الترس خطأ لسائر المسلمين ، وتحصل هذا المقصود بهذا الطريق وهو أن قتل من لا يذنب لا ينهدله أصل معين . ثم قال : فهذا مثال مصلحة غير مأخوذة بطريق القياس على أصل معين ، وإن فذح باعتبارها ثلاثة أوصاف هي أنها : ضرورة . قطعه . كله . وسعاد من كلامه أنه إن فذح وصف من هذه الأوصاف بأن كان الوصف ماساً حياً ، أو ضرورياً طنبياً ، أو ضرورياً قطعياً حريئاً ، لا يخرز الإقدام على ما عرف عن السارخ تحريمه في الجملة . ومثال ذلك : جماعة في سفينة : لو طرحوا واحداً انجوا . وإلا عرقوا نجاتهم لا يجوز إغراق أحدهم . لأن المصلحة ليست كلياً إذا كان يحصل بها هلاك عدد محصور . وليس ذلك كاستئصال كافة المسلمين ، ولأنه ليس بعين واحد الاعراف . إلا أن بعين بالقرعة . . . ورأى الغزالي هو متى كان الحكم المراد إعطاءه للعمل مصادماً لمعوص سرعية . فإن ذلك لا يجوز إلا إذا اتصحت الضرورة اتصاحاً تاماً ، وكانت الضرورة للأمة كلها . وقال الإمام مالك : يجوز الحرب للاستمطار بالسرفه المصلحة . وحائنه الغزالي وقال : ترك الحرب في مذهب أهون من حرب نرى . . . وحلاصة قوله : أن القول بالمصالح المرسلة عند معارضة حكم شرعي مستفاد من نص أو إجماع محل نظر وتردد . ويراهها مصلحة الاعتناء متى كانت ضرورية . قطعه . كله . وفيها عدا ذلك لا يحسن . وقال في أما . كلامه : إن كان حجب الأوصاف عن القول بالمصالح المرسلة فإن معظم الفقهاء في استنباطهم كثيراً ما يعولون عليها . وسامية في ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه

فإنه اعتبر هذه المصالح في كثير من اجتهاداته . فهو الذي أسقط سهم المؤلعة فلو بهم . مع أن القرآن عدهم من المسحقين ، وأسقط الحد عن السارق عام الجماعة ، وترك التغريب في الزنا بعد أن لحق أحد المغربين بالروم وننصر ، وجعل الطلاق الثلاث بكلمة واحدة ثلاثاً بعد أن كان واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعهد أبي بكر . وصدر من إمارته ، وله من ذلك كثير . وقد وافقه في بعض اجتهاداته جميع الفقهاء وحالته معصم في نبي . منها .

### نظرة في اصطلاحات المحدثين وكتبهم

إن أصبح الكتب في علم الحدث هو كتاب البخاري ثم مسلم . فقد بلغت الأمة ما فيها بالقول ، ومن لم يعمل بالمعص من ذلك فقد أوله ، والتأويل فرع القول كما سي ذكره ، وما كان من الأحاديث في الصحيحين أي في كتاب البخاري ومسلم أو في أحدهما جار الاحتجاج به من دون نحت ، لأنهما التزما الصحة ، وملت ما فيها الأمة بالقبول . قال ابن الصلاح : إن العلم اليقيني القطري واقع بما أسداه . وقد سبق إلى مثل ذلك أكثر العلماء ، وهكذا يجوز الاحتجاج بما صححه أحد الأئمة المعترين مما كان خارجاً عن الصحيحين وكذا الاحتجاج بما كان في المصنفات المختصة بجمع الصحيحين كصحيح ابن حزيمة ، وابن حبان ، ومسندك الحاكم ، والمسحرجات على الصحيحين . لأن المصنفين لما قد حكموا بصحة كل ما فيها حكماً عاماً ، وهكذا يجوز الاحتجاج بما صرح أحد الأئمة المعترين بحسنه لأن الحسن يجوز العمل به عند الجمهور ، وإن يخالف في الجواز إلا البخاري وابن العربي ، وإنما يجوز الاحتجاج به ما سكت عنه أبو داود فهذا روى عن أبي داود أنه قال : ما كان في كتابي هذا من حديث فيه وهم شديد بلبسه وما لم يذكر فيه شيء فهو صالح ومعصياً أصبح من بعض . قال الإمام الحافظ محمد بن ابراهيم البدر : إنه أجاز ابن الصلاح والمووي وغيرهما من الحفاظ العمل بما سكت عنه أبو داود لأجل هذا الكلام المروي عنه وأما ما روى عنه . قال الموي . إلا أن يظهر في بعضها أمر مدح في الصحة أو الحسن وحب ترك ذلك . وقد اعنى المدي في

قد الأحاديث المذكورة في سنن أبي داود وبين ضعف كثير مما سكت عنه فيكون ذلك حارجا عما يحوز العمل به وما سكتنا عليه فهو صالح للاحتجاج إلا في مواضع قليلة ، وإن ما سكت عنه الإمام أحمد من أحاديث مسندة صالح للاحتجاج لأنه قيل : إنه لم يدخل في مسنده من الأحاديث إلا ما يحتج به . وأما بقية السنن كسنن أبي داود والترمذي وابن ماجه والنسائي والبيهقي والدارقطني التي لم يلتزم مصنفوها الضجة فما وقع التصريح بصحة أو حسه منهم أو من غيرهم جار العمل به ، وما وقع التصريح بضعفه لم يحز العمل به إلا بعد البحث . قال الشوكاني في بيل الأوطار : وقد بحثنا عن الأحاديث الخارجة عن الصحيحين في هذا الكتاب وسكنا عليها مما أمكن الوقوف عليه من كلام الحفاظ وما بلغت إليه القدرة . انتهى .

وقد بدل الشوكاني أقصى حمله في جرح وتعديل أحاديث الأحكام بها الواردة منها في انسق فلما اعتمدت على كتاب بيل الأوطار في الجرح والتعديل . واكتفيت بتحقيق العلامة الشوكاني في مسألة عقد الأحاديث وجرحها وتعديلها .

وقد اختلفت اصطلاحات العلماء في الإشارة إلى الأحاديث . فقد اختلف صاحب مسبق الأخبار العلامة محمد الدين ابن سمييه بما رواه البخاري ومسلم ( أخرجاه ) ولعمريه أي أحمد بن حنبل والترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه (رواه الخمسة) ولم يسميه (رواه الجماعة) ولأحمد مع البخاري ومسلم (مسبق عليه) والمتشهور عند الجمهور أن المنع عليه هو ما أعقب عليه السحاح من دون اعتدال أن يكون معينا غيرها . وتناهي قلب أكثر الأحاديث من كتاب مسبق الأخبار وسرحه فلما نجو حرم مصنفه في الإشارة إلى الأحاديث بالعلامات التي اختارها صاحب انسق . إلا ، كان منها مقولا من كتب أخرى فقد صرح فيها باسم الرواة إلا ما كان منها لأبي داود والترمذي والنسائي . فأمسرت إليهم بأصحاب السنن لأجل الإحصار .

صالح بن غالب القبطي البافى

## باب طهارة ماء البحر

( ١ ) عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في البحر : هو الطهور ماؤه والحل مَبْنَتُهُ » . أخرجه الأربعة ، وصححه ابن حزيمة .

## باب طهارة المياه الأخرى

( ٢ ) عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الماء طهور لا ينجسه شيء » . أخرجه الثلاثة ، وصححه أحمد .

( ٣ ) وفي رواية : « الماء طهور إلا إن تغير ريحه أو طعمه أو لونه نجاسة فحذت فيه » . أخرجه ابن ماجة والطبراني وفي إسنادهما من لا ينجس .

( ٤ ) وفي رواية : « إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه » . أخرجه ابن ماجة ، وصححه أبو حاتم .

باب طهارة ماء البحر : قد صحح هذا الحديث ابن عبد البر وابن مده وابن المنذر والعمري قال الرزقاني في شرح الموطأ . وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام تلقته الأمة بالقبول . والطهور هو المطهر لهوله تعالى : « ماء طهوراً » وقال بخوار التطهر ماء البحر جميع العلماء إلا ابن عبد البر وابن عمر وسعيد بن المسيب .

باب طهارة المياه الأخرى : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتوصأكم من شئ يصاعه وهي شئ تطرح فيها الخبيث ولحم الكلاب والنس ؟ فقال : الماء طهور لا ينجسه شيء . الحديث ( ٢ ) وقد تكلم فيه بعضهم وحكى عن الإمام أحمد أنه قال حديث شئ يصاعه صحيح وأما الحديثان ( ٣ ) و ( ٤ ) فضعيفان . ولكن أجمع العلماء على القول بحكمها وقالوا . إن الماء القليل والسكر إذا وقع فيه نجاسة معرب له طعماً أو لوناً أو ريحاً فهو نجس بالإجماع هو الدليل على نجاسة ما يمر أحد توصفه لا عدد الريادة . وأما حديث المليين ( ٥ ) فهو دليل السامعية في جعلهم الكثير ما طعم قليل . واعتذر بعضهم عن العمل به بالاضطراب في مثله إذ في رواه إذا ما مع الالب قال . وفي روايه فله . وباحتمال . ماء . فإن قوله لم يحمل الحب



( ٥ ) وفي لفظ : « إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث » وفي لفظ : « لم ينجس » أخرجه أحد وأهل السنن والشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وصححه الحاكم على شرط الشيخين من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسأل عن الماء يكون في القلاة من الأرض ، وما سواه من السباع والدواب ، فقال : « إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث » . وفي لفظ لأحمد : « لم ينجسه شيء » .

### باب الماء المستعمل

( ٦ ) عن أبي هريرة مرفوعاً : « لا تغسلن أحدكم في الماء الدائم وهو خنب » أخرجه بهذا اللفظ مسلم .

( ٧ ) عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تنوي أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغسل فيه » أخرجه البخاري .

يحتمل أنه لا يقدر على حماه بل يصره الحب ، ويحتمل أنه يتلصق فيه . قال ابن عبد البر في التمهيد . ما ذهب إليه الشافعي من حديث القلتين مذهب ضعيف من جهة الطرغير مات من جهة الأثر . لأنه حديث تكلم فيه جماعة من أهل العلم ، ولأن القلتين لم يوقف على حقيقة مسلحهما في أثر مات ولا إجماع ، والتفديد قلال هجر لم يثبت مرفوعاً إلا من رواية لمعة بن مخلاب وهو مكر الحديث ، والشافعي وأصحابه قوا هذا المعنى . أي كون الرد للال هجر بكرة استعمال العرب لها في أشعارهم ، قال الشوكاني : والحاصل أن تحديد الكثير والليل من الماء لم يهض على أحدهما دليل مقبول ، فأقرب الأقاويل بالظر إلى الدليل هو قول القاسم ومالك والظاهرية وأحمد في أحد قوليه . وهو أن الماء طهور قليلاً كان أو كثيراً عملاً بحديث (٣) وإنما حكموا بعدم ظهوره ما عرت الحاسة أحد أوصافه ملاحم على ذلك .

الماء المستعمل : حكى عن أكثر العترة وأحمد بن حنبل والليث والأوراعي ، والشافعي ومالك في إحدى الروايتين عنهما ، وأبي حنيفة في رواية عنه أن الماء المستعمل طاهر في نفسه غير مظهر لعدم . واستدلوا بأحاديث الماء الدائم (٦) و (٧) و (٨) والظاهر أن الأحاديث المسار إليها تدل دلالة صريحة على ذلك ، لأن غاية النهي عن الغسل في الماء .



( ٨ ) وفي لفظ « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنابة » أخرجه أحمد وأبو داود .

( ٩ ) عن رجل سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال : « نهى رسول الله أن تغتسل المرأة بفضل الرجل أو الرجل بفضل المرأة وليغتربا جميعاً » أخرجه أبو داود والنسائي وإساده صحيح .

( ١٠ ) عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بفضل ميمونة » أخرجه مسلم وأعله قوم بالتردد .

( ١١ ) عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة كانا يغتسلان من إنا . واحد » أخرجه الشيخان .

( ١٢ ) عن ابن عباس : « اغتسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة ، فحاء لغتسل منها ، فقالت له : إني كنت جنباً ، فقال : إن الماء لا ينجس » أخرجه البيهقي ونسبه إلى أبي داود وصححه الترمذي وابن حريمة .

الدائم الذي لا يجري ليست لكون ذلك الماء صار مستعملاً لديموميته ولا لآلارمة بها وبين الاستعمال . وقد حكم بعضهم بحاسة الماء المستعمل واستدلوا بخديثي (٦) و (٧) قالوا . إن البول ينحس الماء . فكذلك الاعسال لأن النبي قد نهى عنهما جميعاً . ونجاس بأنه أحد بدلالة الاقتران وهي صعيقة هل . الشوكاني . والحق أن المستعمل طاهر مطهر عملاً بالأصل وبالأدلة الدالة على أن الماء طهور ؛ وقد ذهب إلى هذا جماعة من السلف والخلف ؛ والماء لا يخرج عن كونه طهوراً بمجرد استعماله للطهارة .

وقد وقع اختلاف بين العلماء في معنى الدائم فهم من يقول المراد به الساكن فإذا حركته يخرج عن وصفه كونه ساكناً فيحور الوضوء والغسل منه . والأطهر المراد بالدائم الساكن عن الجري . كما يدل عليه رواه البخاري (٧) فحركة من غير جري لا يخرج عنه عن وصفه وحديث (٦) يدل على أن غسل الحياه بمجموع في الماء الدائم وحديث (٧) يدل على النهي من البول في الماء الدائم مع الغسل فيه ، وحديث (٨) يدل على النهي من البول في الماء الدائم وغسل الحياه فيه ، وعد القائلين بأنه لا يحس إلا ما يمر أحد أوصافه النبي عنه لا بعد وهو ظاهر في نفسه ، وهذا عند المالكية فإنه يحور التطهير ،

(١٣) عن عائشة قالت : « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد من الجنابة » متفق عليه .

(١٤) عن جابر بن عبد الله قال : « جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني وأنا مريض لا أعقل فنوضاً وصب وضوءه عليّ » متفق عليه .

(١٥) عن عائشة قالت : « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد تختلف أيدينا فيه من الجنابة » . متفق عليه .

(١٦) قالت أم سلمة : « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد من الجنابة » متفق عليه .

### باب تطهير النجاسة ( نجاسة البول )

(١٧) عن أس بن مالك قال : « جاء أعرابي فقال في طائفة المسجد فزجره الناس فبهاهم رسول الله فأتا قصى وله أمر النبي يذوب من ماء فأهريق عليه » متفق عليه .

لأن النبي عدهم لاكرهه ، وعده الطاهرة أنه لا تحريم . وحكم الوضوء - حكم الغسل إذا لم يكن واحد . واستدل الجمهور بحديث (١٤) على طهارة الماء المستعمل للوضوء ، وقد ذهب بعض الحنفية وابن عباس إلى أنه نجس ، وعسكوا بالقياس في مقابلة النجس وهو فاسد الاعتبار والحكم بحاسة الشيء لا بد له من دليل شرعي يلزمه الحكم ، وأما الغسل والوضوء بمصلي الرجل والمرأة ، أي الماء الذي يغسل عن غسل الرجل والمرأة فقد وقع في هذه المسألة اختلاف بين العلماء لاضطراب الأحاديث الواردة في هذه المسألة وقد صح عن عدة من الصحابة المنع ونقل الحوار عن عدة من الصحابة . وحوار أكثر العلماء التطهر للرجل من غسل طهور المرأة والحديث (١٠) يدل على ذلك وقد ربما يكون هذا من خصائص النبي ولكن بعينه الحوار في حديث (١٢) بأن النساء لا ينجس مشعر بعدم احصاء ذلك به ، والحديث (٩) يدل على النهي ، وقد حمل الحافظ الهبي على التبرزه بقرينة أحاديث الحوار ، وأما غسل الرجل والمرأة جميعاً فلا اختلاف فيه فإن الأحاديث المتفق عليها (١٣) و(١٤) و(١٥) و(١٦) تدل على ذلك .

(١٨) عن ابن عباس : « أن النبي مر بقبرين فقال : إنهما يعذبان وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان لا يستتر من بوله ، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة » . رواه الجماعة ، وفي رواية لمسلم ، وأبي داود « يستتره » وفي رواية لابن عساكر « يستبرئ » .  
 (١٩) عن أم قيس بنت محصن : « أنها أتت باس لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال علي ثوبه فدعا بماء فنصحه عليه ولم يغسله » رواه الجماعة .  
 (٢٠) عن علي بن أبي طالب : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : نول الغلام الرضيع بمصحه ونول الجارية بغسل » قال قتادة : وهذا الم بطمها فإذا طمها عسلا جميعاً . رواه أحمد والترمذي وقال : حديث حسن وأخرجه أبو داود وابن ماجة بإسناد صحيح .

(٢١) عن عائنة قالت : « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبي نحكه قال عليه فأعنه الماء » رواه البخاري وأحمد وابن ماجة ورادا : « ولم يغسله » .

باب بظاهر النجاسة . الحديث (١٧) فيه دلالة على نجاسة نول الآدمي وهو إجماع وعلى أنها إذا سحنت ظهرت بالماء كسائر النجسات ، والحديث ظاهره أن صب الماء مطهر للأرض رخوة كانت أو صلبة ، وقيل : لا بد من غسل الصلبة كغيرها من النجسات . وأرض مسحة التي كانت رخوة فكفي فيها الصب ( لما فرغ الأعرابي من بوله دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال له : إن هذه المساحة لا تصاح لشيء من هذا البول ولا القدر إنما هي لذكر الله عز وجل وقراءه القرآن ) .

واستدلوا بحديث ابن عباس (١٨) على نجاسة البول واحتتام الفقهاء في إزالته نجاسته فقال بذلك إزالته ليس هرض . وقال الشافعي . إزالها فرص ما عدا ما مضى عنه . وقد اختلفوا في معنى الحديث فقالوا : الاستنار معناه أن لا يجعل بينه وبين بوله ستراً . وقيل : معناه أنه لا يستبرئ . وقيل : معناه لا يجعل بينه وبين بوله ما تراءى معه عن الملامسة . له ولهظا يستتره ويستبرئ . يدلان على التوقي وعدم التحرز منه . وحديث أم قيس (١٩) يدل على أن المصح يكفي لإزالته نجاسة نول الصبي قال النووي في شرح مسلم : المصح هو أن الشيء الذي أصابه البول بعمر ويكار بالماء مكاررة لا يملح حريان الماء وتردده وتقاطره بخلاف المكثرة في غيره فإنه يشترط أن تكون بحيث يجري عليها بعض الماء . ويتقاطر من المحل ، وإن لم يشترط



(٢٢) عن ابن السَّمْح خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « قال النبي صلى الله عليه وسلم : يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام » .

### باب نجاسة أبوال الحيوانات

(٢٣) عن أس بن مالك : « أَنَّ رَهْطًا مِنْ عُكْل — أَوْ قَالَ : عَرَبِيَّة — قَدِمُوا فَاجْتَبَوْا الْمَدِينَةَ فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاتِّقَاحِ وَأَمْرِهِمْ أَنْ يُخْرِجُوا فَيَسْرِبُوا مِنْ أَوَالِهَا وَأَنْسَابِهَا » . متفق عليه .

عصره . قال صاحب سبل السلام : هذا هو الصحيح المختار . والصحاح هو الرض كما في النهاية والقاموس وحديث علي (٢٠) يدل على الفرق بين بول الغلام والجارية في الحكم وذلك قل أن يأكل الطعام كما قيده ابن الراوي ، وحديث ابن السَّمْح (٢٢) يؤيد حديث علي في الفرق بين الغلام والجارية ، وللعلماء في هذه المسألة ثلاثة مذاهب قالت المادونة والحنفية والمالكية : يجب غسلهما كسائر المحاسن وتأولوا الأحاديث واستدلوا بالأدلة الواردة في نجاسة البول على العموم وهو تقديم لقياس على النص . وقال الشافعي : إنه يكفي الصبح في بول الغلام لا الجارية . وقد اختلفوا في نجاسة بول النسي ، فالأكثر إلى أنه نجس وإنما جفف الشارع في تطهيره .

باب نجاسة أبوال الحيوانات : الاحتواء كراهه المقام بالمدينة أو التصرع بالإقامة وقيل :  
داء يصيب الخوف واللقاح النوى دوات الإبل وقد استدل بهذا الحديث على طهاره بول ما يؤكل لحمه وهو مذهب العزة ومالك وغيرهم . أما في الإبل فالنص وأما فيما يؤكل لحمه فبالقياس . وقيل : إنها أبيحت للصبره وقد قال الله تعالى : وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه . وقيل لرم نجاسة أبوال الإبل وبعرها لله عن الصلاة في مبارك الإبل . انظر حديث (٥٨٧) واحتج القائلون بنجاسة جميع الأنوال والأرئال وهم الشافعية والحنفية ونسبه في الفتح إلى الجمهور بالحديث المتفق عليه (١٨) وقالوا فم حس البول ولم يخصه بول الإنسان وقال البخاري . إن المراد بقوله . كان لا يستر . من البول بول الإنسان لا بول سائر الحيوان فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في جميع الحيوان . وقال الشوكاني : والظاهر طهارة الأنوال والأرئال من كل حيوان يؤكل لحمه عسكاً بالأصل واستصحاباً للرأفة الأصلية .

## باب نجاسة الغائط والروث

(٢٤) عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا وطئ أحدكم ببعله الأذى فإن التراب له طهور » . وفي لفظ : « إذا وطئ الأذى بجنبيه فطهورهما التراب » . رواها أبو داود وفي إسناده مجهولان .

( ٢٥ ) عن أبي سعيد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا جاء أحدكم المسحذ فليقلب عليه ولينظر فيهما فإن رأى حساً فلمسحه بالأرض ثم لصل فيهما » . رواه أحمد وأبو داود ومن رواه محمد بن عجلان وله نصح به البخاري ولا مسلم وقد وثقه غير واحد وبكلم فيه غير واحد .

( ٢٦ ) عن ابن مسعود قال : « أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط فأمرني أن آية ثلاثة أحجار فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجد فأخذت روثه فألقته بها فأخذ الحجرين وألقى الروث وقال : هذا رِكْس » . رواه أحمد والبخاري والترمذي والنسائي ورواه ابن حزيمة في رواية له في هذا الحديث : « بأنها كانت روثه حمار » .

---

باب نجاسة الغائط والروث : الأذى في اللغة هو المستعذر ، والحلت هو المستح . واستدلوا هذه الأحاديث على نجاسة الغائط وقالوا . وإن كانت هذه الروايات ضعيفة ولكنها أقوى بعضها بعضاً فمقتضى الاحتجاج بها على أن العل يطهر بذلك في الأرض رطباً أو يابساً وقد ذهب إلى ذلك الأوراعي وأبو حنيفة وأبو يوسف والظاهرية وأحمد وغيرهم وذهب العترة والشافعي ومحمد إلى أنه لا يطهر بذلك لا رطبا ولا يابساً وقال الشوكاني في الدراري المضيئة : أما نجاسة بول الآدمي وعائله فالأدلة الصحيحة المصيدة لا تقطع بذلك بل نجاستهما من باب الضرورة الدينية كما لا يخفى على من له استعمال للأدلة الشرعية وبما كان عليه الأمر في عصر النبوة وقال في بيل الأوطار : فالذي تنهت القول به في الأروال والأروال هو الاختصار على نجاسة بول الآدمي عائله والروث . وهل التيمم أر لروب محتسب بما يكون من الحل والعمال والحجر .

## باب نجاسة المذي والمني وتطهيرهما

(٢٧) عن سهل بن حنيف قال : « كنت ألقى من المني شدة وعناء ، وكنت أكثر منه الاعتسال فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إنما يجزئك من ذلك الوضوء . فقلت : يا رسول الله كيف بما يصيب ثوبي منه ؟ قال : يكفيك أن تأخذ كفاً من ماء فتصحب به ثوبك حيث ترى أنه قد أصاب منه » . رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال : حديث حسن صحيح .

(٢٨) عن علي بن أبي طالب قال : « كنت رجلاً مَذَّاءً فاستنجيتُ أن أسأل رسول الله فأمرت المقداد بن الأسود فسأله فقال : فيه الوضوء » رواه الشيخان ولمسلم : « يغسل ذكره وضوءاً » ولأحمد وأبي داود : « يغسل ذكره وأشيء ويتوضأ » .  
(٢٩) عن عبد الله بن سعد قال : « سألت رسول الله عن الماء يكون بعد الماء ، فقال : ذلك المذي وشكله محل يمدى فتغسل من ذلك فرحك وأشيءك ، وتتوضأ وضوءك للصلاة » . رواه أبو داود . قال : الحافظ : في إسناده ضعف .

باب نجاسة المذي والمني . للمذي ماء رقيق أبيض لرج يخرج عند الشهوة وبلا شهوة ولا دق ولا يعقه فتور . قال . المراد بالصبح الغسل لأن الصبح يكون رشا أو عسلاً . وحا . في رواية الأرم : ( يجزئك أن تأخذ حصة من الماء فترش عليه ) قل الشوكاني : ليس المصير إلى الأسد فتعين بل ملاحظة التخييف من مقاصد السريعة المألوفة فيكون الرش مجزئاً كالغسل وقد استدلل بهذه الأحاديث على أن الغسل لا يجب لخروج المذي ، وانفق العلماء على نجاسة المذي ، وبطهر بالرش عند من يقول بذلك . واستدلوا بأحاديث الباب على وجوب غسل الذكر والأنثيين على المذي وإلى ذهب الأوراع والحنابلة وبعض المالكية وذهب النضر والجمهور إلى أن الواجب غسل المحل الذي أصابه المذي من البدن ولا يجب تعميم الذكر والأنثيين ولكن الحديثين (٢٨) و(٢٩) يدلان على غسل الذكر والأنثيين ولهذا استدلوا بالأحاديث المذكورة على وجوب غسل الذكر والأنثيين . واستدل العلماء بالأحاديث الواردة في التي بأنه يكفي في إزالة المني من اثوب الغسل أو الفرز أو الحب ، وقد احتجوا في نجاسة فدهت العترة وأبو حنيفة ومالك إلى نجاسة إلا أن أبا حنيفة قال : يكفي في تطهيره مكره إذا كان بفساً . وقالت العترة ومالك : لا بد



(٣٠) عن عائشة قالت : « كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ، ثم يذهب فيصلي فيه » . رواه الجماعة إلا البخاري .

(٣١) وفي رواية : « كان رسول الله يسلم المني من ثوبه يعرق الإذخر ثم يصلي فيه ويحته من ثوبه يابساً ، ثم يصلي فيه » . رواه أحمد .

(٣٢) وفي لفظ : « كنت أغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يخرج إلى الصلاة وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء » . منفق عليه .

(٣٣) وفي لفظ : « كان رسول الله يغسل المني ثم يخرج إلى الصلاة في ذلك الثوب وأنا أنظر إلى أثر الغسل فيه » منفق عليه .

(٣٤) عن عائشة قالت : « كنت أفرك المني من ثوب رسول الله إذا كان يابساً وأغسله إذا كان رطباً » . رواه الدارقطني .

### باب نجاسة الحيض

(٣٥) عن أسماء بنت أبي بكر قالت : « جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إحدانا يصب بوبها من دم الحيض كف تصعب ؛ فقال : تخته . ثم تمرصه بالماء . ثم يصحه ، ثم يصلي فيه » منفق عليه .

من غسله رطباً أو يابساً . واحتج القائلون بنجاسته بما روى في غسله وقالوا . العمل لا يكون إلا عن مجس ولأن الأحداث الموحجة للطهارة نجسة ؛ والمني منها ، ولأنه يحرى من يحرى البول فتعين غسله بالماء . كغيره من النجاسات . وتأولوا أحاديث الفرك بأن المراد به الفرك مع غسله بالماء . وقالت الشافعية : المني طاهر ، واستدلوا على طهارته بأحاديث الفرك والمسح وقالوا : ليس الغسل دليل النجاسة فقد يكون لأجل المطافة وإزالة الدرن المسكرة نقاؤه في ثوب المصلي ولو كان محساً لما أحرأ مسحه وقالوا : تشبهه بالرائ والمخاط كما ورد في حديث ابن عباس وهو : ( سئل النبي عن المني ، فقال : إنما هو عملة المخاط والنساي ، وإنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بإذخرة ) دليل على طهارته .

باب نجاسة الحيض : حديث (٣٥) تمرصه أي تدلك موضع الدم بأطراف أصابعها ليتحلل بذلك ويخرج ما يشربه الثوب منه وتنصحه بمعنى تغسله والقرص معاء البلك والحت معاء

(٣٦) عن أبي هريرة أن خولة بنت يسار قالت : « يا رسول الله ليس لي إلا ثوب واحد وأنا أحيض فيه . قال : فإذا طهرت فاغسلي موضع الدم ثم صلي فيه . قالت : يا رسول الله إن لم يخرج أثره ؟ قال : بكفيك الماء ، ولا يضر ك أثره . رواه أحمد وأبو داود والترمذي قال ابن حجر : إسناده ضعيف .

(٣٧) عن معاذة قالت : « سألت عائشة عن الحائض يصيب ثوبها الدم ، فقالت : تفسله ؛ فإن لم يذهب أثره فلتغيره شيء من صفرة . قالت : ولقد كنت أحيض عند رسول الله ثلاث حيضات جميعاً لا أغسل ثوباً » . رواه أبو داود وأخرجه أيضاً الدارمي .

### باب في نجاسة الحجر

(٣٨) قال الله تعالى في سورة المائدة : « إنما الحجر والمسر والأصاب والآلام رجس من عمل الشيطان » .

الحك . وقوله في حديث (٣٦) ولا يضر ك أثره استدلل به على عدم وجوب استعمال الخواد مثل الصابون وغيره وهو مذهب الناصر وللنصور بالله وكثير من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة . وذهب الشافعي والعترة إلى أنه يجب استعمال الحاد المعتاد لما أخرج به أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجة وغيرهم من حديث أم قيس بنت محسن مرفوعاً عنه . حكاه بصلع واعسليه بماء وسدر . قال ابن القطان . إسناده في غاية الصحة وقد استدلوا أيضاً بحديث معاذة (٣٧) على عدم وجوب استعمال الخواد وقوله فيه . ( لا أغسل ثوباً ) المراد به على أن ما كان الأصل فيه الطهارة فهو باق على طهارته حتى يلهو به نجاسة فيجب غسلها .

باب في نجاسة الحجر : استدلل العلماء بهذه الآية على نجاسة الحجر وقال بعضهم : إن النجاسة والتحريم متلازمان وقال الشوكاني في التبراري المصنعة : من رعم أن النجاسة والتحريم متلازمان فهذا الزعم من أبطال الباطلات والتحريم للشيء لا يدل على نجاسته فتعناعة ولا يصح ولا الترام فتحريم الحجر والميتة والدم لا يدل على نجاسة ذلك وكأن الشارع قد علم وقوع مثل هذا العلط لبعض أمته فأرشدهم إلى ما يدفعه قتالاً . ( إنما حرم من الميتة أكلها ) ولو كان محرم تحريم شيء مستلزماً لنجاسته لكان مل قول الله تعالى : ( حرمت عليكم أمهاتكم الحج )



## باب في نجاسة الكافر

(٣٩) قال الله تعالى في سورة براءة : « يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا تقرأوا المسجد الحرام » .

(٤٠) قال النبي صلى الله عليه وسلم في وفد يقف لما أنزلهم المسجد : « ليس على الأرض من أنجس القوم شيء ، إنما أنجسهم على أنفسهم » .

دليل على نجاسة النساء المذكورات في الآية . والمسلم لا يجس حياً ولا ميتاً كما مات ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ثم قال : كيف تحكم نجاسة الحرم لقوله تعالى ( إنما الحرم والمبسر الح ) قلت لما وقع الحرمها مقرباً بالأنصاب والأزلام كان ذلك قرية صارفة لمعى لرحسية إلى غير النجاسة الشرعية لأن الأنصاب والأزلام طاهرة بالاتفاق وهكذا قوله تعالى : ( إنما المشركون نجس .. الآية ) . ولما جاءت الأدلة الصحيحة المقتضية بعدم نجاسة دوات المشركين ( انظر باب نجاسة الكافر ) كان ذلك دليلاً على أن المراد بالنجاسة المذكورة في الآية غير النجاسة الشرعية . انتهى . والرحس في الآية المذكورة حر من كل من المذكورات والحرم الواحد لا يختلف لأنه محكوم به على متعدّدات .

باب في نجاسة الكافر . قال الإمام غير الدين الرازي . إن ظاهر القرآن يدل على كونهم نجساً ولا يرجع عنه إلا بدليل مفصل ولا يمكن ادعاء الإجماع لما يباين أن الاختلاف حاصل . انتهى ، والفقهاء اتفقوا على طهارة أئمتهم ، واحتج القاضي على طهارتهم بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب من أوابهم . وأيضاً لو كان حسه نجساً لم يبدل ذلك بسبب الإسلام . والقائلون بالقول الأول أحابوا عنه بأن القرآن أقوى من خبر الواحد وتقدير صحة الخروج الاعتقاد أن حل الشرب من أوابهم كان متقدماً على رول هذه الآية وجمهور المصنفاء حكوا . يكون الكافر مظاهراً واختلفوا في تأويل هذه الآية على وجود : الأول كما قال ابن عباس وقتادة معناه أنهم لا ينعزلون من الحماة ولا يتوصأون من الحدث وقيل المراد أنهم بمنزلة الشيء . النجس في وجوب الغسل عنهم وقيل إن كفرهم الذي هو صفة لهم بمنزلة النجاسة الملتصقة قال الشوكاني في الدراري المضيئة . قد ورد البيان من الشارع لذلك بما لا يحتاج إلى زيادة فقال في وفد نصف لما أنزلهم المسجد ( ليس على الأرض الح ) حدث (٤١) فهذا يدل على أن تلك النجاسة حكمة لاحسية والتعمد إنما هو بالنجاسات الحسية .

## باب في أن الآدمي المسلم لا ينجس بالموت ولا بالجنابة

(٤١) عن حذيفة بن اليمان: « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لقيه وهو جنب فحاده فاعتسل ثم جاء فقال: كنت حنطاً فقال: إن المسلم لا ينجس ». رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي وروى الجماعة كلها نحوه من حديث أبي هريرة وفيه: « إن المؤمن لا ينجس ». وروى الشافعي والبخاري تعليقاً بلفظ: « المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً ».

## باب نجاسة لحم الحيوان الذي لا يؤكل إذا ذبح

(٤٢) عن سلمة بن الأكوع قال: « لما أمسى اليوم الذي فشت عليهم فيه حير أوفدوا يبرأناً كبيره فقال رسول الله: ما هذه النار؟ على أي شيء توقدون؟ قالوا: على لحم. قال: على أي لحم؟ قالوا: على لحم الحمر الإيسية. فقال: أهرقوها واكسروها. فقال رجل: يا رسول الله أو نهريقها ونكسرها؟ فقال: أو ذاك ». وفي لفظ: « فقال: اغسلوها » متفق عليه.

(٤٣) عن أس قال: « أصابنا من لحم الحمر - يعني يوم حبر - فنادى منادى رسول الله: إن الله ورسوله بها كم عن لحوم الحمر فأبها رخص أو يخص ». متفق عليه.

باب في أن الآدمي الح استدل بهذا الحديث على طهارة المسلم حياً وميتاً: أما طهارة الحي والميت والإجماع، ووقع الخلاف في الميت فذهب أبو حنيفة وغيره إلى نجاسته وذهب غيرهم إلى طهارته والحديث يدل دلالة صريحة على طهارة الميت ويدل على طهارة الميت حديث ابن عباس، وهو: المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً.

باب نجاسة لحم الحيوان الح استدل بحديثي الباب (٤٢) و (٤٣) على تحريم الحمر الأهلية ونجاستها وهو مذهب الجماهير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقال ابن عباس: لمست حرام واستدل ابن عباس بعموم قوله تعالى: (قل لا أحد فيا أوحى إلى محرماً) الآية فيا، إلاها حواياً من سأله عن تحريمها والحديث أي داود (٤٤). وقيل إن هذا الحديث، يمتدح مختلف فيه اختلافاً كثيراً، وإن صح حمل على الأكل منها عند الضرورة.

(٤٤) جاء إلى رسول الله غالب بن بجر فقال : « يا رسول الله أصابتنا سنة ولم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سمن نخمر وإنك حرمت لحوم الحمر الأهلية . فقال : أطعم أهلَكَ من سمنِ حُرِّكَ فَإِنَّمَا حَرَّمْتُهَا مِنْ أَجْلِ جَوَالِ الْقَرَبَةِ يَزِيدُ الَّتِي تَأْكُلُ الْجِلَّةَ وَهِيَ الْعَذِرَةُ » .

#### باب ما لا نفس له سائلة لم ينجس بالموت

(٤٥) عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا وقع الثياب في شراب أحدكم فليغسه كله ثم ليطرحه ، فإن في أحد جناحيه شفاء ، وفي الآخر داء » . رواه أحمد والبيهقي وأبو داود وابن ماجه .

#### باب في نجاسة الكلب

(٤٦) عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً » . منقح عليه .

(٤٧) وفي رواية : « ظهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاً بالتراب » .

(٤٨) عن عبد الله بن مفضل قال : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب .

باب ما لا نفس له الح : يدل الحديث (٤٥) على أن الثياب إذا مات في مائع عا ، لا ينجسه فلو كان ينجسه لما أمر بغمسه ومن العلوم أنه يموت بذلك ويعدى هذا الحكم قياساً على كل ما لا نفس له سائلة كالجملة والرسوم والعنكوت وأشباه ذلك ، إذ الحكم نعم بعموم عاتق ويتقضى ما تنفاه منه ، وسبب التحجيس هنا هو الدم المحتضن في الحيوان عموم وهو معقود فيما لا دم له سائل .

باب في نجاسة الكلب : حالفت الجمعية والعثرة في وجوب الترتيب وقالوا : إن الترتيب غير واجب باضطراب رواية الترتيب لأنها ذكرت بلفظ أولاهن ولفظ أخراهن ولفظ إحداهن وفي رواية السابعة وفي رواية الثامنة . والاضطراب يوجب الاطراح . وأجيب بأن المقصود حصول الترتيب في مرة من المرات ، وأن إحداهن مبهمة وأولاهن معينة وكذلك أخراهن والسابعة والثامنة . ومقتضى حمل المطلق على التقييد أن تحمل المهمة على إحدى المرات المعينة



ثم قال : ما بالهم وبال الكلاب . ثم رخص في كلب الصيد و كلب الغنم ،  
وقال : إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات ، وعصروه الثامنة بالتراب »  
وفي رواية لمسلم : « رخص في كلب الغنم والصيد والزرع » . رواه الجماعة إلا  
البخارى والترمذى .

### باب تطهير الجلد بالذباغ

( ٤٩ ) عن ابن عباس قال : « تصدق على مولاة ليمونة شاة فماتت ، فمربها رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال : هلا أخذتم إهابها فدنستموه فانتفعتم به ! ؟ فقالوا :  
إهاب ميتة ! فقال : إنما حرم أكلها » . رواه الجماعة .

( ٥٠ ) عن ابن عباس قال : « ماتت شاة لسودة بنت رمعة فقالت : يا رسول الله  
ماتت فلاة تعنى الشاة فقال : فلو لا أخذتم مسكها ؟ قالوا : أناخذ مسك شاة قد  
ماتت » فقال لها رسول الله : إنما قال الله تعالى : ( قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِيََ إِلَيَّ  
نَحْرَ مَا عَلَى طَائِعٍ يَطْعُمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَتْنَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ نَحْمًا  
حَنِزِيرٍ ) وأنتم لا تطعمونه ، إن تدنخوا لنفعوا به ، فأرسلت إليها فسلخت مسكها  
ودنته فأنزلت منه قرنة حتى تحرقت عندها » . رواه أحمد بإسناد صحيح .

ورواية أولاهن أرحح من حيث الأكثرية وقد ثبت عن النبي الترخيص في كلب الصيد  
والزرع والماشية والنع من اقتناء غير ذلك ( بيل الأمطار ) .

باب تطهير الجلد بالذباغ . قد وردت أحاديث أخرى غير المذكورة في الباب تؤيد  
هذه الأحاديث . ومذهب الجمهور هو أن الذباغ مطهر من غير فرق بين ما يؤكل منه  
وما لا يؤكل . وقيل . يطهر خلود جميع الميتات إلا الحزير . قال النووي هو مذهب أبي حنيفة .  
وقيل : يطهر الجميع والكلب والحزير طاهراً وباطناً . وهو مذهب داود وأهل الظاهر .  
وحكى عن أنى يوسف وهو الراجح كما تقدم . والأحاديث الواردة في هذا الباب لم يفرق  
مها بين الكلب والحزير ، وقياس المكاب عليه لا يتم إلا بعد تسليم أن الصمير يعود إلى  
النعاف إليه دون النعاف . وأنه محل راع ولا أقل من الاحتمال إن لم يكن رجوعه إلى  
النعاف راجحاً ، والمحتمل يكون حجه على الخصم .



## باب وجوب الاستنجاء بالماء أو الحجر

(٥١) عن عائشة : « أن رسول الله قال : إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستطب بثلاثة أحجار فإياها تحرى به » . رواه أحمد والسنائي والدارقطني وقال : إسناده صحيح .  
(٥٢) عن أس قال : « كان رسول الله يدخل الخلاء فأحمل أنا وغلانم نحوى إداوة من ماء وعفرة فيستنحي بالماء » . متفق عليه ( العبرة عصا طويلة في أسفلها رجب أو رمح قصير ) .

(٥٣) وعن سلمان قال : « لقد سها بنا رسول الله أن يستقبل القبلة بغائط أو بول ، أو أن يستنحي بالماء ، أو أن يستنحي بأقل من ثلاثة أحجار ، أو أن يستنحي برجيع أو عظم » . رواه مسلم ( الرجيع : الروثة ) .

(٥٤) عن جابر عبد الله قال : « سبى النبي صلى الله عليه وسلم أن يمسح بعظم أو عرذ » . رواه أحمد ومسلم وأبو داود .

(٥٥) عن ابن مسعود قال : « أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط فأمرني أن آتبه ثلاثة أحجار : فوحدت حجرين والتمست الثالث فلم أحد فأحدث روة فأتبه بها فأحد الحجرين وأتت الروية وقال : هذه ركعتان » . رواه البخاري وأحمد والترمذي ورواد أحمد في رواية له : « أتتني بحجر » وقد قدم هذا الحديث في باب نخاسه الغائط الحديث ( ٣٦ ) .

باب وجوب الحج . يدل الحديث (٥١) على وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار وهو مشروع إجماعاً ولا يجوز الاستنجاء بأقل منها وأما أكثر من ثلاثة فلا بأس به لأنه موجب للإقامة وذهب الشافعي وأحمد وإسحاق من راهويه وأبو ثور إلى وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار وثلاث مسحات وإذا استنحى للمل والدر وحسب مسحات لكل واحد ثلاث مسحات قالوا . والأفضل أن يكون ستة أحجار فإن اقتصر على حجر واحد له ستة أحرف أخرآه وكذلك تحرى الحرفه المصيقة التي إذا مسح بأحد حافسها لا تصل المل إلى الحاف الآخر قالوا . ونحو الزيادة على ثلاثة أحجار إن لم يحصل الإبقاء بها ، وذهب مالك وداود إلى أن الواحد الإبقاء . فإن حصل بحجر أخرآه . والحديث (٥٢) يدل على

## باب آداب قضاء الحاجة

(٥٦) عن أنس بن مالك قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء قال : إني أعوذ بك من الخثث والخصائث » . رواه الجماعة .

(٥٧) عن عائشة قالت : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال : غفرانك » . رواه الجماعة إلا النسائي .

(٥٨) عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اتقوا اللاعنين الذي سحّل في طريق الناس أو طلبهم » .

المراد باللاعنين : الحاملان للعين ، الحاملان الناس عليه بسبب فعلهما .

(٥٩) وراد أبو داود عن معاذ : « الموارد » ولم يظه : « اتقوا الملاعن الثلاثة : البراري الموارد وقارعة الطريق والظل » . رواه أبو داود وابن ماجة وقال : وهو مرسل .

(٦٠) عن ابن عمر : « أن رجلاً مر برسول الله صلى الله عليه وسلم سول فسلم عليه . ثم رد عليه » . رواه الجماعة إلا البخاري .

حوار الاستحاء بالماء . ونقل عن مالك أنه أنكر استحشاء النبي بالماء . والأحاديث قد أثبت ذلك . وقيل . إن الماء أرحح من الاستحشاء بالحجارة . والجمهور من العلماء على أن الأفضل الجمع بين الحجارة والماء فإن اقتصر على أحدهما فالماء أفضل .

وحدث سلمان (٥٣) يدل على النهي عن الاستحمار بأقل من ثلاثة أحجار ورجيع أو عظم . وعلى نهيه عن الاستحشاء باليمين قال النووي . قد أجمع العلماء على أنه مهي عنه . ثم الجاهر على أنه مهي بتركه وأدب لا نهى محرم . وقيل إنه حرام والحديث (٥٥) يدل أيضاً على نهيه عن الاستحشاء بالروث لحاسته وأنه ركس . وقد تقدم هذا الحديث .

باب آداب الخ . المراد بالطل في حديث أنس (٥٨) مستطيل الناس الذي يتحدونه مقبلاً ومربلاً ، وليس كل طل يحرم قضاء الحاجة فيه فقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم حاجته في حائش الحبل وله طل . والحديثان (٥٨) و (٥٩) يدلان على المنع من قضاء الحاجة في الموارد وقارعة الطريق والطل وحدث حار (٦٢) يدل على مسروعة الإبعاد لقاضي الحاجة وحديث عبد الله بن جعفر (٦٣) يدل على استحباب الاستتار لقاضي الحاجة .

(٦١) عن أنس قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء نزع خاتمه » .  
رواه الخمسة إلا أحمد ، وصححه الترمذي وقد صح أن نقش خاتمه كان : محمد  
رسول الله . قال النسائي : هذا حديث غير محفوظ ، وقال أبو داود : منكر .  
(٦٢) عن جابر قال : « خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فكان لا يأتي  
البراز حتى يغيب فلا يرى » . رواه ابن ماجه ولأبي داود : « كان إذا أراد البراز  
انطلق حتى لا يراه أحد » . وفي إسناده اسمعيل بن عبد الملك الكوفي وقد نكلم  
فيه غير واحد .

(٦٣) عن عبد الله بن جعفر قال : « كان أحب ما استتر به رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لحاجته هدف أو حائش نخل » . رواه أحمد ومسلم وابن ماجه . (الهدف : كل  
ما ارتفع من الساء . وحائش نخل : أي جماعته ) .

#### باب نهى المتحلي من استقبال القبلة واستدبارها

(٦٤) عن أبي هريرة : « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا جلس أحدكم  
لحاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها » . رواه أحمد ومسلم .  
(٦٥) عن أبي أيوب الأنصاري : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا أيتم الغائط  
فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ، ولكن شرفوا أو غرثوا . قال أبو أيوب :  
هدما الشام فوجدنا من احصى قد نبت نحو الكعبة فسحرف عنها ويستغفر  
الله تعالى » متفق عليه

(٦٦) عن ابن عمر قال : « رقيت يوما على بنت صفية قرأت النبي صلى الله عليه وسلم  
على حاجته مستقبل الشام مسدبر الكعبة » . ورواه الجماعة .

#### باب نهى المتحلي الخ . وقد اختلف العلماء في مسئلة استعمال القبلة واستدبارها بالبول والغائط

فما رواه إمامه لا يجوز ذلك في الصحاري والبيان واستدلوا بحديثي (٦٤) و (٦٥) وعبرهما من  
الآحاديت وقالوا : إن المع ليس إلا حرمة القبلة . والمذهب الثاني أنه يجوز ذلك في الصحاري  
والبيان واحتجوا بحديث ابن عمر (٦٦) وحديث حار (٦٨) ، والمذهب الثالث هو حواردك  
في البيان دور الصحاري ، وإليه ذهب مالك والشافعي واحتجوا بحديث ابن عمر (٦٦)

(٦٧) عن مروان الأصفر قال : « رأيت ابن عمر أنانج راحلته مستقبل القبلة يبول إليها فقلت : يا أبا عبد الرحمن أليس قد نهى عن ذلك ؟ فقال : بلى إنما نهى عن هذا في القضاء ، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس » رواه أبو داود وسكت عنه وقد صح عنه أنه لا يسكت إلا عما هو صالح للاحتجاج .

(٦٨) عن جابر بن عبد الله قال : « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يستقبل القبلة سول فرأبته فل أن يقبض بعام يستقبلها » . رواه الخمسة إلا النسائي . .

### باب الغسل وحكم الجنب

(٦٩) قال الله تعالى : « وإن كنتم جنبا فاطهروا » .

(٧٠) عن علي قال : « كنت رجلا مذاء فسألت النبي فقال : في المدي الوصوء . وفي

المدي الغسل » رواه أحمد وابن ماجة والترمذي وفيه يريد بن أبي رباد وهو ضعيف .

(٧١) وعن أم سلمة أن أم سليم قالت : « يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق

هل على المرأة الغسل إذا احتلمت ؟ قال : نعم إذا رأت الماء . فقالت أم سلمة :

أو تحتلم المرأة ؟ فقال : تربت يداك فيما يتبها ولدها » . متفق عليه .

(٧٢) عن أبي هريرة : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا جلس بين شعبها الأربع

ثم جهدها فقد وحب عليه الغسل » . متفق عليه ولأحمد « وإن لم ينزل » .

(٧٣) عن أبي سعيد الخدري قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الماء من الماء »

ويدل قول ابن عمر (٦٧) على أن الهوى عن الاستقبال والاستدبار إنما هو في الصحرا

مع عدم الساتر ولا يدل على المنع في القضاء مع وجود الساتر وحديث حار (٦٨) يدل

على عدم تخصيص الجواز بالبيان .

باب الغسل : « وإن كنتم حسا فاطهروا » يدل على إيجاب الغسل بالجماع عند من

فسر لفظ الحاة بالجماع ، ومنهم الشافعي ، فقد قال : إن كلام العرب يقتضي أن الحاة تطلق

الحقيقة على الجماع وإن لم يكن فيه إزال . وحديث علي (٧٠) يدل على عدم وجوب

الغسل من المدي ، وأن الواجب الوصوء ، ويدل على وجوب الغسل من المدي . قال

الترمذي . وهو قول عامة أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ، وبه



## باب غسل الجمعة

(٧٤) عن عائشة قالت : « كان النبي يغتسل من أربع : من الجمعة ، ويوم الجمعة ، ومن الحجامة ، وغسل الميت » . رواه أبو داود وصححه ابن حزيمة ورواه أحمد والبيهقي وفي إسناده مصعب بن شعبة وفيه مقال .

(٧٥) عن أبي سعيد : « أن رسول الله قال : غسل الجمعة واجب على كل محتلم » . أخرجه السعة .

(٧٦) عن سمرة بن حذاف قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من توضأ يوم الجمعة فيها وامت ومن اعتسل فأغسل أفضل » .

(٧٧) عن عروة عن عائشة قالت . « كان الناس يتأبون الجمعة من منازلهم ومن العوالي فيأتون في العاء فيصيبهم الغار والعرق فيخرج منهم الريح ، فأتى النبي إنسان منهم وهو عدى فقال النبي : لو أنكم تطهرتم لومكم هذا » متفق عليه .

## باب غسل من أسلم

(٧٨) عن قيس بن عاصم : « أنه أسلم فأمره النبي أن يغتسل تمام » وسدر » رواه الخليل إلا ابن ماجة .

(٧٩) وعن أبي هريرة : « أن ثمانية أسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اذهبوا به إلى حائط بني فلان فمروه أن يغتسل » رواه أحمد .

يقول سفيان والشافعي وأحمد . وحدثني أبي سعد الحذري (٧٣) يدل على أن لا غسل إلا من الإنزال ولا غسل من التقاء الختان . وإليه ذهب داود وفيل من الصحابة . وقال الجمهور هذا المصوم مسوح بحديث أبي هريرة (٧٢)

باب غسل الجمعة . وقد وقع خلاف في غسل الجمعة ، فالجمهور على أنه مسنون لحدث سمرة (٧٦) وحديث عروة (٧٧) وقال داود وجماعة . إنه واجب لحدث أبي سعيد (٧٥)

باب غسل الح الح الأحاديث يدل على مسروعية الغسل لمن أسلم وقد ذهب الجمهور إلى الوجوب مطلقاً وذهب الشافعي إلى استحبابه إلا أن تكون حيا فيجب عليه الغسل وإلا أحرأه الوضوء وأوجب أبو حنيفة على من أحب ولم يغسل حال كفره .

## باب الغسل من الحيض

(٨٠) عن عائشة : « أن فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض فسألت النبي فقال :  
ذلك عرق وليس بالحیضة ، فإذا أقلت الحيضة فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت  
فاغتسلي وصلي » رواه البخاري .

(٨١) عن عائشة قالت : « استحييت ربيب بنت حنن ، فقال لها النبي : اغتسلي  
لكل صلاة » . رواه أبو داود قال النووي : أما الأحاديث الواردة في سن  
أنى داود أن النبي أمرها بالغسل فليس فيها شيء ثابت ، وقد بين البيهقي ضعفها  
وإنما صح في هذا حديث (٨٢) .

(٨٢) « وعنها أن أم حصة بنت حنن استحييت ، فقال لها رسول الله : فاعتسلي  
ثم صلي . فكانت تغتسل عند كل صلاة » . رواه الشيخان .

(٨٣) عن أنس . « أن اليهود كانت إذا حاضت المرأة فيهن لم يؤاكلوها . فقال  
النبي : اصنعوا كل شيء إلا الكاح » رواه مسلم .

باب الغسل من الحيض الحديث (٨٠) يدل على أن المرأة إذا ميرت دم الحيض من دم  
الاستحاضة تعتبر دم الحيض وتعمل على إقباله وإداره ، فإذا انقضى قدره اغتسلت عنه .  
ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحدث فتوصاً لكل صلاة لا تصلي بذلك الوضوء أكثر  
من فرصة واحدة مؤداة أو مقصية . لظاهر قوله : توصي لكل صلاة . قال الحافظ : وهذا  
قال الجمهور (يل الأوطار) .

وأما حديث أم حبيبة الروي عن الشيخين (٨٢) ففيه أنه أمرها أن يغسل ثم تصلي .  
قال الشافعي : إنما أمرها أن يغسل ويصلي وليس فيه أنه أمرها أن يغسل لكل صلاة .  
وحديث أنس (٨٣) بين المراد من قوله تعالى « قل هو أدى فاعزلوا النساء  
في الحيض ، ولا يفرجن حتى يظفرن » أن الأمور به من الاعتزال والمشي عنه من  
القرب هو الكاح .

وحديث أنس سعيد (٨٤) يدل على ترك الصوم والصلاة في أيام الحيض وكونه  
لايمان على الحائض . وهو إجماع . وبحق قضاء الصيام دون الصلاة أدلة أخرى

(٨٤) عن أبي سعيد الخدري قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس إذا حاضت للمرأة لم تصل ولم تصم » متفق عليه من حديث طويل .

(٨٥) عن عائشة : « لما جئنا مَرِفَ حَضَتْ ، فقال النبي : اهمل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت حتى تطهري » متفق عليه من حديث طويل .

(٨٦) عن أم سلمة قالت : « كانت النساء تقعد على عهد النبي بعد نفاسها أربعين يوماً » وفي لفظ لأبي داود : « ولم يأمرها النبي بقضاء صلاة النفاس » رواه الخمسة إلا التيساني وضعفه جماعة واللفظ لأبي داود .

### باب غسل العيدين

(٨٧) عن القاسم بن سعد ، وكان له صحبة : « أن النبي كان يغتسل يوم الجمعة ، ويوم عرفة ، ويوم الفطر ، ويوم النحر ، وكان القاسم بن سعد يأمر أهله بالغسل في هذه الأيام » رواه عبد الله بن أحمد في المسند وابن ماجة . ولم يذكر الجمعة .

### باب الغسل للإحرام وللوقوف بعرفة

(٨٨) عن زيد بن ثابت : « أنه رأى النبي يحذر لإهلاله واغتسل » رواه الترمذي .

(٨٩) عن عائشة قالت : « كان رسول الله إذا أراد أن يحرم غسل رأسه يحطمي وأشنان ودهنه شيء من ربت غير كثير » .

(٩٠) عن عائشة قالت : « نفست أسماء بنت عميس بمحمد بن أبي بكر بالشجرة فأمر رسول الله أن يكرأ بأمرها أن تغتسل وتهل » رواه مسلم وابن ماجة وأبو داود .

وبدل الحديث (٨٥) على أن الحائض يصح بها جميع أفعال الحج غير الطواف بالبيت وهو مجمع عليه .

وحديث أم سلمة (٨٦) يدل على أن الدم الخارج عقب الولادة حكمه يستمر أربعين يوماً تقعد فيها المرأة عن الصلاة والصوم وإن لم يصرح به الحديث فقد أفيد من غيره .

باب غسل اليدين قال في الدر المنثور أحاديث غسل العيدين صعيقة وفيه آثار

عن الصحابة جيدة . والحديث (٨٧) استدلل به على أن غسل يوم العيد مسنون .

باب الغسل للإحرام . الحديث الأول (٨٨) يدل على استحباب الغسل عند الإحرام وإلى ذلك

- (٩١) عن جعفر بن محمد عن أبيه : « أن عليّاً كرم الله وجهه كان يغتسل يوم العيدين ، ويوم الجمعة ، ويوم عرفة ، وإذا أراد أن يحرم » . رواه الشافعي .
- (٩٢) عن ابن عمر : « أنه كان لا يقدم مكة إلا بات بنى طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة مهياً ، ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله » أخرجه مسلم .

### باب صفة الغسل

- (٩٣) عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ، ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة . ثم يأخذ الماء ويدخل أصابعه في أصول الشعر حتى إذا رأى أن قد استبرأ حن على رأسه ثلاث خثبات ، ثم أفاض على سائر جسده ، ثم غسل رجليه » . أخرجه البخاري ومسلم ، وفي رواية لهما : « ثم يحلل يديه شعره حتى إذا ظن أنه قد أروى سره أفاض عليه الماء ثلاث مرات » .
- (٩٤) وعن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة دعا بنى - نحو الحلاب فأحد بكفه ، فبدأ بشفق رأسه الأيمن ، ثم الأيسر ، ثم أخذ بكفيه فقال بهما على رأسه » . أخرجه البخاري ومسلم . والحلاب ما يحلب فيه ، والحلاب إباء يبيع فيه قدر حلبة ناقة . وقيل جلاب : وهو ماء الورد وقد اختلف تراجم البخاري في ضبط هذه اللفظة .

- ذهب أكثر الفقهاء وقول الناصر : إياه واجب ، وقول الحسن البصري ومالك ومحمد . والحديث (٨٩) يدل على استحباب تطيب الرأس ودهنه عند الإحرام قبل الشوكاى . وحديث عائشة (٩٠) يدل على مشروعية الغسل لمن أراد الإهلال ولكنه يحتمل أن يكون العذر القاس فلا يصلح للاسدال به على مشروعية الغسل . وقد جاء في حديث جعفر (٩١) كان على يغتسل يوم عرفة ، وحديث ابن عمر (٩٢) يدل على استحباب الغسل لدخول مكة قبل ابن المدر . الاعتدال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس في تركه عديم فدية ، وقول أكثرهم يحزى عنه الوضوء .

باب صفة الغسل : ذهب الجمهور إلى استحباب تأخير غسل الرجلين لحديث عائشة (٩٣)



(٩٥) عن ميمونة قالت : « وضعت للبي ماء يغتسل به فأفرع على يديه فضلهما من رنين أو ثلاثاً ، ثم أفرع بيمينه على شماله فغسل مداً كبره ، ثم ذلك يده بالأرض ، ثم مضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ويديه ، ثم غسل رأسه ثلاثاً ، ثم أفرع على جسده ، ثم تنحى من مقامه فغسل قدميه . قالت : فأبته نحرقة فلم يردها وجعل ينقص الماء بيده » . رواه الجماعة وليس لأحمد والترمذي نص البند .

(٩٦) عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوصأ بعد العسل » . رواه الخمسة وقال الترمذي : حدث حسن صحيح .

(٩٧) عن حبر بن مطعم قال : « تذاكرنا غسل الجنابة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أما أنا فأحد ملء كفي فأصب على رأسي ، ثم أفيض بعد على سائر جسدي » رواه أحمد ورحاله رجال الصحيح .

(٩٨) عن أم سلمة قالت : « قلت : يا رسول الله إني امرأة أتدحفر رأسي ، فأفقهه لعسل الجنابة . قال : لا . إنما تكعبك أن نحتي على رأسك ثلاث حساب ، ثم نغصين عليك الماء فتطهرين » .

(٩٩) عن عبيد بن عمير قال : « بلغ عائشة أن عبد الله بن عمرو أتى النساء إذا اغتسلن أن ينقص رؤوسهن فقالت : أو ما تأمرهن أن يخافن رؤوسهن لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إنا واحد ، وما أريد أن أفرع على رأسي ثلاث إفرعات » .

وميمونة (٩٥) ومعنى الإفاضة الإسالة وقد استدل بذلك على عدم وجوب الدلك وعلى أن مسمى غسل لا يدخل فيه الدلك . وحديث عائشة (٩٤) يدل على استحباب الداء بالماء ولا خلاف فيه وحديث عائشة (٩٦) يدل على أن العسل يعني عن الوضوء وقد جاء عن ابن عمر مرفوعاً وعنه موقوفاً أنه قال لما سئل عن الوضوء بعد العسل وأى وضوء : أعم من العسل رواه ابن أبي شبة . وروى عنه أنه قال لرحل قال له : إني أتوضأ بعد العسل . لقد تعمقت . وحديث عبد بن عمر (٩٩) يدل على وجوب مسح الشعر على النساء . قال ابن العربي :

### باب استحباب تقض الشعر لغسل الحيض

- (١٠٠) عن عروة عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما وكانت حائضاً : انقصي شعرك واغتسلي » رواه ابن ماجه بإسناد صحيح .
- (١٠١) وعن عائشة : « أن امرأة من الأنصار سألت النبي عن غسلها من الحيض فأمرها كيف تغسل ثم قال : حدى فرصة من مسك فتطهرى بها . قالت : كيف أتطهر بها؟ قال . سبحان الله تطهرى بها ! فاجتدتها إلى فقالت : تتبعى بها أثر الدم » رواه الجماعة غير أن ابن ماجه وأبو داود قالوا : « فرصة ممسكة » الفرصة : القطعة من كل شئ .

### باب في قدر الماء في الغسل والوضوء

- (١٠٢) عن سعيدة قال « كان رسول الله يغتسل بالصاع ويطهر بالماء » رواه ابن ماجه وأحمد ومسلم والترمذي وصححه .
- (١٠٣) عن أس قال : « كان النبي يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد ونحوها بالماء » متفق عليه .
- (١٠٤) عن أس قال : « كان النبي سواً بإماء يكون رطلين ويطهر بالصاع رواه » أحمد وأبو داود .

إليه لم يختلف العلماء في أن الوضوء داخل تحت الغسل وأن يبه طهارته الحائض تأني على طهارته الحديث . وقال أبو داود إن الغسل لا يسوب عن الوضوء للمحدث . وذهب زيد بن علي إلى التمول الأول

باب استحباب الخ الحديث (١٠٠) فيه دليل لمن قل بالفرق بين الغسل للحائض والخيف والناس وهو أحمد بن حنبل والهادوية وأحيب أن الحبر ورد في مندوبات الإحرام والغسل في تلك الحال للتطيف للأعلاء . وإنما التراء في غسل الصلاة ، والحديث الثاني (١٠١) ليس فيه ذكر تقص الشعر وإنما يدل على التطيف والمالعة في إذهاب أثر الدم .

اب في قدر الخ الصاع أربعة أمداد بمد النبي صلى الله عليه وسلم والمد رطل ولب العدادي والحديث (١٠٢) يدل على كراهة الإسراف في الماء للغسل والوضوء وقد وقع

(١٠٥) عن موسى الجهني قال : « أتى مجاهد بقدر حزره ثمانية أرطال فقال : حدثتني عائشة أن رسول الله كان يقتل بمثل هذا » . رواه النسائي .

(١٠٦) وعن جابر قال : « قال رسول الله : يحزى من الغسل الصاع ومن الوضوء المذ »  
رواه أحمد والأثرم .

(۱۰۷) عن عائشة قالت : « كُتِبَ أُغْتَسَلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ مِنْ إِبَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ قَدَحٍ يُقَالُ لَهُ الْفَرْقُ » . متفق عليه .

باب الاستتار عن الأعين المغفل

## وجواز تجرده فی الخلوۃ

(١٠٨) غن يعلى بن أمية: « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يتسل بالبرار فصعد المبر محمد الله وأنتى عليه ، ثم قال : إن الله عز وجل يحب الحياء والستر فإذا اعتسل أحدكم فليستر » رواه أبو داود والسناني ورجال إسناده رجال الصحيح . ( البراز : القصاء )

(١٠٩) عن أبي هريرة: «عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: ما أيوب يفتسل عرباً، فخر عليه جرادٌ من ذهب فجعل أيوب يحني في يديه، فإداه ربه سارك وتعالى: يا أيوب ألم أكن أغنيك عما ترى! قال: بلى وعزتك ولكن لا غنى لي عن مركك». رواه أحمد والبخاري والبيهقي. (الحسن: الأخذ بالبدن).

اختلاف في مقدار الماء ، وفي الحقيقة القدر المحرر من العسل والوصوء كما صرح به الشوكاني هو ما يحصل به تعمير البدن على الوجه المعتد .

باب الاستتار الح: يدل الحديث (١٠٨) على وجوب التستر حال الاعمال وذهب أكثر العلماء إلى أنه أفصل ، وتركه مكروه ، وليس بواجب . والبرار المراد به هـ  
الغشاء ، ويدل الحديث الثاني على حوار العسل عريانياً لأن التي من القصّة ولم يتعقب شيئاً  
مها ، يدل على موافقتها لشرعا فلو كان فيها شيء لبينه فيجمع بين الأحاديث تحمل الأحاديث  
التي فيها الإرشاد إلى التستر على الأفصل .



## باب الوضوء

(١١٠) قال الله تعالى : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » .

(١١١) عن أنس بن مالك : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه » . رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه قال أحمد بن حنبل : لا أعلم في التسمية حديثاً صحيحاً .

باب الوضوء . يدل ظاهر الآية (١١٠) على وجوب الوضوء على كل قائم إلى الصلاة وإن لم يكن محدثاً والإجماع على خلافه لما روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات الخمس بوضوء واحد يوم الفتح . وقيل : الأمر في الآية للبدن ومعنى قوله تعالى : ( وأيديكم إلى المرافق ) أي مع المرافق . وعليه الجمهور وقيل معناه : حتى المرافق . وقال البيضاوي : ولكن لما تم تمييز العاية ههنا عن ذي العاية وح إدخالها احتياطاً وقوله تعالى : ( وامسحوا برؤوسكم ) . الباء ههنا للتعويض وذلك لا يقتضي الاستيعاب ، واختلف العلماء في القدر الواجب ، فأوجب الشافعي أقل ما يقع عليه الاسم أحداً باليقين . وأبو حنيفة مسح ربع الرأس لأنه صلى الله عليه وسلم مسح على ناصيته وهو قريب من الربع ، ومالك مسح الرأس كله أحداً بالاحتياط وقوله تعالى ( وأرجلكم إلى الكعبين ) بضم ناصه نافع وابن عامر وحضن والكسائي ويعقوب عطفاً على وجوهكم . وتؤيده السنة الشائعة . وعمل الصحابة وقول أكثر الأئمة وحره القاون على الحوار ، واحتج من لم يوجب غسل الرجلين بقراءة الحر وهو عطف على قوله رؤوسكم وهي قراءة صحيحة مستفيضة وقيل : إنه قرئ بالجر للحوار وبطوره كثر في القرآن والشعر كقوله تعالى . عذاب يوم أليم . ( انظر باب غسل الرجلين ) .

أما التسمية في الوضوء . فيدل عليها حديث أنس بن مالك (١١١) وغيره من الأحاديث ولكن قال البراء . كل ما روى في هذا الباب فليس بمعنى . وقال أحمد بن حنبل . لا أعلم في التسمية حديثاً صحيحاً ، وقد ذهب إلى وجوب التسمية في الوضوء وفرصته العترة والظاهرية ، واحتلوا دل هي فرض مطلقاً أو على الداكر ، فالعترة على الداكر والظاهرية مطلقاً . وذهبت الشافعية والحنفية ومالك إلى أنها سه . واحتج الأصوليون بحديث (١١١) وأحاديث أخرى . واحتج الآخرون بحديث ابن عمر مرفوعاً وهو « من

(١١٢) عن أوس بن أوس النخعي قال : « رأيت رسول الله نوحاً فأسوكف ثلاثاً  
أي غسل كفيه » رواه أحمد والنسائي ورجاله عند النسائي ثقات إلا حميد بن  
مسعدة فهو صدوق .

(١١٣) عن عثمان بن عفان أنه دعا ياباً ثمضم واستنثر ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه  
إلى المرفقين ثلاث مرات ، ثم مسح رأسه ثم غسل رجله ثلاث مرات إلى  
الكعبين ، ثم قال : رأيت رسول الله نوحاً نحو وضوئي هذا ، ثم قال : من نوحاً  
نحو وضوئي هذا ، ثم صلى ركعتين لا أخذت بهما بمسه عمر الله له ما تقدم من دونه .  
(١١٤) عن أبي هريرة : « أتى النبي قال : إذا نوحاً أحدكم فليجعل في أنفه ماء ، ثم  
ليبتثر » متفق عليه .

(١١٥) عن حماد بن سلمة عن أبي هريرة قال : « أمر رسول الله بالمضمضة  
والاستنشاق » رواه الدارقطني .

(١١٦) عن علي : « أنه دعا بوضوء فتمضمض واستنشق وشرب منه السري ففعل  
هذا ثلاثاً ثم قال : هذا طهور بي الله » رواه أحمد والنسائي .

نوحاً وذكر اسم الله عليه كان طهوراً لجميع يديه . ومن نوحاً ولم يذكر اسم الله عليه  
كان طهوراً لأعضاء وضوئه » وهذا الحديث ضعيف أجاباً ، ولكن قالوا : يكون هذا  
الحديث قرية لوجه ذلك الذي إلى الكمال لا إلى الصحة . وبطل حديث أوس (١١٢)  
على مشروعية غسل الكفين قبل الوضوء . فبعد الشافعية والحنفية غسل الكفين  
مسحون ولا يحب لحدث : ( نوحاً كما أمر الله ) ، ولم يذكر فيه غسل اليدين وتأييده  
حديث عثمان (١١٣) فإن النووي . غسل الكفين في أول الوضوء سنة باتفاق العلماء  
وقد جاء في حديث عثمان (١١٣) ذكر المضمضة والاستنثار . فالمضمضة هي تحريك الماء  
في الفم والاستنثار هو إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق ويعمل هو الاستنشاق ،  
ذهب إلى وجوب المضمضة والاستنشاق أحمد وإسحاق والهادي وقال النووي في شرح  
مسلم إن مذهب أبي نور وداود وأبي عبيد وأبي بكر بن المدر أن الاستنشاق واجب في  
الغسل والوضوء ، والمضمضة سنة فيها . واستدلوا على الوجوب بخديث أبي هريرة (١١٣)  
المتفق عليه وذهب مالك والشافعي وغيرهم إلى عدم الوجوب ، واستدلوا على عدم

(١١٧) عن المقدم بن معديكرب قال : « أتى رسول الله بوضوء فتوضأ فغسل كفيه ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم مضمض واستنشق ثلاثاً ثلاثاً ثم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما » وراد أحمد : « وغسل رجله ثلاثاً ثلاثاً » رواه أبو داود وأحمد وإساده صالح .

(١١٨) عن لقيط بن صبرة قال : « قلت يا رسول الله أخبرني عن الوضوء قال : أسبغ الوضوء واخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً » رواه الخمسة وصححه الترمذي .

(١١٩) عن ابن عباس : « أنه توصاً فغسل وجهه ، ثم أخذ غرفة من ماء فمضمض بها واستنشق ، ثم أخذ غرفة من ماء فجعل بها هكذا أصابعها إلى يده اليسرى فغسل بها وجهه ، ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى ، ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليسرى ، ثم مسح رأسه . ثم أخذ غرفة من ماء فمرش بها على رجله اليمنى حتى غسلها ، ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها رجله اليسرى ثم قال : هكذا رأت رسول الله توصاً » رواه البخاري .

الوجوب في الوضوء ، الحديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ : « المضمضة والاستنشاق ستة » رواه الدارقطني وقال الحافظ : إنه حديث ضعيف ، والحديث : « توصاً كما أمرك الله » وليس في القرآن ذكر للمضمضة والاستنشاق . وفي حديث مقدم (١١٧) لم يذكر العدد في مسح الرأس وفيه دليل على أن السنة الاقتصار في مسح الرأس على واحدة ، وقد أجمع العلماء على أن الواجب غسل الأضراس مرة واحدة ، وأن الثلاث ستة ومياتي بيان ذلك ، وقد استدلل بما وقع في الأحاديث (١١٣) و (١١٧) و (١١٩) من الترتيب ثم على وجوب الترتيب بين أضراس الوضوء . قل ابن مسعود ومالك وأبو حنيفة وغيرهم من العلماء : إنه غير واجب ولا يهض الترتيب ثم في الأحاديث على الوجوب لأنه من لفظ الراوي . وعابته أنه وقع من النبي صلى الله عليه وسلم على تلك الصفة وانفعل بمجرده لا يدل على الوجوب وقد أوجب بعض العلماء الترتيب . واستدلوا بحديث صفة الحج ، فقد جاء فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ابتدأوا بما بدأ الله به » وهو يصلح للاحتجاج على وجوب الترتيب لأنه عام لا يقصر على سببه عند الجمهور ، وقد استدلل بحديث لقيط (١١٨) على وجوب



(١٢٠) عن عثمان : « أن النبي كان يخلل لحيته » رواه ابن ماجه والترمذى وصححه .

(١٢١) عن أبي هريرة : « أنه توصاً فغسل وجهه فأصبغ الوضوء ، ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العصاة ، ثم غسل يده اليسرى حتى أشرع في العصاة ، ثم مسح رأسه ، ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله توصاً . وقال : قال رسول الله : « أتتم الغر المحجلون يوم القيامة من إصباغ الوضوء فمن استطاع منكم فليطأ عمرته ونحجيه » رواه مسلم .

(١٢٢) عن ابن عباس : « أن رسول الله قال : إذا توصات فخلل أصابع يديك ورجليك » رواه أحمد وابن ماجه والترمذى .

(١٢٣) عن المسور بن مخرمة قال : « رأيت رسول الله إذا توصاً خلل أصابع رجله بخصره » رواه الترمذى .

الاستنشاق ، والحديث أيضاً يدل على مشروعية إسراع الوضوء والمراد به الإلقاء واستكمال الأجزاء ، واستدلوا بحديث ابن عباس (١١٩) بقوله . « ثم مسح برأسه » ولم يذكر له عرفة مستقلة بطهورية الماء المستعمل كما أشار إلى ذلك الحافظ وقيل : إن هذا الحديث يدل على عدم وجوب إيصال الماء إلى باطن اللحية ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان كث اللحية وإن العرفة الواحدة وإن عظمت لا تبقى غسل باطن اللحية الكثة مع غسل جميع الوجه وقد استدلوا على وجوب تحليل اللحية بحديث عثمان (١٢٠) وأحاديث أخرى صعبة . فذهبت العترة وأبو نور ، والظاهرية إلى وجوب ذلك ، وذهب مالك والشافعي وغيرهم إلى أن تحليل اللحية غير واجب في الوضوء . وقال مالك : ولا في الحائض . وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم : إن تحليل اللحية واجب في غسل الحائض ، ولا يجب في الوضوء . وقوله في حديث أبي هريرة (١٢١) أشرع في العصاة وأشرع في الساق أى أدخل العسل فيهما . والعرة عمل شيء من مقدم الرأس والتحليل غسل ما فوق الرقبتين والكمين وهما مسحان لا خلاف ، وحديث ابن عباس (١٢٢) يدل على مشروعية تحليل أصابع اليدين والرجلين . وقد وردت أحاديث أخرى تهوى هذا الحديث ولو أنها صعبة . قال الشوكاني . والأحاديث تهوى بعضها بعضها . فنهى للوجوب . لا سيما حديث لعل (١١٨) .

## باب مسح الرأس

(١٢٤) عن عبد الله بن زيد: «أن رسول الله مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر، بدأ بمقدم رأسه، ثم ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه»  
رواه الجماعة.

(١٢٥) عن الربيع بنت معوذ: «أن رسول الله توصاً عندها ومسح برأسه فمسح الرأس كله من فوق الشعر كل ناحية لمنصب الشعر لا يحرك الشعر عن هيئته».  
(١٢٦) عن عمر بن أمية الصمري قال: «رأيت رسول الله يمسح على عمامته وخفيه»  
رواه أحمد والنخاري وابن ماجه.

(١٢٧) وعن لال قال: «مسح رسول الله على الخفين والحمار» رواه الجماعة إلا البخاري وأباداود.

(١٣٨) وفي رواية: «أن النبي قال: امسحوا بالخفين والحمار» رواه أحمد.  
(١٢٩) عن المغيرة بن شعبة قال: «توصاً رسول الله ومسح على الخفين والعمامة»  
رواه الترمذي وصححه.

(١٣٠) عن المغيرة بن شعبة: «أن النبي توصاً مسح ساقه وعلى الخفين»  
مسق عليه.

باب مسح الرأس قد اختلف في كيفية الإقبال والإدبار في مسح الرأس، فقبل يبدأ بمقدم الرأس الذي يلي الوجه، وينتهي باليد إلى القفا ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه وهو مستداً التعر ويؤيد هذا قوله في حديث عبد الله (١٢٤) بدأ بمقدم رأسه ولكن شكل قوله فأقبل بهما وأدبر. لأن الواقع فيهما بالعكس. وأحيب أن الواو لا تقصى التريب والدليل على ذلك ما ثبت عند البخاري من رواية عبد الله بن زيد يمسح فأدبر بيديه وأقبل وحدث (١٢٤) يدل على مسروعية مسح جميع الرأس وهو مستحب اتفاق العلماء. وقال الشافعي محرم مسح الرأس ولم نجد نحد. والمتداول الذي عليه الجمهور البداءة من مقدم الرأس إلى مؤخره. وقد جاء في حديث عمر بن أمية (١٢٦) وحدثني معمره (١٢٩) و(١٣٠) ذكر المسح على العمامة. وذهب الحافظ إلى عدم حوار الاقتصار على

## باب غسل الرجلين

(١٣١) عن عبد الله بن عمر قال : « تحلف عنا رسول الله في سفرة فأدركنا وقد أرهقنا العصر فجعلنا سوفاً وممسح على أرحلنا قال : فإدى بأعلى صوته : وبلى للأعقاب من النار مائة أو ثلاثاً » . مستق عليه . وقوله : « أرهقنا العصر » أى أخرناها .

(١٣٢) وعن أنس هزيمة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً لم يغسل عقبه فقال : وبلى للأعقاب من النار » رواه مسلم .

(١٣٣) عن جرير بن حازم عن قيادة عن أس من مالك : « أن رجلاً جاء إلى النبي وقد توصاً وترك على ظهر قدميه مثل موضع الظفر ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ارجع فأحسن وصوءك » رواه أحمد وأبو داود والدارقطني وقال : يرد به جرير بن حازم عن قيادة وهو ثقة .

مسح العمامة . وقال غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : لا يمسح على العمامة . إلا أن يمسح برأسه ، واحتجوا بأن الله فرض المسح على الرأس ، والحديث في العمامة محتمل الأول فلا يترك المتيقن للمحتمل . وقد ذهب إلى حوار المسح على العمامة الإمام أحمد بن حنبل وداود والأوراعي وغيرهم . وقال الشوكاني في حديث المعبرة (١٣٠) إنه يدل على ما ذهب إليه الشافعي ومن معه من أنه لا يحوز الاقتصار على العمامة ، بل لابد ذلك من المسح على الناصية .

قال البخاري في حديث (١٣١) : إن الإبركار عنهم كان يسب المسح لا بسب الاقتصار على غسل بعض الرجل .

باب غسل الرجلين وتمسك بهذا الحديث من يقول بإجراء المسح ويحمل الإبركار على ترك التعميم . قال النووي : اختلف الناس على مذاهب ، فذهب جميع الفقهاء من أهل الصوى في الأعصار والأمصار إلى أن الواجب غسل القدمين مع الكعبين ولا محرى مسحهما . ولا يحسب المسح مع العسل ، ولا ينسب خلاف هذا عن أحد يعتد به . وقالت الإمامة . الواجب مسحهما . وقال محمد بن حرير الطبري والحائلي والحسن البصري . إنه محير بين العسل والمسح . واحتج من لم يوجب غسل الرجلين بقراءة الحرق قوله تعالى .



### باب التيامن في الوضوء

(١٣٤) عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التيامن في تنعله وترجله وطهوره ، وفي شأنه كله » متفق عليه .

(١٣٥) عن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا لبستم وإذا توضأتم فابدأوا بأيامكم » . رواه أحمد وأبو داود .

### باب جواز المعاونة في الوضوء

(١٣٦) عن المغيرة بن سعة : « أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ، وأنه ذهب لحاجة له ، وأن المغيرة جعل يصب الماء وهو موصاً فغسل وجهه وبديه ومسح برأسه ومسح على الخمين » . أخرجه البخاري ومسلم .

(١٣٧) وعن صفوان بن عسال قال : « صبت الماء على النبي صلى الله عليه وسلم في السفر والحضر في الوضوء » .

### باب المسح على الخفين

(١٣٨) عن حرير . « أنه قال ثم توضأ ومسح على خفيه فقيل له : فعل هكذا : قال : نعم . رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثم توضأ ومسح على خفيه .

وأرحلكم وقد سبق بيانه في تفسير الآية (١١٠) وقد وردت أحاديث صعيقة في حواز المسح على الرجلين لم يذكرها هنا لصعها .

باب التيامن . الأحاديث تدل على مسروعية الانتداء بالخمين في لبس العال وفي ترحيل الشعر أي سرعه وفي الطهور والتيامن سنة في جميع الأشياء لا يختص شيء دون شيء وقد حص من ذلك دخول الحلاء والخروج من المسجد

باب حوار الحج . الحديث (١٣٦) يدل على جواز الاسعانة بالغير في الوضوء . وقد قال تكراهتها العزة والعقهاء واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم لعمر وقد أدر ليصب الماء على يديه . أنا لأستعين في وضوئي بأحد . قال النووي هذا حايب باطل لأصله . وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم استعان بأمامة بن زيد في صب الماء على يديه في الصحيحين . وحديث صفوان يدل على ذلك .

قال إبراهيم: فكان يعجبهم هذا الحديث؛ لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة « متفق عليه .

(١٣٩) عن عبد الله بن عمر: « أن سعداً حدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنه يمسح على الخفين ، وأن ابن عمر سأل عن ذلك عمر فقال : نعم . إذا حدثك سعد عن النبي فلا تسأل عنه غيره » . رواه أحمد والبخاري .

(١٤٠) وعن المغيرة بن شعبة قال : « كنت مع النبي في سفر فقضى حاجته ثم بوضاً و مسح على خفيه . قلت يا رسول الله : أسبب ؟ قال : بل أنت نسيت ! . بهذا أمرني ربي عز وجل » رواه أحمد وأبو داود .

(١٤١) عن بلال قال : « رأيت رسول الله يمسح على الموقين والخمار » رواه أحمد . (الموق هو الذي فوق الخف ، والخمار العمامة) .

(١٤٢) ولأبي داود : « كان يصلى حاجه قائم بالماء فبوضاً ويمسح على عمامته وموقيه » .

(١٤٣) وعن بلال قال : « سمعت رسول الله يقول امسحوا على النصف والموق » أخرجه سعيد بن منصور في سننه . النصف هو الخمار أو العمامة .

(١٤٤) عن المغيرة بن شعبة : « أن رسول الله بوضاً ومسح على الجوربين والعلين » رواه الحمزة إلا السائي وصححه الترمذي والخوارزمي هو الخف الكبير أو لفافة الرجل كما في القاموس .

باب المسح على الخفين من أنكر المسح على الخفين بأول مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين بأنه كان قبل نزول آية الوضوء التي في المائدة فيكون مسحاً ، ولكن صرح الحفاظ في الفتح بأن آية المائدة رلت في عروة الربيع وحديث المغيرة (١٤٠) كان في عرويه تنوك وتنوك متأخرة بالاتفاق . وقد نقل ابن المدر عن ابن مبارك قال . ليس في المسح على الخفين عن الصحابة خلاف . وقد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر . وقد روى عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة إنكار المسح ، ولكن أول أحمد : لا تصح تلك الأحاديث . وقال الحسن البصري روى المسح صعبون همياً فعلا منه وقولا ، والأحاديث

### باب اشتراط الطهارة قبل اللبس

(١٤٥) عن المغيرة بن شعبة قال: « كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة في مسير فأفرغت عليه من الإداوة فغسل وجهه وغسل ذراعيه ومسح برأسه ثم أهويت لأتزرع خفيه فقال دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما» ولأبي داود: «دع الخفين فإني أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان فمسح عليهما» منفق عليه . قوله : أهويت : أي مدت يدي .

(١٤٦) عن المغيرة بن شعبة : « قلنا : يا رسول الله أيمسح أحدنا على الخفين ؟ قال : نعم إذا أدخلتهما طاهرتين » رواه الحمدي في مسنده .

(١٤٧) عن صفوان بن عسال قال : « أمرنا يعني النبي أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناها على طهر نلانا إذا سافرنا ويوما وليلة إذا أقننا ولا نخلعها من عائط ولا نول ولا نوم ولا نخلعها إلا من جبانة » رواه أحمد وأبو خزيمة قال الخطائي : هو صحيح الأسناد .

بدل على حوار المسح على الموفين والعمامة والتعريف وهو الحمار . وعلى حوار المسح على الحورب . وبدل حديث المعيرة (١٤٤) على حوار المسح على العائس . قال الشافعي لا يحور مسح الحورين إلا أن يكونا سعيين يمكن متاعمة المني فيهما . هل أبو داود : مسح على الحورين على من أي طالب وأي مسعود والبراء بن عازب وأبو أسس مالك وأبو أمامة وسهل بن سعد وعمر بن حريث .

باب اسراط الخ بدل الحديث (١٤٥) على اشتراط الطهارة في اللبس وقد قال النبي إني أدخلتهما طاهرتين فقوله يقتضي أن إدخالهما عبر طاهرتين يوجب البرء وقد ذهب إلى ذلك الشافعي ومالك وإسحاق وأحمد وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري والمزني وغيرهم يحور اللبس على حدث ثم تكمل طهارته قال الشوكاني . الجمهور حملوا الطهارة على الطهارة الشرعية وخالفهم داود فقال المراد إذا لم يكن على رجله نجاسة وقد استدلل به على أن إكمال الطهارة فيهما شرط حتى لو غسل إحداها وأدخلها الحف ثم غسل الأخرى وأدخلها الحف لم يحجر المسح صرح بذلك النووي وعمره وأحار الثوري والكوفيون أنه يخريء المسح إذا غسل إحداها وأدخلها الحف ثم الأخرى والأحاديث (١٤٧) و (١٤٨) و (١٤٩)



- (١٤٨) عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه: «عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوماً وليلة إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما»  
رواه الأثرم في سننه وابن خزيمة والدارقطني قال الخطابي: هو صحيح الأساد.
- (١٤٩) عن خزيمة بن ثابت: «عن النبي أنه سئل عن المسح على الخفين فقال: للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه.
- (١٥٠) عن علي قال: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، لقد رأيت رسول الله يمسح على ظاهر خفيه» رواه أبو داود والدارقطني قال الحافظ: إسناده حسن.

### باب نوافض الوضوء

- (١٥١) عن أبي هريرة قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا فضل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى سوّاً فقال رجل من أهل حصر موت: ما لحدث يا أبا هريرة؟ قال: فساء أو صراط» متفق عليه.

تدل على توقيت المسح بالثلاثة الأيام للمسافر واليوم واليلة للمقيم وقد اختلف الناس في ذلك فقال مالك والليث بن سعد: لا وقت للمسح على الخفين ومن ليس خفيه وهو ظاهر مسح ما بدا له والمسافر والمقيم في ذلك سواء ولعلهم استدلوا بحديث أبي عمار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: امسح على الخفين قال: نعم قلت يوماً قال: ويومين قلت: وثلاثة أيام قال نعم وما شئت. ولكن هذا الحديث ضعيف جداً لأن في أساده ثلاثة محاهيل ولكن أكبر العلماء كأبي حنيفة والشافعي وأحمد وداود الطاهري وغيرهم قالوا بالتوقيت للمقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وقال ابن سيد الناس: قد ثبت التوقيت عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وحذيفة والمغيرة وأبي ريد الأصاري من الصحابة وحديث علي (١٥٠) يدل على أن المسح للشروع هو مسح ظاهر الخف دون باطنه وإليه ذهب الثوري وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل. وذهب مالك والشافعي وأصحابهما إلى أنه يمسح ظهورهما وبطونهما قال مالك: من مسح باطن الخفين دون ظاهرهما لم يحرمه وقال الشافعي ومالك إن مسح ظهورهما دون بطونهما أحراه.

باب نوافض الوضوء الحديث (١٥١) يدل بموجبه تفسير أبي هريرة على أن الحدث هو فساء أو صراط والاستدلال بتفسيره ليس بحجة على خلاف في الأصول واستدل به على

(١٥٣) عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء : « أن النبي صلى الله عليه وسلم جاء فتوضأ فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت له ذلك فقال : صدق ، أنا صبت له وضوءه » رواه أحمد والترمذي وقال هو : أصبح شيء في هذا الباب .

(١٥٣) عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله : إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » .

(١٥٤) وعن طلق بن علي قال : « قال رجل مسست ذكرى أو قال الرجل يتمس ذكره في الصلاة أعليه وضوء ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا إنما هو بضعة منك » أخرجه الخمسة وصححه ابن حبان .

(١٥٥) عن سرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من مس ذكره فلتوضأ » أخرجه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان وقال البخاري : هو أصبح شيء في هذا الباب .

(١٥٦) وعن أبي هريرة قال : « قال رسول الله : إذا أفضى أحدكم سده إلى فرجه لمس دونه حجاب ولا ستر فقد وجب عليه الوضوء » أخرجه ابن حبان في صحيحه .

أن الوضوء لا يجب لكل صلاة لأنه حصل به القول مختدأ إلى غاية هي الوضوء وما بعد العاية محال لما قلنا فيقتضي ذلك قول الصلاة بعد الوضوء مطلقاً وتدخل تحته الصلاة الثانية قبل الوضوء لها تأييد ذكر ذلك الشوكاني في بيل الأوطار والحديث (١٥٢) يدل على أن الشيء من بواقض الوضوء وقد ذهب إلى ذلك العبرة وأبو حنيفة وأصحابه وقيدوه بقيود : الأول كونه من المعدة . الثاني : كونه ملء الفم ، الثالث : كونه دفعة واحدة . وذهب الشافعي والناظر والصادق إلى أنه غير ناقض وأن المراد بالوضوء هنا غسل اليدين وأحاطوا أيضاً بأنه فعل لا يتنهض على الوحوب « وقال شارح بلوغ الرام » في حديث أبي هريرة (١٥٣) وليس السمع أو وحدان الريح شرطاً في ذلك بل المراد حصول اليقين وهذا الحديث الحليل أصل من أصول الإسلام وقاعدة حليمة من قواعد الفقه وهو أنه دل على أن الأشياء يحكم بنقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ، وأنه لا أثر للشك الطارئ عقها فمن حصل له ظن أو شك بأنه أحدث وهو على يقين من طهارته لم يضره ذلك حتى يحصل اليقين كما أفاده قوله ( حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً ) وحديث

(١٥٧) عن علي رضي الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : العين وكاء السه » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه .

(١٥٨) عن أنس بن مالك قال : « كان أصحاب رسول الله على عهد ينتظرون العشاء حتى تحقق رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضأون » أخرجه أبو داود وصححه الدارقطني وأصله في مسلم .

(١٥٩) عن ابن عباس قال : « مت عند خالتي ميمونة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت إلى جسده الأسر فأخذ بيدي فجعلني من شقه الأيمن فجعلت إذا أغفيت يأخذ شحمة أذني قال ففعلت إحدى عشرة ركعة » رواه مسلم .

(١٦٠) « إذا نام العبد في سجوده باهى الله به الملائكة » رواه البيهقي وضعفه .

طلق (١٥٤) بدل على أن مس الذكر غير ناقض للوصوء وهو مروى عن علي رضي الله عنه والحمية وغيرهم ، والشافعي واليهقي صعموا هذا الحديث وقالوا : إنه ينقص الوصوء وقد تمسكوا أيضاً بحديث بسرة (١٥٥) وأبي هريرة (١٥٦) وحكموا بوجوب الوصوء على من مس الذكر بلا حجاب . واستدل الشافعية في أن القميص إما يكون إذا مس الذكر بطن الكف لأن الإحصاء لا يكون إلا به ، ورد عليه المحققون بأن الإحصاء لغة الوصول يكون باطن الكف أو ظهرها وقد استدلوا بحديث علي (١٥٧) على أن اليوم مطلق لنقص الوصوء فالوكاء معناه الحيط الذي يربط به الخريطة والسه الدر والمعنى اليقظة وكاء الدبر أي حاوية ما فيه من الخروج لأنه مادام مسيقطاً أحسن عما يخرج منه . ذكر ذلك الشوكاني وقد اختلف العلماء في مسألة اليوم فقالوا : إن اليوم لا ينقص الوصوء على أي كان وهو محكي عن أبي موسى الأشعري وسعيد بن المسيب وأبي محرز وحيد الأعرج والشيعة الإمامية واستدلوا بحديث أس (١٥٨) والقول الثاني أن اليوم ينقص الوصوء بكل حال فليله وكثيره قال النووي هو مذهب الحسن البصري والربيع وإسحاق بن راهويه واستدلوا بحديث علي (١٥٧) وغيره من الأحاديث والمذهب الثالث أن كبير اليوم ينقص بكل حال وقليله لا ينقص بكل حال . قل النووي وهذا مذهب الرهري وربيعة والأوراعي ومالك واستدلوا بحديث أس (١٥٨) فإنه محمول على القليل . والمذهب الرابع هو إدامام على هيئة من هيئة المصلي كالراكع والساحد والقائم والقاعد لا ينقص وصوؤه سواء كان



## باب الوضوء من مس المرأة

(١٦١) قال الله تعالى : « أُولَاسَمَّ النساءِ فَلَا تُجَدُوا مَاءً فَتَيْمُوا » وقرئ : أُولَاسَمَّ (سورة المائدة) .

(١٦٢) عن إبراهيم التيمي عن عائشة : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُقَبِّلُ بَعْضَ أَرْوَاجِهِ ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ » رواه السائي قال أبو داود : هو مرسل وصفه البخاري وقال ابن حزم : لا يصح في الباب شيء .

(١٦٣) عن عائشة قالت : « فَدَلَّتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً مِنَ الْفَرَاسِ فَالْتَمَسَهُ فَوَضَعَتْ يَدَيْهَا بَاطِنَ قَدَمَيْهِ وَهُوَ فِي الْمَسْحَدِ وَهِيَ مَبْصُورَتَانِ ، وَهُوَ يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِصَاكَ مِنْ سَحَطِكَ وَبِمَعَاظِكَ مِنْ عِقَابِكَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أَحْصِي مَا عَلِمْتُ أَنَّكَ كَمَا أَتَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ » .

في الصلاة أو لم يكن وإن نام مصطحباً أو مستلقياً على قفاه انتقض وهذا مذهب أبي حنيفة وداود . واستدلوا بحديث (١٦٠) ولهم أيضاً مذاهب أخرى في النوم ومذهب الشافعي هو أنه إذا نام حالاً ممكناً مقعدته من الأرض لم يقص سواء قل أو أكثر . وسواء كان في الصلاة أو خارجها ، قال الشوكاني : وهذا أقرب المذاهب عندى وبه يجمع بين الأدلة فالشافعي يقول : إن النوم ليس حدثاً في نفسه وإنما هو دليل على خروج الريح ودليل هذا القول حديث علي (١٥٧) وحديث ابن عباس (١٥٩) .

باب الوضوء الخ الآية (١٦١) استدلل بها من قال بأن لمس المرأة يقص الوضوء . وإلى ذلك ذهب الشافعي وابن مسعود وابن عمر والزهري وغيرهم وذهب علي وابن عباس والعترة جميعاً وابن حنيفة إلى أنه لا يقص قال الأولون : إن النفس تسعّل في الآية بمعناه الحقيقي ويؤيدهم قراءة أولسمة فإنها ظاهرة في محرد المس من دون الجماع وقال مخالفوهم إن الله لم أرده الجماع ويحب المصير إلى معناه المحاري لوجود غيره . وهي حديث عائشة (١٦٢) وحديثها في لمسها لبطن قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأحيب أن في حديث التقييل ضعف ، ورد أن الضعف يسحر مكره رواه . وحديث لمس عائشة لطن قدم النبي صلى الله عليه وسلم (١٦٣) وقد ثبت مرفوعاً وموقوفاً وعد حريح ابن عباس أن المس المذكور في الآية هو الجماع وقل الشوكاني : وأوست مذهب جميع من هدد الأحاديث من لا يرى المس بمعنى إلا لسهوه .

## باب الوضوء من لحم الإبل

(١٦٤) عن جابر بن سمرة : « أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَوَضَّأُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ ؟ قَالَ : بَعْدَ » أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

(١٦٥) عن البراء بن عازب قال : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : تَوَضَّأُوا مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ وَلَا تَوَضَّأُوا مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَغَيْرُهُمْ .

## باب إذا شك المتوضيء في طهارته

(١٦٦) عن عباد بن تميم عن عمه قال : « تَشَكَّى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ يُحِلُّ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَخْذُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ : لَا تَصْرِفْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَخْذَ رِيحًا » رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ .

## باب إيجاب الوضوء للصلاة والطواف ومس المصحف

(١٦٧) عن ابن عمر : « عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ . لَا تَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ نَجَسٍ طَهُورٍ وَلَا صَدَقَةٍ مِنْ عَلُولٍ » (الغنى : الحياة وأصله السرفه من مال العسفه قبل القسمة) رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْحَارِثِيُّ .

باب الوضوء الخ . قوله من لحوم الغنم (١٦٤) أى من أكلها وهو يدل على نقص الوضوء من أكل لحم الإبل . وقيل . المراد بالوضوء السطيف وهو غسل اليد . والقرينة تدل على ذلك . والحديث (١٦٥) يدل أيضاً على نقص لحوم الإبل للوضوء وقال بهذا أحمد وإسحاق وغيرهم وذهب الأكثرون إلى أن أكله لا ينقص الوضوء قال النووي : ومن ذهب إليه الحلفاء الأربعة وابن مسعود وأبى كعب وأبى عاص وغيرهم وجمهورهم من التابعين ومالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم .

باب إذا شك الخ : قال النووي في قوله حتى يسمع صوتاً أو يحد ريحاً : أى يعلم وجود أحدها ولا يشترط السماع والشم بإجماع السليين والحديث يدل على اطراح الشكوك العارضة لمن في الصلاة والوضوء التي جعلها من سعي الشيطان وهول النووي ولا فرق بين حصول هذا الشك في نفس الصلاة أو خارجها وقال هذا مذهبنا ومذهب جمهور العلماء من الشافعي والحنلي .

باب إيجاب الخ : قال النووي في شرح مسلم قد أحصت الأمة على أن الطهارة شرط

(١٦٨) عن أبي هريرة : «عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء ومع كل وضوء بسواك» رواه أحمد بإسناد صحيح.  
(١٦٩) وعن أس قال : «كان رسول الله بوضوءاً عند كل صلاة قيل له : فأنتم كيف تصعرون ؟ قال : كنّا نصلّي الصلاة بوضوء واحد ما لم يحدث» رواه الجماعة إلا مسلماً .

(١٧٠) وعن عبد الله بن حنظلة : «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر . فلما تنق ذلك عليه أمر بالسواك عند كل صلاة ، ووضع عنه الوضوء إلا من حدث . وكان عبد الله بن عمر يرى أن به قوة على ذلك كان يعلله حتى مات » . رواه أحمد وأبو داود . وفي إسناده محمد بن إسحاق وقد عمن . وفي الاحتجاج به خلاف .

### باب لمس المصحف بلا وضوء

(١٧١) قال الله تعالى : « لا يمسها إلا المطهرون » . (سورة الواقعة) .  
(١٧٢) وعن أبي بكر بن محمد بن عمر بن حزم عن أبيه عن حده : «أن النبي صلى الله عليه وسلم كسب إلى أهل اليمن كتاباً وكان فيه : لا يمس القرآن إلا طاهر » . رواه الدارقطني والأثره .

في صحة الصلاة واختلوا أهل الوضوء . فرض على كل قائم إلى الصلاة أم على المحدث خاصة ؟ فذهب الداهون من السلف على أن الوضوء لكل صلاة فرض بدليل قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة الآية وقيل لا بل لم يسرع إلا لمن يحدث ولكن محبده لكل صلاة مستحب ومعنى الآية عندهم : إذا قمتم محدثين . والأحاديث (١٦٨) و (١٦٩) و (١٧٠) تدل على أن الوضوء ليس فرض على كل قائم إلى الصلاة من غير حدث وهو مذهب الأكثرين والأحاديث تدل على استحباب الوضوء لكل صلاة وعدم وجوبه . قال النووي حاكياً عن القاصي . وعلى هذا أجمع أهل الفتوى بعد ذلك ولم يبق بينهم خلاف ومعنى الآية عندهم إذا قمتم محدثين وهكذا يسه الحافظ في الفتح إلى الأكثرين :

باب لمس المصحف فسر الإمام البيضاوي الآية (١٧١) بأنه لا يطالع على الواح إلا المطهرون



(١٧٣) وعن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمر بن حزم : « أن في الكتاب الذي كنهه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم أن لا يمس القرآن إلا طاهر » لما لك في الموطأ مرسلاً .

### باب حكم الجنب

(١٧٤) عن ابن عمر : « أن عمر قال : يا رسول الله أيام أحدا وهو جنب ؟ قال : نعم إذا توضأ » رواه الجماعة .

(١٧٥) وعن عائشة قالت : « كان رسول الله إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ وضوءه للصلاة » رواه الجماعة .

---

من الكدورات الحسنية وهم الملائكة أولا يمس القرآن إلا المطهرون من الأحداث فيكون بها بمعنى الهى . انتهى ، واستدل الماعون للحب من مس المصحف بقوله تعالى : ( لا يمس إلا المطهرون ) وقيل : الطاهر الصمير هو إلى الكتاب أو اللوح المحفوظ لأنه الأقرب والمطهرون هم الملائكة ولو سلمنا رجوع الصمير إلى القرآن على التعيين لكادت دلالة على المطلوب — وهو مع الحب من مس المصحف — غير مسلمة لأن المطهر من ليس بحسن والمؤمن ليس بحسن الحديث : ( المؤمن لا يمس ) ويتفق عليه ويتعين حملة على من ليس بمشرك كما في قوله تعالى . إنما المشركون نجس وقد ذهب ابن عباس . والشعبي والضحك وزيد بن علي وقاضي القضاة وداود إلى أنه يجوز من المصحف بلا وضوء وقال أكثر الفقهاء . إنه لا يجوز ، واستدلوا بالآية والحديث (١٧٢) (١٧٣) قال الأرم واحتج أبو عبد الله ، عبي أحمد بن حبيب بن عمرو لا يمس المصحف إلا على طهارته وكتاب عمرو بن حرم بقاء الناس بالقول وهذا الحديث يدل على أنه لا يجوز من المصحف إلا لمن كان طاهراً واحتلوا في معناه الطاهر يطال على المؤمن والطاهر من الحدث الأكبر والأصغر ومن ليس على دمه نجاسة وقد وقع الإجماع على أنه لا يجوز له حديث حديثاً أكبر أن يمس المصحف وحالف في ذلك داود

باب حكم الحب الحديث (١٧٤) يدل على أنه يجوز للحب أن ينام قبل الغسل إذا توضأ وقد جاء نصيحة السرط فلهذا استدلل به الطاهرية وغيرهم على وجوب الوضوء لمن أراد النوم قبل الغسل وذهب الجمهور إلى استحبابه وعدم وجوبه وتنسكوا بحديث ابن عباس

(١٧٦) وعنها قالت : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان جنباً فأراد أن يأكل أو ينام توضأ » رواه أحمد ومسلم .

(١٧٧) عن أبي سعيد : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ » رواه الجماعة إلا البخاري .

(١٧٨) عن عمار بن ياسر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم رحمه الله إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أن يتوضأ وضوءه للصلاة » رواه أحمد والترمذي وصححه .

(١٧٩) عن عائشة قالت : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يأكل أو يشرب وهو جنب يغسل يديه ، ثم يأكل أو يشرب » رواه أحمد والنسائي .

### باب الوضوء مما مسته النار

(١٨٠) عن إبراهيم بن عبد الله بن قارض : « أنه وجد أبا هريرة ساجداً على المسجد فقال : إنما أتوضأ من آبار أوطأ أكلتها لأني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « وضأوا مما مست النار » رواه أحمد ومسلم والنسائي ( الآبار جمع نور ، وهي قطعة من الأقطابين جامد مسحور وهي مما مسه النار )

(١٨١) وعن عائشة : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال توضأوا مما مست النار » رواه أحمد ومسلم والنسائي .

مرفوعاً إنما أمرت لأوصوكم إذا قمتم إلى الصلاة » أخرجه أصحاب السنن ورواه ذلك ما أخرجه ابن حزيمة وابن حبان في صحيحهما من حديث ابن عمر أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أيام أحداً وهو حب ؟ قال . نعم ويتوضأ إن شاء . وحديث عائشة (١٧٩) يدل على عدم وجوب الوضوء لمن أراد أن يأكل أو يشرب وهو حب وقد انفرد الناس على عدمه وجوب الوضوء عليه .

باب الوضوء الخ : قد أسدل بعضهم حديثي (١٨٠) و (١٨١) على وجوب الوضوء مما مسته النار وبالحديث (١٨٠) على حوار الوضوء في المسجد . ولكن ذهب جماعة من الصحابة منهم العلماء الأربعة وابن عباس وغيرهم وجاهير التابعين ومالك وأبو حنيفة والشافعي

(١٨٢) وعن ميمونة قالت : « أكل النبي صلى الله عليه وسلم من كتف شاة ، ثم قام فصلى ولم يوضأ » منفق عليه .

(١٨٣) وعن عمر بن أمية الصمري قال : « رأيت النبي يحتزم من كتف شاة فأكل منها فدعى إلى الصلاة فقام وطرح السكين وصلى ولم يوضأ » منفق عليه .

### باب التيمم

(١٨٤) قال الله تعالى : « فإن لم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » .

(١٨٥) عن عمار بن ياسر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : في التيمم حسنة للوجه والدين » رواه أحمد وأبو داود .

(١٨٦) وفي لفظ : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بالتيمم للوجه والكفين » رواه الترمذي وصححه .

وعبرهم إلى أنه غير ناقص للوضوء . وقيل . إن المراد بالوضوء غسل اليدين والكفين . هل الثوري . إن الخلاف كان في المصدر الأول . ثم أجمع العلماء بعد ذلك على أنه لا يجب الوضوء من أكل ما مسته النار وقد جاء في حديث رواه حارث بن عبد الرحمن : « كان آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء مما مسته النار » . رواه أبو داود والاساني وغيرهما من أهل السنن بأسانيد صحيحة . وحدثنا ميمونة (١٨٢) وعمر (١٨٣) المنفق عليهما دلان على عدم وجوب الوضوء مما مسه النار .

باب التيمم هو في اللغة التقصير وفي الشرع التقصير إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين به . سباحة الصلاة ومحوها والحديث (١٨٥) يدل على أن التيمم حسنة واحدة للوجه واليدين أو الكفين . وقد ذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل وإسحاق والصادق والأوزاعي والإمامية قال في الفتح : ونقله ابن المنذر عن جمهور العلماء واختاره وهو قول عامة أهل الحديث . وقد قال ابن عبد البر . أكبر الآثار المرفوعة عن عمار حسنة واحدة ، وما روى عنه من حسنتين فكأنها مضطربة . فللشوكاني . إن أحاديث الصريتين لا تخلو جميع طرفها من مقال . ولو بحث لكان الأحاديث متعباً لما فيه من الرباء



(١٨٧) وعن عمار بن ياسر قال : « أجننت فلم أصب الماء فتبعك في الصعيد وصليت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنما كان يكفيك هكذا وضرب النبي صلى الله عليه وسلم تكفيه الأرض ونفخ فيهما ، ثم مسح بهما وجهه وكفّيته . منفق عليه .

(١٨٨) وفي لفظ : « إنما كان بكفيك أن تصرب بكفيك في التراب ثم نفخ فيهما ثم تمسح بهما وجهك وكفيك إلى الرسغين » . رواه الدارقطني .

(١٨٩) عن أنس بن مالك : « أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من نحو بئر حمل فلقية رجل مسلم عليه فلم يرد حتى أقبل على الحدار فمسح بوجهه وبيديه ، ثم ردّ عليه السلام » . رواه البخاري ومسلم وأبو داود والسنائي .

(١٩٠) عن ابن عباس أنه سئل عن السهم فقال : « إن الله قال في كتابه حين ذكر الوصوء : فاعسلوا وحوهم وأيديكم إلى المرافق . وقال في التيمم : فامسحوا بوجوهكم وأيديكم . وقال : السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وكانت الشاة والتمطمع الكمين . إنما هو الوحه والكمان . يعني التيمم » . رواه الترمذي

فالحق الوقوف على ما ثبت في الصحيحين من حديث عمار من الاختصار على صرته واحد وقوله في حديث عمار (١٨٦) فتبعك أي تقلت . والرسغان هما مفصلا الكفين والحديث يدل على أن الواح هو الاختصار في مسح اليدين على الكفين . ويؤيد هذا القول حديث (١٨٧) وإليه ذهب عطاء ومكحول والأوراعي وأحمد وإسحاق وابن المنذر وعامة أصحاب الحديث هكذا في شرح مسلم . وذهب علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر والحسن البصري ومالك وأبو حنيفة وآخرون إلى أن الواح المسح إلى المرفقين . رواه النووي في شرح مسلم . واحتج من قال وحبب المسح إلى المرفقين بحديث ابن عمر مرفوعاً . « صرّة للوجه وصرّة لليدين إلى المرفقين » وهو لا يصلح للاحتجاج . واحتجوا بالعباس على الوضوء . وهو فاسد الاعتار . وول الحافظ في الفتح وما أحسن ما قل أن الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أنس بن مالك (١٨٨) وحديث عمار (١٨٦) ومما يقوى رواية الصحيحين في الاختصار على الوجه والكفين كون عمار أفتى بعد النبي صلى الله عليه وسلم بذلك . وروى الحديث أعرف المراءى عن عمر . ولا سمها الصحابة .

## باب تيمم الجنب للصلاة

(١٩١) عن عمران بن حصين قال : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ، فصلى بالباس فإذا هو برجل معتزل فقال : ما معك أن تصلي ؟ قال : أصابتنى جباة ولا ماء . قال : عليك بالصعيد فإنه بكفيك » . متفق عليه .

(١٩٢) عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصعيد وضوء المسلم ، وإن لم يجد الماء عشر سنين . فإذا وجد الماء فليسبق الله وليمسه سرته » . رواه البرار ، وصححه ابن القطان قال الدارقطني : إسناده أصح .

(١٩٣) عن أبي ذر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الصعيد الطيب طهور المسلم ، وإن لم يجد الماء عشر سنين ، فإذا وجد الماء فليمسه سرته ؛ فإن ذلك خير » . رواه أحمد والترمذي وصححه .

(١٩٤) عن جابر قال : « خرجنا في سفر ، فأصاب رجلا منا حجر فشحه في رأسه . ثم أحلّم ؛ فسأل أصحابه : هل تجدون لي رخصة في التيمم ؟ فقالوا : ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء . فاعتسل فمات . فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك فقال : فلو قتلهم الله ، ألا سألوا إذ لم يعلموا ؟ ! وإنما تنفاه العبيّ السّؤال ؛ إنما كان نكسه أن يتيمم ويعصر أو يعصب على حراجه ، ثم يمسح عليه ويغسل سائر جسده » . رواه أبو داود والدارقطني وابن ماجة ، وصححه ابن السكن .

---

باب تيمم الحب : الحديث (١٩١) يدل على مسروعية التيمم للصلاة عند عدم الماء . من عرف فرق بين الحب وعمره ، وأجمع على ذلك العلماء وقد وردت لحواره للحب الأحاديث الصحيحة وإذا صلى الحب باليمنى ثم وجد الماء وح عليه الاعمال بإجماع العلماء . كما يدل على ذلك حديث أبي هريرة (١٩٢) وتمسك به من قال : إن الزنا لا يرفع الحدث وإعما يبيح له الصلاة لا عمر ، فإذا فرغ منها عاد عليه حكم الحائض ولذا قال : لا بد لكل صلاة من تمم واستدل بحديث أبي ذر (١٩٣) صاحب متقى الأحرار على وجوب

(١٩٥) عن عمرو بن العاص: « أنه لما بُعث في غزوة ذات السلاسل قال : احتلمت في ليلة باردة شديدة البرد ، فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك ، فتيمنت ثم صليت بأصحابي صلاة الصبح . فلما قلدنا على رسول الله ، ذكروا ذلك له فقال : يا عمرو ، صليت بأصحابك وأنت خيب . فقالت : ذكرت قول الله تعالى : « ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما » . فتيمنت ثم صليت فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا » .

(١٩٦) عن أبي در قال : « احسوت المدينة ، فأمر لي رسول الله بإيل ، فكتفها فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : هلك أبو در . قال : ما حالك ؟ قلت : كنت أتعرض للجبانة وليس قرني ماء . فقال : إن الصعيد طهور لمن لم يجد الماء عشر سنين » . رواه أحمد وأبو داود والأثرم ، وهذا لفظه . قال الدارقطني في العال : إرساله أصح .

الإعادة على من وجد الماء قل الفراع من الصلاة وقال الشوكاني يتشكل على الاستدلال بهذا الحديث قوله : « فإن ذلك خير » فإنه يدل على عدم الوحوب المدعى . وقد جاء في حديث عطاء بن يسار (٢٠٠) وهو يدل على أن من صلى بالتيمم ثم وجد الماء بعد الفراع من الصلاة لا تحب عليه الإعادة . وإليه ذهب أبو حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وعمره .

وحديث حار (١٩٤) يدل على حوار العدول إلى التيمم لحشية الضرر . وذهب إلى ذلك مالك وأبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه والعمرة ، وذهب أحمد والشافعي في أحد قوليه إلى عدم حوار التيمم لحشية الضرر قالوا . لأنه واجب ، وهذا الحديث وقوله تعالى ( وإن كنتم مرضى أو على سفر ) الآية يردان عليهم ، ويدل الحديث أيضا على وحب المسح على الخثر ، والمسح المذكور عند أكثر العلماء يكون مانعا لا بالراب . والحديث (١٩٥) يدل على حوار التيمم لأحب لتدة البرد ومحافة الهلاك لعدم إنكاره على عمرو بن العاص فإنه صلى الله عليه وسلم لا يقر بالاطل . وقال مالك وأبو حنيفة وعمره إن من يعم لتدة البرد وحلى لا تحب عليه الإعادة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمره بالإعادة .



(١٩٧) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً أنما أدركني الصلاة تمسحت وصليت » .  
( وأصل هذا الحديث في الصحيحين ) . رواه أحمد .

(١٩٨) عن أبي أمامة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : جعلت الأرض كلها لي ولأمتي مسجداً وطهوراً فأبها أدركت رجلاً من أمتي الصلاة فعده مسجده وعده طهوره » رواه أحمد .

(١٩٩) عن حذيفة : قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلنا على الناس ثلاث : جعلت صفوفها كصفوف الملائكة ، وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً ، وجعلت ترتبها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء » . رواه مسلم .

(٢٠٠) عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال : « خرج رجالان في سفر فحضرتهما الصلاة ولبس معهما ماء فبما صعدا طبا ، فصليا ثم وحدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما المصوء والصلاة ولم يعد الآخر ، ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فدكرا ذلك له ، فقال الذي لم يعد : أصاب السه وأجزأتك صلاة .  
وقال الآخر : لك الأجر مربيين » . رواه أبو داود والبيهقي .

واستدلوا بحدوث أبي داود (١٩٦) على حوار التيمم للحنبل والجماع لعقود المال . وعلى أن الصعد طهور يحور للتيمم به ما يجوز للتطهر بالماء من صلاه ومراة ويحاول . بعد ومن مصحف . وذكر العشر سين لا يدل على عدم حوار الاكتفاء بالماء بعدها لأن ذكرها لم يرد به القيد بل أراد بها اللباقة .

واستدلوا بحدوث عمرو بن شعيب (١٩٧) على أن التراب يرفع الحدث كما لا يشرا كهما في الطهورة وقال الحافظ : وفيه نظر على أن التيمم حائز به مع أخر الأَرْض لعموم لفظ الأرض خيعة ، وقد أكد قوله في الرواية الثانية (١٩٨) كأنها انتهى ، ومن الأدلة البالة على أن المراد خصوص التراب ما ورد في القرآن والسنة من ذكر الصعيد والأمر بالتيمم منه . ولكن اختلفوا في معنى الصعيد قال صاحب القاموس : الصعيد واحة الأرض تراباً كان أو غيره ، ومذهب أكبر العلماء في قوله تعالى « صعيد أطيباً » هو التراب ، وقد ذهب إلى تخصيص التراب العرة والشامي وأحمد وداود وذهب مالك وأبو حنيفة وعطاء وغيرهم إلى أنه محرى بالأرض وما عاها ويؤيد حمل الصعيد على العموم تيممه صلى الله عليه وسلم من الحائط كما في حديث أبي حنيفة (١٨٩) ،

## باب الصلاة

- (٢٠١) قال الله تعالى : ( وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين ) البقرة .  
 (٢٠٢) قال الله تعالى : ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ) البقرة .  
 (٢٠٣) قال الله تعالى : ( إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ) النساء .  
 (٢٠٤) قال الله تعالى : ( وأن أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وهو الذي إليه تحشرون ) الأنعام .  
 (٢٠٥) قال الله تعالى : ( والذين يتسكعون بالكتاب وأقاموا الصلاة ) الأعراف .  
 (٢٠٦) قال الله تعالى : ( وأقم الصلاة طرقي النهار ورجلاً من الليل ) هود .  
 (٢٠٧) قال الله تعالى : ( أقم الصلاة لذاتك الشمس إلى عسق الليل ) الإسراء .  
 (٢٠٨) قال الله تعالى : ( وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون ) النور .  
 (٢٠٩) قال الله تعالى : ( وقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وذلك دين القيمة ) البينة .  
 (٢١٠) عن عبد الله بن عمر قال : « قال رسول الله . نبي الإسلام علي حسن : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . وإقام الصلاة . وإيتاء الزكاة . وحج البيت . وصوم رمضان » . معق عليه .

- (٢١١) عن أس بن مالك قال : فرغت على النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة ليلة أسرى به خمسين . ثم مضيت حتى جعلت خمسين . ثم روي : يا محمد إنه لا سئل القدر الذي . وإن كنت شهدا الخمسين . رواد أحمد والشافعي والترمذي وصححه .  
 (٢١٢) عن عائشة رضي الله عنها قالت : « فرغت الصلاة ركعتين ثم هاجر ثم فرغت أربعاً وركعت صلاة السفر على الأول » . رواد أحمد والشافعي .

وامتدوا بخدي عمرو بن شعيب (١٩٧) وأبي أمامة (١٩٨) على أسرار دخول الوقت للقيم لقييد الأمر بالقيم بإذرائ الصلاة . وإذراكها لا يكون إلا بعد دخول الوقت قطعاً . وقد ذهب إلى ذلك العترة والشافعي ومالك وأحمد ودور .

باب الصلاة . الآيات القرآنية والأحداث النبوية دللته على فرضه الصلاة . واستدل بحديث أس (٢١١) على فرضه الصلوات الخمس وعدم فرضه ما رآها كالنور والحدث (٢١٢) يدل كما قل الشوكاي على وجوب العصر في السفر وأنه عزيمة لا رحمة

(٢١٣) وعنهما قالت : « فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ثم أتمها في الحصر وأقرت صلاة السفر على المريضة الأولى » رواه الشيخان ومالك .

(٢١٤) وعن طلحة بن عبيد الله : « أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ ثائر الرأس فقال : يا رسول الله أخبرني ما فرض الله على من الصلاة ؟ قال : الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئاً . قال : أخبرني ما فرض الله على من الصيام ؟ قال : شهر رمضان إلا أن تطوع شيئاً . قال : أخبرني ما فرض الله على من الركاة ؟ قال : فأحبره رسول الله ﷺ شرائع الإسلام كلها . فقال : والذي أكرمك لا أطوع شيئاً ولا أتقصن مما فرض الله على شيئاً فقال رسول الله ﷺ : أفلح إن صدق أو دخل الجنة إن صدق » معنى عليه .

### فصل حجة من كفر تارك الصلاة

(٢١٥) عن جابر قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة » رواه الجماعة إلا البخاري والمسلم .

(٢١٦) وعن بريدة قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : العهد الذي بيننا وبينكم الصلاة فمن تركها فقد كفر » رواه الخمسة وصححه المسائي والعراقي ورواه ابن حبان والحاكم .

ويؤيده حديث عائشة (٢١٣) . وأصح من حالف هذا القول بقوله تعالى . « فليس عليكم جناح أن تنصروا من الصلاة » ورفع الجناح لا يدل على العزيمة والتقصير وحديث طاحنة (٢١٤) يدل على فرضية الصلوات الخمس . واستدل به من لم يوجب صلاة الورد والأعياد . وقد أوجب قوم الورد ، وآخرون ركعتي الصبح ، وآخرون صلاة الصبح . وآخرون ركعتي المغرب وصلاة التهجئة ، ومنهم من لم يوجب شيئاً من ذلك وحمل هذا الحديث صارفاً لما ورد بعده من الأدلة المشعرة بالوجوب . وفي الحديث دليل أبصاً على عدم صومه سوى رمضان أو حق في المال سوى الزكاة .

فصل حجة الخ . قال الشوكاني . حديث حار (٢١٥) يدل على أن ترك الصلاة من موجبات الكفر ولا خلاف بين المسلمين في كفر من ترك الصلاة مكرراً لوجوبها إلا أن



(٢١٧) وعن عبد الله بن شقيق العقيلي قال : « كان أصحاب رسول الله لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة » . رواه الترمذى وصححه الحاكم .

(٢١٨) عن أبي هريرة قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول . إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة المكتوبة فإن أتمها وإلا قيل : انظروا هل له من تطوع ؛ فإن كان له تطوع أكتبت الفريضة من تطوعه ، ثم يفعل سائر الأعمال المفروضة مثل ذلك » . رواه الخمسة وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال : هذا صحيح الإسناد .

(٢١٩) عن عبد الله بن عمرو بن العاص : « عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ذكر الصلاة يوماً فقال : من حافظ عليها كانت له نوراً ورهاناً ونجاة يوم القيامة ، ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نوراً ولا رهاناً ولا نجاة وكان يوم القيامة مع فارون وفرعون وهامان وأبى س حلف » . رواه أحمد قال في مجمع الزوائد : رجال أحمد ثقات .

يكون قريب عهد بالإسلام ، أو لم يحاط المسلمين مدة يبلعه فيها وحبوب الصلاة ، وإن كان تركها تكاسلاً مع اعتقاده بوجوبها ؛ فقد اختلف الناس في ذلك ، فذهب المخاير والعتره من السلف منهم الشافعي إلى أنه لا يكفر فإن تاب وإلا قتل كالراني المحض . ولكنه يقتل بالسيف وذهب جماعة من السلف إلى أنه يكفر . وذهب أبو حنيفة والربيع إلى أنه لا يكفر ولا مثل بل يعزر ويحبس حتى يتسلى . واحتج الأولون على عدم كفره بقوله تعالى « إن الله لا يعزر أن يسرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » . واحتجوا على قتله بقوله تعالى . « فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة خلوا سبيلهم » وبقوله صلى الله عليه وسلم « أحرث أن أقاتل الناس حتى هؤلاء لا إله إلا الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك غشموا مني دماءهم وأموالهم إلا نحقها » واستدلوا بحديث ابن محيراز (٢٢٠) على عدم كفر تارك الصلاة وعدم استحقاقه الجلود في النار لقوله . إن شاء الله وإن شاء عزر له . قال الشوكاني : إن الكفر أنواع ، منها ما لا ينافي المعصية كفر أهل القبلة معص الدنوب التي سماها الشارع كفراً وهو يدل على عدم استحقاق كل تارك للصلاة للتخليد في النار . وقد استدلوا بحديث أبي هريرة (٢١٨) على عدم كفر تارك الصلاة لقوله : ( فإن كان له تطوع أكتبت الفريضة من تطوعه ) فخران الفريضة بالتطوع

(٢٢٠) عن ابن محيريزان : « أن رجلاً من بني كنانة يدعى المخدجى سمع رجلاً بالشام يدعى أبا محمد يقول : إن الوتر واجب ، قال المخدجى : فرحت إلى عبادة بن الصامت فآخبرته ، فقال عبادة : كذب كذب أبو محمد ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : خمس صلوات كتبتهن الله على العباد من أتى بهن لم يصعب منهن شيئاً استخفافاً بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن ساء عذبه وإن شاء غفر له . » . رواه أحمد وأبو داود والسنن وابن ماجه وقال فيه : « ومن جاء بهن قد انقص منهن » شيئاً استخفافاً بحقهن . قال ابن عبد البر : هو صحيح ثابت .

أو السواقل مشعر بأنها مقولة مناب عليها والكفر ينافى ذلك وقد أورد العراقي من الأدلة ما يعتصم به قول من لم يكفر بآرك الصلاة ، وعقده مأويل لفظ الكفر الواقع في الأحاديث فقال . ويحسد هذا المذهب عموميات منها ما روى عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن عيسى عبد الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه ، والجنة والبارحى أدخله الله الجنة على ما كان من العمل » متفق عليه . وعن أنس بن مالك « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ومعاذ رديبه على الرحل يامعاد ، ولـ ليك يا رسول الله وسعديك ثلاثاً ، ثم قال . ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله إلا حرمه الله على النار . قال - يا رسول الله أفلا أحررها الناس فيستديروا ، قال - إدر يسكوا فأحررها معاد عند موته تأمناً أى خوفاً من الإنم برك الخير . » متفق عليه . ثم قال بعد ما أورد بعض الأحاديث في الشفاعة وقد حملوا أحاديث الكفر على كفر العمة أو على معنى قد فارق الكفر . وقد جاءت أحاديث في غير الصلاة أريد به ذلك . (وأورد الأحاديث التي وردت بهذا المعنى وحسبنا ما صححنا عن ذكرها ، وفي هذا القدر كفاية للاسئلال على عدم كفر بآرك الصلاة ) .

## باب مواقيت الصلاة

(٢٢١) عن جابر بن عبد الله: «أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءه جبريل عليه السلام فقال له: قم فصله. فصل الظهر حين زالت الشمس، ثم جاءه العصر فقال: قم فصله. فصل العصر حين صار ظل كل شيء مثله، ثم جاء المغرب فقال: قم فصله. فصل المغرب حين وجبت الشمس، ثم جاء العشاء فقال: قم فصله. فصل العشاء حين غاب الشفق، ثم جاء المجر فقال: قم فصله. فصل المجر حين برق الفجر أو قال سطع المجر، ثم جاءه من المد للظهر فقال: قم فصله. فصل الظهر حين صار ظل كل شيء مثله، ثم جاءه العصر فقال: قم فصله. فصل العصر حين صار ظل كل شيء مثليه، ثم المغرب وقتا واحدا لم تزل عد. ثم جاء العشاء حين ذهب نصف الليل أو قال ثلث الليل فصل العشاء، ثم جاء حين أسفر جدا فقال: قم فصله. فصل المجر. ثم قال: ما بين هذين الوقتين وقت» رواه أحمد والنسائي والترمذي. قال البخاري: هو أصح شيء في المواقيت (وحيث الشمس أي سقطت وانراد سقوطها للغروب).

باب مواقيت الصلاة . حديث جابر (٢٢١) يدل على أن الصلوات لها أوقات مخصوصة لا تحرى قبلها بالإجماع، وعلى أن ابتداء وقت الظهر الروال ولا خلاف في ذلك يعتد به وآخره مصير ظل الشيء مثله واختلف العلماء في خروج وقت الظهر فذهب مالك وطائفة من العلماء بأن وقت العصر يدخل بمصير ظل الشيء مثله ولا يخرج وقت الظهر، بل يبقى بعد ذلك قدر أربع ركعات صالحا للظهر والعصر أداء كما يدل عليه ظاهر الحديث (٢٢١) وذهب الشافعي والأكثرون إلى أنه لا اشتراك بين وقت الظهر والعصر بل متى خرج وقت الظهر بمصير ظل الشيء مثله غير الظل الذي يكون عند الروال دخل وقت العصر وخارج وقت الظهر واحتجوا بحديث ابن عمرو بن العاص (٢٢٢) وهذا الحديث أيضا فيه ذكر أوقات الصلوات الخمس ويدل هذا الحديث على امتداد وقت العصر إلى اضمحار الشمس وفي سقوط شمس أي غروبها كما في رواية مسلم وحديث . «من أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس



(٢٢٨) عن أبي هريرة قال: « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم » رواه الجماعة (فيح جهنم هو شدة حرها).  
 (٢٢٩) وعن أنس قال: « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فأراد المؤذن أن يؤذن للظهر فقال النبي صلى الله عليه وسلم: آرد، ثم أراد أن يؤذن فقال له: أبرد حتى رأيت فيء التلول، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إن شدة الحر من فيح جهنم، فإذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة » متفق عليه.

### باب أول وقت العصر وآخره

(٢٣٠) عن أنس قال: « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حرة فيذهب الداهب إلى العوالي فأبهم والشمس مرتفعة » رواه الجماعة إلا الترمذي والنحاري (ومعنى العوالي من المدينة على أربعة أميال أو نحوه) وكذلك لأحمد وأبي داود معنى ذلك.

(٢٣١) وعن أنس قال: « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر فأنه رجل من بني سلمة فقال: يا رسول الله إنا نريد أن نحر حرور الماء إنا نحب أن نحضرها، قال: نعم، فاطلقت واطلقتنا معه؛ فوجدنا الحرور لم نحر فحرب، ثم قطعت، ثم طبخ فيها، ثم أكلنا قبل أن تعيب الشمس » رواه مسلم (الجزور: البعر).

مشروعة الإبراد في شدة الحر. وقيل الأمر محمول على الاستحباب، وقيل على الإحباب. وذهب إلى الأول جماهير العلماء لكنهم حصوا ذلك بأنهم سدة الحر وحمل بعضهم حديث الإبراد (٢٢٩) على ما إذا صار الطل فيئاً وقال ابن قتيبة ما يحسنه: التي لا يكون إلا بعد الروال، ولا يقال لما قبل الروال فيئاً والتلول جمع تل وهو الرتبة من الراب المحمض، والمراد به في حديث (٢٢٩) أنه أحر تأخيراً كثيراً حتى صار للتلول في. وهي مسطحة، ولا يصير لها في في العادة إلا بعد روال الشمس كثير.

باب أول وقت العصر الحديث (٢٣٠) يدل على استحباب المبادرة بصلاة العصر أول وقتها لأنه لا يمكن أن يذهب بعد صلاة العصر ما من أو أربعة أميال والشمس لم تعبر بصرة ونحوها إلا إذا صلى العصر حين صار ظل الشيء مثله وهو دليل لمذهب مالك والشافعي. والحديثان (٢٣١) و(٢٣٢) يدلان أيضاً على مشروعة المبادرة بصلاة العصر قبل الشوكان.

(٢٣٢) عن رافع بن خديج قال: «كنا نصلّى العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم سحر الحزور فنقسم عشر قسم، ثم يطبخ فنأكل لحمه نضيجاً قبل مغيب الشمس». متفق عليه.

(٢٣٣) وعن بريدة الأسلمي قال: «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عزوة فقال: اذكروا بالصلاة في اليوم الغيم فإنه من فاتته صلاة العصر حط عمله». رواه أحمد وابن ماجه ورجال الصحيح.

(٢٣٤) عن علي عليه السلام: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الأحزاب: ملائكة قبورهم وبيوتهم ناراً كما تغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس». متفق عليه.

### باب وقت صلاة المغرب

(٢٣٥) عن سلمة بن الأكوع: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلّي المغرب إذا غربت الشمس ووارب بالحجاب». رواه الجماعة إلا السائي.

(٢٣٦) عن عقه بن عامر: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تزال أمتي بخير أو على الفطرة ما لم يوثقوا المغرب حتى تستنك الجوه». رواه أحمد وأبو داود وأخرجه الحاكم في المستدرک وفي إسناده محمد بن إسحاق ولكنه صرح بالحدث.

إن سحر الحزور ثم قسمته ثم طبخه ثم أكله نصيحاً ثم العراق من ذلك قبل غروب الشمس من أعظم المشقة أن تذكر صلاة العصر فهو من صحيح الحزور وحديث بريدة (٢٣٣) أيضاً يدل على تكرار صلاة العصر ولكن قيده في هذا الحديث بالعيم، ويدل على عظم دية من غائبه صلاة العصر وحديث علي (٢٣٤) يدل على أن المراد بالصلاة الوسطى هي صلاة العصر. وقد اختلف الناس في ذلك ولكن الرواية الصحيحة تدل على ذلك.

باب وقت الح: يدل الحديث (٢٣٥) على أن وقت المغرب يدخل عند غروب الشمس وهو مجمع عليه، وقد اختلف العلماء في وقت انتهائها، فقال الساهبي: إن له وقتاً واحداً وهو

(٢٣٧) عن مروان بن الحكم قال: « قال لي زيد بن ثابت: مالك تقرأ في المغرب بقصر الفصل وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها بطول الطولين: »  
رواه البخاري وأحمد والسنائي (قصار الفصل قال في الصاء: هو من سورة حمد إلى آخر القرآن، ووقع فيه اختلاف كثير كما وقع الاختلاف في معنى طول الطولين فقال في الفتح: الطولان: الأعراف والأنعام وفيل: الأعراف والمائدة).  
(٢٣٨) عن أس: « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا قدم العشاء فابدأوا به في صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عنائكم ». متفق عليه .

أول الوقت ، وقال النووي : القول الصحيح هو امتداده إلى معيب الشفق وله أن يبدأ بالصلاة في كل وقت من هذا الزمان ، وقد تمسك القائل بأن لها وقتاً واحداً بحديث حرائيل (٢٢١) وقد سبق البحث في باب مواقيت الصلاة فلا حاجة لإعادته . وقد اختلف العلماء في علامة غروب الشمس قيل: هي عبارة عن سقوط قرص الشمس بكامله ، وقالوا : وهذا يتم في الصحراء ، وأما في العمران فلا . وقيل : علامته الاطلاع وإليه ذهب زيد بن علي وأبو حنيفة والشافعي وغيرهم لحديث: « إذا أقل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد أظفر الصائم » متفق عليه ولما في حديث حرائيل (٢٢١) من رواية ابن عباس لمعط: « صلى في حين وحبب الشمس وأظفر الصائم » والحديث (٢٣٥) . والحديث (٢٣٦) يدل على استحباب المبادرة بصلاة المغرب وكراهة تأخيرها إلى اشتباك الحوم وحملت الاثنا عشرة تأخير صلاة المغرب إلى اشتباك الحوم مستحبا والحديث يردده وقد استدلوا بحديث مروان (٢٣٧) على استحباب التطويل في قراءة المغرب وعلى امتداد وقت المغرب واستدل الخطائي وغيره بهذا الحديث على امتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق ، وذهب الهادي والقاسم وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور وداود إلى أن آخر وقت المغرب إلى دهاب الشفق الأحمر لحديث حرائيل (٢٢١) وحديث ابن عمرو بن العاص (٢٢٢) وقد استدلوا بحديث أس (٢٣٨) أيضاً على التوسعة في وقت المغرب وقد جاء في حديث عن ابن عمر قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وضع عشاء أحدكم وأقمت الصلاة فابدأوا بالعشاء ولا تعجل حتى تمرع منه » متفق عليه . واستدلوا بهذه الأحاديث على وجوب تقديم العشاء على صلاة المغرب وغيرها وذهب الجمهور إلى كراهة الصلاة إذا قدم العشاء وحره بعضهم بطلانها .



## باب وقت صلاة العشاء وفضل تأخيرها

- (٢٣٩) عن ابن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الشفق : الحجرة ، فإذا غاب الشفق ، وحت الصلاة » . رواد الدارقطني ، وقال : عرب وكل روايته قلت .
- (٢٤٠) عن عائشة قالت : « أتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة بالعمرة فنادى عمر : نام النساء والعصيان . فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما ينظرون عيركم . ولم يصل يومئذ إلا بالمدينة ، ثم قال : صلوا فيما بين أن يغيب الشفق إلى نات البابل » . رواد النسائي ورجال إسناده رجال الصحيح إلا شيخ النسائي وهو صدوق واسمه عمرو بن عثمان .
- (٢٤١) عن جابر بن سمرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤخر العشاء الآخرة » رواه أحمد ومسلم والنسائي .
- (٢٤٢) وعن عائشة قالت : « كانوا يصلون العمرة فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول » أخرجه البخاري .

باب وقت صلاة العشاء . استدلوا بحديث ابن عمر (٢٣٩) على وجوب الصلاة عندما يغيب الشفق ول الشوكاني وفي ذلك خلاف في الأصول مشهور والحديث يدل على صحة قول من قال إن الشفق الحجرة وهم ابن عمر وابن عباس وأبو هريرة والناصر والشافعي وغيرهم من الفقهاء . والخامل والفراء من أئمة اللغة . وروى صاحب التمام عن الشفق الحجرة ولم يذكر الأبيض وروى أبو حنيفة والأوزاعي والترمذي وغيرهم . هو الأبيض واحتجوا بقوله تعالى . « إلى عسق الليل » ولا عسق قبل دهاب الياض . ورد أن ذلك ليس عام كالجموم وقد وقع الإجماع على أن ابتداء وقت العشاء معيب الشفق الذي هو الحجرة لحديث حريز (٢٢١) وهذا الحديث وحديث ابن عمر (٢٢٤) وعمر ذلك

واستدلوا بحديث عائشة (٢٤٠) على استحباب أخر صلاة العشاء عن أول ومها وقد اختلف العلماء في أوصاية بأخبرها وتقدمها والشافعي قولان . فذهب فريق إلى تمصيل الآخر بجميعا لحديث الباب كأحمد (٢٤٠) و(٢٤١) و(٢٤٣) . وذهب فريق آخر إلى تمصيل التقديم بجميعا أن العادة العامة لرسول الله صلى الله عليه وسلم هي التقدم وإنما أخرها في أوقات يسره ليلين الخوار ولكن ياب من الأحاديث

(٢٤٣) وعن أبي هريرة قال: « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو يجمعوه ». رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه .

(٢٤٤) عن أس قال: « أحر النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء إلى نصف الليل، ثم صلى، ثم قال: قد صلى الناس وباموا أما إنكم في صلاة ما انشأتموها قال أس: كأنني أنظر إلى ويبص حاتم ليلئد » معق عليه .

(٢٤٥) عن أبي هريرة الأسلمي: « أن النبي كان يسحب أن يؤخر العشاء إلى بدعومها العمة، وكان يكره اليوم قبلها والحدث بعدها ». رواه الجماعة .

### باب وقت صلاة الفجر وما جاء في التغليس بها والإسفار

(٢٤٦) عن عائشة قالت: « كنت ساء المؤمنات يشهدن مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر صلوات بمروطهن، ثم سقلن إلى بيوتهن حين يفضين الصلاة

الواردة في التأخير كحديث أبي هريرة (٢٤٣) بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يواطىء على تأخيرها بسبب خوفه على أمه من المشقة كما هو مصرح في الأحاديث . وفعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض الأقوال الواردة في الأحاديث الدالة على أنصاية التأخير والعنة محرمة كما في القاموس هي ثلث الليل الأول بعد عبادة الشفق أو وقت صلاة العشاء الآخرة وقد ذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والشافعي وغيرهم إلى أن آخر وقت العشاء إلى ثلث الليل واحتجوا بحديث حرائيل (٢٢١) وحديث أبي موسى (٢٢٢) وأما وقت الحوار والاضطرار فهو يمتد إلى الفجر لحدث أبي قتادة وهو: « ليس في اليوم هريط، إنما التهريط على من لم يصل الصلاة حتى يحىء وقت الصلاة الأخرى » رواه مسلم فإنه ظاهر في امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الصلاة الأخرى إلا صلاة الفجر فإنها مخصوصة من هذا العموم بالإجماع وحدث أس (٢٤٤) يدل دلالة واضحة على أن وقت العشاء هو إلى نصف الليل، وحدث أبي هريرة (٢٤٥) يدل على استحباب تأخير العشاء وكراهة اليوم قبلها والحدث بعدها

باب وقت صلاة الفجر . الحديث (٢٤٦) يدل على استحباب المبادرة بعلاه الفجر في أول الوقت وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب العمري والشافعي وأحمد وغيرهم وهو

لا يعرفون أحد من الغلس . رواه الجماعة والبخارى : « ولا يعرف بعضهم بعضاً » ( منقعات أى متجللات ومتلفعات . والمرط تكسر الميم الأ كسية المعلمة من خز أو صوف أو غير ذلك ) .

( ٢٤٧ ) عن أبى مسعود الأنصارى : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الصبح مرة بغلس ، ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ، ثم كانت صلاته بعد ذلك بغلس ، حتى مات ، لم يعد إلى أن أسفر » . رواه أبو داود ورجاله رجال الصحيح ، وأصله فى الصحيحين .

( ٢٤٨ ) عن أس عن زيد بن ثابت قال : « تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قمنا إلى الصلاة . قالت : كم كان مقدار ما تسهر بها ؟ قال : قدر خمسين آية » متفق عليه .

( ٢٤٩ ) عن رافع بن خديج قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر » . رواه الخمسة . قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . قال الحافظ فى الصحيح : وصححه غير واحد .

( ٢٥٠ ) عن معاذ بن جبل قال : « سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فقال : يا معاذ ، إذا كان فى النساء فئس بالفجر وأطل القراءة قدر ما يطق الناس ولا تلهيم . وإذا كان الصيف فأسفر بالفجر ، فإن الليل قصير ، والناس سامون . فأهملهم حتى يدركوا » . رواه الحسن بن مسعود النخوى فى شرح السنة ، وأخرجه بقى من محله فى مسنده النصف ، وأبو يعين فى الحلة .

الروى عن عمر وعثمان وعمرهم من الصحابة إلى أن التعليل أفضل . وأن الإسفار عبر مدوب واحتجوا بالأحاديث المذكورة فى هذا الباب وغيرها واحتجوا بصريح أى مسعود فى حديث ( ٢٤٧ ) وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر العراقيين وهو مروي عن علي عليه السلام وابن مسعود إلى أن الإسفار أفضل . واحتجوا بحديث أسفروا بالفجر ( ٢٤٩ ) وحديث معاذ ( ٢٥٠ ) فيه التصريح بالفرقة بين رمى الشاء والضيغ فى الإسفار والتعليل قال الشوكانى ولكنه لا يعارض أحاديث التعليل لما فى حديث أى مسعود السابق من التصريح بملازمته



## باب قضاء الفوائت

(٢٥١) عن أس بن مالك : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها . لا كفارة لها إلا ذلك » . معق عليه .

(٢٥٢) ولمسلم : « إذا رعد أحدكم عن الصلاة أو عمل غيرها فليصلها إذا ذكرها ، فإن الله عز وجل يقول . أقم الصلاة لذكري » .

(٢٥٣) عن أبي هريرة : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله تعالى يقول : أقم الصلاة لذكري » . رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي .

(٢٥٤) عن أبي قتادة في قصة نومهم عن صلاة الفجر قال : « ثم أذن بالصلوة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ، ثم صلى الغداة فصبح كما كان يصبح كل يوم » . رواه أحمد ومسلم .

صلى الله عليه وسلم لتعلس حتى مات فكان آخر الأمر من . وهذا الحديث (٢٥٠) ظاهر في القدم لما فيه من التاريخ مخروح معاد إلى المن فلا بد من تأويله بما . ثم

باب قضاء الفوائت حديثاً أس (٢٥١) و (٢٥٢) وحديث أبي هريرة (٢٥٣) يدل على وجوب فعل الصلاة إذا عتت يوم أو ليلتان ، وهو إجماع ؛ فإن الفوائت ثبتت بها على الدور ، وإنها تنقض في أوقات النهي وغيرها ، وإن مات وعابه صلاة فليصلها لا تقضى عنه ولا تطم عنه لها لدوله : لا كفارة لها إلا ذلك حديث (٢٥١) . وفيه دليل على أن سرع من قبلنا نرى لنا ما ورد بسجده ذكر ذلك الشوكاني وقد احتجوا في صلاة من ركعها عمداً واستدلوا بحديث أس وغيره . وهؤلاء إن القضاء مخصوص بالناس وإن العامد لا يقضى الصلاة لأن انتهاك الشرط يستلزم انقضاء المس وط فليعلم منه أنه من لم أس لا يصلي وإلى ذلك ذهب داود وإن حرم وقد استدلوا بوجوب القضاء على العامد بقوله لم إن الأحاديث الواردة بوجوب التمس . على الناس يستلزم من مفهوم خطابها وجوب التمس . على العامد لأنها من باب التمس بالأدنى على الأعلى . ويدل مجموع الخطاب ونسب الأول على المطلوب . وقد استدلوا به في حديث أس (٢٥١) لا كفارة لها إلا ذلك على أن العامد مراد بالحديث ، لأن التمس والناسي لا يتم فيها . قالوا فالمراد بالناسي الباركسوا .

(٢٥٥) عن جابر بن عبد الله : « أن عمر جاء يوم الخندق بعدما غربت الشمس فجعل يسب كفار قريش . وقال : يا رسول الله ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب . فقال النبي صلى عليه وسلم : والله ما صلتها فتوضأ وتوضأ . فصلى العصر بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى بعدها المغرب » . منفق عليه .

(٢٥٦) عن أنس بن مالك قال : « حسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب سهوياً من الليل كعباً : وذلك قول الله عز وجل : وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله فوياً عراً . قال : فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم باللاً فأقام الظهر فصلاها فأحسن صلاتها كما كان يصلها في وقتها ، ثم أمره فأقام العصر فصلاها فأحسن صلاتها كما كان يصلها في وقتها ، ثم أمره فأقام المغرب فصلاها كذلك . قال : وذلك قبل أن ينزل الله عز وجل في صلاة الخوف : فإن خفي فرحلاً أو ركناً » رواه أحمد والنسائي ورجال إمامة رجال الصحيح .

كان عن دهل أم لا . واستدلوا على ذلك بعموم حديث « من الله أحق أن يقضى » لاسيما من قبل . إن وجوب القضاء دليل هو الخطاب الأول الدال على وجوب الأداء فاعتد أن المكاتب قد حوطب بالصلاة ووجب عليه تأديتها فصارت دماً عليه والدين لا يسقط إلا بأدائه . ويدل حديث قتادة (٢٥٤) على استحباب الأمان للصلاة القائمة . وموله فيه . كان يصح كل يوم « فيه إشارة إلى أن صلاة الجمعة أدائها يؤجر منه أن يفته الصبح يقضى فيها ، وإلى ذلك ذهب الشافعية دل التوكاى . ويؤجر منه أيضاً أنه يجهز في صلاة الصبح المقضية بعد طلوع الشمس واستدلوا بحديث جابر (٢٥٥) على وجوب قضاء الصلاة المبروكة بعد الاشتغال بالقتال . وعلى وجوب التمسك بين الفوائض المقضية والمؤداة فأوضحه ومالات وغيرهم قالوا بوجوب تقديم القائمة على خلاف بينهم . وقال الشافعية وغيره لأحب . ولا يهتس استدلال الموحين بالحدث لطلبه لأن العمل بمحروده لا يدل على اوجوب . قال الحافظ . إلا أن يستدل بعموم قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموه أصلي فيتوى . وحدث أنس بن مالك (٢٥٦) يدل على وجوب قضاء الصلاة المبروكة بعد الاشتغال بحرب الكفار ومخوهم وقد ذهب الجمهور إلى أن عدم مسح الصلاة الخوف والحدث أيضاً يدل على التمسك بين الفوائض المقضية وقد قال بوجوبه زيد بن علي وأبو حنيفة وغيرهم وقال الشافعية والمالكية وغيرهم إنه غير واجب لأن محروده العمل لا يدل على الوجوب إلا أن

## أبواب الأذان ( هل هو واجب )

(٢٥٧) عن مالك بن الحويرث : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم وأموكم أكبركم » . منفق عليه .

(٢٥٨) عن أبي الدرداء قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما من ثلاثة لا يؤذنون ولا يقيمون فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان » . رواه أحمد وأخرج آو داود والنسائي وابن حبان والحاكم وقال : صحيح الإسناد .

## باب صفة الأذان

(٢٥٩) عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن سعد بن المسبب عن عبد الله بن ريد ابن عبد ربه قال : « لما أجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصرب بالناقوس وهو له كاره لمواهبه البصري طاف في من الليل طائفاً ؛ وأما ما تم : رحل عليه ثوبان أخصران وفي يده ناقوس يحمله قال : مهات له : يا عبد الله أسمع الناقوس ؛ قال : وما يصنع به ؟ قال : قلت : يدعونه إلى الصلاة قال : أفلا أدلك على خير من

يستدل بعموم قوله صلى الله عليه وسلم . « صلوا كما رَأْسُ مَوْنِي أَصْلِي » وقد سبق ذكره في هذا الباب .

أبواب الأذان : الأذان له الإعلام ، وشرعاً الإعلام بوقت الصلاة واستدلوا بحديث مالك (٢٥٧) على وجوب الأذان لما فيه من صيغة الأمر . واستدلوا كذلك بحديث أبي الدرداء (٢٥٨) على وجوب الأذان والإقامة ، لأن الترك الذي هو سبب لاستحواذ الشيطان يحب محبه . وقد ذهب إلى وجوب الأذان والإقامة أحمد بن حنبل ومالك والعبدة وغيرهم . وروى عن بعضهم أن الأذان واجب دون الإقامة . وقال الشافعي وأبو حنيفة . إلهما سنة . والدليل على ذلك هو ترك النبي للأذان يوم الردة ، وقد صحح كبر من الأئمة أنه لم يؤذن فيها وإعما أقام . وحسن بعض المائلين وجوبه على الرجال دون النساء لحديث : ليس على النساء أذان ولا إقامة ، وهو حديث ضعيف ، واستدلوا بحديث (٢٥٧) على أنه لا يعتد بالنس والفصل في الأذان كما يميز في إمامة الصلاة .

باب صفة الأذان الحديث (٢٥٩) فيه تزيين الكبر وقد ذهب إلى ذلك الشافعي .



ذلك؟ قلت: بلى قال: تقول: الله أكبر الله أكبر، الله أكبر الله أكبر. أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله. أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله. حي على الصلاة، حي على الصلاة. حي على الفلاح، حي على الفلاح. الله أكبر الله أكبر. لا إله إلا الله. قال: ثم أسأخِر غير بعيد قال: ثم نقول إذا أتمت الصلاة: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله. قال: فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما رأيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن هذه الرؤيا حق إسناء الله، ثم أمر بالتأذين، فكان بلال مولى ألى بكر يؤذن بذلك ويدعو رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة. قال: فحماه فدعاه ذات غد إلى المسجد فهيل: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأثم فصرخ بلال بأعلى صوته: الصلاة خير من النوم. قال سعد بن المسبب: فادحات هذه الكلمة في التأذين إلى صلاة الفجر» رواه أحمد ورواه أحمد وأبو داود من طريق محمد بن إسحاق ومنه: «فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما رأيت فقال: إنها لرؤيا حق إسناء الله فهم مع بلال فألق عليه ما رأيت فإنه أبهى صوتاً منك قال: ففمت مع بلال فحملت أتميه عليه ويؤذن به قال: فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في سهج فخرج يخر رداءه يقول: والذي بعث محمداً بالحق لقد رأيت مثل الذي أرى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الله الحمد» روى الترمذي هذا الطرف منه بهذا الطريق ونال: حدث عبد الله بن زيد حدث حسن صحيح

وأبو حيفة وأحمد وجمهور العلماء، كما قال النووي، واحتجوا بهذا الحديث وحديث أبي مخنف (٢٦٢) وبأن التربع عمل أهل مكة وهي مجمع المسلمين في المواسم وغيرها. وقد ذكر ذلك أحد من الصحابة وغيرهم وذهب مالك وأبو يوسف إلى التسمية محتجين بما وقع في بعض روايات هذا الحديث من التسمية وأن حديث أبي مخنف في رواية مسلم عنه. وفيه أن الأذان متى فقط وأن التسمية عمل أهل المدينة حديث أخره صلى الله عليه وسلم

(٢٦٠) وعن أس قال : « أمر نلال أن ينفخ الأذان وبوتر الإقامة إلا الإقامة »  
رواه الجماعة .

(٢٦١) عن ابن عمر قال : « إنما كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين ، والإقامة مرة مرة ؛ غير أنه بعدل : فقامت الصلاة فدامت الصلاة . وكما إذا سمعنا الإقامة بوصاًنا ، ثم خرجنا إلى الصلاة » رواه أحمد .  
وأبو داود والنسائي وأخرجه الشافعي وابن حبان والحاكم وغيرهم وفي إسناده أبو جعفر المؤذن قال تسمية : لا نخط له حديث غير هذا .

للال (٢٦٠) منشرح الأذان وإيتار الإقامة . قال الشوكان : والحق أن روايات الربيع أرجح لاشتغالها على الريادة وهي مقبولة لعدم منافاتها وصحة طرحها . وفي الحديث ذكر الشهادتين منى منى وقد وقع الاختلاف في ذلك فذهب أبو حنيفة والشافعيون والمحدثون إلى عدم استحباب الرجوع ، وهو العود إلى الشهادتين مرتين مرتين برفع الصوت بعد قولها مرتين مرتين برفع الصوت ، ذكر ذلك النووي في شرح مسلم ، وذهب الشافعي ومالك وأحمد وجمهور العلماء كما قال النووي إلى أن الرجوع في الأذان ثلث للحدث أنى محذوره (٢٦٢) وهو حديث صحيح مشتمل على زيادة غير مضافة فصح قولنا وهو أيضاً متأخر عن حديث عبد الله بن زيد (٢٥٩) قال النووي وذهب جماعة من المحدثين وغيرهم إلى التحجير بين فعل الرجوع وتركه . وفي التوسيع في صلاة الفجر أمول سعيد بن المسيب فأدخلت هذه الكلمة في النأدين إلى صلاة الفجر ، يعني قول نلال : « الصلاة خير من اليوم » وقد روى إسنات التوسيع من حديث أنى محذوره (٢٦٣) وقوله حتى على الفلاح . اسم فعل معناه أقبلوا إليها وهدوا إلى العور والنجاة ، وقوله في حديث (٢٥٩) « فإنه أئدى صوتاً منك » أي أحسن صوتاً منك . وفيه دليل على استحباب اتحاد مؤذن حسن الصوت . وحدث أس (٢٦٠) يدل على إفراد الإقامة إلا الإقامة أي قولان قد قامت الصلاة ، فبني . وقد اختلف الناس في ذلك ، فذهب الشافعي وأحمد وجمهور العلماء إلى أن ألقاها الإقامة إحدى عشرة كلمة كلها . ومردده إلا التكبير في أولها وآخرها ولخطت قد قامت الصلاة فإياها منى ، واستداراً لهذا الحديث وحديث ابن عمر (٢٦١) وحديث عبد الله بن زيد (٢٥٩) قال الخطابي . وذهب جمهور العلماء . والذي جرى به العمل في الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر

(٢٦٢) عن أبي مخنف: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه هذا الأذان: الله أكبر الله أكبر. أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله. أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله. ثم يعود فيقول: أشهد أن لا إله إلا الله مرتين: أشهد أن محمداً رسول الله مرتين: حتى على الصلاة مرتين: حتى على العلاج مرتين: الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله» رواه مسلم والنسائي وذكر الكشي في أوله أرباعاً. وللحمسة عن أبي مخنف: «أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه الأذان تسع عشرة كلمة والإقامة سبع عشرة كلمة» قال الترمذي: حدثت حسن صحيح.

(٢٦٣) وعن أبي مخنف قال: «قلت يا رسول الله: علمي سنة الأذان معلمه وقال فإن كان صلاة الصبح قلت: الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم. الله أكبر الله أكبر. لا إله إلا الله» رواه أحمد وأبو داود وأخرج ابن حبان والنسائي وصححه ابن خزيمة.

والعرب إلى أقصى بلاد الإسلام أن الإقامة مفردة. وقال أيضاً: مذهب كافة العلماء: أنه تكرر قوله قد قامت الصلاة إلا مالمسا، فإن المسهور عنه أنه لا يكررها. قال البيهقي: ونس قال بإفراد الإقامة سعيد بن المسيب. وعمره بن الزبير، وابن سيرين، وعبد الله بن عبد العزيز. قال الشوكاني: قد ذهب بعض أهل العلم — وهو الحق عندي — إلى حوار إفراد الإقامة وبها، لأنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم جميع ذلك وعمله أنه أصبحه في صلاة. قال: الله أكبر أربعاً في أول الأذان. ومن شاء، في الإقامة، ومن شاء، أفردتها إلا قوله. قد قامت الصلاة، فإن ذلك مران على كل حال. ورواية أبي مخنف الأخيرة الملحقة برواية (٢٦٢) يدل على أن قوله تسع عشرة كلمة انشراحها التكبير في الأول مرعاً والرحح في الشهادتين يحرك كل واحدة منهما أربعة ألقاص. والحطتين أربع كلمات والتكبير كلمتان وكلمة التوحيد في آخره. وقوله: الإقامة سبع عشرة كلمة. وهي تربع التكبير في أول الإقامة ورك الركوع. ورواية قد قامت الصلاة مرتين. واثباتها كالأذان. قال الشوكاني والحديث يدل على تربع التكبير والرحح وتربع التكبير الإقامة وبها باقي ألقاصها.

## باب رفع الصوت بالأذان

(٢٦٤) عن أبي هريرة: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: المؤذن يغفر له مائة صوت، ويشهد له كل رطب ويابس». رواه الخمسة إلا الترمذي.

(٢٦٥) عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أن أبا سعيد الخدري قال له: «إني أراك تحب الغنم والبادية، فإذا كنت في غنمك أو ناديتك، فارفع صوتك بالبداء، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء، إلا ينسبه له يوم القيامة». قال أبو سعيد: سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم. رواه أحمد والنسائي وابن ماجة، وأخرجه الشافعي ومالك في الموطأ.

## باب المؤذن يجعل إصبعيه في أذنيه ويلوى عنقه

(٢٦٦) عن أبي حنيفة قال: «أنت النبي صلى الله عليه وسلم بمكة وهو بالأطاح فيه فمة له حمراء من آدم قال: مخرج الال بوصوته فمن ناصح ونائل قال: مخرج النبي صلى الله عليه وسلم، علمه حله كأنني أنظر إلى ناصح مافه، قال: فوصاً وأذن الال، فحلفت أنتع فاه هها وهها تقول بمسا ونملاً: حي على الصلاة، حي على الفلاح. قال: ثم ركبت له عذرة: فمقدم

باب رفع الصوت بالأذان الحديث (٢٦٤) يدل على استحباب مد الصوت في الأذان لكونه سماً في المعصية والحديث (٢٦٥) يدل كذلك على استحباب رفع الصوت بالأذان، فمادة الموحودات له تكون سماً لمعصيته، وفيه دليل على استحباب الأذان للمعصية، وهو الراحع عند الشافعية، وقوله مدى صوت المؤذن، أي عانة صوته.

باب المؤذن يجعل الخ قوله في حديث (٢٦٦). «فمن ناصح ونائل» الناصح الآحد من الماء لحسنه تركاً بنية وصوته صلى الله عليه وسلم والناصح أصله الرش والنائل الآحد من ماء في حسد صاحبه لمراغ الماء لفصد الترتك. وقوله هها وهها المراد بها حجة اليمن والشمال كما فسر بذلك الرواي والحديث يدل على مسروعية التتابع المؤذن في أوامره



فصلى الظهر ركعتين يمر بين يديه الحمار والكلب لا يمنع « وفي رواية: «تمر من ورائها المرأة والحمار، ثم صلى العصر، ثم لم يزل يصلي حتى رجع إلى المدبسة» مسق عليه .

(٢٦٧) ولأبي داود : « رأيت أبا حرج إلى الأطح فأذن ، فلما بلغ حتى على الصلاة ، حتى على الملاح : لوى عنقه يساً وتمالأ ولم يسدر» . وفي رواية : «رأيت أبا ثؤذن ويدور ، وأنتع فادهها وهها وإسعاها في أذنيه الخ » .  
رواه أحمد والترمذي وصححه .

### باب الأذان في أول الوقت وتقديمه وقت الفجر

(٢٦٨) عن جابر بن سمرة قال : « كان نال نؤذن إذا زالت الشمس لا نخرم ثم لا نقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فإذا خرج أقام حين يراه » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والبيهقي ( لا يحرم أي لا تترك شيئاً من أخطائه ) .  
(٢٦٩) عن ابن مسعود : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يمنع أحدكم أذان نال من سجوده فإنه يؤذن — أو قال : سادى — لئلا يرجع فأنكم ويوقظ بأنكم » رواه الجماعة إلا الترمذي

وحمل إصبعه في الأذنين حال الأذان ، والالتفات المذكور ههنا مقيد بوقت الخيلتين وقد اختلفت الروايات في الاستدارة ولكن رواية الاستدارة صعبة دل ماله لا يدور ولا يلتص إلا أن يريد إسماع الناس . والحديث (٢٦٧) يدل على عدم الاستدارة .  
باب الأذان الخ : الحديث (٢٦٨) يدل على المحافظة على الأذان عند دخول وقت الظهر بدون تمديد ولا تأخير ، وقد استدلوا به على المحافظة على الأذان عند دخول أوقات الصلوات كلها إلا الفجر لحدث ابن مسعود (٢٦٩) ويدل أيضاً على إقامة نال الصلاة بعد خروج النبي فإنه كان لا يقيم حتى يخرج الذي يراه . والحديث الثاني (٢٦٩) يدل على حوار الأذان عند دخول الوقت في صلاة الفجر خاصة ، وقد ذهب إلى مسروعيته الجمهور وحلف في ذلك الثوري وأبو حنيفة ورمي على وغيرهم . وهل بعض الحديث إن النداء قبل الفجر لم يكن أخط الأذان ، ولكن دل المحافظة . تصافرت أحاديث على التعبير بلفظ الأذان قطعاً عنها

## باب ما يقول عند سماع الأذان والإقامة

(٢٧٠) عن أبي سعيد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن » رواه الجماعة .

(٢٧١) عن عمر بن الخطاب قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا قال المؤذن : الله أكبر الله أكبر ؛ فقال أحدكم : الله أكبر الله أكبر ، ثم قال : أسبِّح أن لا إله إلا الله ؛ قال : أسبِّح أن لا إله إلا الله ، ثم قال : أسبِّح أن محمداً رسول الله ؛ قال : أسبِّح أن محمداً رسول الله . ثم قال : حي على الصلاة ؛ قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال : حي على الفلاح ؛ قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال : الله أكبر الله أكبر ، قال : الله أكبر الله أكبر ، ثم قال : لا إله إلا الله ؛ قال : لا إله إلا الله من فاته دخل الجنة » رواه مسلم وأبو داود .

(٢٧٢) وعن حارث : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة اب محمد المرسل والمسلّم وأمينه مقاماً محمداً النبي وعنده . حلب له سقاي يوم التمام » رواه الجماعة إلا مسلماً .

على معناه الشرعي معتمد ، قال السامعي ومالك وأحمد وأصحابهم إنه ينبغي في الصلاة ، وقال غيرهم كابن المنذر والعرالي إنه لا مكتبي . وادعى بعضهم أنه لم يرد في شيء من الأحاديث ما يدل على الأكفاء .

باب ما يقول الخ الحديث (٢٧٠) يدل على أن السامع يقول مثل ما يقول المؤذن في جميع ألفاظ الأذان . وقد ذهب الجمهور إلى تخصيص الحقلين بخديث عمر (٢٧١) وقال الحافظ والمشهور في المذهب كراهه الإجابة في الصلاة بل يؤجرها حتى يصرع وكذا حال الجماعة والحلاء . وتؤيد امتناع النبي صلى الله عليه وسلم من إجابة السلام فيها وهو أهم من الإجابة للمؤذن ، ومعنى لا حول ولا قوة إلا بالله أي لا حركة ولا استطاعة إلا بتشاءن الله والحول الحركة والمراد بالدعوة التامة في حديث حارث (٢٧٢) دعوة التوحيد . والوسيلة هي ما سترت بها وتطلى على المراتة العامة والمراد بالصيغة المنة اثرائده على سائر الخلق والحديث (٢٧٤)

(٢٧٣) عن عبد الله بن عمر : « أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا على : فإنه من صلى على صلاة صلى الله بها عليه عشرا ، ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو ، من سأل الله لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة » رواد الجماعة إلا البخاري وابن ماجة .

(٢٧٤) وعن أس بن مالك قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة » رواد أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه .

### باب صفة الصلاة

(٢٧٥) عن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا قمت إلى الصلاة فسه الوضوء . ثم اسجد السجدة فذكر ، ثم اقرأ ما يسرك من القرآن . ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تستدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً . ثم اعمل ذلك في صلاتك كلها » . أخرجه السبعة ، واللفظ للبخاري وابن ماجة بإسناد مسلم : « حتى تطمئن قائماً » ومثله في حديث ربيعة بن أحمد وابن حبان : « حتى تطمئن قائماً » وفي إسناده أحمد : « فأقم صلاتك حتى ترجع العظام » .

يدل على قول مطلق الدعاء بين الأذان والإقامة وهو مقيد بما يمكن فيه إسناده ولا يتبعه رجم . كما في الأحاديث الصحيحة .

باب صفة الصلاة يدل الحديث (٢٧٥) على وجوب ركز الأذان والركوع والركعة في جميع الأركان وقد حرم كثير من العلماء أن واحداً من هذه الركعات في طريقه من الحديث واستدلوا بما في عدم وجوب ما ذكر فيه . وأما وجوب الركعة في كل ركعة في الأمر به . وأما عدم وجوب غيره فليس ذلك بمجرد كون الأصل عدم الوجوب . بل إن الموضع موضع تمام وبيان لا جاهل وحرمة إحداث الصلاة وإن لم يقتضها إحصاء الواجبات فيما ذكر ، وهو من جهة الإحصاء على الله عليه وسلم ذكره . فلفظ « الإتيان » من هذا المثل وهو لا يخلق إلا ما به من إحداث الصلاة ، وهذا يدل على أنه لا يمتنع التصديق على ما وقع

(٢٧٦) والنسائي وأبي داود من حديث رفاعة بن رافع أنه : « لاتم صلاة أحدكم حتى يسبح الوضوء كما أمره الله ، ثم بكّر الله تكبيرة الإحرام ، ويحمده ويثنى عليه . وفيها : فإن كان معك قرآن فاقراء ، وإلا فاحمد الله وكبره وهله » . ولأبي داود من رواية رفاعة : « تم اقرأ بأم الكلب ، وإنما شاء الله » ولابن حبان : « ثم مما تثبت » .

(٢٧٧) وعن أبي حمد الساعدي قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كبر جعل يده حذو منكبيه ، وإذا ركع أمكن يده من ركبته ، ثم هصر ظهره ، فإذا رفع رأسه أسوى حتى يمود كل مفار مكانه ، فإذا سجد وضع يده غير معرض ولا فاصهما ، واستعمل بأطراف أصابع رجليه القبلة ، وإذا جلس في الركعتين ، حاس على رجليه اليسرى ونصب اليمنى ، وإذا جلس في الركعتين حاس على رجليه اليسرى ونصب اليمنى ، وإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجليه اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعده » أخرجه المحاربي .

به الإساءة فقط فإذا تقرر هذا فكل موضع احتلف العلماء في وجوهه ؛ وكان مذكوراً في هذا الحديث ؛ فلما أن تمسك به في وجوهه ، وكل موضع احتلفوا في عدم وجوهه ولم يكن مذكوراً في هذا الحديث ؛ فلما أن تمسك به في عدم وجوهه .

قل الشوكاني نقول إذا جاءت صيغة أمر قاصية بوجوب رائد على ما في هذا الحديث فإن كانت متقدمة على ما رويها كان صارفاً لها إلى الدب لأن انفصاره صلى الله عليه وسلم في التعليم على غيرها وتركه لها من أعظم الشرعات بعدم وجوب ما نصه ؛ لما تقرر من أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، وإن كانت متأخرة عنه فهو عرصاً لصرفها ، لأن الواجبات الشرعية ما رآب تتحدد وقتاً فوقتاً . وقال وإن كانت صيغة الأمر الواردة بوجوب رياده على هذا الحديث عبر معاومه القدم ولا التأخر ولا المقاربه فهذا مثل الإشكال ومقام الاحتمال ، والأصل عدم الوجوب والبراءة منه حتى يقوم دليل يوجب الإبطال عن الأصل والبراءة ، ولا شك أن الدليل القيد للبراءة على حدث المسئ (وهو هذا الحديث) إذا التمس ما رويحه محتمل لتقدمه عليه وتأخره فلا تنهض للاستدلال به على الوجوب وقد



- (٢٧٨) وفي حديث حميد بن عدي أبي داود: «يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكثر»  
 (٢٧٩) ولمسلم عن مالك بن الحويرث قال: «حتى يحاذي بهما فروع أذنيه» .  
 (٢٨٠) عن ابن عمر: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا  
 أصبح الصلاة، وإذا كبر للركوع، وإذا رفع رأسه من الركوع» منق عليه .  
 (١٨١) عن مالك بن الحويرث: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: صلوا كما رأيتموني  
 أصلي» رواه أحمد والنسائي .

استدل بهذا الحديث : المعروف عنهم بحديث النبي ﷺ : على عدم وجوب الإقامة ودعاء  
 الافتتاح ورفع اليدين في الإحرام وغيره ووضع النبي على اليسرى وتكبيرات الانتقال  
 وتسبيحات الركوع والسجود وهيئات الجلوس ووضع اليد على الصحن وغير ذلك .  
 وحديث أبي حميد (٢٧٧) روى عنه قولاً وروى عنه فعلاً واصفاً فيها الصلاة  
 صلى الله عليه وسلم ، وقوله : « وإذا ركع أمار يديه من ركبتيه » أي جعل راحتيه على  
 ركبتيه كما جاء في لفظ أحمد فقال : « فإذا ركعت فاجعل راحتيك على ركبتيك وامدد  
 ظهرك ومكن ركوعك » وقوله : « ثم هصر ظهرك » قال الخطابي : أي ثاب في استواء من  
 غير تقوس وقد وقع اختلاف في مسألة رفع اليدين من ذلك بالتفصيل في باب رفع  
 اليدين فقد جاء في حديث أبي حميد (٢٧٦) . « إذا كبر جعل يديه حذو منكبيه » وهو يدل  
 على رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام وفيه دليل على أن ذلك من أفعال الصلاة وأن رفع  
 اليدين مقارن للتكبير وهو الذي دل عليه حديث وائل . وقد ورد تقديم الرفع على التكبير  
 وعكسه فورد المثلث : رفع يديه ثم كبر ، والمثلث : كبر ثم رفع يديه . والعلامة قولان :  
 الأول معارضة الرفع للتكبير والباقي تقديم الرفع على التكبير ولم يقل أحد بتقديم التكبير  
 على الرفع . وأما حكمه فقال داود والأوراعي والحميدي شيخ البخاري وجماعته إنه واجب  
 لبوته من فعله صلى الله عليه وسلم وللولحون قد ثبت الرفع عند تكبيرة الإحرام  
 برواية حسين صحابيا منهم العسرة السهود لهم نالحة وقد قال صلى الله عليه وسلم : « صلوا  
 كما رأيتموني أصلي » ولما قالوا وجوب وقال غيرهم : إنه سنة من سن الصلاة وعليه الجمهور  
 والأئمة الأربعة وقد اختلفوا في محل الرفع فرواية أبي حميد (٢٧٨) تصد أنه إلى متالي  
 الكتفين ، والديك مجمع رأس عظم الكتف والعصل وبه أحدث الشافعية وميل . رفع حتى  
 يحاذي بهما فروع أذنيه لحديث مالك بن الحويرث (٢٧٩) وفروع الأديين أطرافهما  
 خالف رواه أبي حميد (٢٧٨) وابن عمر (٢٨٠) في هذا اللفظ فذهب البعض إلى

(٢٨٢) عن علي بن أبي طالب : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » رواه الخمسة إلا السائي وقال الترمذي : هذا أصح شيء في هذا الباب وأحسن .

(٢٨٣) عن النعمان بن بشير : « قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسوي صومته إذا قضا إلى الصلاة فإذا استنابا كبر » رواه أبو داود .

### باب رفع اليدين

(٢٨٤) عن أبي هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه عليه إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مداً » رواه الخمسة إلا ابن ماجة .

رواية ابن عمر لكونها متفقاً عليها وجمع آخرون بينهما فقالوا . يخادى يظهر كعبه المنكبين وأطراف أمانه الأدين . وأيدوا ذلك برواه أبي داود عن وائل بن علي : « حتى كانت حبال منكبيه وحادي بإهاميه أديه » وحديث مالك بن الحويرث (٢٨١) أصل عظيم في دلالة على أن أفعاله صلى الله عليه وسلم في الصلاة وأمواله بيان لما أحمل من الأمر بالصلاة في القرآن وفي الأحاديث ، وقال الشوكاني : ثبت أنه صلى الله عليه وسلم اقتصر في تعظيم النبي . صلاته على بعض ما كان يفعله ويدوم عليه فعلمنا بذلك أنه لا وجوب لما خرج عنه من الأقوال والأفعال ، لأن تأخر البيان عن وقت الحاجة لا ضرورة ، كما هو في الأصول بالإجماع . وحديث علي بن أبي طالب (٢٨٢) يدل على أن إفصاح الصلاة لا يكون إلا بالكبر دون غيره من الأدكار . وإليه ذهب الجمهور وول أبو حنيفة . يعقد الصلاة بكل ما يحد منه العظم . قال الشوكاني . والحديث يرد عليه لأن الإضافة في قوله « تحريمها » بمعنى المحصر فكأنه دل جميع تحريمها التكبير أي المحصر تحريمها في التكبير لا تحريم لها غيره . وفي الباب أحاديث كثيرة تدل على تعيين التكبير من قوله صلى الله عليه وسلم وفعله ، ومداخيل في حكمه وتدل الحافظ . إنه ركن عند الجمهور وسرط عند الخمسة ووجه عند الشافعي وماتوا فيه أدرك الإمام را كماً . يخرجه كسر الزكوع . وحديث النعمان (٢٨٣) يدل على استحباب تسوية الصدوف قال التمامي : يباح ولا يحتاج فيه أنه من سنن الإمام

باب رفع اليدين الحديث (٢٨٤) يدل على أنه من سنن رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام وول النووي في شرحه : إنها أحسن الآراء على ذلك عند تكبيرة الإحرام ، وإجماعهم على ما عدا ذلك . وحكي في رواية عن داود إنهما عند تكبيرة الإحرام وتدل الحافظ . ومن ول

(٢٨٥) عن وائل بن حجر : « أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع التكبيرة » رواه أحمد وأبو داود .

(٢٨٦) وعن ابن عمر قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يكويا يحدو مكبيه ، ثم يكبر ، فإذا أراد أن يركع رفعهما مثل ذلك ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضاً ، وقال : سمع الله لمن حمده رسا ولك الحمد » متفق عليه .

(٢٨٧) والبخاري : « ولا تفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود » .

(٢٨٨) عن نافع : « أن ابن عمر كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه ، وإذا ركع رفع يديه . وإذا قال : سمع الله لمن حمده رفع يديه . وإذا قام من الركعتين رفع يديه . ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم » رواه البخاري والسناني وأبو داود .

(٢٨٩) وعن علي بن أبي طالب : « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكبوبة كبر ورفع يديه حدو مكبيه ، ويضع مثل ذلك إن قضى قراءته . وإذا أراد أن يركع ، ويضعه إذا رفع رأسه من الركوع ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد ، وإذا قام من السجدين رفع يديه كذلك وكبر » رواه أحمد وأبو داود والترمذي .

والحجوب الأوراعي والحميدي وابن حزيمة وقل الشوكاني لا دليل يدل على وجوب رفع اليدين ولا على بطلان الصلاة ترك رفع اليدين ؛ نعم من ذهب من أهل الأصول إلى أن المداومة على الفعل تصيد الوجوب فلها واحتج القائلون بالاسحباب بالأحاديث الكثيرة عن العدد الكبير من الصحابة حتى قال الشافعي روى الرفع جمع من الصحابة لعله لم يرو حديث قط بعدد أكثر منهم وعد سبق ذكره في باب صفة الصلاة وذهب إلى الرفع في الثلاثة المواطىء الشافعي وأحمد وجهور العلماء من الصحابة من بعدهم . كما يدل عليه حديث ابن عمر (٢٨٦) ورواية أبي فلابه (٢٩٠) وعل جماعة من أهل الكوفة وأبو حنيفة وأصحابه . لا يسحب في غير تكبيرة الإحرام . قال النووي : وهو أشهر الروايات



(٢٩٠) وعن أبي قلابة : « أنه رأى مالك بن الحويرث إذا صلى كبر ورفع يديه ، وإذا أراد أن يركع رفع يديه ، وإذا رفع رأسه رفع يديه . وحدث أن رسول الله صعد هكذا » متفق عليه .

(٢٩١) وفي رواية : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه ، وإذا ركع رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنه ، وإذا رفع رأسه من الركوع فقال : سمع الله لمن حمده فعل مثل ذلك » رواه أحمد ومسلم وفي لفظ لهما : « حتى يحاذي بها فروج أذنه » .

### باب ما جاء في وضع اليدين على الشمال

(٢٩٢) عن وائل بن حجر : « أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة وكبر ، ثم التحف شوبه ، ثم وضع اليدين على اليسرى : فلما أراد أن يركع أخرج يديه ثم رصهما وكبر ورفع : فلما قال : سمع الله لمن حمده رفع يديه : فلما سجد سجد من كفيه » رواه أحمد ومسلم .

(٢٩٣) وعن أبي حارم عن سهل بن سعد قال : « كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة . قال أبو حارم : ولا أعلمه إلا عزاً ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم » رواه أحمد والبخاري .

عن مالك واحتجوا على ذلك بحديث البراء بن عازب وهو : « رأيت رسول الله إذا أتم الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لم يعد » ولكن انتهى الحفاظ على أن قوله لم يعد مدرج في الخبر من قول يزيد بن رباح ، وقال أحمد بن حنبل لا يصح ، وكذا صرحه البخاري وأما حديث نافع (٢٨٨) فيدل على مسروعية الرفع في الأربعة الواطن . وكذلك حديث علي (٢٨٩) يدل على استحباب الرفع في الواطن الأربعة وقوله . السجدين المراد بهما ركعتان كما فسر العلماء والمحدثون .

باب ما جاء في وضع الخ الحديث (٢٩٢) يدل على مسروعية وضع الكف اليمنى على اليسرى ، وإليه ذهب الجمهور . وحجهم هذا الحديث وأحاديث أخرى . واخضع القائلون بإرسال اليد بحديث جابر بن سمرة بلفظ . مالي أراكم رافعي أيديكم ، وحديث أبي حارم



(٢٩٤) عن ابن مسعود: « أنه كان يصلي فوضع يده اليسرى على اليمنى فراه النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه .

### باب النهي عن رفع البصر في الصلاة

(٢٩٥) عن أنى هريرة: « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لينتهين أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة أولم يخطفن أبصارهم » رواه أحمد ومسلم والنسائي .  
(٢٩٦) عن أس: « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم ! فاستد قوله في ذلك حتى قال : ابتتهن أو لم يخطف أبصارهم » رواه الجماعة إلا مسداً والترمذي .

(٢٩٧) عن عبد الله بن الزبير قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في التشهد وضع يده اليمنى على خذه اليمنى ، ويده اليسرى على خذه اليسرى ، وأتار بالسنانة ولم يخاور بصره إشارته » رواه أحمد والنسائي وأبو داود .

(٢٩٣) كما قال الشوكاني يصلح للاستدلال به على وجوب وضع اليد على اليد للتصريح من سهل بن سعد أن الناس كانوا يؤمرون ، ويؤيد الوحوب ما روى أن علياً رضي الله عنه قال : « فصل لربك وانحر » أي صم التين على السماء في محل الحر . رواه الدارقطني والبيهقي والحاكم وقال إسناده أحسن ما روى في أول الآله . وحدث ابن مسعود (٢٩٤) بذلك على وضع اليد اليمنى على اليسرى .

باب النهي عن رفع البصر . قال الشوكاني . الظاهر أن رفع البصر إلى السماء حال الصلاة حرام ، فقد جاء في الحديث الأول (٢٩٥) لتخطفن أبصارهم ، والمراد به العمى أو الانتهاء عن النظر . ولعل قوله بالعمى لا يكون إلا عن محرم . والمشهور عند الشافعية أنه مكروه . وبالع أن حرم فقال تطل الصلاة ، وقوله في حديث (٢٩٦) : « فاستد قوله في ذلك » يدل على المبالغة في الحر . وقوله في حديث (٢٩٧) : « لم يخاور بصره إشارته » يدل على أن لا يرفع بصره إلى ما يخاوره إلا صم التي تشير بها .

## باب الدعاء بين التكبير والقرآن

(٢٩٨) عن أبي هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كبر في الصلاة مكث هيبته قبل القراءة فقلت : يا رسول الله نأى أنت وأُمِّي أرأيت سكوبك بين التكبير والقرآن ما تقول ؟ قال : أقول : اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم تنقي من خطاياي كما تنقي الثوب الأبيض من الدّس ، اللهم اغسلني بالثلج والماء والبرد » رواه الجماعة إلا الترمذي .

(٢٩٩) عن علي بن أبي طالب قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة قال : وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين . إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين : لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين . اللهم أنت الملك لا اله إلا أنت أنت ربي وأنا عبدك طعت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعاً لا تغفر الذنوب إلا أنت ، واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت ، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت . ائبك وسعدك وانحر كنك في يدك والسر لسالك ، أنا بك وإليك ، سارك ومعاليت ، أسعرك وآوب إليك . وإذا ركع قال : اللهم لك ركعت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت : حُشَّع لك سمعي وبصري ونفسي وعظمي وعصبي . وإذا رفع رأسه قال : اللهم ربنا لك الحمد : ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ما بينهما ، وملء ما شئت من شيء . وإذا سجد قال : اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت ، سجد

باب الدعاء بين الح . الحديث (٢٩٨) يدل على شروعية الدعاء بين التكبير والقرآن .

وحالف في ذلك مالك والأحاديث رد عليه وفيه حوار الدعاء في الصلاة بما ليس من القرآن خلافاً لأهمية والمأدوية ، وفيه : أردعاء الاستفتاح يكون بعد تكبيرة الإحرام والحديث الثاني (٢٩٩) أحرجه أيضاً من حبان وراود إذا قام إلى الصلاة المكتوبة وكذلك

وجهي للذي خلقه وصوّره وشق سمعه وبصره ، فبإذنك الله أحسن الخالقين .  
ثم يكون من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم : اللهم اغفر لي ما قدمت  
وما أخرت وما أسررت وما أعلنت ، وما أسرفت ، وما أنت أعلم به مني ،  
أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت .

### باب ما جاء في قراءة بسم الله

(٣٠٠) عن أنس بن مالك قال : « صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر  
وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ : بسم الرحمن الرحيم » رواه أحمد ومسلم .  
(٣٠١) ولأحمد ومسلم : « صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان  
وكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم  
في أول قراءة ولا في آخرها » .

(٣٠٢) وأحمد الله بن أحمد في سند أنه عن شعبة عن قتادة عن أنس قال : « صليت  
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وحلف أني بكر وعمر وعثمان فم  
كبروا يستفتحون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم . قال شعبة : فقلت لقتادة :  
أب سمعته من أنس ! قال : نعم نحن سألناه عنه » .

(٣٠٣) وللنسائي عن منصور بن راذان عن أنس قال : « صلى بنا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فلم يسمعنا قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى بنا أبو بكر  
وعمر فلم يسمعنا مهما » .

رواه الشافعي وقيدته بالمشكوة ، وأما مسلم فقيدته بصلاة الليل والحديث يدل على مشروعية  
الاستفتاح بما في الحديث ، قال النووي : إلا أن يكون إماماً لقوم لا يرون التطويل وفيه  
استحباب الذكر في الركوع والسجود والاعتدال والدعاء قبل السلام ، وفيه الدعاء في الصلاة  
بعد القرآن . والرد على المانع من ذلك ، وهم الحمية وغيرهم .

باب ما جاء في قراءة بسم الله احتج القائلون بالإسراء بسم الله الرحمن الرحيم  
بأحاديث الباب (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) وأحاديث أخرى واحتج القائلون بالخير  
بها بأحاديث (٣٠٤) (٣٠٥) وغيرها وقد روى الترمذي الإسراء عن أكثر أهل العلم

(٣٠٤) عن قتادة قال : « سئل أس كيف كان قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : كان مَدًّا ، ثم قرأ : بسم الله الرحمن الرحيم ، يمد : بسم الله ، ويمد بالرحمن : ويمد بالرحيم » رواه البخاري .

(٣٠٥) روى ابن حريج عن عبد الله بن أبي مليكة عن أم سلمة : « أنها سئلت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : كان يقطع قراءته آية آية : « بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين الرحمن ، الرحيم ، مالك يوم الدين » رواه أحمد وأبو داود .

(٣٠٦) وعن يعيم المخير قال : « صليت وراء أبي هريرة قرأ : بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم قرأ بأم القرآن حتى إذا بلغ : ولا الصالحين . قال : آمين . و يقول كلما سجد وإذا قام من الجلوس : الله أكبر ، ثم يقول إذا سلم : والذي نفسي بيده إنني لأشبهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه النسائي وابن خزيمة وذكره البخاري تعليقا .

وأما الحهر بها عند الحهر بالقراءة فروى عن جماعة من السلف . وهل : بسم الله الرحمن الرحيم ليست آية من القرآن والأمة قد أجمعت على أنه لا يكهر من أثبتها ولا من ناهى لاختلاف العلماء فيها . ولا خلاف في أنها آية في أثناء سورة البقرة ، ولا خلاف في إثباتها خطأ في أوائل السور في المصحف إلا في أول سورة التوبة وقالوا . إن حديث أس ( ٣٠٠ ) مضطرب . قال ابن عبد البر في الاستدكار بعد سرده روايات حديث أس هذه ما عبطه هذا الاضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء الذين يرون بسم الله الرحمن الرحيم والدين لا يقر بها وقد سئل عن ذلك أس فقال . كثر مني وسب . انتهى ، فلا حجة فيه . وفي الصغاني في شرحه سل السلام . والأصل أن السجدة من القرآن وأطال الحدال بين العلماء من الطوائف اختلاف المذاهب والأقرب أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بها تارة جهراً وتارة يحتملها وقال . أجاز جماعة من المحققين أنها مثل سائر آيات القرآن يحمرها فيما يحمر فيه ويسرها فيما يسر فيه وأما الاستدلال بكونه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بها الماتحة ولا في غيرها في صلاته على أنها ليست بآية والقراءه بها تدل على أنها آية فلا ينعى لأن ترك القراءه بها في الصلاة لو ثبت لا يدل على نفي قراءتها فإنه ليس الدليل على القراءة الجهر بالقراءة بالآية في الصلاة ، بل الدليل أهم من ذلك . وإذا اتى الدليل الخاص لم يمتنع الدليل العام .



## باب وجوب قراءة فاتحة الكتاب

(٣٠٧) عن عبادة بن الصامت : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » رواه الجماعة .

(٣٠٨) وفي لفظ : « لا تحزى ، صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » رواه الدارقطني وقال : إسناده صحيح .

(٣٠٩) عن عائشة قالت : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج » رواه أحمد وابن ماجة .

(٣١٠) وعن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يخرج فيأدى : لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب . ما راد » رواه أحمد وأبو داود .

باب وجوب الخ . الأحاديث (٣٠٧) و (٣٠٨) و (٣٠٩) و (٣١٠) تدل على وجوب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة ، وأنه لا يحزى غيرها ، وإليه ذهب مالك والشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . وذهبت الحنفية وطائفة قليلة إلى أنها لا تحز ، بل الواجب آية من القرآن ، هكذا قال النووي . قال الشوكاني : والصواب ما قال الحافظ . وإن الحنفية يقولون بوجوب فاتحة الكتاب ، ولكنهم ، وأعلى قاعدتهم أنها مع الوجوب ليست شرطاً في صحة الصلاة ، لأن وجوبها إنما ثبت بالنسبة ، والذي لا يتم الصلاة إلا به فرض . والعرض عنهم لا يثبت مما يريد على القرآن وقد دل تعالى . « فاقروا ما تيسر منه » والعرض قراءة ما تيسر ، وبيان الفائدة إنما ثبت بالحديث ويكون واحداً بآثم من يركه ، وتحزى الصلاة بدونه . وقد اعترض على هذا الرأي الشوكاني فقال : وهذا يعويل على رأي فاسد حاصله رد كثير من السنة المطهرة بالأرهاب ولا حجة برة ، فكيف موطن من المواطن يقول فيه الشارع لا يحزى ، كذا ، ولا يقل كذا ، ولا يصح كذا . ويقول المتمسكون بهذا الرأي يحزى ، ويقل ويصح . وقال الشوكاني : من حملة ما أشادوا به هذه القاعدة أن الآية مصرحة بما تيسر وهو تحجير ، ولو بعيت الفائدة لكان التعيين سبباً للتحجير . والله أعلم لا يسخ بالطلبي . فيجب توجيهه النبي إلى الكمال ، ومن حملة ما أسطهروا به على توجيه النبي إلى الكمال أن الفائدة إنما كانت فرصاً لوحب تعلوها واللام باطل ، فالمدروم منه لما في حديث النبي ، صلواته (٢٧٥) فإن كان معك قرآن وإلا فحمد

(٣١١) عن أس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم وأنا نكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين » منقح عليه .

### وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة

(٣١٢) عن أبي قتادة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في كل ركعة بمائة الكتاب » رواه البخاري .

(٣١٣) عن أبي قتادة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ما فقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأولىين بمائة الكتاب وسورتين ويسمعا الآية أحياناً ، ويطول الركعة الأولى ويقرأ في الأربعين بمائة الكتاب » منقح عليه .

(٣١٤) وعن جابر أنه قال : « من صلى ركعة لم يقرأ فيها بآية القرآن فلم يصح » إلا وراء الإمام » أخرجه مالك في الموطأ والترمذي وصححه .

الله وكبره وهله ، وهذا ملتزم . فإن أحاديث فرصتها تسليم وجوبها ، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، كما تقرر في الأصول . وما في حديث السبي (٢٧٥) لا يدل على بطلان اللازم ، لأن ذلك فرصة حين لا قرآن معه ، على أنه تعالى تقيده بعدم الاستطاعة لتعلم القرآن ، ولا شك أن غير المستطيع لا يكلف ، لأن الاستطاعة شرط في التكليف ، والعدول عنها إلى البدل عند عدم البدل غير فادح في فرصته أو شرطية . وقد استدلوأ أحاديث ضعيفة على عدم وجوب قراءة الفاتحة ، ذكرها الشوكاني في بيل الأوطار بالتفصيل .

وجوب قراءة الفاتحة الخ : تدل الأحاديث من (٢١٢) إلى (٢١٤) على وجوب الفاتحة في كل ركعة . وقد استدلوأ محدث أبي قتادة (٣١٢) على وجوب الفاتحة في كل ركعة بما على أن الركعة تسمى صلاة . قال الشوكاني . وفيه نظر لأن قراءتها في ركعة واحدة تقتضي حصول مسمى الفاتحة في تلك الصلاة ، والأصل عدم وجوب الرادة على المرة الواحدة ، وإطلاق اسم الكل على البعض محار لا يضر إليه إلا لموجب ، فأس في الحديث إلا أن الواجب في الصلاة التي هي اسم جميع الركعات قراءته الفاتحة مرة واحدة ، فإن دل دليل خارجي على وجوبها في كل ركعة وجب إحصاء إليه . وقد نسب النووي بوجوب الفاتحة في كل ركعة النووي في شرح مسلم والحافظ في المتح إلى الجمهور وإليه ذهب أحمد

## ما جاء في قراءة المأموم

(٣١٥) عن أنى هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به : فإذا كثر فكثروا ، وإذا فرأ فأنصتوا » رواه الحسة إلا الترمذى وقال مسلم : هو صحيح .

(٣١٦) وعن أنى هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالفراة فقال : هل قرأ معي أحد منكم آفأ ؟ فقال رجل : نعم يا رسول الله . قال : فإني أقول : مالى أنارع القرآن . قال : فأنهى الناس عن القرآن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يحمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلوات بالقرءاءه حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه أبو داود والسنائى والترمذى وقال : حديث حسن .

(٣١٧) عن عباده قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح فنفلت عليه القراءه فلما انصرف قال : إني أراكم تقرأون وراء إمامكم قال : قلنا : يا رسول الله إني والله . قال : لا تعملوا إلا تأم القرآن فإنه لأصلاة لمن لم يقرأ بها » رواه أبو داود والترمذى .

وداود ومائات واستدلوا على ذلك أيضاً بما وقع عند الجماعة والامط للمحارى من قوله صلى الله عليه وسلم للمسيء : « ثم اعمل ذلك في صلاتك كلها » بعد أن أمره بالقرءاءة ، وفي رواية لأحمد وابن حبان والبيهقى في قصة المسيء حاله أنه قال في آخره : ثم اعمل ذلك في كل ركعة . قال الشوكانى : وهذا الدليل إذا صمته إلى ما أساء لك من حمل قوله في حديث المسيء صلاته . « ثم اقرأ ما ييسر معك من القرآن » على العاتجه لما تقدم انهم ذلك للاستدلال به على وجوب العاتجه في كل ركعة وكان قرينة الحمل قوله في حديث المسيء : « ثم كذلك في كل صلاتك وفعلى » على المحاز وهو الركعة .

ما جاء في قراءة المأموم . قوله في حديث أنى هريرة (٣١٥) « إنما جعل الإمام ليؤتم به » أى أن الائتمام يقتضى متابعة المأموم لإمامه فلا يجوز مخالفته لإمامه إلا ما دل الدليل الشرعى عليه كصلاة الدائم حامى القاعد وحوها . وقولنا : « فكثروا » إنما هما



(٣١٨) وفي لفظ : « فلا تقرأوا بتيء من القرآن إذا جهرت به إلا بأم القرآن »  
رواه أبو داود والنسائي والدارقطني وقال : كلهم ثقات .

(٣١٩) وعن عبادة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يقرأ أحدٌ منكم شيئاً من القرآن إذا جهرت بالقراءة إلا بأم القرآن » رواه الدارقطني وقال :  
رجالهم ثقات .

(٣٢٠) وروى عبد الله بن شداد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة » رواه الدارقطني قال الحافظ : إنه صيف  
عند جميع الحفاظ .

(٣٢١) عن عمران بن حصين : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فحمل رجل  
قرأ حاميه : ( سبح اسم ربك الأعلى ) فلما انصرف قال : أتكم قرأاً أو : أتكم  
التقارىء ؟ فقال الرجل : أنا . فقال : أتد طبت أن أعصم خالحيها » متفق عليه .

للتعقيب ومقتضاه الأمر بأن تتمع أفعال المأموم عقب فعل الإمام وقوله إذا قرأ فأصموا  
احتج بذلك القائلون أن المؤتم لا يقرأ خلف الإمام في الصلاة الجهرية وهم أحمد ومالك  
وريد بن علي والخمعة ولكن الخمعة لا يصرون خلف الإمام لا في سرية ولا جهره  
واستدلوا على ذلك بخديث عبد الله بن شداد (٣٢٠) وهو ضعيف لا يصلح للاحتجاج  
واستدل القائلون أن المؤتم لا يقرأ خلف الإمام في الجهرية بقوله تعالى . ( فاسمعوا له  
وأطيعوا ) وبحديث أبي هريرة (٣١٦) وذهب الشافعي وأصحابه إلى وجوب قراءة الفاشحة  
على المؤتم سمع قراءة الإمام أم لا واستدلوا على ذلك بخديث عبادة (٣١٨) وأجابوا عن  
أدلة أهل القول الأول بأنها عمومات وحدث عادة خاص وباء العام على الخاص واحد  
كما تنبأ في الأصول ويؤيده الحديثان (٣١٨) (٣١٩) القاصيان بوجوب قراءة الفاشحة  
الكتاب من غير فرق بين الإمام والمأموم . ومن حمله ما استدلل به القائلون بوجوب  
السكوت خلف الإمام في الجهرية ما تقدم من قول حازر (٣١٥) . من صلى ركعة يقرأ  
فيها بأم القرآن فلا يجل . إلا وراء الإمام . وهو مع كونه غير مرفوع مفهومه لا يعارض  
بذلك منقول حديث عبادة (٣١٨) وقد احتاجت الشافعية في قراءة الفاشحة هل تكون  
عند سكوت الإمام أو عند قراءته وظاهر الأحكام يدل على أنها عمراً عند قراءة الإمام  
ووعدها حال سكوت الإمام . بل يمكن أحوط أنه يجوز عند أهل القول الأول ويكون



## باب التأمين والجهر به

(٣٢٢) عن أنى هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا أمن الإمام فأمنوا فإن من وافق تأمينه تأمين الملائكة عمره ما تقدم من ذنبه . وقال ابن شهاب : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : آمين . رواه الجماعة إلا أن الترمذى لم يذكر قول ابن شهاب .

(٣٢٣) وفي رواية : « إذا قال الإمام : غير المعصوب عليهم ، ولا الصالحين . فقولوا : آمين . فإن الملائكة تقول : آمين وإن الإمام يقول : آمين ، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة عمره ما تقدم من ذنبه » رواه أحمد والنسائي .

(٣٢٤) وعن أنى هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تلا : غير المعصوب عليهم ولا الصالحين قال : آمين . حتى يسمع من يليه من الصف الأول » رواه أبو داود وابن ماجة وقال : « حتى يسمعها أهل الصف الأول فيرتجى بها المسجد »

فأعل ذلك آحاداً بالإجماع وقوله في حديث عمران بن حصين (٣٢١) . حالها أي نارعيها ومعهومه الإيثار عليه في جهر . ول الشوكاني . وظاهر الأحاديث المجمع من قراءة ما عدا الفاتحة من القرآن من غير فرق بين أن يسمع المؤتم الإمام أولاً يسمعه لأن قوله صلى الله عليه وسلم . فلا تقرأوا شيئاً من القرآن إذا جهرت . يدل على النهي عن القراءة عند الجهر وليس فيه ولا في غيره ما يشعر باعتبار السماع .

باب التأمين والجهر به الحديث (٣٢٢) يدل على أن المؤتم يوقع التأمين عند تأمين الإمام . والحديث (٣٢٣) يدل على أنه يوقعه عند قول الإمام غير المعصوب عليهم ولا الصالحين . وجمع الجمهور بين الروايتين بأن المراد بقوله : إذا أمن أي أراد التأمين ليقع تأمين الإمام والمأموم معاً . وقيل يؤخذ من الروايتين بخير المأموم في قوله مع الإمام أو بعده قال الحافظ . والمراد تأمين الملائكة استعاضة للمؤمنين . وآمين من أسماء الأفعال . ومعناه عند الجمهور اللهم استجب . والحديث (٣٢٣) يدل على مشروعية التأمين ول الحافظ . وهذا الأمر عند الجمهور للبدن وأوحته الطاهرة على المصلي . والحديث (٣٢٤) يدل على مشروعية التأمين للإمام ومشروعية الجهر به . وحديث وائل (٣٢٥) يدل على مشروعية التأمين للإمام والجهر ومد الصوت به قال الترمذى . وفيه يقول عمر واحد من أهل العلم

(٣٢٥) عن وائل بن حنظل قال : « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ : غير المغضوب عليهم ولا الصّالين . فقال : آمين . يمدّ بها صوته » رواه أحمد وأبو داود والترمذي قال الحافظ : وسنده صحيح .

### باب حكم من لا يحسن القراءة

(٣٢٦) عن رفاعه بن رافع : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم رجلاً الصّلاة فقال : إن كان معك قرآن فاقراً وإلا فاحمد الله وكبره وهاله ثم أركع » رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن .

(٣٢٧) عن عبد الله بن أبي أوفى قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني لا أستطيع أن آخذ شيئاً من القرآن فعلمني ما يحزني قال : قل : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله » رواه أحمد وأبو داود والنسائي والدارقطني ولعله فقال : « إني لا أستطيع أن أتعلم القرآن فعلمني ما يحزني في صلاتي » فذكره .

من أخطأ النبي صلى الله عليه وسلم والتأمين . ومن بعدهم يرون أن الرجل يرتفع صوته بالتأمين ولا يحسبها ، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق . وقد ذهب مالك إلى أن الإمام لا يؤمن في الجهرية وفي رواية عنه مطلقاً وكذا روى عن أبي حنيفة والكوفيين وهذا الرأي مخالف لأحاديث الباب .

باب حكم الخ الحديث (٣٢٦) هو طرف من حديث النبي ، صلاته وهو والحديث (٣٢٧) يدلان على أن الذكر المذكور محزى من لا يستطيع أن يتعلم القرآن وليس فيه ما يقتضي التكرار . والمتأملون يوحوب المناحة في كل ركعة لعلمهم بوحشون الذكر أيضاً في كل ركعة قال شارح الصايغ : اعلم أن هذه الواقعة لا يجوز أن تكون في جميع الأركان لأن من يقدر على تعلم هذه الكلمات لا محالة يقدر على تعلم المناحة ، بل وأوله . (لا أستطيع أن أعلم شيئاً من القرآن في هذه الساعة ، وقد دخل على وقت الصلاة) فإذا فرغ من شيء ثم أتته أن أعلم

## باب قراءة السّورة بعد الفاتحة

(٣٢٨) عن أبي قتادة : «أنّ النّبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الأولين ثأم الكتاب وسورين ، وفي الركعتين الآخرين فاتحة الكتاب ويسمعنا الآية أحياناً ، ويطول في الركعة الأولى ما لا يطيل في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح » متفق عليه .

(٣٢٩) عن حارث بن سمرة قال : « قال عمر لسعد : لقد شكوك في نكاحي حتى الصلاة قال : أما أنا فأمدّي الأولين وأحذف في الآخرين ولا آلو ما اقتدت به من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : صدقت ذلك الظن بك . أو : طي بك » متفق عليه .

(٣٣٠) وعن أبي سعد الخدرى قال « كما حذر قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر ، فحذرناهما في الركعتين الأولىين من الظهر وقدر : ألم يزل السجدة . وفي الآخرتين قدر المصنف من ذلك . وفي الأولىين من العصر على قدر الآخرتين من الظهر ، والآخرين على المصنف من ذلك » متفق عليه .

باب قراءة السورة الح . قوله في الحديث (٣٢٨) ويسمعنا الآية أحياناً فيه دلالة على حوار الخهر في السرية وهو رد على من جعل الإسرار شرطاً لصحة الصلاة السرية . وقوله : أحياناً يدل على تكرار ذلك منه . والحديث يدل على مسروعيه القراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة وقد تقدم الكلام عليه .

حديث (٣٢٩) قوله فيه « وأمد » ولعلّ المراد أطال فيها القراءة وقوله « واحذف في الآخرين » المراد بالحدف حذف التطويل وتقصيرها عن الأولين ، لا حذف أصل القراءة والإحلال بها قال الشوكاني : والمد في الأولين يدل على قراءة رابعة على فاتحة الكتاب ولذا أورد المصنف (أي صاحب متقى الأحبار) الحديث دليلاً على قراءة السورة بعد الفاتحة . والحديث (٣٣٠) يدل على استحباب التطويل في الأوليين من الظهر والآخرين منه ويدل على استحباب التحفيف في صلاة العصر وحذفها على المصنف من صلاة الظهر

## باب قراءة السور والقرآن في الصلاة

(٣٣١) عن أنس قال : « كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء فكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة مما يقرأ به افتتح يقل هو الله أحد حتى مرع منها . ثم يقرأ سورة أخرى معها فكان يصنع ذلك في كل ركعة فلما آياهم النبي صلى الله عليه وسلم أخبروه الخبر فقال : وما يحملك على لزوم هذه السورة في كل ركعة ؟ قال : إني أحبها قال : خبك أيها أدخلك الجنة »  
رواه الترمذي وأخرجه البخاري تعليقا قال الترمذي : هذا الحديث حسن صحيح عريب .

(٣٣٢) عن حذقة قال : « صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت : يركع عند المائة ، ثم مضى فقلت : يصلي بها في ركعة ، فمضى فقلت : يركع بها ، فمضى . ثم افتتح النساء فقرأها ، ثم افتتح آل عمران فقرأها مترسلا إذا مر بآية فيها تسبيح مسح وإذا مر بسؤال سأل ، وإذا مر بعبادة فعباد ، ثم ركع فجعل يقول : سبحان ربي العظيم . وكان ركوعه نحواً من قامه ، ثم قال : سمع الله من حمده . ربنا لك الحمد . ثم قام قائماً طويلاً بما ركع ، ثم سجد فقال : سبحان ربي الأعلى فكان سجوده قرناً من قامه » رواه أحمد ومسلم والنسائي .

باب قراءة السور والقرآن الخ . تمسك بحديث أنس (٣٣١) من ول . لا يشترط قراءة المائحة . وأحيب بأن الراوى فيذكر المائحة لا علم بأنه لابد منها فيكون معناه افتتح سورة بعد المائحة . أو أن ذلك قبل ورود الدليل على اشتراط المائحة والتشبه له بالخبر يدل على حوار قراءة سورتين في كل ركعة من غير فرق بين الأوليين والأخريين .  
وحديث حذقة (٣٣٢) يدل على استحباب ذكر سبحان ربي العظيم الخ وتكرره في الركوع وكذلك سبحان ربي الأعلى في السجود وإلى ذلك ذهب الشافعي وأبو حنيفة وأحمد والجمهور . وقال مالك : لا معين ذلك للاستحباب . ول الشوكاني وقوله . سمع الله من حمده ربنا لك الحمد ، ثم قام قياً طويلاً . فيه رد لما ذهب إليه أصحاب الشافعي من أن يطول الاعتدال عن الركوع لا يحوز وتطول الصلاة . والحديث يدل على استحباب تطويل صلاة الليل وحوار الاهتمام في المائحة .



(٣٣٣) عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في ركعتي القنبر في الأولى منهما: قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا الآية التي في البقرة: وفي الآخرة: آمنا بالله واشهد أنا مسلمون ». وفي رواية: « كان يقرأ في ركعتي القنبر: قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا، والتي في آل عمران: تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم » رواها أحمد ومسلم .

(٣٣٤) عن حير بن مطعم قال: « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالطور » رواه الجماعة .

(٣٣٥) عن ابن عمر قال: « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب: قل يا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد » رواه ابن ماجة .

(٣٣٦) وفي حديث جابر: « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: بامعاذ أفنان آت !! أو قال: أفان آت أفولاً صليت سبح اسم ربك الأعلى، والشمس وضحاها، والليل إذا يغشى » متفق عليه .

### باب ما جاء في السكتين

(٣٣٧) عن الحسن بن سمره: « عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يسكت سكتين إذا انفتح الصلاة، وإذا فرغ من القراءة كلها » وفي رواية: « سكتة إذا كثر

وحديث ابن عباس (٣٣٣) يدل على حوار قراءة بعض سورة في الركعة بدل الشوكانى : قال مالك وجمهور أصحاب الشافعى إنه لا يقرأ غير التأميم . وقال بعض السام: لا يقرأ شيئاً . وكلامها خلاف هذه الأحاديث الصحيحة .

وحديث جدير بن مطعم (٣٣٤) يدل على حوار قراءة السور الطوال في المغرب وذهب إلى قراءة السور الطوال في المغرب مالك وقل الشافعى: لا أكره ذلك بل أستحبه . وحديث معاذ (٣٣٥) يدل على مسروعية التحميم للإمام لما إليه النبي صلى الله عليه وسلم في بعض روايات حديث معاذ عند البخارى وغيره . أعط فإن فهم الضعيف والستهم والكبر . وول أبو عمر التحميم لكل إمام أمر مجمع عليه مدوب عند العلماء .

باب ما جاء في السكتين : ذهب إلى استحباب هذه السكتات الثلاث الأوراعى

وسكتة إذا رفع من قراءة : غير المغضوب عليهم ولا الضالين » روى ذلك أبو داود وكذلك أحمد والترمذي وابن ماجه بمعناه وقال الدارقطني : رواة الحديث كلهم قات .

### باب التكبير للركوع والسجود والرفع

(٣٣٨) عن ابن مسعود قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم تكبّر في رفع وحض وقيام وقعود » رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه .

(٣٣٩) عن عكرمة قال : « قلت لاس عثاس : صليت الظهر بالطحاء حلف تبيع - أحق فكّر نتيين وعشرين كبيرة تكبّر إذا سجد وإذا رفع رأسه ! فقال ابن عباس : تلك صلاة أبي العباس صلى الله عليه وسلم » رواه أحمد والمجاري .  
(٣٤٠) عن سعيد بن الحارث قال : « صلى لما أبوسعيد فجر بالتكبير حين رفع رأسه من

والشامي وأحمد . وول أصحاب الرأي ومالك : السكتة مكروهة ، واستحب أصحاب الشامي سكتة رابعة بين ولا الصالين وبين آمين .

باب التكبير للركوع الخ : حديث ابن مسعود (٣٣٨) يدل على مشروعية التكبير في كل خفض ورفع وقيام وقعود إلا في الرفع من الركوع فإنه يقول . سمع الله لمن حمده . ول النوى : وهذا مجمع عليه اليوم ومن الأعصار المتقدمة . وقد كان فيه خلاف في زمن أي هريرة . وكان بعضهم لا يرى التكبير إلا للإحرام . انتهى . وقد حكى مشروعية التكبير في كل خفض ورفع الترمذي عن الحائما الأربعة وغيرهم ومن بعدهم من التابعين قول وعليه عامة الفقهاء والعلماء . وقال النوى في شرح السنة اعقب الأمة على هذه التكررات ول ابن سيد الناس وآخرون لا يسرع إلا تكبير الإحرام فقط ، يحكي ذلك عن عمر ابن الخطاب ومادة وسعيد بن حير وغيرهم وقد اختلف القائلون بمشروعية التكبير ، فذهب جمهورهم إلى أنه مندوب فيما عدا كبيرة الإحرام وقال أحمد في رواية عنه وبعض أهل الظاهر : إنه يجب كاه وحديث عكرمة يدل على مشروعية كبيرة الانتقال . وقد تقدم الخلاف فيه .

وحدث سعيد (٣٣٩) يدل على مشروعية الجهر بالتكبير للانتقال ، وقد ذكر مروان وسائر بني أمية يسرون به ولهذا اختلف الناس لما صلى أبو سعيد هذه الصلاة فقام على

السجود ، وحين سجد ، وحين رفع ، وحين قام من الركعتين وقال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه البخاري .

### باب هيئات الركوع

(٣٤١) عن أبي مسعود عقبة بن عمرو : « أنه ركب فخاف يديه ووضع يديه على ركبتيه وفرج بين أصابعه من وراء ركبتيه وقال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم نصلي » رواه أحمد وأبو داود والنسائي .

(٣٤٢) وفي حديث رفاعه بن رافع : « عن النبي صلى الله عليه وسلم : وإذا ركعت فصع راحضك على ركبتيك » رواه أبو داود .

(٣٤٣) عن مصعب بن سعد قال : « صليت إلى جنب أبي فطبت بين كفي ، ثم وضعت يدي في فمها عن ذلك وقال : كنّا فعل هذا فأمرنا أن نصع ألسنا على الركب » رواه الجماعة .

### باب الذكر في الركوع والسجود

(٣٤٤) عن حذيفة قال : « صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان يقول في

النسب فقال : إني والله لا أنالي اختلفت صلاتكم أم لم تختلف ، إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا يصلي . وقيل : أول من ركع تكبيرا قبل أي الجهر ، عثمان بن عفان مع معاوية بن ربيعة بن أمية .

باب هيئات الركوع : الحديث (٣٤١) يدل على مسروعية ما ذكر فيه من هيئات الركوع ، ولا خلاف في تنبيهها عند أهل العلم إلا عند النازلين بمسروعية التطبيق . وقوله : خاف يديه أي باعدها عن حفيه . وهو من الخفاء وهو العبد عن النبي ، وتفرج الأصابع التفريق بينها . وحديث رفاعه (٣٤٢) يدل على مسروعية وضع الراحتين على الركبتين عند الركوع .

والحديث (٣٤٣) يدل على مسح التطبيق وهو الإيماء من باطن الكفين حال الركوع وصلتهما بين المحدثين . قال الزمدي التطبيق مسح عند أهل العلم . وقال .

لا اختلاف بينهم في ذلك إلا ما روى عن ابن مسعود وبعض أصحابه من أنهم كانوا يطبقون

باب الذكر في الركوع والسجود الحديث (٣٤٣) يدل على مسروعية هذا التسبيح

ركوعه : سبحان ربى العظيم ، وفي سجوده : سبحان ربى الأعلى ، وما مرت  
به آية رحمة إلا وقف عندها يسأل ، ولا آية عذاب إلا تعوذ منها » رواه الخمسة  
وصححه الترمذى .

(٣٤٥) عن عتبة بن عامر قال : « لما نزلت فصبح باسم ربك العظيم قال لنا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم : اجعلوها فى ركوعكم فلما نزلت سبح اسم ربك الأعلى  
قال : اجعلوها فى سجودكم » رواه أحمد وأبو داود وموافى ماجه والحاكم  
وابن حبان فى صحيحه .

(٣٤٦) عن عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول فى ركوعه وسجوده :  
سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائى .  
(٣٤٧) عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى ركوعه  
وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لى . سأل القرآن » رواه  
الجماعة إلا الترمذى .

فى الركوع والسجود ، وقد ذهب الشافعى ومالك وأبو حنيفة وجمهور العلماء إلى أنه سه  
وليس بواحد . وقال أحمد : التسبيح فى الركوع والسجود ، ومول : سمع الله لمن حمده  
وربنا لك الحمد ، والذكر بين السجدين وجميع التكبيرات واحد ، فإن نزل منه شأ  
عمداً لطلب صلاته ، وإن نسيه لم تبطل وسجد لاسهو . وعنه رواية أنه سجد كقول  
الجمهور . واحتج اللوحون بحديث عتبة (٣٤٥) وحديث : « صلوا كما رأيتمونى أصلى »  
وقوله تعالى : « وسبحوه » ولا وحوب فى غير الصلاة ، فتعين أن يكون فيها ثم بالهياس  
على القراءه أيضا . واحتج الجمهور بحديث النبى - فإن النبى صلى الله عليه وسلم علمه  
واحبات الصلاة ولم يعلمه هذه الأدكار مع أنه علمه تكبيرة الإحرام والقراءة فلو كان هذه  
الأدكار واجبة لعلمه إياها لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فيكون تركه عليه  
إياها دالا على أن الأدكار غير واجبة لى مستحبة

وحديث عائشة (٣٤٦) يدل على استحباب ذكر : سبح قدوس الخ قال الحوهرى :  
سبح من صفات الله . وقيل : هو الله عز وجل ، والمراد المسبح والمقدس . ودعى سبح  
البرأ من القائص والسر يك وكل ما لا يليق بالإلهية ، وودوس الطهر من كل ما لا يليق



(٣٤٨) عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا ركع أحدكم فقال في ركوعه : سبحان ربّي العظيم . ثلاث مرّات فقد تمّ ركوعه ، وذلك أدناه ، وإذا سجد فقال في سجوده : سبحان ربّي الأعلى . ثلاث مرّات فقد تمّ سجوده وذلك أدناه » رواه الترمذی وأبو داود وابن ماجه وهو مرسل .

(٣٤٩) عن سعيد بن خنير عن أس قل : « ما صليت وراء أحد بعد رسول الله أنسه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا القتي يعني عمر بن عبد العزيز قال : فخرنا في ركوعه عشر تسبيحات وفي سجوده عشر تسبيحات » رواه أحمد وأبو داود والبيهقي والحدث رجال إسناده كلهم نقات إلا عبد الله ابن إبراهيم بن عمر بن كسان أبو يزيد الصنعاني قال أبو حاتم : صالح الحديث .

### باب النهي عن القراءة في الركوع والسجود

(٣٥٠) عن ابن عباس قال : « كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم الستارة والناس صفوف خلف أبي بكر فقال : يا أيها الناس إنّه لم يبق من مبشرات النبوة بالخالق . وهما حرّان متدوّها محدود تمديده ركوعى وسجودى لمن هو سوح وقوس وحديث عائشة (٣٤٧) يدل على إباحة الدعاء في الركوع وفيه رد على من كرهه فيه كمالك . واحتج من قال بالكراهة بحديث (٣٤٨) ولكنه لا يعارض ما ورد من الأحاديث الواردة على إباحة الدعاء في الركوع . لأن تعظيم الرب كما ورد في الحديث لا ينافي الدعاء ، وقوله « يا أيها الناس » يعنى قوله تعالى . « فسبح محمد ربك واسمعه » أي يعمل بما أمر به فيه . وحديث سون (٣٤٨) مرسل وقوله فيه . « وذلك أدناه في الموضع » أي أدنى السجود ، وفيه دليل على أن المعلى لا يكون ماساً بدون الثلاث .

وحديث سعيد بن جابر (٣٤٩) فيه حجة من قال إن كل التسبيح عشر تسبيحات قال الشوكاني . والأصح أن المقرر يريد في التسبيح ما أراد . وكذلك الإمام إذا كان يؤمّن لا يتأدّن بالتطويل . فإن الأحاديث الصحيحة صريحة في تطويله صلى الله عليه وسلم التسبيح .

باب النهي عن القراءة الخ : هذا النهي يدل على تحريم قراءة القرآن في الركوع والسجود . وفي تطويل الصلاة بالصراخ حال الركوع والسجود خلاف ، وقوله : « أما

إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له ، ألا وإني نهيت أن اقرأ القرآن راكعاً  
أو ساجداً ، أما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء  
فإنه قَبْلُ أَنْ يَسْجُدَ لَكُمْ « رواه أحمد ومسلم والبخاري وأبو داود ( فَمِنْ  
أَيِّ حَقِيقٍ وَجَدِيرٍ ) .

باب في الرفع من الركوع

(٣٥١) عن أنى هريرة قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة تكبّر حين يقوم، ثم تكبّر حين يركع، ثم يقول: سمع الله لمن حمده حين يرفع صلاته من الركعة، ثم يقول وهو قائم: ربنا ولك الحمد. ثم تكبّر حين يسجد، ثم تكبّر حين يرفع رأسه، ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها. وتكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس» متفق عليه وفي رواية لهم: «ربنا لك الحمد».

(٣٥٢) عن أنس: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد» متفق عليه.

الركوع فاعظموا فيه الرب « أى سجود ومحدود . وقوله . « أما السجود فاحمدوا في الدعاء فيه » . يدل على الاحتياط في الدعاء في السجود ، وقد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال . « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد . فأكثروا الدعاء . » والأمر بتعظيم الرب في الركوع والاحتياط في الدعاء في السجود محمول على السبب عند الجمهور ، وقد أوجب بعضهم التسبيح في الركوع والسجود ، وقد تقدم بياؤه في شرح حديث (٣٤٤) باب في الرفع الخ . قوله في الحديث (٣٥٠) « ثم يقول وهو قائم . ربنا ولك الحمد »

يأل على الجمع بين التسميع والتحميد من غير فرق بين الإمام والمؤمن . قال الإمام مالك والإمام يحيى والثوري وعمره : إنه يجمع بينهما الإمام والمشرد أيضا ، ولكن المؤمن لا يعمل وقال أبو حنيفة وعمره . يقول الإمام والمشرد . سمع الله من حمده فقط ، والمؤمن . ربما لك الحمد فقط . وقال الثوري ومالك في رواية . إن المصلي إذا رفع رأسه من الركوع يقول في حال ارتفاعه : سمع الله من حمده فإذا استوى قائماً يقول : ربما ولك الحمد واحس القائلون بالجمع بين التسميع والتحميد مخدب أنى هرره ( ٣٥٠ ) وبأحداث أخرى وهذا الحديث يدل على مشروعية تكبير القل أيضا .

(٣٥٣) عن ابن عباس: «أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال : اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات والأرض ، وملء ما بينهما ، وملء ما شئت من تنى بعد أهل التناء والحمد ، لا مابع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد » رواه مسلم والنسائي .

### باب القيام من الركوع وهو فرض

(٣٥٤) عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ينظر الله إلى صلاة رجل لا يقيم صلبه بين ركوعه وسجوده » رواه أحمد وقد انفرد به من رواه عبد الله بن ريد .

(٣٥٥) وعن علي بن عثمان: « أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا صلاة لمن لم يقيم صلبه في الركوع والسجود » رواه أحمد وابن ماجه .

(٣٥٦) عن أبي مسعود الأنصاري قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تغرى . صلاة لا يقيم فيها الرجل صلبه في الركوع والسجود » رواه الجماعة وصححه الترمذى .

وحديث أس (٣٥٢) يدل على أن الإمام والمرد يقولان . سمع الله لمن حمده فقط والمؤمن يقول: ربنا ولك الحمد فقط وقد تقدم الخلاف في شرح الحديث السابق (٣٥١) وحديث ابن عباس (٣٥٣) يدل على مشروعيه تطويل الاعتدال من الركوع والكرويه بهذا النمط وقد وردت في تطويل الذكر أحاديث كثيرة .

باب القيام الخ . الأحاديث (٣٥٤) و (٣٥٥) و (٣٥٦) يدل على وجوب الطمأنينة في الاعتدال من الركوع والاعتدال من السجدين . وإلى ذلك دلت دهشت العترة والشافعي وأحمد وأكبر العلماء قالوا : لا يصح صلاة من لم يتم صلبه ، وقال أبو حنيفة وهو مروي عن مالك : إن الطمأنينة في الوضوءين عز واحد ، بل لو انخط من الركوع إلى السجود أو رجع رأسه عن الأرض أدى رفع أحرأه ولو كحد السيف واحتج أبو حنيفة بقوله تعالى : ( اركعوا واسجدوا ) لأن الموضع لما ثبت عنه عما يزيد على القرآن وقد تقدم هذا البحث

## باب هيئات السجود والهوى إليه

(٣٥٧) عن وائل بن حجر قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه » رواه الحمسة إلا أحمد قال الترمذى : هذا حسن عريب .

(٣٥٨) وعن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا سجد أحدكم فلا يركع كما يركع المغير ، وليضع يديه تم ركبته » رواه أحمد وأبو داود والنسائي وقال الخطائى : حديث وائل بن حجر (٣٥٧) أثبت من هذا . وقال الحافظ ابن حجر : هذا الحديث أقوى من حديث وائل بن حجر .

(٣٥٩) وعن عبد الله بن نحيته قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد يفتح في سجوده حتى يرى وضح إبطيه » معق عليه .

(٣٦٠) وعن أنس : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اعتدلوا في السجود ولا تسطأ أحد ذراعيه انسط الكعب » رواه الجماعة .

باب هيئات السجود الخ : الحديث (٣٥٧) يدل على مشروعية وضع الركبتين قبل اليدين ، ورفعهما عند النهوض قبل رفع الركبتين . وإلى ذلك ذهب الجمهور . وذهب مالك والأوراعى وابن حزم إلى استحباب وضع اليدين قبل الركبتين . واحتجوا بحديث أبي هريرة (٣٥٨) .

وحديث أنى هريرة (٣٥٧) يدل على مشروعية وضع اليدين قبل الركبتين . وقوله في حديث (٣٥٩) يفتح أى يهرج ويحوى والمراد أنه حتى كل يد عن الحب الذى عليها والوضوح فتح الصاد يفتح المسح ، والشواء ، وبياض العرة . والحجلى في القوائم . والشاب ، والبرص .

والحديث (٣٦٠) يدل على أنه لا يجعل ذراعيه على الأرض كالمراس والساط . والمراد بالاعتدال الأمور . في الحديث هو الوسط بين الأفراس والتمص مثل الشوكاى : طاهر الحديث يدل على الوجوب . ومثل : إنه مسح . والحديث (٣٦١) يدل على مشروعية التفرج بين القدمين في السجود ، ورفع الشئ عنهما . والمرجح الذى بين يديه وقواه .



(٣٦١) عن أبي حميد في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سجد فرج نين فخديه غير حامل بطنه على شيء من تخديه » رواه أبو داود .  
 (٣٦٢) وعنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد أمكن أنفه وجهته من الأرض ، ونحى يديه عن جبينه ، ووضع كفيه حذو منكبيه » رواه أبو داود والترمذي وصححه .

### باب أعضاء السجود

(٣٦٣) عن العباس بن عبد المطلب : « أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب : وجهه ، وكفاه ، وركبته ، وقدماه » رواه الجماعة إلا البخاري ( آراب بالمد جمع أرب وهو العصور ) .

(٣٦٤) عن ابن عباس قال : « أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبعة

غير حامل الخ أي لم يجعل شيئاً من تخديه حاملاً لطنه .

والحديث (٣٦٢) يدل على مسروعية السجود على الأيدي والركبتين . وقوله : ونحى يديه فيه مسروعية التحويه من السجود ، والتحوية هي من حوى المعر أي بعد بطنه عن الأرض في بروكه . وقوله : حذو منكبيه . فيه مسروعية وضع اليدين في السجود حذو الكفين .  
باب أعضاء السجود : الحديث (٣٦٣) يدل على أن أعضاء السجود سبعة وقد

اختلف العلماء في وجوب السجود على هذه السبعة فذهب الشافعي في أحد قوليهِ والعترة إلى وجوب السجود عليها جميعاً للأوامر التي ستأتي . وول أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليهِ وأكثر الفقهاء . الواجب السجود على الركبتين لقوله : « ومكن جبهتك » والحديث (٣٦٤) يدل على وجوب السجود على سبعة أعضاء . وقد جاء قوله « أمر »

بصيغة الساء للجهول وذلك يقتضي الوجوب كما صرح بذلك النيسابوري وقوله : « ولا تكف شعراً ولا نوياً » المراد بالشعر شعر الرأس وظاهره أن ترك الكف واجب حال الصلاة لا خارجها . ورد القاصي عياض أنه خلاف ما عليه الجمهور فإنه كرهوا ذلك للصلي سواء فعله في الصلاة أو قبل أن يدخلها ولما لم يلقوا عليه . واهتموا على أنه لا يسنها وقوله : « الحية » احتج به من قال بوجوب السجود على الركبتين والأيدي . والجمهور وقد تل ابن المنذر إجماع الصحابة على أنه لا يجرى السجود على الأيدي وحده . وقال أبو حنيفة

أعصاء، ولا يكف شعراً ولا ثوباً: الجبهة واليدين، والركبتين، والرجلين «  
أخرجاه .

(٣٦٥) وفي لفظ قال: «قال النبي صلى الله عليه وسلم: أمرت أن أسجد على سبعة أعظم،

على الجبهة - وأشار بيده على أنفه - واليدين، والركبتين، والتقدمين» متفق عليه.

(٣٦٦) وفي رواية: «أمرت أن أسجد على سبع، ولا آكعت النحر، ولا النياب:

الجبهة، والأنف، واليدين، والركبتين، والتقدمين» رواه مسلم والنسائي .

### باب المصلي يسجد على ما يحمله

(٣٦٧) عن أس قال: «كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شدة الحر

فإذا لم يستطع أحدا أن يمكن جبهته من الأرض سبط ثوبه فسجد عليه «  
رواه الجماعة .

(٣٦٨) وعن ابن عباس قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم مطير

وهو نبي الطين - إذا سجد - تكساء عليه؛ يجعله دون يديه إلى الأرض

إذا سجد» رواه أحمد قال في مجمع الروائد: رجال أحمد رجال الصحيح .

(٣٦٩) عن عبد الله بن عبد الرحمن قال: «جاءنا النبي صلى الله عليه وسلم فصلينا

في مسجد بني الأسفل فرأته واضعاً يديه في ثوبه إذا سجد» رواه أحمد

وابن ماجه وقال: «على ثوبه» .

إليه يخرى، السجود على الأنف وحده . واستدل برواية ابن عباس (٣٦٤) لأنه ذكر الجهة

وأشار إلى الأنف؛ فدل على أنه المراد . وذهب الأوزاعي وأحمد وغيرهم إلى أنه يجب

أن يحميهما واسدوا بالرواية الثالثة من حديث ابن عباس (٣٦٥) لأنه حماهما كعتوا

واحد ولو كان كل واحد منهما عتوا مستقلاً للزم أن تكون الأعصاء عمائة .

باب المصلي يسجد على ما يحمله . الحديث (٣٦٧) استدله على حوار السجود على

الثوب المتصل بالمصلي أبو حنيفة والجمهور . وحمله الشافعي على الثوب المتصل وقال

الشوكاني عدى أنه ليس في الحديث ما يدل على الاتصال أو المتصل ولكن حدث

ابن عباس (٣٦٧) يدل على حوار الأئمة . نظير الثوب الذي على المصلي لا يدر وهذا

الحديث فيه تصريح أن الكساء الذي سجد عليه كان متصلاً به .

### باب الجلسة بين السجدين

(٣٦٩) عن أس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال : سمع الله لمن حمده قام حتى يقول : قد أوهم ، ثم يسجد . وتقع بين السجدين حتى يقول : قد أوهم » رواه مسلم قال في النهاية : أوهم في صلاته أي أسقط منها شيئاً .  
(٣٧٠) وفي رواية متفق عليها أن أساً قال : « إني لا آلو أن أصلي بكم كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا . فكان إذا رفع رأسه من الركوع انتصب قائماً حتى يقول الناس : قد نسي ، وإذا رفع رأسه من السجدة مكث حتى يقول الناس : قد نسي » .

(٣٧١) وعن حذيفة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدين : رب اغفر لي رب اغفر لي » رواه الترمذي وابن ماجه .  
(٣٧٢) عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدين : اللهم اغفر لي وارحمي واحبرني واهدني وارزقي » رواه الترمذي وأبو داود إلا أنه قال فيه : « وعافى » مكان « واجبرني » .

والحديث (٣٦٨) يدل على حوار رك كشف اليدين حال السجود من غير عنبر وقال البخاري . قال الحسن : كان القوم يسجدون على العامة والقلسوة ويداه في كفه .  
باب الجلسة بين السجدين الحديث (٣٦٩) يدل على مشروعية تطويل الاعتدال من الركوع والجلسة بين السجدين وقد ذهب بعض النافعية إلى بطلان الصلاة تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين محتجاً بأن طولهما يبي الموالاة . قال السوكاني : القول بأن طولهما يبي الموالاة باطل لأن معنى الموالاة أن لا يتخلل فصل طويل بين الأركان بما ليس فيهما ، وما ورد به السريع لا يصح بي كونه مبرها . وقال ما أدري ما يكون حواه عن أحاديث (٣٦٩) و (٣٧٠) و (٣٧١) ؛ قال ابن دقيق العيد : الحديث (٣٧٠) يدل على أن الاعتدال ركن طويل ، وحديث أس (٣٦٩) أوضح في الدلالة على ذلك بل هو يبي فيه فلا يبغي العدول عنه لدليل صعب ، وحديث حذيفة (٣٧١) يدل على خاتبة المفردة في الاعتدال بين السجدين .

وحديث ابن عباس (٣٧٢) يدل على مشروعه الله تعالى بالكاتب الوارده في الحديث

## باب لزوم الطمأنينة في الركوع والسجود

(٣٧٣) عن حذيفة : « أنه رأى رجلاً لا يتم ركوعه ولا سجوده : فلما قضى صلاته دعاه فقال له حذيفة : ما صلت ، ونومت مت على غير المفطرة التي فطر الله عليها محمداً صلى الله عليه وسلم » رواه أحمد والبخاري .

(٣٧٤) عن أبي قتادة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن سر الناس سرقة الذي يسرق من صلاته فقالوا : يا رسول الله وكف يسرق من صلاته ؟ قال : لا يتم ركوعها ولا سجودها . وقال : لا يقيم صلبه في الركوع والسجود » رواه أحمد قال في مجمع الزوائد : هذا الحديث رجاله رجال الصحيح .

## باب كيفية النهوض إلى الثانية وجلسة الاستراحة

(٣٧٥) عن وائل بن حجر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما سجد وقعت ركعته إلى الأرض قبل أن يقع كعته ، فلما سجد وضع جبهته بين كعته وجاني عن يمينه ، وإذا بهض بهض على ركعته واعتد على ثديه » رواه أبو داود ( المحافاة : المساعدة )

باب لزوم الطمأنينة الخ . يدل الحديث (٣٧٣) على وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود وعلى أن الإحلال بها يطل اتصاله وقد قل . إن الحديث يدل على تكبير تارك الصلاة لأن ظاهره أن حذيفة بن الإسلام عنه وقيل أراد به المبالغة . والمفطرة هي الدين والملة . وحتما أن يكون المراد بها السنة .

وحديث قتادة (٣٧٤) يدل على وجوب الانتصاب بعد الركوع والسجود ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : لا تحركي . حاله أن رجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود . أخرجه أبو داود والترمذي وصححه . وقد وردت أحاديث كثيرة في هذا الباب وكلها ترد على من يوجب الطمأنينة في الركوع والسجود والاعتدال فيها .

باب كيفية النهوض إلى : الحديث (٣٧٥) يدل على مسروعة النهوض على الركعتين والاعتماد على العجز لا على الأرض .

والحديث (٣٧٦) يدل على مسروعة حاله الاستراحة وهي بعد النزاع من الحدة



(٣٧٦) وعن مالك بن الحويرث : « أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم يبهض حتى يسنوي قاعداً » رواه الجماعة إلا مسنداً

### باب الأمر بالتشهد

(٣٧٧) عن ابن مسعود قال : « إن محمداً صلى الله عليه وسلم قال : إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا : المحيات لله والصلوات والطيبات . السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أتشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . ثم لينحير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فليدع به ربه عز وجل » رواه أحمد والنسائي ورجاله ثقات (الحجة معها السلام . وقيل : النقا . والسلامة . وقال الخطابي : المراد بها أنواع التعظيم ) .

(٣٧٨) عن ابن مسعود . قال : « علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد كفي بين كفنه كما يعلمي السورة من القرآن : المحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أتشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » رواه الجماعة

الناية وقبل النهوض إلى الركعة الثانية والركعة الرابعة . وقد ذهب إلى ذلك الشافعي في المسجود عنه وطائفة من أهل الحديث وقيل : إن أحمد رجع إلى القول بها واحتج بعضهم على نفي كونها سنة بأنها لو كانت كذلك لذكرها كل من وصف صلاته واحتج الطحاوي بحديث أبي حميد (٣٩١) المشتمل على وصف صلاته ولم يذكر فيه هذه الحائسة . بل باب في بعض ألفاظه أنه قام ولم يتورك كما أحرجه أبو داود .

باب الأمر بالتشهد الحديث (٣٧٧) يدل على وجوب التشهد الأوسط وقد وقع فيه اختلاف سدكره في الباب الآتي . وموله فيه (سـ) ليتحرر الخ ) في ذلك دليل على مسروعية الدعاء في الصلاة قبل السلام لأنه من الدنيا والآخرة . وإلى ذلك ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة لا نخور إلا بالدعوات لأن سورة في امرأتين واحدة . وبعد اختلاف العلماء في الأفضل من الشهادات - فذهب الشافعي وبعض أصحاب مالك إلى أن تشهدتين عامتان أمثلان لزيادة لفظ « المبارك » في حديث (٣٧٩) وقال أبو حنيفة وأحمد والجمهور

(٣٧٩) عن ابن عباس . قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُعَلِّمُنَا التَّشْهَدَ كما يعلمنا السورة من القرآن ، فكان يقول : التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله » رواه مسلم وأبو داود بهذا اللفظ ، ورواه الترمذي وصححه كذلك ، ولكنه ذكر السلام منكرأً ، وكذلك الشافعي وأحمد رووا تنكير السلام .

### باب التشهد واجب أم سنة

(٣٨٠) عن ابن مسعود قال : « كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد : السلام على حيرائيل وميكائيل . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقولوا هكذا ، ولكن قولوا : التحيات لله . وذكره » رواه الدارقطني وقال : إسناده صحيح . وأخرجه أيضاً البيهقي وصححه .

(٣٨١) عن عمر بن الخطاب قال : « لا تحزبي صلاة إلا تشهد » رواه سعد في سننه والمخاري في تاريخه .

(٣٨٢) عن رفاع بن رافع : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا قمت في صلاتك فكثير . ثم اقرأ ما سرك عليك من القرآن ، فإذا جلست في وسط الصلاة

المنقها . وأهل الحديث : تشهد ابن مسعود أصح . وقال مالك . تشهد عمر بن الخطاب أصح لأنه عليه السلام على المنبر ، ولم يارعه أحد . ولفظه التحيات لله والرايات الطيبات الصلوات لله قال النووي : اتفق العلماء على حوارها كلها ، يعنى التسديدات النائة من وحه صحيح ، وكذلك نقل الإجماع القاصى أبو الطيب الطرى .

باب التشهد واجب أم سنة : الحديث (٣٨٠) هو من جملة ما استدله المائلون على وجوب التسهد والحديث (٣٨٢) يدل على وجوب التسهد الأوسط ، وذهب إليه أحمد في المشهور عنه واليب وإسحاق وهو قول للشافعى وداود ورواه النووي عن جمهور المحدثين . وثما يدل على وجوب مطلق التسهد الحديث (٣٨٠) وحديث عمر (٣٨١) ومن جملة ما استدله المائلون لعدم الوجوب ما ثبت في بعض روايات حديث النبي .

فاطمئنين ، واقترش فذلك اليسرى ، ثم تشهد « رواه أبو داود وهو طرف من حديث رفاعه في تعليم النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه . وأبو داود انفرد بالزيادة وهي قوله : « فإذا جلست في وسط الصلاة الخ » وفي إسناده محمد بن إسحاق : ولكنه صرح بالتحدث .

### باب صفة الجلوس في التشهد وبين السجدين

(٣٨٣) عن وائل بن حجر : « أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فسجد ثم قعد واقترش رجله اليسرى » رواه أحمد وأبو داود والنسائي .

(٣٨٤) وفي نسخة سعيد بن منصور . قال : « صامت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم : فلما قعد وتشهد فرش قدمه اليسرى على الأرض وحاس عليها » (٣٨٥) وعن رفاعه بن رافع : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الأعرابي : إذا سجدت فمكّن سجودك ، فإذا جلست فأجلس على بجلتك اليسرى » . رواه أحمد .

صلاه من قوله صلى الله عليه وسلم . « فإذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك » والمائلون بوجوب التسديد الأخير عمر وعبد الله بن عمر وأبو مسعود والشافعي . وقال النووي في شرح مسلم . مذهب أي حيفة ومالك وجمهور الفقهاء أن التسديد سنة .

باب صفة الجلوس . احتج بالأحاديث (٣٨٣) و(٣٨٤) و(٣٨٥) القائلون باستحباب فرش اليسرى وأصب النبي في التسديد الأخير وهم أبو حيفة وأصحابه وروى عن علي والمهادي والمؤيد بالله وذل مالك والشافعي وأصحابه . إن المولى مورق في التسديد الأخير قول التوكانى . ولكن هذه الأحاديث لا يدل على تخصيص هذه التحفة للجلوس للتسديد الأخير فانهذا قيل : إن هذه الهيئة شاملة لها . وقد وقع الخلاف في الجلوس للتسديد الأخير : هل هو واجب أم لا ؟ فقال بالوجوب عمر بن الخطاب وأبو مسعود وأبو حيفة والشافعي . وقال علي بن أبي طالب والنوري ومالك والرهري . إنه غير واجب . استدلل الأولون بما رويته صلى الله عليه وسلم له ، والآخرون بأنه صلى الله عليه وسلم لم يعلمه النبي ، ومجرد الملازمة لا تفيد الوجوب . وحديث وائل (٣٨٦) يدل على استحباب وضع اليدين على

(٣٨٦) عن وائل بن حجر : « أنه قال في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
ثم قعد فافترش رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى ،  
وجعل حد مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى ، ثم قبض ثنتين من أصابعه وحلق  
حلقة ، ثم رفع أصبعه فرأينه يحركها بدعوسها » رواه أحمد والسنائي .

(٣٨٧) عن ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قعد للتشهد وضع  
يده اليسرى على ركبته اليسرى ، واليمنى على اليمنى . وعقد ثلاثاً وخمسين ،  
وأشار بأصبعه اليساره » رواه مسلم ، وفي رواه له : « وقبض أصابعه كلها .  
وأشار بالتي إلى الإبهام » .

### باب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم

(٣٨٨) عن أنس بن مسعود قال : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونحن في مجلس  
سعد بن عباد فقال له خير بن سعد : أمرنا الله أن نصلّي عليك ، فكيف  
نصلّي عليك ؟ قال : فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمسأ أنه  
سأله . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قروا : اللهم صل على محمد ،  
وعلى آل محمد : كما صليت على آل إبراهيم . وبارك على محمد وآل محمد : كما  
باركت على آل إبراهيم يا محمد حميد مجيد ، والسلام كما قد علم » . رواه أحمد  
ومسلم والسنائي والترمذي ، وصححه . ولأحمد في لمط آخر نحوه وفيه :  
« فسكت صلى عليك إذا نحن صلياً في الصلاة » .

الركبتين حال الخوض للتشهد ، وهو مجمع عليه . قال أصحاب الشافعي . يكون الإنشاء  
لأصبع عند قوله . « إلا الله » وقوله . « وحده » « شديد اللام أي جعل أصبعه حاقمة  
ولم يراد بالأصبعين الحصر والبصر قال الحوي : والله أن لا يخوز بصره بإساره وحديث  
ابن عمر (٣٨٧) أيضاً يدل على الإبهام به بالسنة وقوله : وقعد ثلاثاً وخمسين قال الحافظ  
في اللحيص : صورها أن يجعل الإبهام مفتوحة بحسب السبابة .

باب الصلاة على رسول الله أسدل خذت أنس بن مسعود (٣٨٨) على وجوب الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد وإلى ذلك ذهب ابن عمر وابن مسعود



(٣٨٩) عن كعب بن عجرة قال : « قلنا : يا رسول الله قد علمنا أو عرفنا كيف السلام عليك . فكيف الصلوة ؟ قال : قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد : كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد ، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد : كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد » . رواه الجماعة إلا أن الترمذي قال فيه : « على إبراهيم » في الموضعين ولم يذكر : « آله » .

(٣٩٠) عن فضالة بن عبيد قال : « سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يدعو في صلاته : لا يصل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : عجل هذا ثم دعاه فقال له أو غيره : إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد الله والثناء عليه . ثم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم لبدع عندما ساء » . رواه الترمذي وصححه وأخرجه أيضاً أبو داود والسنائي .

(٣٩١) عن أبي حميد الساعدي : « أنهم قالوا : يا رسول الله كيف يصل عليك ؟ قال : قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آرواحه وذريته : كما صليت على آل إبراهيم . وبارك على محمد وآرواحه وذريته : كما باركت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد » . متفق عليه .

والشعبي والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم . وذهب الجمهور إلى عدم الوجوب . منهم مالك وأبو حنيفة وأصحابه وغيرهم . والقائلون بالوجوب استدعوا قوله صلى الله عليه وسلم : « قولوا : اللهم صل على » والقائلون بعدم الوجوب قالوا : إن الأوامر المذكورة في الحديث (٣٨٨) والأحاديث الأخرى هي تعاليم الكيفية وهي لا تحيد الوجوب . وقيل : تركها في تعاليم النبي صلى الله عليه وسلم على عدم وجوبها . وحديث فضالة (٣٩٠) يدل على مسروعيته بعدم الصلاة قبل الدعاء وفيه حجة لمن لا يرى اتصاله عليه قرصاً حياً لم يتركها بالإعاده .

والحديث (٣٩١) احتج به العلماء كما ذكر الشوكاني على أن الآل هم الأرواح والذرية ووجهه أنه أقام الأرواح والذرية مقام آل محمد في سائر الروايات المتقدمة . وقيل : إن الآل هم الدين حرم عليهم الصدقة وهم سواهم . وقيل : إنهم سواهم وسواهم إلى ذلك ذهب الساعدي . وقيل : فاضحه وعلى أحسن وأولاهم . وإلى ذلك ذهب جمهور أهل البيت . واستدلوا بخديث الكساء الباب في صحيح مسلم وعنه وقيل إن الآل هم

(٣٩٢) وعن أبي هريرة: « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من سره أن يكتال بالكيال الأوفى إذا صلى علينا أهل البيت فليقل: اللهم صل على محمد النبي وأرواحه أمهات المؤمنين ودرته وأهل بيته: كما صليت على آل إبراهيم إنيك حميد مجيد ». رواه أبو داود وسكت عنه .

### باب الدعاء في آخر الصلاة

(٣٩٣) عن أبي هريرة قال: « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتعوذ بالله من أربع: من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر المسيح الدجال ». رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي .

(٣٩٤) عن عائشة: « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة: اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحيا وفتنة الممات، اللهم إني أعوذ بك من الغم والمأثم ». رواه الجماعة إلا ابن ماجه .

انتمائة من غير تفيد، وإلى ذلك ذهب جماعة من أهل العلم . وفيه . هم الأمة جمعاً ولابووي في شرح مسلم . وهو أظهرها ول . وهو اختيار الأزهري وغيره من المحققين ، ومن الأدلة على ذلك قول الله تعالى : « أدخلوا آل فرعون أسد العذاب » لأن المراد بالآل أئباعه . ويؤيد ذلك معنى الآل لغة؛ فهم كما في التماموس أهل الرجل وأبناؤه . وقد استدلل بخدي (٣٩٢) القائلون بأن الروحات من الآل والقائلون بأن الدرية من الآل . قول الشوكاني وفيه دليل على أن هذه الصلاة المذكورة في الحديث أعظم أجراً من غيرها وأوفر نواً

باب الدعاء في آخر الصلاة . استدلل بالحديث (٣٩٣) على وجوب العود بعد التسليم الأخير لقوله صلى الله عليه وسلم « فليتعوذ » وقد ذهب إلى ذلك بعض الظاهريه ، وقد ادعى بعضهم الإجماع على الدب ، وهو لا يتم مع مخالفة من تقدم . قال الشوكاني : الحق وجوب التعود إن علم تأخر هذا الأمر عن حديث السوء . والمراد من فتنة المحيا

## باب جامع في ذكر الأدعية المنصوص عليها في الصلاة

(٣٩٥) عن أبي بكر الصديق : « أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : علّمني دعاء أدعوه به في صلاتي قال : قل : اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك ، وارحمني ، إنيك أنت الغفور الرحيم » .

(٣٩٦) وعن أنس بن مالك : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده : اللهم اغفر لي ذنبي كله دقّه وجلّه وأوله وآخره وعلانيته وسريته » رواه مسلم وأبو داود .

(٣٩٧) عن معاذ بن جبل قال : « لقيني النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني أوصيك بكلمات تقولهن في كل صلاة : اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك » رواه أحمد والسنائي وأبو داود قال الحافظ : سنده قوى .

(٣٩٨) وعن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلّى فجعل يقول في صلاته أو في سجوده : اللهم احعل في قلبي نوراً ، وفي سمعي نوراً ، وفي بصري

ما يعرض للإنسان مدة حياته من الافتتان بآيا وملاهيها والمراد بقشة المئات كما في الفتح السؤال في الصرمع الحبرة ، وقوله . « النسيح » يطلق على الدخال وعلى عيسى عليه السلام قال في القاموس . والنسيح عيسى بن مريم صلوات الله عليه وبركته ، وقوله . « من المعرم والمأثم » المعرم : الدين ، والمأثم : الدب .

باب جامع في ذكر الأدعية . قوله (٣٩٥) : طلب يسمى . قال في الفتح : أي بملاسه ما يوجب العقوبة أو نقص الحظ ، وفيه أن الإنسان لا يعزى عن تقصير ولو كان صديقاً والحديث يدل على مشروعية هذا الدعاء في الصلاة ولم يصرح بمحله .

واستدل بحديث (٣٩٦) على حوارسة الدب إليه صلى الله عليه وسلم وقيل : إن الأنبياء كلهم معصومون من الكبائر والصغائر كما هو مصرح في كتب الأصول قال الشوكاني : وهذا هو اللائق بسرفهم لولا مخالفتهم لصرايح القرآن والسنة المشعرة بأن لهم دنواً . وقوله في حديث (٣٩٨) : احعل في قلبي نوراً إلى آخر الحديث قل النووي . ولعل العلماء سأل النور في أعصائه وجهاته والمراد بيان الحق وصيائه والهداية إليه فسأل النور في جميع

نوراً؛ وعن يميني نوراً؛ وعن شمالي نوراً؛ وأمامي نوراً؛ وحلفي نوراً؛ وفوقي نوراً؛  
وتحتي نوراً؛ واجعل لي نوراً. أوقال: واجعل لي نوراً» محصر من حديث مسلم.

### باب الخروج من الصلاة بالسَّلام

(٣٩٩) عن ابن مسعود: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره: السَّلام عليكم ورحمة الله، السَّلام عليكم ورحمة الله: حتى يرى سائضَ خَدَّه» رواه الحمزة وصححه الترمذي.

(٤٠٠) عن عامر بن سعد عن أبيه قال: «كُنتُ أرى النبي صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى بياضَ خَدَّه» رواه أحمد ومسلم والسنائي وابن ماجه.

(٤٠١) عن جابر بن سمرة قال: «كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْنَا: السَّلام عليكم ورحمة الله، السَّلام عليكم ورحمة الله. وأُتِيتُ يَدَهُ إِلَى الْجَانِبَيْنِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: عَلَامُ يَوْمَثُونَ بِأَيْدِيكُمْ كَأَنَّهَا أَذُنَابُ خَيْلٍ نَبَسٌ، إِنَّمَا نَكْفِي أَحَدَكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى خَدِّهِ يَسْلِمَ عَلَى أَحَدِهِ مِنْ عَلَى يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ» رواه أحمد ومسلم.

أَعْصَانُهُ، وَحُسْمُهُ؛ وَتَصَرُّفَاتُهُ؛ وَتَقْلِبَاتُهُ؛ وَحَالَاتُهُ؛ وَجَمَلَتُهُ؛ وَفِي حِمَامَةِ السَّبْحِ حَتَّى لَا يَزِيدَ تَبَيُّنًا فِيهَا عَنْهُ.

باب الخروج من الصلاة هذه الأحاديث تدل على مسروعية التسليمتين وقد حكاها ابن المدر عن أبي بكر الصديق وعلي وابن مسعود وغيرهم من الصحابة والتابعين وإليه ذهب الشافعي. وذهب إلى أن السَّلام تسليمة واحدة ابن عمر وأُسَ وسَلَمَةُ الأَكْوَع وعائشة من الصحابة. والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز من التابعين، ومالك والأوراعي والإمامية. واختلف القائلون بمسروعية التسليمين هل المائة واحدة أم لا. فذهب الجمهور إلى استحسانها. قال ابن المدر: أجمع العلماء على أن صلاة من اقتصر على تسليمة واحدة حائرة وقال النووي في شرح مسلم: أجمع العلماء الذين يعتقدون على أنه لا يحب إلا تسليمة واحدة واحتج القائلون بمسروعية التسليمتين بأحاديث (٣٩٩) و(٤٠٠)



(٤٠٢) عن رهير بن معاوية عن الحسن بن الجسر عن القاسم بن محمرة قال :  
« أخذ علقمة بيدي فحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده وأن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد في الصلاة ، ثم قال : إذا  
قلت هذا ؛ وقضيت هذا ؛ فقد قضيت صلاتك ، إن شئت أن تقوم فقم ،  
وإن شئت تقعد فاقعد » رواه أحمد وأبو داود والدارقطني .

و (٤٠١) واحتج القائلون بمشروعية التسليمة الواحدة بحديث عائشة وابن عمر  
المذكورين في باب صلاة الوتر . قال الشوكاني : والحق ما ذهب إليه الأولون لكثرة  
الأحاديث الواردة بالتسليمتين . وصح بعضها ، وحسن بعضها ، واشتمالها على الريادة ، وكونها  
منسمة . بخلاف الأحاديث الواردة بالتسليمة الواحدة فإنها مع قلتها ضعيفة لا تنهض للاحتجاج  
كما سعى ذلك . ولو سلم انتهاؤها للاحتجاج لم يصلح لمعارضة أحاديث التسليمتين لما عرفت  
من اشتمالها على الريادة وقوله في حديث (٤٠٠) : « عن يمينه وعن يساره » فيه مشروعية  
أن يكون التسليم إلى جهة اليمين ، ثم إلى جهة اليسار . وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث  
(٤٠١) : « تؤمّثون من الإيمان . » وقوله : « أداب حيل شمس بسم الشين وإسكان الميم وضمها  
جمع تموس وهو من الدواب الفور الذي يمتنع على راحته . »

وقد اختلف العلماء في وجوب السلام والقائلين بالوجوب استدلوا بحديث علي الذي  
حادث فيه الإضافة في قوله : « وخليفها التسليم لا تحليل لها غيره » . وأما حديث ابن  
مسعود (٤٠٢) فيدل على عدم الوجوب ولكن الصحيح أن قوله : « إذا قضيت هذا فقد  
قضيت صلاتك من كلام ابن مسعود فصله شاة عن رهير وحاله من كلام ابن مسعود  
وورد اتفاق من روى تشهد ابن مسعود على حده وقد روى البيهقي من طريق أبي الأحوص  
عن ابن مسعود ما يخالف هذه الريادة لمط . « مفتاح التكميل واقصاؤها التسليم ،  
إذا سلم الإمام فقم إن شئت » قال : هذا الأثر صحيح عن ابن مسعود . وقد ذهب إلى  
عدم الوجوب أبو حنيفة وروى عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وذهب إلى  
الوجوب الشافعي ، وأكثر العترة . وقال النووي في شرح مسلم : هو مذهب الجمهور  
والعلماء والناظرين .

### باب الانحراف بعد السلام

(٤٠٣) عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقعد إلا مقدار ما نقول اللهم أنت السلام ومنك السلام ساركت يا ذا الجلال والإكرام »  
رواه أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجة .

(٤٠٤) وعن سمرة قال : « كان النبي إذا صَلَّى صلاة أقبل علينا بوجهه »  
رواه البخاري .

(٤٠٥) عن البراء بن عازب قال : « كنا إذا صلياً حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أحببنا أن نكون عن يمينه فيقبل علينا بوجهه » رواه مسلم وأبو داود .

### باب جواز الانحراف عن اليمين والشمال

(٤٠٦) عن ابن مسعود قال : « لا يَحْمَلَنَّ أَحَدُكُمْ للشيطان تَيْثًا من صلاته يرى أن حقاً عليه أن لا يصرف إلا عن يمينه لقد رأيت رسول الله كثيراً ينصرف عن يساره » وفي لفظ : « أكثر انصرافه عن يساره » رواه الجماعة إلا الترمذي .  
(٤٠٧) وعن أس قال : « أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه » رواه مسلم والنسائي .

باب الانحراف بعد السلام : الحديث (٤٠٣) يدل على مسروعية قيام الإمام من موضعه الذي صلى فيه ، وذهب بعض المالكية إلى كراهة القيام للإمام في مكان صلاته بعد السلام وحديث (٤٠٤) يدل على مسروعية استقبال الإمام للمؤمنين بعد الفراغ من الصلاة .  
والحديث (٤٠٥) يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل على من في جهة الميمنة .  
باب حوار الانحراف . جاء في حديث ابن مسعود (٤٠٦) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان كثيراً ما ينصرف عن يساره وفي حديث أس (٤٠٧) يقول الراوي أ أكثر ما رأيت رسول الله يصرف عن يمينه فيهما في الظاهر للفاة ، ولكن ول النووي .  
يجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وسلم كان يفعل تارة هذا وتارة هذا فأحر كل منهما بما اعتقد أنه الأكثر ، ومن ثم ول العلماء : يسحب الانصراف إلى جهة طاحه ولكن قالوا : إذا استوت الجهتان في حقه فليمين أفضل لعموم الأحاديث المصرحة بالتيامن .

## باب لبث الإمام مع الرجال ليخرج النساء

(٤٠٨) عن أم سلمة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم إذا قام النساء حين يقضى تسليمه وهو يمكث في مكانه يسيراً قبل أن يقوم . قالت فبني — والله أعلم — أن ذلك كان لكي تنصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال » رواه أحمد والبخاري .

## مبطلات الصلاة

### باب الكلام في الصلاة

(٤٠٩) عن زيد بن أرقم قال : « كُنَّا نكلم في الصلاة : يكلم الرجل مِنَّا صاحبه وهو إلى حسه في الصلاة حتى نزلت : (وقوموا لله قانتين) فأمرنا بالشكوت ونهينا عن الكلام » رواه الجماعة إلا ابن ماجه .

(٤١٠) عن ابن مسعود قال : « كُنَّا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا فلما : يا رسول الله كُنَّا نسلم عليك في العتلة فترد علينا فقال : إن في الصلاة لَشُعْلًا » متفق عليه .

باب لبث الإمام الخ : ثبت من هذا الحديث (٤٠٨) أنه لا بأس بحضور النساء الجماعة في المسجد وقيل : إن المؤمنين إذا كانوا رجالاً فقط لا يستحب هذا المكث .  
باب الكلام في الصلاة : الحديث (٤٠٩) يدل على تحريم الكلام في الصلاة ولا خلاف بين أهل العلم في أن من تكلم عامداً علماً في صلاته فسدت صلاته ووقع الاحلاف في كلام الساهي والجاهل ؛ فقيل : هما كالعامد ، واستدلوا بهذا الحديث وأحاديث أخرى يدل على النهي . وإليه ذهب الثوري وأبو حنيفة وعمره .

ودهب قوم إلى الفرق بين كلام الناس والجاهل وبين كلام العامد . وممن قل به مالك والشافعي وأحمد وعمره ، وحكام النوى في تريح مسلم عن الجمهور . واحتجوا لعدم فساد صلاة الناس بأن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم في حال السهو وفي عليه كما

(٤١١) عن معاوية بن الحكم السلمي قال : « سنا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم فقلت : يرحمك الله فرماني القوم بأصابعهم فقلت : واثكل أماء ما تأنكم سيطرون إلي ! ! فخلوا يضربون بأيديهم على أخصامهم فلما رأيتهم يصمتونني سكثت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : فبأي وأمي ما رأيت معلما قبله ولا بعده أحسن تعليما منه : فوالله ما كهرني ولا ضربني ، ولا شتمني : قال : إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن . أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه مسلم والنسائي وأبو داود .

(٤١٢) عن أبي هريرة قال : « قام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة وقفا معه فقال أعرابي وهو في الصلاة : اللهم ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا أحداً . فلما سلم النبي صلى الله عليه وسلم قال للإعرابي : لقد تحجرت واسعا يريد رحمة الله » رواه البخاري وأحمد وأبو داود والنسائي .

في حديث ذي اليمين وعما روى الطبراني في الأوسط أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم في الصلاة في ما صلى . ومحدث : « رفع عن أمي الخطأ والسيان » واحتجوا بعدم فساد صلاة الجاهل بحديث معاوية (٤١١) وقوله : « وقوموا لله فانتين » أي حاشعين أو ساكتين وها أطلق الصوت على السكوت وقوله في حديث (٤١٠) : « لشعلا » هها صفة محذوفة والتقدير لشعلا كافا عن عره من الكلام .

وقوله في حديث معاوية بن الحكم (٤١١) . « لا يصلح فيها شيء من كلام الناس » وفي رواية : « لا يحل » استدلل بذلك على محرم الكلام في الصلاة سواء كان لحاجة أو غيرها وسواء كان لمصلحة الصلاة أو غيرها فإن احتاج إلى تنبيه أو إيدن لداحل مسح الرجل وصفقت المرأة ، وهذا مذهب الجمهور . وقوله . إنما هي التسبيح والحمد يدل هذا الحصر بمضمومه على منع التكلم في الصلاة وقد تمسكت به الطائفة القائلة بمنع الدعاء في الصلاة من الحمية وغيرها . ويحاج عنهم بأن الأحاديث الثلاثة لأدعية وأذكار مخصوصة بغير ألقاظ القرآن في الصلاة مخصوصة بعموم هذا المذهب . وساء العام على الخاص متعين . واستدل صاحب المسقى شهاب أبي هريرة (٤١٢) على عدم بطلان صلاة من دعا بما لا يحور



## باب التحنج والتفخ في الصلاة

(٤١٣) عن علي قال : « كان لي من رسول الله صلى الله عليه وسلم مدخلان بالليل والنهار ، وكنت إذا دخلت عليه : وهو يصلي ؛ يتحنج لي » رواه أحمد وابن ماجه والنسائي معناه .

(٤١٤) عن عبد الله بن عمرو : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نفخ في صلاة الكسوف » رواه أحمد وأبو داود والنسائي وذكره البخاري تعليقا .

(٤١٥) عن ابن عباس قال : « التفخ في الصلاة كلام » رواه سعيد بن منصور في سننه .

## باب البكاء في الصلاة من خشية الله

(٤١٦) عن عبد الله بن التَّحِيْر قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وفي صدره أزيز كأزيز المرجل من البكاء » رواه أحمد وأبو داود والسيباني والترمذي وصححه .

حاشا ؛ لعدم أمر هذا الداعي بالإعادة ، وقوله فيه : « لقد مححرت واسعا » أي ضيقت ما وسعه الله ، وحصت به نفسك .

باب التحنج الح : الحديث (٤١٣) يدل على أن التحنج في الصلاة غير مقصد ، وقد ذهب إلى ذلك الشافعي وأبو يوسف ، ودعاه أبو حنيفة ومحمد والهادوية إلى أن التحنج مقصد لأن الكلام ما ترك من حرفين وإن لم يكن مقيدا فالتحنج كلام . ورد بأن التحنج لا يعتمد فيه على مخارج الحروف ، والحرف ما اعتمد على محرجه فلهذا التحنج ليس بكلام .

والحديث (٤١٤) يدل على أن الفخ لا يقصد الصلاة وهو إخراج الريح من الفم فلا يسمى كلاما ، ولو سلمنا صدق اسم الكلام على الفخ كما قال ابن عباس (٤١٥) لكان فعله صلى الله عليه وسلم لذلك في الصلاة مخصصا لعموم النهي عن الكلام .

باب البكاء الح : الحديث (٤١٦) يدل على أن البكاء لا يبطل الصلاة سواء ظهر

منه حرفان أم لا . وقيل : إن كان البكاء من خشية الله لم يبطل واستدل صاحب المتقى بقوله تعالى . « إذا تلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وكباً » لأن هذه الآية تشمل المصلي وغيره ، واستدل صاحب المتقى أيضاً على حوار البكاء في الصلاة بحدث (٤١٧)

(٤١٧) وعن ابن عمر قال : « لما استند برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه قيل له : الصلاة قال : مروا أنا نكر فليصل بالناس . فقالت عائشة : إنَّ أبا نكر رجل رقيق إذا قرأ عليه الكاء فقال : مروه فليصل معاوده فقال : مروه فليصل إنَّكُنَّ صواحب يوسف » رواه البخارى ومعهام متفق عليه من حديث عائشة .

### باب حمد الله في العطاس

(٤١٨) عن رفاعه بن رافع قال : « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فمطست فقلت : الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى . فلما صلى الى صلى الله عليه وسلم قال : من المسك في الصلاة ؟ فلم يسكهم أحد ، ثم قالها الثمانية : لم يسكهم أحد ، ثم قالها الثالثة فقال رفاعه : أنا يا رسول الله . فقال والذي نفسى بيده لقد انتدوها اصع وتلاون ما كما أيهم يصعد بها » رواه النسائي والترمذى .

### باب من نابه شيء في صلاته فالرجل يسبح والمرأة نصفق

(٤١٩) عن سهل بن سعد : « عن النبي صلى الله عليه وسلم : من نابه شيء في صلاته فليسبح ، فإمما النصفق للنساء » رواه أحمد .  
(٤٢٠) وعن أنى هريرة : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : التسبيح للرجال ، والنصفق للنساء في الصلاة » رواه الجماعة ولم يذكر فيه البخارى . وأبو داود ، والترمذى : « في الصلاة » .

ووجه الاستدلال به أن النبي صلى الله عليه وسلم لما صم على استحلاف أنى نكر بعد أن أحرأه إذا قرأ عليه الكاء دل ذلك على الحوار .

باب حمد الله في العطاس : استدلووا بهذا الحديث (٤١٨) على حوار إحداث ذكر في الصلاة

غير مأثور إذا كان عبر محال للمأثور ، وعلى حوار رفع الصوت بالذكر ، ويدل على مشروعية الحمد في الصلاة للعاطس . وقد وردت أحاديث كثيرة مشروعية الحمد ولم تفرق تلك الأحاديث بين الصلاة وغيرها .

باب من نابه شيء في صلاته : أحداث الباب يدل على حوار التسبيح للرجال

والنصفق للنساء إذا اب العلى أمر من الأمور ، أى إذا دل به تنق . من الحوارات

### باب الفتح في القراءة على الإمام وغيره

(٤٢١) عن مسور بن يزيد المالكى قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فترك آية فقال له رجل : يا رسول الله آية كذا وكذا قال : فهذا ذكركم تنبها ! ؟ » رواه أبو داود وعبد الله بن أحمد في مسند أبيه . وفي إسناده يحيى بن كثير الكاهلي وفيه مقال قال أبو حاتم : لما سئل عنه : شيخ .

(٤٢٢) وعن ابن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة قفراً فيها فلبس عليه فلما انصرف قال لأبي : أصليت معاً ؟ قال : نعم . قال : فما سمعت ؟ » رواه أبو داود ورجال إسناده نقات .

### باب المصلي يدعو ويذكر الله إذا مر بآية رحمة أو عذاب

(٤٢٣) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه قال : « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة لست بفريضة فربد ذكر الجنة والنار . فقال : أعوذ بالله من النار لأهل النار » رواه أحمد وابن ماجه تصاد .

وأراد إعلام غيره لتنبه كساه أو غافل ، أو إيدبه لداحل ، وغير ذلك من الأمور المهمة . وقد اختلف في حكم التسبيح والتصفيق ، فذهب جماعة من الشافعية إلى أنه سنة ، منهم الخطابي ، وتقي الدين ، والرافعي . وحكاه عن أصحاب الشافعي .

باب الفتح في القراءة : الحديثان يدلان على مشروعية الفتح على الإمام ، وقد ذهبت العرة إلى أنه مندوب . وذهب للمصور بالله إلى وجوبه ، وقال يزيد بن علي وأبو حنيفة في رواية عنه : إنه يكره ، واحتج من قال بالكراهة بما أخرج أبو داود عن الحارث الأعور عن علي قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي لا تفتح على الإمام في الصلاة » . قال غير واحد من الأئمة : الحارث الأعور كذاب . فلذا هدا الحديث لاسهض لمعارضة الأحاديث القاصية بمشروعية الفتح .

باب المصلي يدعو ويذكر الله الخ : حدث الباب (٤٢٣) يدل على استحباب التعود من النار عند المرور بذكرها . وقد قيده الراوي صلاة غير فريضة . وحدث حديثه المذكور في باب قراءة السور والقرآن في الصلاة (٣٣٣) يدل أيضاً على مشروعية

(٤٢٤) عن عائشة قالت : « كُنْتُ أَقُومُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ التَّمَامِ فَكَانَ يَقْرَأُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ ، وَآلَ عِمْرَانَ ، وَالتَّوْبَةَ ؛ فَلَا يَمُرُّ مِائَةً فِيهَا تَحُوبُفٌ إِلَّا دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ، وَاسْتَعَاذَ ، وَلَا يَمُرُّ مِائَةً فِيهَا اسْتَبْشَارٌ إِلَّا دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَرَغِبَ إِلَيْهِ » .

### باب الإشارة في الصلاة لرد السلام

(٤٢٥) عن ابن عمر قال : « قُلْتُ لِبَلَالٍ : كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْتَدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ كَانُوا يَسْلُمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ؟ قَالَ : يُشِيرُ بِيَدِهِ » رَوَاهُ الْخَمِيسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ .

### باب كراهة الالتفات في الصلاة إلا من حاجة

(٤٢٦) عن أس قال : « قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا بَنِيَّ وَالْاَلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ الْاَلْتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ هَلَكَةٌ ، فَإِنْ كَانَ لَا يَدُ فِي النُّطُوعِ لَا فِي الْهَرِيصَةِ » رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ .

السُّؤَالُ عِنْدَ الْمُرُورِ مِائَةً فِيهَا سَوَالٌ ، وَالتَّعُودُ عِنْدَ الْمُرُورِ آيَةً فِيهَا تَعُودٌ ، وَالتَّسْبِيحُ عِنْدَ قِرَاءَةِ مَا فِيهِ تَسْبِيحٌ . وَقَدْ دَهَبَ إِلَى اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ ، وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِصَلَاةِ اللَّيْلِ . وَكَذَلِكَ حَدِيثُ عَائِشَةَ (٤٢٤) يُشْهِدُهُ حَدِيثُ حَدِيْمَةَ (٣٣٢) أَيْضًا وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ التَّعُودِ وَاللِّعَاءِ كَمَا مَرَّ .

باب الإشارة في الصلاة إلح : قَالَ صَاحِبُ الْمَتْنِ : قَدْ صَحَّحْتُ الْإِشَارَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ رِوَايَةِ أُمِّ سَلَمَةَ فِي حَدِيثِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ ، وَمِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَحَاطِرٍ لِمَا صَلَّى مَعَهُمْ حَلَسًا فِي مَرَضٍ لَهُ ، فَقَامُوا حُلْفَةً ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ أَحْلَسُوا ، وَقَدْ اسْتَدْلَّ الْقَائِلُونَ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَأَحَادِيثٍ أُخْرَى عَلَى اسْتِحْبَابِ الرَّدِّ بِالْإِشَارَةِ .

باب كراهة الالتفات إلح : يَدُلُّ الْحَدِيثُ (٤٢٦) عَلَى كَرَاهَةِ الْاَلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ . وَالْمَجْمُورُ أَهْلُهَا كَرَاهَةً تَرِيهَ مَا لَمْ يَلْعَ إِلَى حَدِّ اسْتِدْمَارِ الْقِتْلَةِ ، وَفِيهِ الْإِدْنُ بِالْاَلْتِفَاتِ لِلْحَاجَةِ فِي التَّطَوُّعِ ، وَاللَّعْنُ مِنْ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ الْمَرَضِ . وَقَوْلُهُ « هَلَكَةٌ » لِأَنَّهُ



(٤٢٧) وعن عائشة قالت : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التلقت في الصلاة فقال : اختلاس يختلسه الشيطان من العبد » رواه أحمد ، والبخاري ، والنسائي ، وأبو داود .

(٤٢٨) عن أبي ذر قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت : فإذا صرف وجهه انصرف عنه » رواه أحمد ، والنسائي ، وأبو داود .

(٤٢٩) عن سهل بن الحظلية قال : « تَوَبَّ بالصلاة — يعني صلاة الصبح — فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو يلتفت إلى الشعب » رواه أبو داود قال : « وكان أرسل فارساً إلى الشعب من الليل يحرس » .

### باب كراهة تشبيك الأصابع ورفعتها

والمختصر والاعتماد على اليد

(٤٣٠) عن أبي سعيد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا كان أحدكم في المسجد فلا يُشَتَكَنَّ فإن التشبيك من الشيطان . وإن أحدكم لا يزال في صلاة ما دام في المسجد حتى يخرج منه » رواه أحمد . قال في مجمع الزوائد : إسناده حسن .

إعراض عن التوجه إلى الله . وسمى الالتفات هلكة باعتبار كونه سبباً لنقصان الثواب الحاصل بالصلاة .

وقوله في حديث عائشة (٤٢٧) . اختلاس يختلسه الشيطان . الاختلاس أحد الشيء سرعة . يقال : اختلس الشيء إذا استلسه ، وسب الاختلاس إلى الشيطان لأنه سب له لو سوته به .

والحديث (٤٢٩) يدل على حواز الالتفات لحاجة ، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا وقال : لأناس بالالتفات في الصلاة ما لم يلو عقه ، وإليه ذهب عطاء ، ومالك ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ، وأهل الكوفة ، والأوراعى .

باب كراهة تشبيك الأصابع الح : يدل ظاهره على التحريم لولا حديث ذي الدين وهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة في قصة ذي الدين بلفظ . « ثم قام إلى خشة معروضة في المسجد اتكأ عليها كأنه عصا وشك من أصابعه » وفيها من حديث

(٤٣١) عن كعب بن عجرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قد شبك

أصابعه في الصلاة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصابعه » رواه

ابن ماجه . وفي إسناده علقمة بن عمرو ، فيه مقال .

(٤٣٢) وعن علي : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يقع أصابعك في الصلاة »

رواه ابن ماجه ، وفي إسناده الحارث الأعور . وفيه مقال

(٤٣٣) عن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الخصر في الصلاة »

رواه الجماعة إلا ابن ماجه .

(٤٣٤) عن ابن عمر قال : « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يجلس الرجل في الصلاة

وهو معتمد على يده » رواه أحمد وأبو داود ، وسكت عنه ؛ فهو صالح

للاحتجاج .

أبي موسى : « المؤمن للمؤمن كالبیان . وشبك بين أصابعه » وعند البخاري من

حدث ابن عمر . قال : « شبك النبي صلى الله عليه وسلم أصابعه » . وهذه الأحاديث أصح

من الأحاديث المذكورة في هذا الباب . قالوا : إن فعله صلى الله عليه وسلم لذلك كان

بإدرا ، يرفع التحريم ولا يرفع الكراهة ، ثم قالوا : إنه بعد أن يفعل صلى الله عليه وسلم

ما كان مكروهاً ، والأولى أن يقال . إن النهي عن التشبيك ورد بالفاظ خاصة بالأمة

وفعله صلى الله عليه وسلم لا يعارضه قوله الخاص بهم .

والحديث (٤٣١) يدل على كراهة التشبيك في الصلاة من غير تقييد بالمسجد سواء

كان المصل في المسجد أو في محل آخر ، ويدل الحديث (٤٣٢) على النهي من التفقيع

وهو عمر الأصابع حتى يسمع لها صوت . قال صاحب القاموس : التفقيع التشدق في

الكلام والعرقعة وفسر العرقعة بقض الأصابع

وقوله في حديث (٤٣٣) التحصر وهو وضع اليد على الحاصرة ، فسر بذلك أبو داود

والترمذي ، وهذا القول هو الصحيح الذي عليه المحققون والأكبرون من أهل اللغة .

والحديث يدل على تحريم التحصر عند أهل الطاهر . وذهب ابن عباس ، وابن عمر ،

وعائشة ، ومالك ، والشافعي . وغيرهم إلى أنه مكروه .

وحديث ابن عمر (٤٣٤) يدل على كراهة الاعتماد على اليدين عند الخلو وسعد

الهيوس وفي مطلق الصلاة . قال الشوكاني . ظاهر النهي التحريم ، وإذا كان الاعتماد

على اليد كذلك فعلي غيرها بالأولى .

(٤٣٥) عن أم قيس بنت محصن : « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أَسَنَّ وحل اللحم اتخذ عموداً في مُصَلَّاهُ يعتمد عليه » رواه أبو داود وسكت عنه .

### باب كراهة أن يصلي الرجل معقوص الشعر

(٤٣٦) عن ابن عباس : « أنه رأى عبد الله بن الحارث يصلي ورأسه معقوص إلى إلى ورائه فجعل يحمله وأقر له الآخر ، ثم أقبل على ابن عباس فقال : مالك ورأسى ؟ قال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إنما مثل هذا كمثل الذي يصلي وهو مكتوف » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي .  
(٤٣٧) وعن أبي رافع قال : « سبى النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي الرجل ورأسه معقوص » . رواه أحمد وابن ماجه .

### باب كراهة تنخم المصلي قبله أو عن يمينه

(٤٣٨) عن أنى هريرة وأنى سعد : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة

وحديث أم قيس (٤٣٥) يدل على حوار الاعتماد على العمود والعصا ونحوهما عند العذر وهو الكبر ، وكثرة اللحم ، ويالحق بهما الضعف والمرص ونحوهما ، فيكون النهي محمولا على عدم العذر ، ودكر جماعة من العلماء أن من احتاج في قيامه إلى الاتكاء على شيء كالعصا ، أو الاستناد إلى حائط ، أو الميل إلى أحد حائيه حازه ذلك .

باب كراهة أن يصلي الرجل الخ . عقص الشعر صفه وقتله . والعقاص حيط يشد به أطراف الدوائف . دكر معنى ذلك في العاموس . والمكتوف من شددت يده إلى حلق كتفيه موتفاً بحبل .

والحدثان (٤٣٦) و (٤٣٧) يدلان على كراهة صلاة الرجل وهو معقوص الشعر ومكفوفه ، ومن كرهه من الصحابة عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلى بن أبي طالب ، وعمره من الصحابة والناسين . ول الشوكاني : وظاهر النهي التحريم فلا يعدل عنه إلا لقرينة . قال العراقي : وهو مختص بالرجال دون النساء .

باب كراهة سحج المصلي . قوله . « نخامة » قيل . هي ما تخرج من الصدر . وقيل : النخاعة بالعين من الصدر ، والنخامة بالميم من الرأس كذا في الصحاح . وقوله في

في جدار المسجد فتناول حصاة فحتمها وقال : إذا تنخم أحدكم فلا يتمخض قبل وجهه ، ولا عن يمينه ، وليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى « متفق عليه ، وفي رواية البخاري : « فيدقها » .

(٤٣٩) عن أس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا قام أحدكم في صلاته فلا يزقن قبل قبلته ، ولكن عن يساره أو تحت قدمه ، ثم أخذ طرف رداءه فبصق فيه ، ورد بفضه على بعض ، فقال : أو فعل هكذا » . رواه أحمد والبخاري ، ولمسلم نحوه بمعناه .

(٤٤٠) وعن أس : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها » متفق عليه .

---

حديث (٤٣٨) . في جدار المسجد ، وفي رواية للبخاري : في القبلة ، وفي أخرى له : في جدار القبلة . وهذه كلها يتبين منها أن المراد بجدار المسجد الجدار الذي من جهة القبلة . وقوله فيه : « فتناول حصاة فحتمها » وفي رواية للبخاري : « فحكه يده » واختلاف الروايات يدل على حوار الحك ناليد أو الحصى ، وقوله : « قبل وجهه » أو جهة وجهه ، وقوله : ولا عن يمينه يدل على كراهة ذلك داخل الصلاة وخارجها لعدم التقيد بمجال الصلاة . وقال مالك : لا بأس به خارج الصلاة ، وقوله : « وليبصق عن يساره » ظاهر هذا حوار الصق عن اليسار في المسجد وعبره ، ودخل الصلاة وخارجها ، وظاهر حديث أس (٤٣٩) يدل على عدم حواز التعل في المسجد إلى جهة اليسار وعبرها . قال الحافظ . وحاصل الراجح أن ههنا عمومين يعارضاهما قوله : « الراق في المسجد خطيئة » في حديث (٤٤٠) وقوله في حديث (٤٣٨) . « وليبصق عن يساره أو تحت قدمه » فالنوى يجعل الأول عاماً ويخص الثاني بما إذا لم يكن في المسجد . والقاصي عياض محلاؤه يجعل الثاني عاماً ويخص الأول بمن لم يرد دفنها ، وظاهر النبي عن الصق إلى القبلة التحريم كما صرح به الشوكاني .



### باب قتل الحية والعقرب والمشى اليسير للحاجة

- (٤٤١) عن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الأسودين في الصلاة العقرب والحية » . رواه الخمسة وصححه الترمذى وقيل : حسنه .
- (٤٤٢) عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى في البيت والباب عليه مغلق ؛ فجئت ؛ فمشى حتى فتح لى ، ثم رجع إلى مقامه ، ووصفت أن الباب في القبلة » . رواه الخمسة إلا ابن ماجة ، وقد حسنه الترمذى ورواد النسائى : « يصلى تطوعاً » وكذا ترجم عليه الترمذى .

### باب في أن عمل القلب لا يبطل وإن طال

- (٤٤٣) عن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا نوى بالصلاة أدر الشيطان وله صراط حتى لا يسمع الأذان فإذا قضى الأذان أقبل ، فإذا ثوب بها أدر ، فإذا قضى التوب أقبل حتى يخاطر بين المراء وبسه يقول : اذكر كذا — لما لم يكن يذكر — حتى يصل الرجل أن يدرى كم صلى . فإذا لم يدر أحدكم ثلاثاً صلى أو أربعاً فليسجد سجديين وهو جالس » متفق عليه .
- (٤٤٤) روى البحارى عن عمر بن الخطاب قال : « إني لأحضر جنبى وأنا في الصلاة » .

باب قتل الحية والعقرب الخ . الحديث (٤٤١) يدل على جوار قتل الحية والعقرب في الصلاة من غير كراهة . وقد ذهب إلى ذلك جمهور العلماء كما دل العراقى ، وحكى الترمذى كراهة ذلك ، والحديث (٤٤٢) يدل على إباحة المشى في صلاة التطوع للحاجة .

باب في أن عمل القلب الخ : يحتمل أن يكون المراد بالشيطان كل متمرد من الجن والإس ، ويحتمل أن يراد بالصراط شدة هاربه ، ويقرب به رواية مسلم بلفظ : « له خصاص » بضم الحاء أى شدة العدو ، والثوب من ثاب إذا رجع . والمراد بالتثويب هنا الإقامة قال القرطبى : نوب بالصلاة إذا أقيمت وأصله رجع إلى ما يشبه الأذان وكل من يردد صوتاً فهو منوب و« محطر » معناه يوسوس ، و« يصل » معناه يحهل أو يتخير ، والحديث يدل

## باب القنوت

(٤٤٥) عن أنى مالك الأشجعى قال : « قلت لأبى : يا أبت إناك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان ، وعلى ههنا بالكوفة فرساً من خمس سبى : أكانوا يقننون ؟ قال : أبى بنى مُخَدَّتْ » . رواه أحمد ، والترمذى وصححه ، وابن ماجه .

(٤٤٦) وعن أس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهراً ثم تركه » . رواه أحمد وفى لفظ : « قنت شهراً يدعو على آباء من آباء العرب ثم تركه » . رواه أحمد وأحمد ومسلم والنسائى وابن ماجه . وفى لفظ : « قنت شهراً حين قتل القراء فما رأته حزن حزناً قط أسد منه » .

(٤٤٧) وعن أس قال : « كان القنوت فى المغرب والعصر » . رواه البخارى .  
(٤٤٨) وعن البراء بن عازب : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتى فى صلاة المغرب والعصر » . رواه أحمد ومسلم والترمذى وصححه .

على أن الوسوسة فى الصلاة غير مطله لها ، وكذلك سائر الأعمال القلبية لعدم الفارق ، ويؤيده قول عمر فى (٤٤٤) . « إنا لأحمر حبسى الخ » أى أدر تجهيره وأفكر فيه .  
باب القنوت : الحديث (٤٤٥) يدل على عدم مسروعية القنوت وقد ذهب إلى ذلك أكر أهل العلم كما حكاه الترمذى فى كتابه وحكاه العراقى عن أبى بكر ، وعمر ، وعلى ، وابن عباس وقال قد صح عنهم القنوت ، وإذا عارض الإيات والنبي قدم المبت . وقد اختلف السلفون فى شرعيته فى : هل يشرع عند الوارل أم لا ؟ وذهب جماعة إلى أنه مسروع فى صلاة العصر . قل النووى القنوت فى الصبح مذهبنا ، وبه قال أكر أهل السلف ومن بعدهم . وقد احتج القائلون بمتروعية القنوت فى صلاة الصبح بحجج منها حديث البراء (٤٤٨) وأس (٤٤٩) ونحوه بأنه لا تراعى وقوع القنوت منه صلى الله عليه وسلم وإنما التراع فى استمرار مسروعيته . وقالوا لفظ . « كان » يدل على استمرار السروعية وقد حكى النووى عن جمهور المحققين أنها لا تدل على ذلك . واستدلوا بحديث أس (٤٤٧) على متروعية القنوت فى صلاة الصبح فقد جاء فى الصحيحين : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهراً يدعو على فاملى أصحابه بئر معونة ، ثم ترك ؛ فأما الصبح فلم

(٤٤٩) عن ابن عمر : « أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الآخرة من الفجر يقول : اللهم المكن فلاناً وفلاناً بعد ما يقول : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد . فأنزل الله تعالى : ليس لك من الأمر شيء — إلى قوله — فإيهام ظالمون » . رواه أحمد والبخاري .

(٤٥٠) عن أبي هريرة قال : « بينما النبي صلى الله عليه وسلم يصلي العشاء إذ قال : سمع الله لمن حمده ، ثم قال قبل أن يسجد : اللهم نج الوليد بن الوليد ، اللهم نج المسضعفين من المؤمنين ، اللهم اسدد وطأتك على مضر ، اللهم اجعلها عليهم سبيل كسوف يوسف » . رواه البخاري .

(٤٥١) وعن أبي هريرة قال : « لأقربكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان أبو هريرة يفتي في الركعة الآخرة من صلاة الظهر والعشاء الآخرة ، وصلاة الصبح . بعد ما يقول : سمع الله لمن حمده ، ويدعو للمؤمنين ويعلن الكفار » مسوق عنه .

نقب حتى فارق الدنيا » وأول الحديثين في الصحيحين ، ولو صحت هذه الريادة لكادت فاطمة للبراء ، ولكن هذه الريادة مروية من طريق أبي جعفر الرازي قال فيه عدا الله : ليس بالقوي ودل على من المديني . إنه يخلط . ويعكر على هذا حديث أسس المروي من طريق قيس ، وهو قلنا لأسس : إن قوماً يرعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يفتي في الصبح ؛ فقال : كذبوا إنما قست شهراً يدعوا على حي من أحياء العرب . وقيس وإن كان صحيحاً لكنه لم يهزم الكذب . وروى ابن حريمة في صحيحه من طريق قتادة عن أسس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقب إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم » فاحتلت الأحاديث عن أسس ، واضطرب ، فلا يصوم بها حجة . والصوت يطلق على معان ، والمراد به في هذا الباب النداء .

وقد تمسك الطحاوي بحديث ابن عمر (٤٤٩) في ترك الصوت في الصبح ، والأحاديث (٤٤٩) و (٤٥٠) و (٤٥١) تدل على مشروعيه الصوت عند النوازل .

## باب السترة أمام المصلي وحكم المرور دونها

(٤٥٢) عن أنى سعيد قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة وليدن منها » . رواه أبو داود وابن ماجه ، وفي إسناده محمد ابن عجلان وثقة رجاله رجال الصحيح .

(٤٥٣) وعن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم مثل في غزوة بؤك عن سترة المصلي فقال : كؤحره الرجل » . رواه مسلم .

(٤٥٤) عن ابن عمر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج يوم العبد يأمر بالحربة فتوضع بين يديه ؛ فيصل إلى بها والناس وراءه . وكان يفعل ذلك في السفر » . متفق عليه .

(٤٥٥) عن سهل بن سعد قال : « كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجدار ممر تاة » . متفق عليه .

(٤٥٦) عن طلحة بن عبيد الله قال : « كنا يصلي والدواب يمر بين أيدينا فدكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : مثل مؤحره الرجل تكون بين أيدي أحدكم ، تم لا يصرد ما مر بين يديه » . رواه مسلم وأحمد وابن ماجه .

باب السترة أمام المصلي : الحديث (٤٥٢) يدل على وجوب اتحاد السترة ويؤيده حديث سرة بن سعيد عند الحاكم وقال على شرط مسلم لا يستر أحدكم في الصلاة ولو نسهم . وفيه مسروعية الدنو من السترة .

وقوله في حديث (٤٥٣) كؤحره الرجل ، وهي العود الذي في آخر الرجل الذي يسند إليه الراكب من كور العر . وهي قدر عظم الذراع . وهو نحو المني الذراع والحديث يدل على مسروعية السترة . ول الووى . ومحصل تأي شيء أقام بين يديه . والحديث (٤٥٤) يدل على مسروعية اتحاد السترة في الفضاء ، وملازمه ذلك في السفر ، وعلى أن السترة محصل لكل شيء يعتب بحاه المصلي وإن دو .

والحديث (٤٥٥) يدل على أن من اتحاد سرة مثل مؤحره الرجل لا يصرد في صلاته ما مر بين يديه ، وقيل : إذا كان مؤعاً سرة الإمام سترة له ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم :



### باب دفع المار وما عليه من الإثم .

(٤٥٧) عن ابن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا كان أحدكم يصلي ، فلا يدع أحداً يمر بين يديه ، فإن أبي فليقاتله ، فإن معه القرين » . رواه أحمد ومسلم وابن ماجه .

(٤٥٨) وعن أبي سعيد قال : « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره الناس ؛ فأراد أحد أن يختار بين يديه ؛ فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله فإما هو شيطان » . رواه الجماعة إلا الترمذي وابن ماجه .

(٤٥٩) عن أبي النصر عن يسر بن سعيد عن أبي جهيم الأنصاري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين ؛ خيراً له من أن يمر بين يديه . قال أبو النصر : لا أدرى قال : أربعين يوماً أو شهراً أو سنة » . رواه الجماعة .

سترة الإمام سترة لمن حمله . رواه أسد مرفوعاً وفي إسناده سويد بن غاصم ، وقد تفرد به وهو ضعيف .

باب دفع المار الخ : الحديث (٤٥٦) يدل على حوار دفع المار ومقاتلته ، وهذا حكم مطلق مفيد بما في حديث أبي سعيد (٤٥٨) من قوله صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره . فلا يحور الدفع والمقاتلة إلا لمن كان له سترة أو في مكان يأمن المرور بين يديه . وقوله . فلا يدع أحداً يمر بين يديه قل الشوكاني : طاهره التحريم وقوله . فإن أبي فليقاتله قال القاصي عياض والقرطبي . وأجمعوا على أنه لا يلزمه أن يقاتله بالسلاح لمحالة ذلك لإعادة الإقبال على الصلاة والاشتغال بها . ونقل البيهقي عن الشافعي أن المراد بالمقاتلة دفع أشد من الدفع الأول . قل القاصي عياض : فإن دفعه بما يحور فهناك فلا قود عليه باتفاق العلماء . قال النووي : لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع . وقوله : ( فإن معه القرين ) القرين في القاموس المقارن ، والصاحب والشيطان المقرون بالإنسان لا يفارقه ، وهو المراد هنا . والمراد بالشيطان في حديث أبي سعيد (٤٥٨) المار من الناس ، وسب إطلاق لفظ الشيطان عليه لتشابه فعله بفعل الشيطان . وحديث أبي النصر (٤٥٩) يدل على أن المرور بين يدي المصلي من الكبائر الموحدة

## باب من صلى وبين يديه إنسان أو بهيمة

(٤٦٠) عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من الليل ، وأنا معتصة بيده وبين القبلة اعتراض الجنارة ، فإذا أراد أن يوتر أنقظني فأوترت » رواه الجماعة إلا الترمذي .

(٤٦١) عن الفضل بن عباس قال : « رار النبي صلى الله عليه وسلم عبّاساً في بادية لنا ، ولنا كلبية ، وحجارة ترعى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر وهما بين يديه فلم يؤخرا ولم يرجرا » رواه أحمد والنسائي ولأبي داود معناه ، قال معصم : إن في إسناده مقالاً

## باب ما يقطع الصلاة بمروره

(٤٦٢) عن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : بقطع الصلاة المرأة والكلب ، والحمار » رواه أحمد وابن ماجه ومسلم ورواد : « ونقي من ذلك مثل مؤخرة الرجل » .

للبار ، وظاهره عدم الفرق بين صلاة الفريضة والنافلة كما في الشوكاني .  
باب من صلى وبين يديه الح . الحديث (٤٦٠) يدل على حوار الصلاة إلى النائم من عدا كراهة والحديث (٤٦١) يدل على أن الكلب والحمار لا يقطعان الصلاة وقد اختلف في ذلك ولم يذكر في الحديث أهمهما راين بيده وكونهما بين يديه لا يستلزم المرور الذي هو محل الرابع .

باب ما يقطع الصلاة بمروره . الحديثان في هذا الباب (٤٦١) و(٤٦٢) يدلان على أن الكلب والمرأة والحمار يقطع الصلاة ، والمراد قطع الصلاة إنطالها وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الصحابة وأهل الظاهر . وذهب الشافعي ومالك ، وحكاة النووي عن جمهور العلماء من السلف والخلف إلى أنه لا يبطل الصلاة بمرور شيء . قال النووي . وتأول هؤلاء هذين الحديثين على أن المراد بالقطع بعض الصلاة لشغل القلب بهذه الأشياء ، وليس المراد إنطالها . وروى القول بالنسخ عن الطحاوي وابن عبد البر واستدلوا بأخر ناريخ حديث ابن عباس (٤٦٤) ول ابن دقيق العيد : استدلال ابن عباس بترك الإنكار على

(٤٦٣) وعن عبد الله بن الصامت عن أنى ذكر قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستتره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل فإذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرجل فإنه يقطع صلاته للمرأة والحمار ، والكلب الأسود . قلت : يا أبا ذر ، ما مال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصغر ؟ قال : ما ابن أخي . سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سألتني فقال : الكلب الأسود شيطان » رواه الجماعة إلا البخاري .

(٤٦٤) وعن ابن عباس قال : « أقبلت راكباً على أتان ، وأنا يومئذ قد ناهزت الاحلام ؛ ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس عني إلى غير جدار ؛ فمررت بين يدي بعض الصف فبرلت وأرسلت الأتان ترتع ، فدخلت في الصف ، فلمسكر ذلك عليّ أحد » رواه الجماعة .

---

الحوار ، ولم يستدل بترك إعادتهم الصلاة ؛ لأن ترك الإنكار أكثر فائدة . قل الحافظ .  
وبوجهه أن ترك الإعادة يدل على صحتها فقط لا على حوار المرور ، وترك الإنكار يدل على حوار المرور وصحة الصلاة معاً . والحديث استدله على أن مرور الحمار لا يقطع الصلاة ، وأنه ناسخ للأحاديث المتقدمة ليكون هذه النصه وقعت في حجة الوداع .

## أبواب صلاة التطوع

### باب السنن الراجعة

(٤٦٥) عن عبد الله بن عمر قال : « حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعد الظهر ، وركعتين بعد المغرب ، وركعتين بعد العشاء ، وركعتين قبل الغداة ، كانت ساعة لا أدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، محدثني حفصة أنه كان إذا طلع الفجر وأذن المؤذن صلى ركعتين » .  
منفق عليه .

(٤٦٦) عن عبد الله بن شقيق قال : « سألت عائشة عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم . فقالت : كان يصلي قبل الظهر ركعتين ، وبعدها ركعتين ، وبعد المغرب ركعتين ، وبعد العشاء ركعتين ، وقبل الفجر نلتين » رواه الترمذي وصححه ، وأخرجه أحمد ومسلم بإسناده ، ولكن ذكرناه : « قبل الظهر أربعاً »  
(٤٦٧) عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يدع أربعاً قبل الظهر ، وركعتين قبل الغداة » رواه البخاري .

(٤٦٨) عن أم حبيبة بنت أبي سفيان : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من صلى في يوم وليلة مائة ركعة سوى المكتوبة نسي له ست في الجنة » رواه الجماعة إلا البخاري ، ولعل الترمذي : « من صلى في يوم وليلة ثلثي عشرة

---

باب السنن الراجعة . الحديثان (٤٦٥) و(٤٦٦) يدلان على مشروعية ما اشتعلا عليه من النوازل وأنها مؤقتة واستحباب المواظبة عليها ، وإلى ذلك ذهب الجمهور ، وروى عن الحسن البصري القول بوجوب ركعتي الفجر خلافاً للجمهور . قال الداودي : وقع في حديث ابن عمر (٤٦٥) أن قبل صلاة الظهر ركعتين ، وفي حديث عائشة (٤٦٧) : أربعاً ، وهو محمول على أن كل واحد منهما وصف مارأى . والأولى أن يحمل على حالين فكان نارة يصلي نلتين وتارة يصلي أربعاً ، كما قال الحافظ . وقد جاء في رواية الترمذي



ركعة بنى له بيت في الجنة : أربعاً قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب ، وركعتين بعد العشاء ، وركعتين قبل صلاة الفجر « وللنساء حديث أم حبيبة كالترمذى ، لكن قال : « وركعتين قبل العصر » ، ولم يذكر : « وركعتين بعد العشاء » .

### باب ركعتي الفجر

(٤٦٩) عن عائشة قالت : « لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أسد تعاهداً منه على ركعتي الفجر » منفق عليه .

(٤٧٠) عن عائشة : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » رواه أحمد ومسلم والترمذى وصححه .

(٤٧١) عن عائشة قالت : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يحفف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح حتى يني لأقوال : هل قرأ فيهما بآم القرآن ! » منفق عليه .

(٤٧٢) عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي الفجر اصططح على سبعة الأيمن » . وفي رواية : « كان إذا صلى ركعتي الفجر فإن كُفب مستنقظة حدثني وإلا اصططح » منفق عليه .

(٤٦٨) أربعاً قبل الظهر قال الشوكاني والتعن المصير إلى مشروعية جميع ما اشتملت عليه هذه الأحاديث .

باب ركعتي الفجر الحديثان (٤٦٩) و (٤٧٠) يدلان على أهمية ركعتي الفجر . وقد استدلل بهما على أن ركعتي الفجر أصل من الور . وهو أحد قولي الشافعي . ولكن أصح قوله أن الور أصل وقد وقع الاختلاف في وجوب ركعتي الفجر . فذهب إلى وجوبه الحسن الصري ، وأطن دليله حديث أني هريرة وفيه : « لا تدعوا ركعتي الفجر ولو طردنكم الجبل » ولكن هذا الحديث ليس قوي . فإنه من رواه عبد الرحمن بن إسحاق المدني ، ونهه يحيى بن معين . ولكن هل أبو حاتم الرازي لا يحتج به . وقال يحيى بن سعيد القطان سألت عنه في المدة فلم يحدوده . وحديث (٤٧١) يدل على مشروعية التحفيف . وقد ذهب إلى ذلك الجمهور ، وحالفت في ذلك الحقيقة فذهبت إلى استحباب

(٤٧٣) عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا صلى أحدكم الركعتين قبل صلاة الصبح فليضطجع على جنبه الأيمن » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه .

(٤٧٣) عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس » رواه الترمذي وقال : حديث غريب وأخرجه الحاكم وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين .

### باب في قضاء سنتي الظهر والعصر

(٤٧٤) عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا لم يصل أرباعاً قبل الظهر صلاهن بعدها » رواه الترمذي وقال : حديث حسن غريب ورجال إسناده

إطالة القراءة . واستدلوا بالأحاديث الواردة في الترعيب في تطويل الصلاة ، وهو من ترجيح العام على الخاص ، وبهذا الحديث تمسك مالك وقل بالاختصار على قراءة فاعمة الكتاب في هاتين الركعتين .

وحديث (٤٧٣) يدل على مشروعية الاضطجاع بعد صلاة ركعتي الفجر إلى أن يؤذن بالصلاة كما في صحيح البخاري من حديث عائشة . وقيل . إن الاضطجاع مكروه وبدعة . ومن قول به من الصحابة ابن مسعود وابن عمر . وحكى هذا القول القاضي عياض عن جمهور العلماء . وقيل إن الاضطجاع ليس مقصوداً لذاته . وإنما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الفريضة . وقال النووي : المختار الاضطجاع . لظاهر حديث أبي هريرة (٤٧٣) وقد ضعف هذا الحديث من لم يرو مشروعية الاضطجاع .

والحديث (٤٧٤) يدل على أن من لم يركع ركعتي الفجر قبل الفريضة فلا يعمل بعد الصلاة حتى تطلع الشمس ويخرج الوقت المهي عن الصلاة فيه ، وإلى ذلك ذهب الثوري والشافعي وأحمد وغيرهم . وليس في الحديث ما يدل على المنع من فعلهما بعد صلاة الصبح وفي الحديث مشروعية قضاء النوافل الراجعة وظاهره إيفاءت سواء لعدر أو لغير عدر ، وقد ذهب إلى ذلك الشافعي في الحدييد وأحمد وإسحاق وابن حريج . وقال الإمام أبو حنيفة ومالك وأبو يوسف إنها لا تقضي .

باب في قضاء الحج الحديان (٧٥) و (٧٦) بدلان على مشروعية المحافظة على

قالت إلا عبد الوارث العتيقي فيه مقال . وقد حسنه الترمذي ، وذكره ابن حبان في الثقات .

(٤٧٦) وعن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فاتته الأربع قبل الظهر صلاهن بعد الركعتين بعد الظهر » رواه ابن ماجه ، وفي إسناده عيسى بن ربيع ، وفيه مقال وقد وثق .

(٤٧٧) عن أم سلمة قالت : « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عنهما ( تعني الركعتين بعد العصر ) ثم رأته يصليهما . أما حين صلاهما فإنه صلى العصر ثم دخل وعبدى نسوة من بني حرام من الأنصار فصلاهما ، فأرسلت إليه الجارية فقالت : قومي نحسه فقولي له : قول لك أم سلمة : يا رسول الله سمعتك تنهى عن هاتين الركعتين وأراك تصليهما ! فإن أشار بيده فاستأخرى عنه . ففعلت الحارة ، فآثار بيده فاستأخرت عنه ، فلما انصرف قال : يا بنت أبي أمية سألت عن الركعتين بعد العصر فأجابني أناس من بني عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر ، فهما هاتان » معلق عليه .

### باب ما جاء في قضاء سنة العصر

(٤٧٨) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن : « أنه سأل عائشة عن السجدة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها بعد العصر فقالت : كان يصليها قبل

السن للؤكد ، وهي التي قبل الفرائض وعلى امتداد وفيها إلى آخر وقت المصلحة .  
والحديث (٤٧٧) يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر ركعتي سنة الظهر لاشتغاله بشغل . وقد روى عن ابن عباس قال . إنما صلى النبي صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم لم يعد . وقد جاء في صحيح مسلم أنه كان يصليهما قبل العصر فصلاهما بعد العصر كما سيأتي بيانه في الباب الآتي

باب ما جاء في قضاء الحج . قد اختلفت الأحاديث الواردة في المأفلة المصيبة بعد العصر هل هي الركعتان بعد الظهر المتعاقبتان ، أو هي سنة العصر المؤداة قبله ، في حديث أم سلمة

العصر ، ثم إنه شغل عنهما أو سبهما فصلاهما بعد العصر ، ثم أثبتهما . وكان إذا صلى صلاة داوم عليها » رواه مسلم والنسائي .

### باب صلاة الوتر

(٤٧٩) عن علي رضي الله عنه قال : « الوتر ليس بحتم كهيئة المكتوبة ، ولكنه ستة منها رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه أحمد ، والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجة وتفظه : « إن الوتر ليس بحتم ولا كصلاتكم المكتوبة ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر فقال : يا أهل القرآن أوتروا فإن الله وتر يحب الوتر » وقد حسن هذا الحديث الترمذي وصححه الحاكم .

(٤٨٠) عن أبي أيوب قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الوتر حق ، فمن أحب أن يوتر خمس فليعمل ، ومن أحب أن يوتر ثلاث فليعمل ! ومن أحب أن يوتر بواحدة فليعمل » رواه الخمسة إلا الترمذي ، وفي لفظ لأبي داود : « الوتر

(٤٧٧) وحديث ابن عباس المذكور في الشرح الصريح بأنهما ركعتا الظهر وفي حديث آخر : أنهما ركعتا العصر . قال الشوكاني ويمكن الجمع بين الروايات بأن يكون مراد من قال : بعد الظهر ، ومن قال : قبل العصر الوقت الذي بين الظهر والعصر ، فيصح أن يكون مراد الجميع ستة الظهر للؤداة بعده أو ستة العصر للؤداة قبله .

باب صلاة الوتر : قد ذهب الجمهور إلى أن الوتر غير واجب بل سنة ، وأكثر أحاديث الباب يدل على ذلك وحالهم أبو حيفة فقال إنه واجب ، وروى عنه أنه فرض ، وعمسك بالأحاديث الدالة على الوجوب ، وأكثرها ضعيف فاهذا لم نذكرها . ومن الأدلة الدالة على عدم الوجوب ما اتفق عليه الشيخان من حديث طلحة وفيه : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . خمس صلوات في اليوم والليلة . وجاء في حديث ابن عباس الذي رواه الشيخان : أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً إلى اليمن الحديث وفيه : فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة . قال الشوكاني . وهذا من أحسن ما يستدل به لأن بعث معاذ كان قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بمسار .

والأحاديث التي استدلوها بها على وجوب الوتر أكثرها ضعيف كحديث أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من لم يوتر فليس منا » رواه أحمد في إسناده



بحق على كل مسلم» ورواه ابن المنذر . وقال فيه : «الوتر حق وليس بواجب»  
وقد أخرج هذا الحديث ابن حبان والحاكم ، وصحح — أبو حاتم ، والنهلي ،  
والدارقطني في العلل ، والبيهقي وغير واحد — وقعه . قال الحافظ : وهو الصواب .

### باب صفة صلاة الوتر

(٤٨١) عن ابن عمر قال : « قام رجل فقال : يا رسول الله كيف صلاة الليل ؟ فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خفت الصبح  
فأوتر بواحدة » رواه الجماعة ولمسلم : « قيل لابن عمر : ما مثنى مثنى ؟ قال :  
سلم في كل ركعتين » .

(٤٨٢) عن ابن عمر وابن عباس : « أمهما سمعا النبي صلى الله عليه وسلم يقول :  
الوتر ركعة من آخر الليل » رواه أحمد ومسلم .

(٤٨٣) عن ابن عمر : « أنه كان يسلم بين الركعتين والركعة في الوتر حتى إنه كان  
بأمر بعض حاجته » رواه البخاري .

الخليل بن مرة ضعفه أبو حاتم والبخاري وحاء في حديث ابن مسعود عند الرار لم يقط .  
« الوتر واجب على كل مسلم » وفي إسناده حار الحمصي وقد ضعفه الجمهور . وعن ابن عمر  
عند البيهقي لم يقط : « إن الله رادكم صلاة وهي الوتر » وفي إسناده مقال . فالدين لا يوحون  
الور دلائلهم أقوى من دلائل الموحين للوتر وقد تقدم ذكرها .

باب صفة صلاة الوتر . قوله في حديث (٤٨١) : « مثنى مثنى » أي اثنتين اثنتين .  
وقد أحد مالك إظهار الحديث فقال : لا تحور الزيادة على ركعتين لحصر المتدأ في الخبر .  
وقال الجمهور : إنه لبيان الأفضل . فقد صح من فعلاه صلى الله عليه وسلم ما يخالف ذلك ،  
ومحتمل أن يكون للإرشاد إلى الأحب ، إذ السلام من الركعتين أحب على المصلي من الأربع  
وما فوقها . وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أوتر بحمس لم يحس إلا في آخرها .  
إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على الوصل كما يأتي بيانه . وقوله . فإذا خفت الصبح  
فأوتر بواحدة . استدله على خروج وقت الوتر بطول الفجر ، والحديث يدل على  
مسروعية الإتيان بركعة واحدة إذا حاف بطول الفجر . وقد ذهب إلى ذلك الجمهور وقد

(٤٨٤) عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة ، فإذا سكنت المؤذن من صلاة الفجر ونبين له الفجر وجاءه المؤذن قام فركع ركعتين خفيفتين ، ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للإقامة » رواه الجماعة إلا الترمذي .

(٤٨٥) عن أبي بن كعب : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الوتر بسبح اسم ربك الأعلى ، وفي الركعة الثانية قل يا أيها الكافرون ، وفي الثالثة قل هو الله أحد ولا يسلم إلا في آخرهن » رواه السائي ورجاله ثقات إلا عبد العزيز بن خالد وهو مقبول .

(٤٨٦) عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بحمس ولا يخلص في شيء منهن إلا في آخرهن » متفق عليه .

روى عن عمر وعلى وأبي بن كعب وابن مسعود الإيتار ثلاث متصلة ، ومن أوتر ركعة من الأئمة مالك والشافعي والأوراعي وأحمد وإسحاق وعمرهم .  
والحديث (٤٨١) يدل ظاهره على أن صلاة الوتر ركعة ولولا ورود أحاديث أخرى تدل على جوار الإيتار بعد ركعة لقلنا : إنه مشعر بالحصر .  
وأثر ابن عمر (٤٨٣) قال الشوكاني : يدل على أنه كان يصلي الوتر موصولا فإن عرضت له طاحة فصل .

وحديث عائشة (٤٨٤) يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي إحدى عشرة ركعة يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة وقد ورد عنها روايات كثيرة منها رواية (٦٨٤) وفيها « أنه كان يصلي ثلاث عشرة ركعة ويوتر بحمس » ولأجل الاختلاف الواقع فيها في عدد الركعات بسبب بعضهم إليها الاضطراب وأحب عن ذلك ، أنه لا سم الاضطراب إلا على تسليم أن إحارها كان عن وقت واحد . وليس كذلك ، بل هو محمول على أوقات متعددة وأحوال مختلفة ؛ ذكر ذلك الشوكاني . وقوله : سكبت المؤذن أي أسرع ، من سكب الماء . وقد تقدم الكلام في ركعتي الفجر والاضطجاع في باب ركعتي الفجر .

(٤٨٧) عن سعيد بن هشام : « أنه قال لعائشة : أنبئني عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : كنا بعد له سواكه وطهوره فيبعثه الله متى شاء أن يبعثه من الليل ؛ فيتسوك ويتوضأ ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم بهض ولا يسلم ، ثم يقوم فيصلّي التاسعة ، ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ، ثم يسلم تسليماً يسمعنا ، ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد . فذلك إحدى عشرة ركعة يا نبي ؛ فلما أسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ اللحم أوتر سبع وضع في الركعتين مثل صنيعه الأول فذلك تسع يابني ، وكان بي الله إذا صلى صلاة أحب أن يداوم عليها ، وكان إذا علمه نوم أو وجع من قيام الليل صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة ولا أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ القرآن كله في ليلة ؛ ولا قام ليلة حتى أصبح ؛ ولا صام سهراً كاملاً غير رمضان » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي .

### باب وقت صلاة الوتر والقراءة فيها والقنوت

(٤٨٨) عن عائشة قالت : « من كلّ الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أول الليل وأوسطه وآخره فأنتهى وتره إلى السحر » رواه الجماعة .

وقوله في حديث (٤٨٧) : ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد . أخذ بظاهر الحديث الأوراعي وأحمد فيما حكاه القاصي عنهما وأما ركعتين بعد الوتر جالساً ، وأبكره مالك وقال النووي والصواب . أن هاتين الركعتين فعلهما صلى الله عليه وسلم بعد أوتر ليلان الحوار ولم يواطئ على ذلك لأن الروايات المشهورة في الصحيحين مصرحة بأن آخر صلاته صلى الله عليه وسلم في الليل كانت ورأى كرواية ابن عمر الآتية (٤٩٠) وقد رجع القاصي عياض . الأحاديث المشهورة الدالة على أن آخر صلاته صلى الله عليه وسلم كانت وتراً ورد روايه الركعتين .

باب وقت صلاة الوتر . يدل الأحاديث الواردة في الوتر على أن جميع الليل وقت لاوتر ؛ إلا الوقت الذي قبل صلاة العشاء ، لأنه لايقبل أن النبي صلى الله عليه وسلم أوتر فيه

(٤٨٩) وعن أبي سعيد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أوتروا قبل أن تصبحوا » رواه الجماعة إلا البخارى وأبا داود .

(٤٩٠) عن ابن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً » متفق عليه .

(٤٩١) عن جابر : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أيتكم حاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر ، ثم ليرقد . ومن وثق بقيام من آخر الليل فليوتر من آخره فإن قراءة آخر الليل محصورة وذلك أفصل » رواه أحمد ومسلم والترمذى وابن ماجه .

(٤٩٢) عن أبي بن كعب قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ فى الوتر مسح اسم ربك الأعلى ، وفان يا أيها الكافرون ، وقل هو الله أحد » رواه الخمسة إلا الترمذى ورواه أحمد والنسائى فى حديث أبى : « فإذا سلم قال مسحان الملك القدوس ، ثلاث مرات » .

(٤٩٣) عن الحسن بن علي عليه السلام قال : « علمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن فى قنوت الوتر : اللهم اهْدِنى فِيمَنْ هَدَيْتَ ، وَعَافِنى فِيمَنْ عَافَيْتَ ، وَبَارِكْ لى فِيمَا أَعْطَيْتَ ، وَقِنى شَرَّ مَا قَضَيْتَ فَإِنَّكَ تَقْضى وَلَا تَقْصِرُ عَلَيْكَ . إِنَّهُ لَا يَدُلُّ مِنْ وَالِيَةٍ ، سَارَكَتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ » .

وقد حكى صاحب المعجم الإجماع على ذلك واستدل بحديث جابر (٤٩١) على مشروعيه الإتيار قبل النوم لمن حاف أن ينام عن وراءه ، وعلى مشروعيه تأخيره إلى آخر الليل لمن لم يحف ذلك .

والحديث (٤٩٣) يدل على مشروعية القنوت بالدعاء المذكور فى هذا الحديث وحديث (٤٩٤) وإلى ذلك ذهبت العترة وأبو حنيفة وبعض الشافعية من غير فرق بين رمضان وغيره ، وروى ذلك الترمذى عن ابن مسعود . وروى أبو داود أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبى بن كعب وكان يصلى لهم عشرين ليلة ولا يقب إلا فى الصنف الثانى من رمضان . وروى عن ابن عمر بإسناد صحيح أنه كان لا يقف فى الصبح ولا فى الوتر



(٤٩٤) وعن علي بن أبي طالب عليه السلام : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في آخر وتره : اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك ، لأحصى ثناء عليك ، أنت كما أئنت علي نفسك » رواها الخمسة وفي إسنادهما مقال .

### باب الوترين في ليلة وختم صلاة الليل بالوتر

(٤٩٥) عن طلحة بن علي قال : « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : لا وتران في ليلة » رواه الخمسة إلا ابن ماجه وأيضاً أخرجه ابن حبان وصححه .

إلا في الصف الآخر من رمضان . وأما مالك القوت في الوتر وقد اختلف في كونه قبل الركوع أو بعده . قال الشوكاني : القوت ثابث عند النسائي من حديث أبي بكر (٤٩٢) وضعف أبو داود ذكر القوت فيه وقال الشوكاني : ويصدق كونه بعد الركوع أولى فعل الخلفاء الأربعة لذلك ، والأحاديث الواردة في الصبح .

باب الوترين في ليلة : قد احتج بهذا الحديث على أنه لا يحوز قص الوتر ، قال العراقي : وإلى ذلك ذهب أكبر العلماء ، وقالوا . إن من أوتر وأراد الصلاة بعد ذلك لا يقص وتره ويصلي شععاً شععاً حتى يصبح . وحكي هذا القول المعاصي عياض عن كافة أهل الفتيا ، واستدلوا على حوار صلاة الشمع بعد الوتر بحديث عائشة (٤٨٤) قال الشوكاني : أما الأحاديث التي فيها الأمر للأمة بأن يفعلوا آخر صلاة الليل وترأ فلا معارضة بينها وبين فعله صلى الله عليه وسلم للركعتين بعد الوتر لما تقرر من أن فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض القول الخاص بالأمة ، فلا معنى للاستسكار ، وأما أحاديث أنه كان آخر صلاته صلى الله عليه وسلم من الليل وترأ فليس فيها ما يدل على الدوام لما قرره من عدم دلالة لفظ كان عليه طريق الجمع أن يقال . إنه كان يصلي الركعتين بعد الوتر نارة ويدعهما ناره انتهى . وقال النووي : الصواب أن يقال : إن هاتين الركعتين تحريان محرى "اسة وتكيل الوتر فإن الوتر عاده مستقلة ولا سببا إن قيل بوجوه فتحرى الركعتان بعده محرى سنة المغرب من المغرب فإنها وتر النهار ، والركعتان بعدها تكيل لها وكذلك الركعتان بعد وتر الليل وقد تقدم هذا البحث في شرح حديث عائشة (٤٨٦) في باب صلاة الوتر .

### باب قضاء ما يهوت من الوتر والسنن الراجعة .

(٤٩٦) عن أنس بن مالك قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا ذكره » . رواه أبو داود وأخرجه الحاكم في المستدرک ، وقال : صحيح على شرط الشيخين .

(٤٩٧) عن عمر بن الخطاب قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من نام عن حزنه من الليل أو عن شيء منه فقرأ ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتبت له كما قرأه من الليل » . رواه الجماعة إلا البخاري .

### باب صلاة التراويح

(٤٩٨) عن جابر بن عبد الله عن أبي ذر قال : « سمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يصل ما حتى نفي سبع من الشهر ، فقام ما حتى ذهب ثلث الليل ، ثم لم يبق ما في الثالثة ، ونام ما في الخامسة حتى ذهب سطر الليل ، فقلنا :

باب قضاء ما يهوت إلح : الحديث (٤٩٦) يدل على مشروعية قضاء الوتر إذا فات ، وللعراقي ما ملخصه : وقد ذهب كثير من الصحابة والتابعين إلى ذلك ، وقد ذهب إلى ذلك النوري وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم ، واختلفوا في وقت القضاء فقيل : ما لم يصل الصبح وهو قول مالك والشافعي وأحمد من الأئمة ، وقيل : ما لم يطلع الشمس ولو بعد صلاة الصبح ، وقيل : إنه يقضى بعد الصبح وبعد طلوع الشمس إلى الروال ، وقيل : يقضى أبداً ليلاً ونهاراً وعليه فتوى الشافعية ، وقيل : إن تركه ليوم أو سبب قضاء إذا استيقظ أو إذا ذكر في أي وقت كان ليلاً أو نهاراً ، قال الشوكاني : وهو ظاهر الحديث ، واختاره ابن حزم وأسدل أيضاً بعموم قوله صلى الله عليه وسلم : « من نام عن صلاته أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » قال : وهذا عموم يدخل فيه كل صلاة فرض أو نافلة .

والمراد بالحرب في حديث (٤٩٧) الورد من القرآن . وقيل : ما كان معتاده من صلاة الليل ، والحديث يدل على مشروعية المحاد ورد في الليل وعلى مشروعية قصائه إذا فات ليوم أو عذر من الأعذار ، وأن من فعله ما بين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر كان كمن فعله في الليل .

باب صلاة التراويح : الحديث (٤٩٨) قال الشوكاني : يدل على استحباب صلاة

يا رسول الله لو نفلتنا بقية ليلتنا هذه . يقال : إنه من قام مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ، ثم لم يبق بنا حتى نقي ثلاث من الشهر ؛ فصلي ما في الثالثة ؛ ودعا أهله وساءه ؛ فقام بنا حتى تخوفنا الفلاح . قلت له : وما الفلاح ؛ قال : السحور . رواه الحمسة وصححه الترمذي ورجال إسناده عند أهل السنن كلهم رجال الصحيح .

(٤٩٩) عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد فصلى بصلاته ناساً ، ثم صلى الثانية فكثر الناس ، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة والرابعة ؛ فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح قال : رأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج إلا أني خشيت أن تفرض عليكم . وذلك في رمضان » منفق عليه .

الراوي لأن الظاهر منه أنه صلى الله عليه وسلم أهم في تلك الليالي وقوله : لو نفلنا ، الفل محرّكه ، في الأصل العزيمة والهبة ، ونفله الفعل وأهله . أعطاه إياه والمراد منه لو نفلنا من الآخر الذي يحصل من نواب الصلاة ، وقوله . فصلي ما في الليلة ثلاث بقيت من الشهر وكذا المراد بالحامسة وقوله فيه . « ودعا أهله وساءه » فيه استحباب بدد أهل إلى فعل الطاعات وإن كانت غير واحدة وقوله . « الفلاح » هو العور والرجاء والبقاء في الخير وقد أطلق هذا اللفظ على السحور وهو ما يؤكل في وقت السحر وقوله في حديث (٤٩٩) : « صلى في المسجد الح » قل النووي : فيه حوار النافلة جماعة ولكن الاختيار فيها الانفراد إلا نوافل مخصوصة وهي : العيد ، والكسوف ، والاستسقاء . وكذا الراوي عن عبد الجهور ، وفيه حوار النافلة في المسجد وإن كان البيت أصل . واستدل بالحديث بعض العلماء على صلاة التراويح كالحارثي . وصاحب المتقى ، وغيرهم . ووجه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل الصلاة في المسجد وصلى حلعه الناس ولم يكرعاهم وكان ذلك في رمضان ولم يترك ذلك إلا خشية أن تعرض عليهم تلك الصلاة كالحاء في الحديث . والعديد البات عنه صلى الله عليه وسلم في صلاته في رمضان إحدى عشرة ركعة كالحاء في حديثي عائشة (٤٨٤) و (٤٨٧) ول الشوكاني : إن الذي دلت عليه أحاديث الباب وما يشاهدها هو مشروعية القيام في رمضان ، والصلاة فيه جماعة وفرادى ، فقصر الصلاة بالناس على عدد معين وتحصيلها بقراءة مخصوصة لم ترد به سنة .



(٥٠٠) عن عبد الرحمن بن عبد القارى قال : « خرجت مع عمر بن الخطاب فى رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون ؛ يصلى الرجل لنفسه ، ويصلى الرجل فيصلى بصلاته الرهط . فقال عمر : إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارىء واحد لكان أمثل . ثم عزم فجمعهم على أنى بن كعب ، ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم ؛ فقال عمر : سمعت البدعة هذه ، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون ( يعنى آخر الليل وكان الناس يقومون أوله ) » . رواه البخارى .

(٥٠١) عن يزيد بن رومان قال : « كان الناس فى زمن عمر يقومون فى رمضان ثلاث وعشرين ركعة » .

### باب صلاة الصبحى

(٥٠٢) عن أبى هريرة قال : « أوصانى خليلى صلى الله عليه وسلم بثلاث ؛ صيام ثلاثة أيام فى كل شهر ، وركعتى الصبحى ، وأن أوتر قبل أن أنام » متفق عليه وفى لفظ لأحمد ومسلم : « وركعتى الصبحى كل يوم » .

وأثر عبد الرحمن (٥٠٠) وحرير بن رومان (٥٠١) يدلان على أن الناس كانوا يصلون متفرقين فى زمن عمر فرأى أن جمعهم على قارىء واحد أولى وأحسن ولو أنها كانت بدعة ، ولكن ما يدرج تحب مستحسن فى الشرع فهو حسن ، لأجل هذا قال سيدنا عمر : سمعت ابنة هذه . وقد جاء فى حر (٥٠١) أن الناس كانوا يقومون فى رمضان ثلاث وعشرين ركعة . قال ابن اسحاق : وهذا أنت ما سمعت فى ذلك ، وقد تعددت الروايات فى عدد الركعات ولكن رواية (٥٠١) أنت .

باب صلاة الصبحى : أحاديث الباب تدل على استحباب صلاة الصبحى ، وقد ذهب إلى ذلك طائفة من العلماء منهم الشافعية والحنفية . وقال بعضهم : إنها لا تسرع إلا لسبب ، واحتجوا بأنه صلى الله عليه وسلم لم يجعلها إلا لسبب ، فاتفق وقوعه وقت الصبحى وتعددت الأسباب حديث أم هانئ (٥٠٥) أن صلاته يوم الفتح كانت لسبب الفتح ، وصلاته عند التمدد من معبىه كانت لسبب التمدد ، وهن الشوكاى أن أحاديث الترعيب فيها والوصية



(٥٠٣) عن أبي ذر قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يصبح على كل سلامي من أحدكم صدقة ؛ فكل تسبيحة صدقة ، وكل تحميدة صدقة ، وكل تكبيرة صدقة ، وأمر بالمعروف صدقة ، ونهي عن المنكر صدقة . ويجزى من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى » . رواه أحمد ومسلم وأبو داود .

(٥٠٤) عن عائشة قالت : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربع ركعات ويزيد ما شاء الله » . رواه أحمد ومسلم وابن ماجه .

(٥٠٥) عن أم هانئ : « أنه لما كان عام الفتح أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بأعلى مكة ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عسله فسترت عدا فاطمة ، ثم أخذ ثوبه فالحف به ، ثم صلى ثمان ركعات سبحة الضحى » متفق عليه .

(٥٠٦) عن زيد بن أرقم قال : « خرج النبي صلى الله عليه وسلم على أهل قباء ؛ و يصلون الضحى ؛ فقال : صلاة الأوابين إذا رمضت الفصال من الضحى » رواه أحمد ومسلم .

مها لا تدل على أنها مائة راسة لكل أحد ، ولهذا حصى بذلك أنا هريرة وأنا ذو روم بذلك أكابر الصحابة . وقيل : إنها لاستحب أصلاً ، والقول الآخر يستحب فعلها تارك وتركها أخرى . وقيل : إنها بدعة ، وقال الشوكاني : لا يحتمل أن الأحاديث الواردة بإبائه قد بلغت مبلغاً لا يقصر البعض منه عن اقتضاء الاستحباب . وقد اختلفت أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله في مقدار صلاة الضحى ؛ فأكثر ما ثبت من قوله اثنتا عشرة ركعة وأكثر ما ثبت من فعله ثمان ركعات .

وقوله في حديث زيد (٥٠٦) « إذا رمضت » أي : احترقت من حر الرمضاء ، وهو شدة الحر ، والمراد إذا وجد الفصيل حر الشمس . ولا يكون ذلك إلا عند ارتفاعها والفصيل ولد الناقة . والحديث يدل على استحباب فعل الضحى في ذلك الوقت والأوابون : جمع أواب ، وهو الراجع إلى الله تعالى .

## باب تحية المسجد

(٥٠٧) عن أبي قتادة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » . رواه الجماعة .

## باب صلاة الاستخارة

(٥٠٨) عن جابر بن عبد الله قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن . يقول : إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ، ثم ليقل : اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ؛ فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب . اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ، ومعاشي ، وعاقبة أمري — أو قال : عاجل أمري وآجله — فاقدره لي ، ويسره لي ، ثم بارك لي فيه ، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ، ومعاشي ، وعاقبة أمري — أو قال : عاجل أمري وآجله — فاصرفه عني واصرفني عنه ، واقدر لي الخير حيث كان ، ثم أرصني به . » قال : وبسما حابه » رواه الجماعة إلا مسلياً . قال الشوكاني : الخديث مع كونه في البخاري ومع تصحيح الترمذي وأبي حاتم ، قد صدقه أحمد بن حنبل وقال : إن حديث

باب تحية المسجد : قد ذهب إلى القول بالوجوب الظاهرية لأن الأمر بهيد وحب فعل التحية ، والله يبيد تحقيقته بحريم تركها . ولذا الحافظ في الفتح : والذي صرح به ابن حزم عدم الوجوب ، وذهب الجمهور إلى أنها سنة . وقال النووي : إنه إجماع المسلمين . قال الحافظ في الفتح : وأما آفة النووي على أن الأمر في ذلك للبدن . ومن حمله أدله الجمهور على عدم الوجوب حديث صهام بن علفه عند البخاري ومسلم والموطأ وأبي داود والسنائي . وفيه . « لما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما فرض الله عليه من الصلاة قال : الصلوات الخمس . فقال : هل على غيرها ؟ قال : لا إلا أن تطوع » .

باب صلاة الاستخارة الحديث (٥٠٨) يدل على مسروعية صلاة الاستخارة والنساء عقيها . قال الشوكاني . ولا أعلم في ذلك خلافاً . قال النووي : ينبغي أن يفعل بعد

عبد الرحمن بن أبي المولى (يعنى الذى أخرجه هؤلاء الجماعة من طريقه )  
منكر فى الاستخارة .

### باب صلاة التطوع فى البيت وجوازها جماعة

(٥٠٩) عن زيد بن ثابت : « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : أفضل الصلاة  
صلاة المرء فى بيته إلا المكتوبة » . رواه الجماعة إلا ابن ماجة .

(٥١٠) عن عثمان بن مالك : « أنه قال : ما رسول الله إلا السيول لتحول سبى وبين  
مسجد قومي ؛ فأحب أن تأبى ؛ فتصلى فى مكان من سبى أتخذ مسجدا .  
فقال : منعمل . فلما دخل قال : أين تريد ؛ فأنسرت له إلى ناحية من البيت ؛  
فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصنفا خلفه فصلى بنا ركعتين »  
متفق عليه .

الاستخارة ما يشرح له ، فلا يسعى أن يعتمد على السراح كان له فيه هوى فل الاستخارة  
بل يسعى للستخير ترك اختياره رأساً وإلا فلا يكون مستخيراً لله بل يكون مستخيراً  
الهوى ، وقد يكون غير صادق فى طلب الحيرة ، وفى التبرء من العلم والقدرة . وإسماهما  
لله تعالى . فإذا صدق فى ذلك تبرأ من الحول والقوة ومن اختياره لنفسه .

باب صلاة التطوع . الحديث (٥٠٩) يدل على استحباب فعل صلاة التطوع فى البيوت  
وأن فعلها فيه أفضل من فعلها فى الساحد . وقد استنى أصحاب الشافعى من عموم أحديث  
الباب عدة من الوافل فقالوا : فعلها فى غير البيت أفضل ، وهى ما نسرع فيها الجماعة كالعيد  
والكسوف ، والاستسقاء ، ونحية المسجد ، وركعتى الطواف ، وركعتى الإحرام . قوله  
« إلا المكتوبة » قال العراقى . هو فى حق الرجال دون النساء فصلاهم فى البيوت أفضل ،  
وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح . « إذا أسألكم سائوكم بالليل  
إلى للمسجد فادعوا لمن ويوتهم حر لهن » . قال النووى : إنما حب على النافلة فى البيت  
لكونه أخفى وأبعد من الرياء وأصون من محطات الأتغال ، وليترك البيت بذلك ، وتنزل  
فيه الرحمة والملائكة ، وسعر منه الشيطان كما جاء فى الحديث .

وحدث عثمان (٥١٠) يدل على حوار صلاة الوافل جماعة . قال الشوكانى : وفى  
حديث عثمان فوائد منها حوار التحلف عن الجماعة فى المطر . والطلعة ، ونحو ذلك ، ومنها  
حوار اتحاد موضع معين للصلاة وذكر أيضاً فوائد أخرى أهمها ما ذكرناه .



## باب جواز التنفل جالساً واجتمع بين القيام والجلوس

(٥١١) عن عائشة قالت : « لَمَّا بَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَقَلَّ كَانَ أَكْثَرُ صَلَاتِهِ جَالِسًا » متفق عليه .

(٥١٢) عن حفصة قالت : « مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي سَبْعَتِهِ قَاعِدًا حَتَّى كَانَ قَبْلَ وَفَاتِهِ نِعَامٌ ؛ فَكَانَ يَصِلُ فِي سَبْعَتِهِ قَاعِدًا ، وَكَانَ يَقْرَأُ بِالشُّورَةِ فَيَرْتَلُّهَا حَتَّى نَكُونُ أَطْوَلَ مِنْ أَطْوَلِ مِنْهَا » . رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه (والسبعة النافلة) .

(٥١٣) عن عمران بن حصين : « أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ قَاعِدًا . قَالَ : إِنْ صَلَّى نَائِمًا هُوَ أَفْضَلُ ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ » . رواه الجماعة إلا مسنداً .

---

باب حوار التنفل حالاً : الحديث (٥١١) يدل على حوار التنفل قاعداً مع القدرة على القيام . قال النووي . وهو إجماع العلماء . وحديث حفصة (٥١٢) أيضاً يدل على حوار صلاة التطوع قاعداً ، وهو مجمع عليه ، وفيه استحباب ترتيل القراءة . قال الشوكاني : والمراد بقولها . حتى تكون أطول من أطول منها ؛ أن مدة قراءته لها أطول من قراءة سورة أخرى أطول إذا قرئت غير مرتلة .

وحديث عمران (٥١٣) يدل على حوار التنفل في حالة القعود والاصططجاع ، وهو المراد بقوله : ومن صلى نائماً . قال الخطابي في معالم السنن : لا أحيط عن أحد من أهل العلم أنه رخص في صلاة التطوع نائماً كما رخصوا فيها قاعداً ، فإن صحت هذه اللفظة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تكن من بعض الرواة مدرجة في الحديث قياساً على صلاة القاعد ، أو اعتباراً بصلاة المريض نائماً إذا لم يقدر على القعود ، دلت على حوار تطوع القادر على القعود مصطححاً ، وقيل : ولا أعلم أني سمعت « نائماً » إلا في هذا الحديث . وتعقب ذلك العراقي فقال : أما بنو الخطابي وإن بطل الخلاف في صحة التطوع مصطححاً للقادر فمردود . فإن في مذهب الشافعية وجهين الأصح منهما الصحة ، وعند المالكية ثلاثة أوجه أحدها الحوار مطلقاً في الاصطرار ، والاختيار للصحيح والمريض . وقد اختلف شراح الحديث في الحديث هل هو محمول على التطوع ، أو على الفرض في حق غير القادر ؟ فحمله



(٥١٤) عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ليلاً طويلاً قائماً وليلاً طويلاً قاعداً ، وكان إذا قرأ وهو قائم ركع وسجد وهو قائم ، وإذا قرأ قاعداً ركع وسجد وهو قاعد » . رواه الجماعة إلا البخاري .

(٥١٥) وعن عائشة أيضاً : « أنها لم تر النبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل قاعداً قط حتى أسن ، وكان يقرأ قاعداً حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ محواً من ثلاثين أو أربعين آية ثم ركع » . رواه الجماعة .

### باب النهي عن التطوع بعد الإقامة

(٥١٦) عن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا أقيمت الصلاة

الخطائي على القصر ، وحمله سميان الثوري ، وابن الماجشون على التطوع ، وحكاه السوي عن الجمهور ، وقال . إنه يتعين حمل الحديث عليه . وحكى الترمذي عن الثوري أنه قال : إن تصيب الأجر إنما هو على الصحيح فأما من كان له عذر من مرض أو غيره فصلى حالاً فإنه مثل أجر القائم .

وحديث عائشة يدل على مشروعية الركوع والسجود في حالة القيام إذا قرأ وهو قائم ، ومن قرأ قاعداً عليه أن يركع ويسجد وهو قاعد .

وحديث عائشة (٥١٥) يدل — كما قال الشوكاني — على حوار الركوع من قيام لمن قرأ قاعداً ، ويجمع بين الحديثين حمل قولها . وكان إذا قرأ وهو قائم ، وإذا قرأ قاعداً . في الحديث الأول على أن المراد جميع القراءة ؛ بمعنى أنه لا يفرع من القراءة قاعداً فيقوم للركوع والسجود ، ولا يفرع منها قائماً فيقعد للركوع والسجود . فأما إذا افتتح الصلاة قائماً ثم قرأ بعض القراءة حار له أن تقعد لتمامها ويركع ويسجد من قعود ، وكذا إذا افتتح الصلاة قاعداً ثم قرأ بعد القراءة حار له أن يقوم لتمامها ، ويركع ويسجد من قيام كما في حديث (٥١٦) والحديثان يدلان على حوار صلاة التطوع من قعود . والحديث (٥١٥) يدل على حوار أنه يحوز فعل بعض الصلاة من قعود ، وبعضها من قيام ، وبعض الركعة من قعود ، وبعضها من قيام ، قال العراقي : وهو كذلك سواء قام ثم قعد ، أو قعد ثم قام ، وهو قول جمهور العلماء كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق . وحكاه السوي عن عامة العلماء .

باب النهي عن التطوع بعد الإقامة . الحديث (٥١٦) يدل على أنه لا يحوز الشروع

فلا صلاة إلا المكتوبة » . رواه الجماعة إلا البخارى وفي رواية أحمد :  
« إلا التي أقيمت » .

(٥١٧) عن عبد الله بن مالك بن يحيى : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رَحْلاً — وقد أقيمت الصلاة — يصلى ركعتين فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم لاث به الناس فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصبح أربعاً الصبح أربعاً » متفق عليه .

### الأوقات المنهى عن الصلاة فيها

(٥١٨) عن أبى سعيد : « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ، ولا صلاة بعد صلاة العجر حتى تطلع الشمس » متفق عليه .

---

في النافلة عند إقامة الصلاة بغير فرق بين ركعتي الفجر وغيرها . وقد اختلف الصحابة والتابعون ومن بعدهم على أقوال؛ أحدها الكراهة ، وبه قال من الصحابة عمر بن الخطاب وأبو هريرة وغيرهم . ومن الأئمة سفيان الثوري والشافعي وأحمد وغيرهم . وقال مالك : إن خاف أن تفوته الركعة الأولى مع الإمام فليدخل وليصل معه . وقال الإمام أبو حنيفة : إنه إن حشى فوت الركعتين معاً وأنه لا يدرك الإمام قبل رفعه من الركوع في الثانية دخل معه وإلا فركعهما (يعنى ركعتي الفجر) خارج المسجد، ثم يدخل مع الإمام . وقال أهل الطاهر : إنه إذا سمع الإقامة لم يحل له الدخول في ركعتي الفجر ولا في غيرها من النوافل؛ سواء كان في المسجد أو خارجه . فإن فعل فقد عصى . ونقل هذا القول ابن حزم عن الشافعي وعن جمهور السلف ، وكذا قال الخطابي . وروى عن أبي هريرة وأهل الطاهر أنها لا بعد صلاة بطوع في وقت إقامة الفريضة . قال الشوكاني : وهذا القول هو الطاهر إن كان المراد بإقامة الصلاة الى يقولها المؤذن عند إرادة الصلاة ، وهو المعنى المتعارف .

وحديث عبد الله بن مالك (٥١٧) يدل على كراهة سنة الفجر عند إقامة الصلاة المروضة . وقد تقدم الخلاف فيه في شرح الحديث الذى قبله .

الأوقات المنهى عن الصلاة فيها . الحديثان (٥١٨) و (٥١٩) يدلان على النهى

(٥١٩) عن عمر بن الخطاب : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العجر حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس » ( ورواه أبو هريرة مثل ذلك ) متفق عليهما .

(٥٢٠) عن عمرو بن عبسة قال : « قلت : يا بني الله أخبرني عن الصلاة . قال صَلَّى صلاة الصبح ، ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس وترتفع ؛ فإنها تطلع ؛ حين تطلع ؛ بين قرني شيطان ، وحينئذ يسجد لها الكفار ، ثم صَلَّى فَإِنَّ الصَّلَاةَ مشهودة محصورة حتى يستقل الظل بالرمح ، ثم أقصر عن الصلاة فَإِنَّ حينئذ تسجر جهنم ؛ فإذا أقبل اليل فصل ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مشهودة محصورة حتى تصلي العصر ، ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب ، فَإِنَّهَا تغرب بين قرني شيطان ؛ وحينئذ يسجد لها الكفار » رواه أحمد ومسلم .

عن الصلاة في الأوقات المذكورة في الحديث . وقد اختلف أهل العلم في الصلاة بعد العصر وبعد العصر ، فذهب الجمهور إلى أنها مكروهة ، وادعى النووي الاتفاق على ذلك . وقد اختلف أيضا القائلون بالكراهة ، فذهب الشافعي والمؤيد بالله إلى أنه يحور من الصلاة في هذين الوقتين ماله سب ، واستدلوا بصلاته صلى الله عليه وسلم سنة الظهر بعد العصر . وقد تقدم بحثه في باب تحية المسجد ، وذهب أبو حنيفة إلى كراهة التطوعات في هذين الوقتين مطلقا . وحكى عن جماعة منهم أبو مكرة وكعب بن عجرة للبع من صلاة العصر في هذه الأوقات ، وحكى عن طائفة من السلف الإباحة مطلقا وقالوا : إن أحاديث النهي ماسوحة ، وبه قول داود وغيره من أهل الظاهر ، وبذلك حرم ابن حزم . واستدلوا بأدلة منها : دعوى النسخ لأحاديث الباب ، وحصلوا النسخ حديث : « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » وقد تقدم . قال الشوكاني : ولكنه خاص بصلاة العصر ، فلا يصلح لنسخ أحاديث الباب ؛ على فرض تأخره ؛ وعاية ما فيه تخصيص صلاة العريضة من عموم النهي ، واستدلوا بحديث صلاته صلى الله عليه وسلم لركعتي الظهر بعد العصر وقد تقدم الجواب عنه .

واستدلوا بدلائل أخرى ذكرها الشوكاني في « يل الأوطار » ولكن الأهم منها ما ذكرناه .

وحديث عمرو بن عبسة (٥٢٠) يدل على أن النهي بعد الصلاة لا يرول نفس طلوع



(٥٢١) عن عقبه بن عامر قال : « ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلى فيهن أو أن نقرب فيهن موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة ، وحين تصيف للغروب حتى تغرب » رواه الجماعة إلا البخارى .

---

الشمس ، بل لا بد من الارتفاع . وقد جاء في حديث عقبة (٥٢١) : « حتى تطلع الشمس بازغة » وذلك يبين أن المراد بالطلوع المذكور الارتفاع والإضاءة ، لا مجرد الظهور ، ذكر ذلك القاضى عياض . قال النووى : وهو متعين لا عدول عنه للجمع بين الروايات . وقد ورد مفسراً في بعض الروايات ارتفاعها قدر رمح ، وقوله فيه : فإنها تطلع بين قرني شيطان . قال النووى : قيل : المراد قرني الشيطان حزه وأتباعه . وقيل : غلة أتباعه وانتشار فساد . وقوله : « مشهودة محضرة » . قال الشوكانى : أى تشهدا الملائكة ويحضرونها ، وذلك أقرب إلى القبول وحصول الرحمة . وقوله : حتى يستقل الظل بالرمح . قال النووى : معناه أنه يقوم معابله في الشمال ليس مائلاً إلى الشرق ولا إلى المغرب ، وهذه حالة الاستواء . انتهى . وقوله : تسجرهم : أى يوقد عليها إيقاداً بليعاً . وقوله : فإذا أقل إلى أى طهر إلى جهة المشرق ، وإلى ، محتص بما بعد الروال . والحديث يدل على كراهة التطوعات بعد صلاة العصر والعصر ، وقد تقدم ذلك والحديث (٥٢١) قيل : يدل على عدم حوار تعمد الدفن في الأوقات المذكورة في الحديث . وأما إذا وقع الدفن بلا عمد في الأوقات المذكورة فلا يكره . قال الشوكانى : وظاهر الحديث أن الدفن في هذه الأوقات محرم من غير فرق بين العامد وغيره إلا أن يخص غير العامد بالأدلة القاضية برفع الحاح عنه . والمراد بالشمس البارعة : الطاهرة . ومعنى « تصيف » أى . تميل . والحديث يدل على تحريم الصلاة في هذه الأوقات ، وكذا الدفن . وقد حكى النووى الإجماع على الكراهة . قال : واتفقوا على حوار الفرائض المؤداة فيها . واختلفوا في الوافل التي لها صب كصلاة التحية ، وسجود التلاوة والشكر ، وصلاة العيد ، وصلاة الكسوف ، وصلاة الحارة ، وفناء الفوائت . ومذهب الشافعى وطائفة جوار ذلك كله لا كراهة ، ومذهب أى حيفة وآخري أن داخل في النهي لعموم الأحاديث . انتهى . ذكر ذلك الشوكانى .



### الرخصة في إعادة الجماعة

(٥٢٢) عن يزيد بن الأسود قال : « شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجته ، فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف : فلما قضى صلاته انحرف فإذا هو برجلين في أحرى القوم لم يصليا ، فقال : على بهما . فجيء بهما ترتعد فرائضهما . فقال : ما منعكما أن تصليا معا ؟ فقالا : يا رسول الله إنا كنا قد صائنا في رحالتنا . قال : فلا تفعلوا . إذا صليتما في رحالكما ؛ ثم أتيتما مسجد جماعة ؛ فصليا معهم ؛ فإنها لكما نافلة » . رواه الخمسة إلا ابن ماجه وصححه ابن السكن وقال الترمذى : حسن صحيح ، وقال : الشافعى في القديم : إسناده مجهول . (الفرائض جمع الفريضة وهي لمة بين الكتف والجنب وهي تحف عبد الخوف).

### أبواب السجود ومنها سجدة التلاوة

(٥٢٣) عن عمرو بن العاص : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأه خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث المفصل وفي الحح سجدتان » . رواه أبو داود وابن ماجه وحسنه المدرى والنورى ، وضعفه عبد الحق وابن القطان ، وفي إسناده عبد الله بن متين الكلابى وهو مجهول ، والراوى عنه الحارث بن سعيد العتقى المصرى ، وهو لا يعرف أيضاً . كذا قال الحافظ .

باب الرخصة في إعادة الجماعة : قال جمهور الفقهاء . إنما يعيد الصلاة مع الإمام في جماعة من صلى وحده في بيته أو في غير بيته . وأما من صلى في جماعة وإن قلت فلا يعيد في أخرى ، ومن قال بهذا القول مالك وأبو حنيفة والشافعى وأصحابهم ، ومن حثهم قوله صلى الله عليه وسلم : « لا صلى صلاة في يوم مرتين » انتهى .

قال الشوكانى : والحديث يدل على مشروعية الدخول مع الجماعة بنية التطوع لمن كان قد صلى تلك الصلاة ، وظاهر التقييد بقوله صلى الله عليه وسلم : « ثم أتيتما مسجد جماعة » أن ذلك مختص بالجماعات التى تقام في المسجد لا التى تقام في غيره .

أبواب السجود ومنها سجدة التلاوة : في الحديث المتقدم (٥٢٣) دليل على أن مواضع السجود خمسة عشر موضعاً وإلى ذلك ذهب أحمد والليث وابن حبيب من المالكية . وابن

## هل سجود التلاوة واجب أم مسنون؟

(٥٢٤) قال الله تعالى : « إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خرّوا سُجّداً وَكِيّاً » .  
 (٥٢٥) عن عمر : « أنه قرأ على المنبر يوم الجمعة سورة البقرة حتى جاء السجدة فركل  
 وسجد وسجد الناس ؛ حتى إذا كانت الجمعة القائلة قرأ بها ؛ حتى إذا جاء  
 السجدة قال : أيها الناس إنا لم نؤمر بالسجود ، فمن سجد فقد أصاب ،  
 ومن لم يسجد فلا إثم عليه » . رواه البخاري . وفي لفظ : « إن الله لم يفرص  
 علينا السجود إلا أن شاء » .

النذر وابن السراح من الشافعية وغيرهم وذهب أبو حنيفة وداود وغيرهم إلى أنها أربع  
 عشرة سجدة . وذهب الشافعي في القديم والمالكية إلى أنها إحدى عشرة سجدة .  
مواضع السجود : أول مواضع السجود خاتمة الأعراف ، وثانيها في الرعد عند قوله  
 تعالى : ( بالعدو والأصل ) وثالثها في البقرة عند قوله : ( ويعلمون ما يؤمرون )  
 ورابعها في بني إسرائيل عند قوله : ( ويزيدهم خشوعاً ) وخامسها في مريم عند قوله :  
 ( حرّوا سجّداً وكيّاً ) وسادسها عند قوله في الحج : ( إن الله يفعل ما يشاء ) وسابعها  
 في المرفان عند قوله . ( ورادهم مهوراً ) وثامنها في النمل عند قوله : ( رب العرش العظيم )  
 وتاسعها في : ألم تنزيل عند قوله : ( وهم لا يستكبرون ) وعاشرها عند قوله في ص .  
 ( وحرّرا كعاً وأتاب ) والحادي عشر في حم السجدة عند قوله : ( إن كنتم إياه تعبدون )  
 وأبو حنيفة والشافعي والجمهور عند قوله : ( وهم لا يسأمون ) والثاني عشر والثالث  
 عشر سجّدت المصل وهي سجدة (والحم) و (إذا السماء انشقت) : و (اقرأ باسم ربك)  
 والرابع عشر والخامس عشر السجدة الثانية في الحج كما ورد في حديث الباب ، وهو يدل  
 على مشروعية سجود التلاوة ، وهو عند الجمهور ستة وعند أبي حنيفة واحد ليس بعرض .  
هل سجود التلاوة واجب أم مسنون ؟ قال أبو حنيفة وأصحابه : إن سجود التلاوة

واجب . وقال مالك والشافعي . هو مسنون وليس بواجب . قال القاضي ابن رشد : وسبب  
 الخلاف اختلافهم في مفهوم الأوامر بالسجود ، والأحبار التي معناها معنى الأوامر بالسجود ؛  
 كقوله تعالى في الآية (٥٢٤) فقال أبو حنيفة : إنها محمولة على الوجوب ، ومالك والشافعي  
 اتعيا في مفهومها الصحابة إذ كانوا هم أقمن فهم الأوامر الشرعية ، وقد ثبت عن عمر بن  
 الخطاب كما في رواية (٥٢٥) أن السجدة لم تكن ، وقد قال هذا بمحصر من الصحابة فلم

(٥٢٦) عن زيد بن ثابت : « أنه قال : كنت أقرأ القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأت سورة الحج فلم يسجد ولم يسجد » .

### سجود التلاوة في المفصل وسورة (ص)

(٥٢٧) عن ابن مسعود : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ ( والجم ) فسجد فيها وسجد من كان معه ، غير أن شيعاً من قريش أخذ كفاً من حصى أو تراب فرفعه إلى جبهته وقال : يكفيني هذا ، قال عد الله فلقد رأيته بعد قتل كافرأ » . سفي عليه .

نقل عن أحد مهم خلاف ، وهم أفهم لعري السرع ، وهذا إنما يحتج به من يرى قول الصحابي إذا لم يكن له مخالف حجة . وقد احتج أصحاب الشافعي في ذلك بخديث زيد بن ثابت (٥٢٦) وكذلك أيضاً يحتج لهؤلاء بما روى عنه عايه السلام أنه لم يسجد في المفصل وبما روى عنه أنه سجد فيها ، لأن وجه الجمع بين ذلك يقتضي أن لا يكون السجود واحداً ، وذلك أن يكون كل واحد منهم حدث بما رأى ، من قل إنه سجد ، ومن قل : إنه لم يسجد . وأما أبو حنيفة فتمسك في ذلك بأن الأصل هو حمل الأوامر على الوجوب أو الأحبار التي تنزل مرة الأوامر . وقد قل أبو المعالي : إن احتجاج أبي حنيفة بالأوامر الواردة بالسجود في ذلك لا معنى له فإن إيجاب السجود مطلقاً ليس يقتضي وجوبه مقيداً وهو عند القراءة أعنى قراءة آية السجود . قل . ولو كان الأمر كما رعم أبو حنيفة لكات الصلاة تحب عند قراءة الآية التي فيها الأمر بالصلاة وإذا لم يح ذلك فليس يجب السجود عند قراءة الآية التي فيها الأمر بالسجود من الأمر بالسجود . قال ابن رشد : ولأبي حنيفة أن يقول قد أجمع المسلمون . على أن الأحبار الواردة في السجود عند تلاوة القرآن هي معنى الأمر . وذلك في أكثر المواضع ، وإذا كان ذلك فكذلك فقد ورد الأمر بالسجود مقيداً بالتلاوة أعنى عند التلاوة ، وورد الأمر به مطلقاً فوجب حمل المطلق على المقيد ، وليس الأمر في ذلك بالسجود كالأمر بالصلاة . فإن الصلاة قيد وحوها بقيود أخرى وأيضاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد سجد فيها بين لما بذلك معنى الأمر بالسجود الوارد فيها ، أعنى أنه عند التلاوة ، فوجب أن يحمل مقصى الأمر في الوجوب عليه .

سجود التلاوة في المفصل . قد اختلف العلماء في سجود المفصل ، وهو ما يلي الماني من قصار السور . سمي كذلك لكثرة الفصول في سورة ، وهي : سجدة الحم ، وإذا السماء



(٥٢٨) عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد بالنجم ، وسجد معه

المسلمون ، والمشركون ، والجن ، والإيس » . رواه البخارى والترمذى وصححه .

(٥٢٩) عن أبي هريرة قال : « سجدنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فى : ( إذا السماء

اشتقت ) و ( اقرأ باسم ربك ) » . رواه الجماعة إلا البخارى .

(٥٣٠) عن أبي رافع الصائغ قال : « صليت مع أنى هريرة العتمة فقرأ ( إذا السماء

اشتقت ) فسجد فيها ؛ فقلت : ماهذه ؟ فقال : سجدت بها حلف أنى القاسم

صلى الله عليه وسلم ؛ فما أزال أسجد فيها حتى ألقاه » . متفق عليه .

(٥٣١) عن عكرمة عن ابن عباس قال : « ليست ( ص ) من عزائم السجود ولقد

رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد فيها » . رواه أحمد والبخارى

والترمذى وصححه .

(٥٣٢) عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد فى ( ص ) وقال : سجدها

داود عليه السلام توبة ، وسجدها شكراً » . رواه النسائى ، وليس بالقوى .

اشتقت ، وقرأ باسم ربك . ويدل على ذلك الأحاديث (٥٢٣) و (٥٢٨) و (٥٢٩)

و (٥٣٠) واحتج من بى سجدات الفصل بحديث ابن عباس بلفظ لم يسجد صلى الله عليه

وسلم فى شيء من الفصل مد تحول إلى المدينة ، وفى إسناده أبو قدامة الحارث بن عبيد

ومطر الوراق وهما ضعيفان ، وإن كانا من رجال مسلم . قال النووى : حديث ابن عباس

ضعيف الإسناد لا يصح الاحتجاج به . انتهى . قال الشوكانى : وعلى فرض صلاحته

للاحتجاج بالأحاديث المقدمة متبعة وهى مقدمة على النفى ولا سيما مع إجماع العلماء ، على

أن إسلام أبى هريرة كان سنة سبع من الهجرة . وهو يقول فى حديثه (٥٢٩) : سجدنا

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ( إذا السماء اشتقت ) و ( اقرأ باسم ربك ) . وقد

احتجوا على عدم مشروعية السجود فى الفصل بحديث زيد وسياقى الجواب عنه فى شرح

حديث زيد بن ثابت (٥٣٦) .

وحديث عكرمة (٥٣١) يدل على أن السجود فى « ص » غير مؤكد لقوله :

« ليست ص من عزائم السجود » والمراد بالعزائم ما وردت العزيمة فى فعله كصيغة الأمر

ملا ، ولم تكن السجدة من العزائم فى « ص » لأنها وردت بلفظ الركوع ، فالولا التوقيف

ما ظهر أن فيها سجدة . وقد استدل من قال بأن السجود فيها غير مؤكد بحديث



(٥٣٣) عن أبي سعيد قال : « قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر (ص) قلما بلغ السجدة نزل ؛ سجد ، وسجد الناس معه . فلما كان يوم آخر قرأها ، فلما بلغ السجدة تشرّن الناس للسجود . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما هي توبة نبي ؛ ولكني رأيتم تشرّنتم للسجود . فزل فسجد وسجدوا » رواه أبو داود وسكت عنه ورجال إسناده رجال الصحيح .

### باب سجود المستمع إذا سجد التالي

(٥٣٤) عن ابن عمر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة فيقرأ السجدة : فيسجد ، ويسجد معه ؛ حتى ما يجد أحدا مكاناً لموضع جبهته » متفق عليه . ولمسلم في رواية له : « في غير صلاة » .

(٥٣٥) عن عطاء بن يسار : « أن رجلاً قرأ عبد النبي صلى الله عليه وسلم السجدة فسجد ؛ فسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قرأ آخر هذه السجدة فلم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله قرأ فلان عندك السجدة فسجدت ، وقرأت فلم تسجد ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : كنت إمامنا فلم تسجدت فسجدت » رواه الشافعي في مسنده هكذا مرسلًا ، وأخرج هذا الحديث أبو داود في المراسيل .

أبي سعيد (٥٣٣) فالظاهر من سياقه أنها ليست من مواضع السجود لقوله صلى الله عليه وسلم . إنما هي توبة نبي . ثم نصريحه بأن سجد سجودهم للسجود ، وهو من السرور وهو القلق ، واستشربوا إذا تهيئوا للسجود . وقد استدلل الشافعي بحديث (٥٣٢) بقوله : « سجدها داود توبة وسجدها شكرًا » على أنه لا يشرع السجود فيها في الصلاة ، لأنها سجدة شكر ، وهي غير منسوعة فيها .

باب سجود المستمع إذا سجد التالي : الحديث (٥٣٤) يدل على مسروعية السجود لمن سمع الآية التي يشرع فيها السجود إذا سجد القارئ لها ، والحديث (٥٣٥) يدل على مسروعية سجود المستمع إذا سجد القارئ ، وإن لم يسجد لم يشرع للمستمع . قال ابن بطال : أجمعوا على أن القارئ إذا سجد لم يسمع أن يسجد . وقد اختلف العلماء في اشتراط



## باب سجدة الشكر

(٥٣٩) عن أبي كره : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أمه أمر نثره ؛ أو نثره : حراً ساحداً مكرراً لله تعالى » رواه الحمسه إلا النسائي قال الترمذي : هو حسن عريب . وفي إسناده كذا من عبد العزيز ، وهو ضعف عبد الحملي .

## أبواب سجود السهو

(٥٤٠) عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال : « صَلَّى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي فصلّى ركعتين ثم سجد ، فقام إلى حسبه معروضة في المسجد ، فكأ عليها كآته عصار . ووضع يده اليمنى على اليسرى ، وسلك من أصابعه . ووضع حذو الأيمن على طير كفه اليسرى ، وحرّخت السراغان من أبواب المسجد فهاوا : فصرب الصلاة . وفي اليوم أو كبر وعمر : فها أن كمامه . وفي اليوم رحل حال له : ( ذو النديس ) فقال : يا رسول الله آسب أم فصرب الصلاة ، فقال : لم آس ولم فصر - فقال - أكما قول ذو النديس ، فهاوا : ثم فمعه ففعل ما ترك . ثم سجد ، ثم كثر . وسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكثر . ثم كثر وسجد ، مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكثر . فترتاه . ثم سجد ، ثم سجد : أثبت أن سجدات من حصين قال : ثم سجد « سجد عليه

كر . سجود ماؤه في لأوهاب لمكرويه . والجماع عدم الكراهة لأن السجود المذكور ليس بصلاة ولا حديث أو ردة . بالنسبة إلى الصلاة .

باب سجدة الشكر . في ورودها في حديث شكر أحمد بن محمد . وفيها ضعف واسع رواه حديث أبي علي مسرويه حديث الشكر ، وفي باب سجدة حمزة وأحمد والسجدة . وهل ملك وهو مروي عن أبي حنيفة . يذكر . في روى عنه صلى الله عليه وسلم مع نوار المم عليه . وفي رواه عنه أنه مسح لاله في نور

أبواب سجود السهو . احتب . في سجود السهو هل هو فرض أمسة ، فذهب الشافعي إلى أنه سنة . وحمل العامة على أنه سنة . ودان أنه لما كان

(٥٤١) عن عمران بن حصين : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العصر فسلم في ثلاث ركعات ، ثم دخل منزله فقام إليه رجل يقال له : الخرباق ، وكان في يده طول ، فقال : يا رسول الله : قد كر له صنيعه ؛ فخرج غصان يجر رداءه حتى انتهى إلى الناس : فقال : أصدق هذا ؟ قالوا : نعم : فصلى ركعة ثم سلم ، ثم سجد سجدتين . ثم سلم » رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي .

(٥٤٢) عن ابن نجيبة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فقام في الركعتين فسبحوا به فمضى ، فلما فرغ من صلاته سجد سجدتين ثم سلم » رواه النسائي وأخرجه حقة الأئمة الستة بنحو لفظ النسائي .

(٥٤٣) عن ابن مسعود : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا فقال له : أريد في الصلاة ؛ فقال : وما ذاك ؟ فقالوا : صليت حمسا . فسجد سجدتين مما سلم » رواه الجماعة .

عد الجمهور لا يوب عن فرض ، وإنما سوبعن بدب عد من يرى أن البدل عما ليس بواجب ليس بواجب كذلك . وأما أبو حيفة فحمل أفعاله صلى الله عليه وسلم في ذلك على نوحوب إذا كان هو الأصل عدهم إذا جاء بيا بواجب كما هو : « صلوا كما رأيتموني أصي » وأما مالك فتأكدت عنده الأفعال أكثر من الأقوال لكونها من صل الصلاة أكثر من الأقوال . أعني أن المفروض الذي هي أفعال هي أكثر من فروص الأقوال ، وكما يرى أن الفعل أكد من الأقوال وإن كان ليس يوب سجود السهو إلا عما كان من ليس بفرض ، وقد فرق مالك بين السجود للسهو في الأفعال وبين السجود للسهو في الأقوال وبين الرردة والتقصان فقال : سجود السهو الذي يكون للأفعال رخصة واجب وهو عنه من سرور الصلاة . هذا في السهو ، وعنه أن سجود السهو ينقص واجب . وسجود الرردة مندوب . لكون سجود التقصان مبرع بدلا عما سقط من آخر الصلاة . وسجود الرردة كونه استعثار . ذكر ذلك ابن رشد في بدايه المتهجد .

وقد احتجبت نعمة في مواضع سجود السهو . فالت الشافعية : موضعه أبدأ قبل السلام ، وذهب نحفية أن موضعه أبدأ بعد السلام وفرقت المالكية فقالت إن كان لسجود التقصان كان قبل السلام . وإن كان لرياده كان بعد السلام . وقال أحمد : يسجد من سلام في موضع في سجدها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل السلام ، ويسجد من سلام في موضع التي سجدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد السلام ، فما كان



(٥٤٤) عن أبي سعيد الخدري قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا شك أحدكم في صلاته — فلم يدرككم صلى ثلاثاً أو أربعاً — فليطرح الشك ، وليبن على ما استيقن ، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فإن كان صلى حساً شفعن له صلاته . وإن كان صلى إتماماً لأربع كانتا ترغيباً للشيطان » رواه أحمد ومسلم .

(٥٤٥) عن إبراهيم عن علقمة بن مسعود قال : « صلى النبي صلى الله عليه وسلم : قال إبراهيم : راد أو نقص : فلما سلم قبل له : يا رسول الله حدث في الصلاة شيء ؟ قال : لا : وما ذاك ؟ قالوا : صليت كذا وكذا ، فتني رجله واستقبل القبلة فسجد سجدتين ، ثم أقبل عليا بوجهه ؟ فقال : إنه لو حدث في الصلاة شيء ، أمانكم به ، ولكن إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فإذا نسيت فذكروني ، وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب : فليتم عليه ، ثم انسلم ، ثم ليسجد سجدتين » رواه الجماعة إلا الترمذي .

(٥٤٦) عن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الشيطان يدخل بين ابن آدم وبين نفسه . فلا يدرككم صلى ، فإذا وجد أحدكم ذلك فليسجد سجدتين قبل أن يسلم » رواه أبو داود وابن ماجه ، وهو لقية الجماعة إلا قوله : « قبل أن يسلم » .

من سجود في غير تلك المواضع يسجد له أنداء قبل السلام . والسبب في اختلافهم أنه ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه سجد قبل السلام وسجد بعد السلام ، فقد ثبت من حديث ابن نجية (٥٤٢) أنه سجد سجدتين ثم سلم ، وكذلك جاء في حديث أبي سعيد الخدري (٥٤٤) : « ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم » وجاء عن أبي هريرة (٥٤٦) في رواية أبي داود . « فليسجد سجدتين قبل أن يسلم » وجاء في حديث إبراهيم (٥٤٥) : « فسجد سجدتين ثم سلم » . وهذه الأحاديث كلها تدل على أن موضع سجود السهو هو قبل السلام وأصح من قال : إن موضعه بعد السلام بخديث ذي الديد (٥٤٠) وحديث عمران بن حصين (٥٤١) وحديث ابن مسعود (٥٤٣) وأما من ذهب مذهب الجمع قالوا . إن هذه الأحاديث لا تتناقض ، وذلك أن السجود فيها بعد السلام إنما هو في الرادة ، والسجود قبل السلام في التقصير فوجب أن يكون حكم السجود في سائر المواضع كما هو في هذا الموضع ، قالوا : وهو

(٥٢٧) عن زياد بن علاقة قال : « صَلَّى الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ ، فَلَمَّا حَلَّى رَكَعَتَيْنِ قَامَ وَلَمْ يَجْلِس : فَسَبَّحَ بِهِ مِنْ خَلْفِهِ : فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ قُومُوا بِنَا : فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَلَّمَ . ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، وَسَلَّمَ . ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا صَبَّحَ بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ . وَفِي إِسْنَادِهِ الْمَسْعُودِيُّ . يُتَشَبَّهُ بِهِ ابْنُ جَدَارٍ وَكَفَى بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ .

روى عن حمل الأحاديث على التعارض . وأما من ذهب مذهب الجمع والترجيح فقال . يسجد في التواضع اثني سجد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحجر الذي سجد فيه رسول الله حين ذلك هو حكمة التواضع ، وأما التواضع التي يسجد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم والحكمة فيها السجود قبل السلام . وذلك محل الظاهر : لا يسجد لسبب ولا في التواضع الخمسة إلى سجد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط . وغير ذلك ؛ إن كان فرصاً أي به . وإن كان تدبيراً فليس عليه شيء . ذكر ذلك القماني في إرشاد والواضع الخمسة إلى سجد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدها أنه من اثنين على ما مضى في حديث ابن نجية (٥٢٢) والثاني أنه سجد من اثنين على ما مضى في حديث ذي اليمين (٥٤٠) والثالث أنه صلى حملاً على ما في حديث ابن مسعود (٥٢٣) والرابع أنه سجد من ثلاث كما في حديث تميم بن (٥٢١) والخامس السجود على الشئ في ما مضى في حديث أبي سعيد الخدري (٥٢٢) والسادس في أنه يسجد قبل السلام أو بعده فريضة أو انقضى أو بعده ولا يفسد صلاته زهنا خلافه في انقضى . قال يروى . وثقوى مذهبها مذهب مالك ثم الشافعي . وقال ابن حزم في مذهب مالك : « رَأَى لَا يَرْجِعُ عَلَى صَحْنِهِ قُلُوبُ شَارِحِ مَبْرُوحِ الْمُرَامِ الْأَحَادِيثِ وَرَدَّ فِي مَجْلِ سَجُودِ سَبْعِينَ مَرَّةً . وَتَقْدِيرُهُمْ لِعَصَبٍ . وَتَأْخِيرُ بَعْضِهَا عُرْنَاتُ بِرَوَايَاتِ عَمِيَّةَ مَوْصُوفَةٍ حَتَّى سَقَتْهُ الْقُبُورُ » . صحيح . ولأولى الخجل على التوسع في حوار الأمور من ذلك الخائف : روي عن أبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد لسبب قبل السلام وأمر بذلك ورزى أنه سجد بعد السلام وأمر بذلك وكلام صحيح . ثم قال الأشبه بالصواب حوار الأمور جميعاً . قال وهو مذهب كثير من أئمة السلف . وقد اختلفوا في صحة سجود السهو فرأى مذهب أبي حنيفة السهو إذا كان بعد السلام أن يتشهد فيها ويسلم فيها . وبه قال أبو حنيفة لأن سجود كراهة بعده بعد السلام وإن كانت قبل السلام أن يتشهد لها فقط وإن السلام من الصلاة هو سلام فيها . وبه قال الشافعي . إذا كان السجود كله عنده قبل

(٥٤٨) عن المغيرة بن ثعبان قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا قام أحدكم من الركعتين فلم يستم قائماً فليجلس . وإن استتم قائماً فلا يجلس ، وسجد سجدتي السهو » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه .  
(مدار هذا الحديث على جابر الجعفي وهو ضعيف جداً) .

### فصل في سجود السهو لموضع الشك

قد اختلف الفقهاء في سجود السهو لموضع الشك في الصلاة فمن شك في صلاته فليذكر كم صلى ؟ فقال قوم بى على اليقين : وهو الأقل ، ولا يعزبه البحرى . ويسجد سجدتي السهو . وهو قول مالك والشافعى وداود . ويدل على ذلك حديث ابن مسعود (٥٤٣) وأبى سعيد الخدرى (٥٤٤) وقالت طائفة : إنه اس عليه إذا شك رجوع إلى يقين ولا تخير . وإنما عليه السجود فقط إذا شك ، ويدل على ذلك حديث أبى هريرة (٥٤٦) وحديث عبد الله بن جعفر وهو : « أن النبى قال : من شك في صلاته فليسجد سجدتين بعد ما أسلم » رواه أحمد وأبو داود والشافعى ، وفى إسناده مصعب بن نسة . قال النسائى : مكر الحديث . واحتج به مسلم فى صحيحه . وقال أحمد بن حنبل : إنه روى أحاديث مسكورة .

### باب صلاة الجماعة

(٥٤٩) عن أبى هريرة : « أن رجلاً أتى النبى قال : يا رسول الله أس لى وقد عودنى

السلام ، وقد روى عن مالك أنه لا يشهد للى على السلام وهما جماعة . قال أبو عمر أما السلام من النبى بعد السلام فابت عن النبى صلى الله عليه وسلم كما يدل على ذلك أحاديث (٥٤٠) و (٥٤١) و (٥٤٢) و (٥٤٥) و (٥٤٧) وأما التشهد فلا أحفظه من وحده مات . واتفقوا على أن سجود السهو من سنة المفرد والإمام واحتاموا إلى المأموم يسهو وراء الإمام هل عليه سجود أم لا ؟ فذهب الجمهور إلى أن الإمام يحمل عنه السهو . واتفقوا على أن الإمام إذا سها فإن المأموم يتبعه فى سجود السهو أى عليه السلام « إنما جعل الإمام ليؤتم به »  
باب صلاة الجماعة : قد اختلف العلماء فى صلاة الجماعة . فقال عتبية . إنها فرض عين وذهب الشافعى : وعليه جمهور المتقدمين من أصحابنا . وهى فرض كبرى للملكية والخصمية



إلى المسجد فسأل رسول الله أن يرخص له فيصلي في بيته — فرخص له؛  
فماولى دعاه فقال: هل تسمع النداء؟ قال: نعم قال: فأجب « رواه مسلم  
(٥٥٠) عن عمر بن أم مكتوم قال: « قالت: يا رسول الله أأصير شاسع الدار، ولي  
قائد لأبلائى، فهل نخلني رخصة أن أصلي في بيتي، قال: أسمع النداء؛  
قال: نعم: قال: ما أحد لك رخصة « رواه أحمد وأبو داود وابن ماجة .

(٥٥١) عن عبد الله بن مسعود قال: « قد رأيتنا وما بهجأت عنها إلا مفاقي معلوم  
المفاقي، ولقد كان الرجل يتولى به يهادي بين الرجلين حتى تقام في الصف «  
رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي .

(٥٥٢) عن ابن عمر قال: « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: صلاة الجماعة عسل  
على صلاة الفرد سبع وعشرين درجة « منفق عليه .

(٥٥٣) عن أبي هريرة: « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: صلاة الرجل في جماعة تزيد  
على صلاته في بيته: وصلاته في سوقه: بمائة وعشرين درجة « منفق عليه .

---

إلى أنها عرض كفاية، وذهب القاون إلى أنها ستة، وعليه ذهب مالك وأبو حنيفة وقيل: إن  
فريضة الجماعة كانت في أول الأمر ثم سحبت . حكى ذلك القاصي عياض . ويدل على السخ  
الأحاديث الواردة في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد كحديثي (٥٥٢) و (٥٥٣) لأن  
الأصلية تقتضي الاشتراك في أصل الفصل ومن لازم ذلك الحوار . وقد استدلوا على فريضة  
الجماعة بأحاديث (٥٤٩) و (٥٥٠) و (٥٥١) وأحباب الجمهور عن حديثي (٥٤٩) و (٥٥٠)  
بأنه ما زال هل له رخصه في أن يصلي في بيته، ويحصل له فضيلة الجماعة لسبب عذره، فقيل:  
لا . قال الشوكاني . ويؤيد هذا أن حضور الجماعة يسقط بالعذر بإجماع المسلمين، ومن جملة  
العذر العي إذا لم يجد عهدا كما في حديث عثمان بن مالك (٥٧٢) وهو في الصحيح وقال  
الشوكاني: إن الاستدلال بحديثي الأتقي وحديث أبي هريرة الذي في أول الباب (ثم ذكر  
ذلك الحديث في هذا الكتاب لأنه ورد في حق المدقق فلا يتم الدليل به وقد ذكر ذلك  
الحافظ في التلخيص) فيه طر . لأن الدليل أحسن من الدعوى، إذ عية ما في ذلك وحب  
حضور جماعة النبي صلى الله عليه وسلم في مسجده لسماع النداء، ولو كان الواحد مطابق  
الجمعة اتى في التحليل: بهم . لا يقتصرون جماعته، ولا يجمعون في مبارهم، ولقال لعنان  
أن مالك . القدر من نصي . ولقد كان الرجلين لا يصرط أن يصلي في منزله جماعة



### باب حضور النساء المساجد

(٥٥٤) عن ابن عمر : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا استأذنكم مساؤكم بالليل إلى المسجد فأتدوا لهن » . رواه الجماعة .

(٥٥٥) وفي لفظ : « لا تمنعوا النساء أن يخرجن إلى المساجد ، ويوتهن خير لهن » . رواه أحمد وأبو داود ، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه .

(٥٥٦) عن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تمنعوا إماء الله مساجد الله . وليخرجن تفلات » . رواه أحمد وأبو داود ، وأخرجه ابن خزيمة من حديثه ، وابن حبان من حديث زيد بن خالد .

(٥٥٧) وعن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيما امرأة أصابت بخورا فلا تشهدن معنا العشاء الآخرة » . رواه مسلم وأبو داود والنسائي .

وقد استدلوا بأمر عبدالله بن مسعود (٥٥١) على وجوب صلاة الجماعة . قال الشوكاني . إنه قول صحابي ، ليس فيه إلا حكاية المواظبة على الجماعة ، وعدم التحلف بها ، ولا استدلال على ذلك على الوجوب .

باب حضور النساء المساجد . الحديث (٥٥٤) يدل على أن النساء إذا استأذنن رحلن للخروج إلى المساجد يؤذن لهن . فل الشوكاني وفيه إشارة إلى أن الإذن المذكور لغير الوحوب ، لأنه لو كان واحداً لا يبقى معنى للاستئذان ، لأن ذلك إنما هو متحقق إذا كان المستأذن محرراً في الإحاطة والرد . أو يقال : إذا كان الإذن لهن فيما ليس بواجب حقاً على الأرواح فالأذن لهن فيما هو واجب من باب الأولى . والرواية الأخرى (٥٥٥) يدل قوله فيها : « لا تمنعوا النساء الخ » على أن مع النساء من الخروج إلى المساجد يكون محرماً على أزواجهن . وقال الووي : إن النبي محمول على التريه ، وقوله . « ويوتهن خير لهن » أي صلاتهن في بيوتهن خير لهن من صلاتهن في المساجد ، ووجه كون صلاتهن في البيوت أفضل لأمن الفتنة ، وقوله : « وليخرجن تفلات » أي غير متطيبات قال : امرأة تفلت إذا كانت متعرة الريح . وإنما أمرن بذلك وسهين عن التطيب ، كما في رواية مسلم لثلاث محركن الرجال تطيبهن ، ويصحبهم من الأحاديث القديمة أن الإذن للنساء من الرجال مذهب إمامي المساجد إذا لم يكن في خروجهن ما يدعو إلى الفتنة والفساد . ويخرجن عابهن الخروج إذا صح



- (٥٦٢) ومسلم : « أن ابن عباس أمر، يؤذنه في يوم جمعة في يوم مطر » نحوه .
- (٥٦٣) عن ابن عمر قال : « قال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا كان أحدكم على الطعام فلا يعطل حتى يمتصى حاجته منه ، وإن أفتت الصلاة » رواه البخاري
- (٥٦٤) وعن عائشة قالت : « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : لأصلاه نحصره طعام ، ولا وهو يدافع الأحمس » رواه أحمد ومسلم وأبو داود .
- (٥٦٥) وعن أنس الدرداء قال : « من فقه الرجل إيمانه على حاجته حتى يصل على صلاة وفقهه ورع » رواه البخاري .

### أبواب الإمامة (صفة الأئمة)

- (٥٦٦) عن أنس سعد قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا كانوا ثلاثة فتزمتهم أحدهم ، وأصحهم بالإمامة أقرؤهم » . رواه أحمد ومسلم والسنائي .

رواه البخاري « ثم يقول على إره - هي الأدان - الا صلوا في رجالكم » وهو صريح في القول بذكر كوركان مدوراح الادان . قال حنبل وتمكن الجمع بينهما ولا يرمونه ذكر من يكون معنى الصلاة في الرجل رحته من راد أن يرحس . ومعنى هلبوا إلى الصلاة . يدل من أراد أن يستكمل لفصيله ووجوه عمل لشبهه والاحاطة (٥٥٩) و (٥٦٠) و (٥٦١) و (٥٦٢) يدل على الرجوع في الخروج إلى الجماعة واجتماعه بعد حصول المطر . وسدده الرد . والريح .

والحديث (٥٦٣) و (٥٦٤) يدلان على عدم الأكل على الصلاة . نعم طائفة إلى أنه واجب . وقيل إنه مندوب . وقد تضمن كذا عليه

والحديث (٥٦٥) فيه إشارة إلى تقديم الحاجة على الجملة . انقل صاحبها وقائمه

ورع ، لا يفكر في شيء حرم من أمور الدنيا

أبواب الإمامة (صفة الأئمة) الحديث (٥٦٦) فيه حجة أن الأحق بالإمامة هو أقرؤهم . وقد ذهب الأصحاب وابن سبويه وأبو حنيفة وغيرهم على عدمه إذ قرأ على ذقته ، وقد اشاعه غيره . إذ فيه عدم على الأمر . وبما لا يري مراراً . أسواق في الصلاة . لإكمال السنة . والكنى دل التوحي . وبما لا يري حديث أبي سعيد (٥٦٧) . فإن كانوا في الراي سواء فاعلمهم بالسنة ، فهذا دليل على عدمه . ثم لا يري خطه في الآية . وهذا دليل

(٥٦٧) وعن أبي مسعود عقبة بن عمرو قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ : فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالشُّنَّةِ :  
فَإِنْ كَانُوا فِي الشُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هَجْرَةً : فَإِنْ كَانُوا فِي الْمَجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ  
سِنًا ، وَلَا يُؤَمِّنَنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ ، وَلَا يَقْعُدَ فِي مَنَةِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ  
إِلَّا بِإِذْنِهِ » وفي نسخة : « لَا يُؤَمِّنَنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي أَهْلِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ » وفي  
نسخة : « سَمَاءً » بدل « سِنًا » : روى الجميع أحمد ومسلم .

(٥٦٨) عن مالك بن الحويرث قال : « آتت النبي صلى الله عليه وسلم أنا وصاحب  
لي فصار دنا الإقبال من عنده : قل لنا : إنا حضرنا الصلاة : فأذنا ، وأقبا ،  
ونؤمكم أكرما » . رواه الجماعة . ولأحمد ومسلم : « وكانا متقاربين في القراءة »  
في مراد من قوله : « أَقْرَوْهُمْ » قيل : أراد أحسنهم قراءة ، وإن كان أقامهم خطأ ،  
وقبل أكرما خطأ للقرآن .

وقوله في حديث (٥٦٧) : « وَأَقْدَمُهُمْ هَجْرَةً » قال الشوكاني ما ملخصه : لا تختص  
الهجرة في عصره صلى الله عليه وسلم ، بل هي التي لا تقطع إلى يوم القيامة ، كما وردت  
بذلك الأحاديث . وفيه جمهور ومولاه « فَأَقْدَمُهُمْ سِنًا » أي يقدم في الإمامة من كبر  
سنه في الإسلام . وقوله في روايه أخرى : « سِنًا » أي : الإسلام . فيكون من تقدم إسلامه أولى  
بمن تأخر إسلامه . وقوله : « وَلَا يُؤَمِّنَنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ » قال النووي معناه  
أن صاحب البيت ، وخلص ، وإمام مسجد ، حق من غيره . قال الشوكاني : والظاهر أن  
مراده سلطان الذي إليه ولاية أمور الناس لا صاحب البيت ، وقوله : « عَلَى تَكْرِمَتِهِ »  
قال النووي : كرهه امرأته ونحوه مما يستطاع لصاحب المنزل ، ويختص به دون أهله ،  
وعين . هي أوساده وفي معناه أسرير وعيره . وحديث مالك (٥٦٨) يدل على أن النبي  
صلى الله عليه وسلم حصل لأحق مهجا بالإمامة أكرهما لأهما كانا متقاربين في القراءة ،  
وحديث أبي هريرة (٥٦٩) يدل على أن الإمامة قوم غير حائزة من غير إحد منهم ولا يحور  
اختصاص عهده بالإمامة من غير رعاها فيقتضي حوار إمامة الزائر عند رصا المرور ، قال  
عمر في وشره أن يكون مرور أهلا للإمامة . فإن لم يكن أهلا كالمرأة في صورة كون  
المرور رجلا . والذي في صورة كون الزائر رجلا ونحوهما . فلا حقه في الإمامة . وحديث  
عمر (٥٧٠) يدل على حوار الإمامة لخصي وعد حاء في رواية البخاري عن عمرو بن سلمة  
قال : في حديثك من ساء مني مني عديده وسيد حقا فقال « إذا حضرت الصلاة فايؤذن أحدكم



- (٥٦٩) عن أبي هريرة : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يحاجَّ لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤثِّرَ قوماً إلا بإذنه ، ولا يخص نفسه بدعوة دونهم . فإن فعل فقد حانهم » رواه أبو داود قال الشوكاني : رجاله ثقات .
- (٥٧٠) عن عمرو بن سعة قال : « أَمَّتُ قَوْمِي وَأَنَا ابْنُ سِتِّ سِينٍ ؛ أَوْ سَبْعِ سِنِينَ ، وَكُنْتُ أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا » أخرجه البخاري وأبو داود والسنائي .

### باب إمامة الأعمى والعبد والمولى والفاسق

- (٥٧١) عن أس : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَخْلَفَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ عَلَى الْمَدِينَةِ مَرَّتَيْنِ ؛ يَصْلِي بِهِمْ وَهُوَ أَعْمَى » . رواه أحمد وأبو داود ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه .

- (٥٧٢) عن محمود بن الراسع : « أَنَّ عَسَانَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ يُؤْمِ قَوْمَهُ وَهُوَ أَعْمَى ، وَأَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُورُ الظُّلْمَةِ وَالنَّسِيلِ ، وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ فَصَلِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي بَيْتِي مَكَانًا أَتَّخِذُهُ مُصَلًى ، فُجَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَيْنَ تَحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ ؛ وَأَشَارَ إِلَى مَكَانٍ فِي الْبَيْتِ ؛ فَصَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » . رواه بهذا اللفظ البخاري والسنائي .

وليؤمكم أكثركم قرآناً . فقدموني وأنا ابن ست وتسعين سنين » فهذه الرواية يدل على أن الأعمى بالإمامة هو أكثرهم قرآناً وقد تقدم ذكره . وقد ذهب إلى حوار إمامة الصبي الشافعي والحنس وإسحاق ، ومع من صحته الهادي والناصر ، وكرهها الشعبي والأوراعي والوري . والنهوز عن أحمد وأبي حنيفة الإجراء في الواقع دون المرائض ، ومن حملة حجج القائلين بعدم صحة إمامة الصبي حديث «رفع القلم عن ثلاثة» . ورد أن رفع القلم لا يستلزم عدم الصحة ، ومن جعلها أيضاً أن العدالة شرط لما هو والصبي غير عدل ، ورد بأن العدالة تقتضي الفسق وهو غير فاسق .

### باب إمامة الأعمى الخ : الحديث (٥٧١) يدل على حوار إمامة الأعمى ، وكذلك

الحديث (٥٧٢) أيضاً يدل على الحوار . قال الشوكاني : وفيه فوائد منها إمامة الأعمى وإحار المرء عن نفسه عما فيه من عاهة ، والتخلف عن الجماعة في الطر والظلمة . واتحاد موضع معين للصلاة ، وإمامة الراثر إذا كان هو الإمام الأعظم . والتبرك بالمواضع التي صلى

(٥٧٣) عن ابن عمر : « لما قدم المهاجرون الأولون نزلوا العصاة — موضعاً نقاء —  
 قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم ، كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة ،  
 وكان أكثرهم قرآناً ، وكان فيه عمر بن الخطاب وأبو سلمة بن عبد الأسد .  
 رواه البخاري وأبو داود .

فما صلى الله عليه وسلم . وإحالة الفاضل دعوه المفضول ، وعبر ذلك والحديث الأخير  
 (٥٧٣) يدل على حوار إمامه العبد . لأن سائلاً كان مولى أبي حذيفة . وكان أكرمهم  
 قرآناً . فلهذا ، يدعوهم مع كونهم أشرفهم .

وأما حوار إمامه الفاضل وعلمه حوار فليس فيه حديث صحيح . والأحاديث الواردة  
 في هذا الباب كلها في غة الضعف ، فم يذكر شيئاً منها : ولكن قل الشوكاني : قد ثبت  
 إجماع أهل العصر الأول من قبة الصحابة ومن معهم من التابعين — إجماعاً فعلياً : ولا يعد  
 أن يكون قولياً — على إمامه خلف الخلفين ، لأن الأمراء في تلك الأعصار كانوا أئمة الصلوات  
 الخمس : فكان الناس لا يؤمهم إلا أمرؤهم في كل صلاة فيها أمير . وكانت الدولة لى أمية  
 وحدهم وحدهم أمرهم لا يخفى . وقد أخرج البخاري عن ابن عمر أنه كان يصلي جامع  
 الخراج بن يوسف . وأخرج مسلم وأهل السنن أن أبا سعيد الخدري على جامع مروان  
 صلاة أمير . في صلاة تقدم الخفصة على الصلاة : وإخراج مير السجدي صلى الله عليه وسلم في حكاية  
 بعض الخوارج . ويحدثنا — توريثاً — أنه صلى الله عليه وسلم أخرج أنه يكون على الأمة  
 أمراء . يمتثلون لأوامرهم في الصلاة . وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قال :  
 « صلوا الصلاة لله وحدهم ولا يكمل مع الخوارج . ولا شئت أن من أملك الصلاة وصلاتها  
 في غير وجهه ، غير ذلك . وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا فرق بيننا  
 وبين الخوارج في ذلك . سمعنا ذلك . وإنما يؤيد ذلك أيضاً عموم أحاديث الأمر بالجماعة من  
 غير فرق بين أن يكون الإمام راءاً أو خيراً . والحاصل أن الأصل عدم اشتراط العدالة  
 وأن كل من صحت صلاته لنفسه صحت له . وقد اعتد هذا الأصل بإجماع الصدر الأول  
 عليه . وتثبت جمهور من محدثي . وقد روي عن العترة ومالك وحضر من مشر وغيرهم  
 أن أعدائهم في الإمامة سرحد . وقد أخرج الحاكم في رحمة مرشد العوى عنه صلى الله  
 عليه وسلم : إن سرحد أن قبل صلواتك فليؤمك خياركم فإنهم وقدكم فيما بينهم وبينكم . وقد  
 استدوا بحديث ضعيف جداً وهو : « لا يؤمن امرأة رجلاً ولا أعزباً مباحراً » على أن  
 نرى ، لا نغور لهذا أن يؤم الرجل . قال البخاري : في إسناده عبد الله بن محمد التميمي

### باب اقتداء المقيم بالمسافر

(٥٧٤) عن عمران بن حصين قال : « ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم سافراً إلا صلى ركعتين حتى يرجع وأنه أقام بمكة زمن التمتع ثمان عشرة ليلة يصلي بالناس ركعتين ركعتين إلا المغرب . ثم يقول : يا أهل مكة قوموا فصلوا ركعتين ركعتين آخرين فإنما قوم سفر » . رواه أحمد في إسناده على من رده ابن جدعان وهو ضعيف ، وإنما حسن الترمذي حديثه هذا لشواهده كما قال الحافظ .

(٥٧٥) عن عمر : « أنه كان إذا قدم مكة صلى بهم ركعتين . ثم قال : يا أهل مكة تموا صلاتكم فإنما قوم سفر » . رواه مالك في الموطأ . ورجال إسناده ثمة مات

### باب اقتداء المفترض بالمتنقل

(٥٧٦) عن جرير : « أن معاذاً كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الآخرة وهو مسكر الحديب وقال ابن حبان . لا تخور إذا حجاج ، وهذا وكعب . صنع الحديب . وقد ذهب إلى ذلك العترة والشافعية والحنفية وأحار النري وأبو نوري . ويستدل للحوار بحديث أم ورقة . « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن يؤم أهل دارها » . رواه أبو داود وصححه ابن حزم .

باب اقتداء المقيم بالمسافر يدل أحاديث الباب على حوار المقيم بالمسافر . وهو مجمع عليه كما في البحر . واحتاتف في العكس ، فذهب الحنابلة والشافعية والحنفية إلى عدم الصححة لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تحتدوا على إمامكم » وقد احتاتف في العند والنية ، وذهب ريدس على . والماقر . ونؤيد بالله . والشافعية . والحنفية إلى الصححة إذ لم تفصل أدلة الجماعة . ويدل على الحوار مطلقاً ما أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عن ابن عباس أنه سئل : ما بال المسافر يصلي ركعتين إذا عرد وأربعاً إذا تمتم . فقال تلك السنة . هذا لمحض ما ذكره الشوكاني في « نيل الأوطار » .

باب اقتداء المفترض بالمتنقل : استدلل محمد بن (٥٧٦) والزنادة المصراحة . أن صلاة

ثم يرجع إلى قومه فيصلي بهم ثلث الصلاة « متفق عليه . ورواه الشافعي  
وانداز قضي ورا د : « هي له تطوع ولهم مكتوبة العشاء » وهذه الزيادة  
حدث صحيح . ورجاله رجال الصحيح .

(٥٧٧) عن معاذ بن ربيعة عن سليم بن رجل من بني سدة : « أنه أتى النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال : يا رسول الله إن معاذ بن حلل يأتيك بعد ما ينام ويكون  
في أعمى في البهار : فسأني بالصلاة : فخرج إلي : فيطول علي : فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : نامع : لا تكن فتناً إنما أن تصلي معي ، وإما  
أن تحلف على قومك » . رواه أحمد وإسحق كلاهما ثقات .

### باب اقتداء الجالس بالقائم

(٥٧٨) عن أنس بن مالك : « صلى معي حتى أتته عنه وسلم في مرضه خاف أني أكر  
وعدا في يوم مسجده » . رواه الترمذي وصححه .

قومه كانت له فتوى على حوار اقتداء الممرض . وأصح ما نصه على مع اقتداء  
الممرض . قال : لأنه يدل على أنه صلى الله عليه وسلم سمعت إمامته . وإجماع لا يمنع  
صلاة النفس معه . نعم أنه إذا كان يقول صلاة الممرض . وأن الذي كان يصلي معه  
كان يديه مثلاً . وعلى سبيل المثال هو من ذلك يقول . فذلك إرادة أعني قوله .  
« هي » فتوى ومحمد مكتوبة ترجيحاً . وصرح معي . ذكر ذلك الشوكاني في « دليل  
المؤيد » . ومن مؤيداته أيضاً صلاة الممرض خلف منسجده . وله أن يقول الشافعي .  
« ما شئت بعد » . ثم نصيبه الممرض خلف فضل الآخرة في مسجده الذي هو أفضل  
مسجد بعد مسجد الحرم . ومنه ما قبله . من أن العبد في قوله : « كان يصلي مع  
في من شيء وسيد مثله . حقيقة في المروضة . فلا يتل . كان يروي بها التطوع .  
وقد سئل شيوخه عن مع قدر . الممرض . مثل قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث  
(٥٧٧) « أن من صلى معي في موضع واحد ودعى أن . منه إما أن يصلي  
معني ولا يصل مع غيره . » . وقد أن حلف بغيره ولا يصلي معي قال الشوكاني  
ورد أن قوله في هذا . أن . الصلاة . ومدة . مع . تحييف . والصلاة  
معه فقط مع غيره . وهو لا يدل على متروك مع من .

ب . ثم . جالس . فتم . حرم . يدل على حوار صلاة . ما عند بعد خلف



(٥٧٩) عن عائشة قالت : « صلى النبي صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر في مرضه الذي مات فيه قاعداً » . رواه الترمذى وصححه .

### باب اقتداء القادر على القيام بالجالس

(٥٨٠) عن عائشة أمها قالت : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو ، تلك : فصلى جالساً ؛ وصلى وراء قوم قيام ، فأتوا إليهم أن اجلسوا . فلما انصرف قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به . فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا . وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً » . متفق عليه .

القائم . قال الشوكاني : ولا أعلم فيه خلافاً .

باب اقتداء القادر الخ : أحاديث الباب تدل على أن المأموم يتابع الإمام في الصلاة قاعداً وإن لم يكن المأموم معدوداً ، ومن قال بذلك أحمد وإسحاق والأوراعى وابن المنذر وأهل الظاهر قل ابن حزم : وهذا باطل ، إلا فيما يصلى إلى حب الإمام يذكر الناس ويعلمهم تكبير الإمام ؛ فإنه يتخير بين أن يصلى قاعداً وبين أن يصلى قائماً . قال ابن حزم : وبمثل قولنا يقول جمهور السلف ، يرواه عن حار وأبي هريرة وأبي سعيد بن حبير قال : ولا يخالف لهم يعرف في الصحابة ، ورواه عن عطاء . وروى عن الزرقاء أنه قال : ما رأيت الناس إلا على أن الإمام إذا صلى قاعداً صلى من خلفه قعوداً قال : هي السنة عن غير واحد . وحكى النووي عن جمهور السلف خلاف ما حكى ابن حزم عنهم . ذكر ذلك الشوكاني في (بيل الأوطار) وقد أحاط المحالون لأحداث الباب بأحوالها دعوى المسح قاله الشافعي والحميدي وغير واحد ، وجعلوا المسح ما تقدم من صلاته صلى الله عليه وسلم في مرض موته بالناس قاعداً وهم قائمون خلفه ؛ ولم يأمرهم بالعود : كما جاء في حديث عائشة وهو : « أن رسول الله خرج في مرضه الذي توفي فيه فأتى المسجد فوجد أبا بكر وهو قائم يصلى بالناس فاستأجر أبو بكر وأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كما أتت ؛ فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حب أبي بكر : فكان أبو بكر يصلى بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر » قالوا : إن هذا الحديث يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤم الناس وأن أبا بكر كان مسمعاً لأنه لا يجوز أن يكون إماماً في صلاة واحدة . وأن الناس كانوا قياماً وأن النبي صلى الله عليه وسلم

(٥٨١) وعن أس قال : « سقط النبي صلى الله عليه وسلم عن فرس فنجحش شقه الأيمن : فدخلما عليه موعده : فخصرت الصلاة ؛ ف صلى بنا قاعداً ، فصلينا وراءه قعوداً . فلما قصى الصلاة قال : إنما خجل الإمام ليؤتمَّ به : فإذا كثر فكثروا وإذا سجد : واسجدوا ، وإذا رفع : فارفعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده : هتفوا : ربنا ولك الحمد . وإذا صلى قاعداً : فصلوا قعوداً » .  
منعق عليه .

باب اقتداء المتوضي بالمقيم

(٥٨٢) عن سعيد بن حماد قال : « كان امرؤ عابس في سفر معه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فبكوا فمد يده فقرأ له من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فصلي بهم ذات يوم فصاحت وأحبرهم أنه أحب من حاربه في رومة . فصلي بهم ونحو حسب منيم » . رواه الأثرم وأصحح في روايته .

وسم كان حائساً. وهذا كان آخره. فبعد نسخاً ثمونه وفعلاً انتقدته. ومن العلماء من ذهب مذهب الترجيح. فراحوا حدثاً من (٥٨٣) وقالوا: إن حديث عائشة قد اضطربت روايته عنها فليس كان لإمامه. بل رسول الله أم أبو بكر. وذل من حرمه. إنه ليس في حديث عائشة أن ليس صلواته ولا معبوده. وليس يجب أن يترك المصوح عليه لشيء. وليس عليه. وذكر أبو شعيب في محضره عن مالك أنه قال لا يؤم الناس أحد قاعداً من أهله لأنه حديث عائشة ومالك. لأن حصى به عليه وسام نال. لا يؤمن أحد بعدى عنه. من أبو شعيب وهذا حديث لا يصح عند أهل العلم بالحديث لأنه يرويه جابر جعي ورسالة رئيس حجة في أسس فكيف هذا أن ذكر ذلك من رتبته في داية المجهود. ب. قتل أبي حنيفة من ذل عملة ثلاثة موصى. حام التيمم تحدث عمرو من نوح المذكور في ب. التيمم في رسول الله بل شاة لعدم علم قمته كما في الحديث. ولا يروى عن أبي عيسى بن علي ذل. بل الشوكي. وقد ذهبت العمرة إلى أنه لا يصح أنهم موصى. التيمم. وفتحهم في البحر تقول صلى الله عليه وسلم. « لا يؤمن التيمم موصى » بل الشوكي. وهذا الحديث لو صح لكان حجة قوية.

## باب من اقتدى بمن أخطأ

ترك شرط أو فرض ولم يعلم

- (٥٨٣) عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يَصَلُّونَ كَمَا :  
 فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ وَلَهُمْ ، وَإِنْ أخطأوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ » . رواه أحمد والبخاري .  
 (٥٨٤) عن سهل بن سعد قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :  
 الإمام ضامن ، فإذا أحسن فله ولهم ، وإن أساء فعليه . يعني ولا عليهم » .  
 رواه ابن ماجه ، وفي إسناده عبد الحميد بن سليمان وهو ضعيف .

## باب حكم الإمام إذا كان محدثاً

- (٥٨٥) عن أنس بن مالك : « أن النبي صلى الله عليه وسلم استفتح الصلاة ؛ فكبر ؛ ثم أوماً  
 إليهم أن مكأكم . ثم دخل ، ثم خرج ورأسه يقطر ، فصلى بهم . فلما قضى

باب من اقتدى بالخطأ : استدلت بالحديث (٥٧٣) بأن صلاة الإمام إذا فسدت لم تفسد  
 صلاة من خلفه ، قال المذهب : فيه حوار الصلاة حاكم الروايات ، واستدل به البعوي  
 على أنه يصح صلاة المأمومين إذا كان إمامهم محدثاً ، وعليه الإعادة . قل في الفتح . واستدل  
 به غيره على أنهم من ذلك وهو صحة الائتمام عن محل ينشأ من الصلاة ؛ ركعاً كان أو غيره ؛  
 إذا أتم المأموم . وهو وجه لاشاعرية بشرط أن يكون الإمام هو الخليفة أو نائبه ، والأصح  
 عدم صحة الافداء إلا لمن علم أنه ترك واحداً ، ومنهم من استدلت به على الحوار مطلقاً ،  
 وهو الظاهر من الحديث . قل صاحب المتقى : وقد صح عن عمر أنه صلى بالناس وهو  
 حب ولم يعلم ، فأعاد ، ولم يعيدوا ، وكذلك عثمان ، وروى عن علي — من قوله —  
 رضي الله عنه . وهذا الأثر يؤيد الحديث الأول . ذكر ذلك الشوكاني .

واستدلوا بحديث سهل (٥٨٤) على أن الإمام إذا كان محدثاً كان يدخل في الصلاة محلاً  
 ركن أو شرط عمداً فهو آثم . ولاسيما على المؤمنين من إساءته . ذكر ذلك الشوكاني أيضاً .  
باب حكم الإمام الخ . الحديث المروي عن أنس بن مالك في الصحيحين ليس فيه ذكر

أن ذلك كان بعد الدخول في الصلاة . وفي بعضها التصريح بأن ذلك كان قبل التكبير ، وقال  
 النووي : أظهر أنهما واعتان . فإن ثبت ذلك : وإلا فإما في الصحيحين أصح . وقوله في  
 الحديث لمقدم (٥٨٥) : « أن مكأكم » مستوفى فعل محذوف هو وفاعله ، والتقدير : الرموا

الصلاة قال : إنما أنا بشر مثلكم وإنى كنت جنباً . رواه أحمد وأبو داود  
قال الحافظ : اختلف في وصله وإرساله ، وقال أبو داود . رواه أيوب وابن عون  
وهشام عن محمد بن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فكبر ، ثم أوماً  
إلى القوم أن اجلسوا ، وذهب فاعتسل » .

### باب وجوب متابعة الإمام والنهي عن مسابقتها

(٥٨٦) عن أبي هريرة : « أن رسول الله قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا  
عليه : وإذا كبر : فكبروا . وإذا ركع : فركعوا : وإذا قال : سمع الله لمن  
حمده . فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد ، وإذا سجد : فاسجدوا . وإذا صلى  
وعداً . فصلوا قعوداً أجمعين » . متفق عليه .

(٥٨٧) وفي نسخة : « إنما الإمام ليؤتم به : فإذا كبر : فكبروا . ولا تكبروا حتى  
يكبروا وإذا ركع : فركعوا ، ولا تركعوا حتى يركع ، وإذا سجد فاسجدوا ،  
ولا تسجدوا حتى يسجد » . رواه أحمد وأبو داود .

مكاية وقوله : في رواية محمد بن سيرين : « أن اجلسوا » يدل على أنهم كانوا قد اضطجعا  
لصلاة قياماً . وقد صرح بذلك البخاري . واختلفت أقوال العلماء في صلاة الإمام وهو  
حسب . فقيل : إن عدواً بذلك بعد الصلاة فصلاهم صحيحة ، وقيل : إنها فاسدة . وفرق قوم  
بين أن يكون الإمام عدماً بحسب مقتضى حديثه . حيث صلاة المؤمنين ، وإن لم يكن عالماً أي  
كان نسياً ففسد صلاتهم . ولما مرشد . وسبب اختلافهم هو هل صحة اعتقاد صلاة المؤمنين  
مرتطة بصحة صلاة الإمام أم ليست مرتطة ، فمن أبرزها مرتطة دل : صلاتهم باطلة . ومن  
رآها مرتطة دل : صلاتهم دسدة ، ومن فرق بين السهو والعمد فصد إلى ظاهر الخبر  
المتقدم (٥٨٥) فإن ظاهر حديثهم يوافق على صلاتهم ، والشافعي يرى أنه لو كانت الصلاة  
مرتطة لزم أن يبدؤوا بالصلاة مرة ثانية .

باب وجوب اتباع : الحديث (٥٨٦) يدل على وجوب متابعة الإمام : فامط (إعما) في قوله :  
« إنما جعل الإمام ليؤتم به » من جميع الحصر عدد جماعة من أئمة الأصول ، والمراد بالحصر  
عد حصر نفسه في الاعتداء بالإمام والاتباع له . ومقتضى ذلك أن لا يحالنه في شيء من  
الأحوال إلا الأعمال الناطقة . نقي لم يتابع عنها للمؤمن . كالبية ؛ فلا يضر الاختلاف فيها فلا



(٥٨٨) عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار . أو : يحول الله صورته صورة حمار » . رواه الجماعة .

(٥٨٩) عن أنس قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيها الناس إني إمامكم فلا تسبقوني بالركوع : ولا بالسجود : ولا بالقيام : ولا بالتعود : ولا بالأصراف » . رواه أحمد ومسلم .

(٥٩٠) وعن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إنما حيل الإمام ليؤتم به : فلا تركعوا حتى يركع ، ولا ترفعوا حتى يرفع » . رواه البخاري .

يصح الاستدلال به على من جور اتمام من يصلي الظهر بمن يصلي العصر ، ومن يصلي الأداء عن يصلي القضاء ، ومن يصلي الفرض بمن يصلي الفل ، وعكس ذلك . وعامة الفقهاء على ارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام وترك مخالفته له في الية أو غيرها ، لأن ذلك من الاختلاف ، وقد نهى عنه صلى الله عليه وسلم بقوله : فلا تحتلوا . وأحيب بأنه صلى الله عليه وسلم قد بين وجوه الاختلاف فقال : « فإذا كبر فكبروا » الخ ويتعقب بإلحاق غيرها بها قياساً كما تقدم ، ذكر ذلك الشوكاني . وقد استدل أصحاب الشافعي بهذا الحديث على عدم توقف صحة صلاة المأموم على صحة صلاة الإمام بناء على اختصاص النهي عن الاختلاف بالأمور المذكورة في الحديث . أو بالأمور التي يمكن للتؤم الاطلاع عليها ، وتستدل بالحديث القائلون بأن صحة صلاة المأموم لا تتوقف على صحة صلاة الإمام إذا كان حساً ؛ أو محدثاً ، أو عليه محاسة خفية على المأموم ؛ مع عدم صحة صلاة الإمام لاختصاص النهي بالأمور المذكورة في الحديث وقوله : « إذا كبر فكبروا » فيه أن المأموم لا يشرع في التكبير إلا بعد فرائع الإمام منه . وكذلك الركوع ، والرفع منه ، والسجود ، ويدل على ذلك قوله في الرواية الثانية (٥٨٧) : « ولا تكبروا حتى يكبر الخ » وكذلك سائر الروايات الدالة على النهي . وقد احتج في ذلك : هل هو على سبيل الوجوب أو الندب ؟ قل الشوكاني : والظاهر الوجوب من غير فرق بين تكبيرة الإحرام وغيرها ، وقوله : « وإذا دل مع الله لمن حمده ، فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد » وقد اختلف فيه العلماء فقال مالك وأبو حنيفة وغيرها : إن الإمام يقول إذا رفع رأسه من الركوع : سمع الله لمن حمده فقط ، ويقول المأموم : ربنا لك الحمد فقط . وذهب طائفة أخرى إلى أن الإمام والمأموم يقولان جميعاً : سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد . وأن المأموم يتبع فيها معاً الإمام

## باب انعقاد الجماعة باثنين أحدهما صبي أو امرأة

(٥٩١) عن ابن عباس ول: « بثُّ عند خاتني ميمونة ؛ فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل : فقامت أصلي معه : فقامت عن يساره . فأخذ برأسي وأقامني عن يمينه » . رواه الجماعة .

(٥٩٢) عن أبي سعيد وأبي هريرة ولا : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من استيقظ من الليل وأبغض أهله : فصايا ركعتين جميعاً : كتباً من الذاكرين الله كثيراً والذاكرات » . رواه أبو داود وقال : ( إن معصية لم يرفعها . ولا ذكر أباً هريرة . وجعله كلام أبي سعيد . ومضمونها رواه موقوف ) وقد أخرجه النسائي وابن ماجة مسنداً .

كسائر التكثير سواء . وقد قدما بحث ذلك في باب الرفع من الركوع وذكرنا حديث أنس (٣٥٢) هناك الذي يدل على صحة قول مالك وأبي حنيفة ، وقوله : « وإذا صلى قاعداً فصبراً قعوداً » قد تقدم بياؤه في اقتداء القادر بالقيام بالخالس ، وفيه دليل من قول : إن المؤمن يبيع الإمام كما سبق ذكره . وإليه ذهب أحمد وأهل الظاهر . والحديث (٥٨٨) ظاهره يدل على حرمة الرفع قبل الإمام لكونه نوعه عليه بالنسخ ، وهو أشد العقوبات ، وبذلك حزم النووي . والخير أن داخله يأم ونحوه صلاته . وعن ابن عمر أنها تسطل . وقوله في حديث (٥٨٩) ولا بالانصراف . قل النووي : المراد بالانصراف السلام . انتهى . قل الشوكاني : ويحتمل أن يكون المراد النهي عن الانصراف من مكان الصلاة ، وقد جاء في رواية عن ابن مسعود بإسناد رجاله ثقات أنه ول : إذا سلم الإمام — وللرجل حاجة — ولا يبطره ؛ إذا سلم ؛ أن يستقبله بوجهه . وإن فصل الصلاة التسليم .

باب انعقاد الجماعة . يدل الحديث (٥٩١) على انعقاد الجماعة باثنين أحدهما صبي . ول الشوكاني : وليس على قول من منع من انعقاد إمامة من معه صبي فقط دليل ، ولم يستدل لهم في بحر إلا بخديث : « رفع القلم » ورفع القلم لا يدل على عدم صحة صلاته . وانعقاد الجماعة هـ . ولو سلم لكان محضاً بحديث ابن عباس (٥٩١) وقد ذهب إلى أن الجماعة لا انعقد صبي واحد وأبو حنيفة وأصحابه . وذهب أصحاب الشافعي والإمام يحيى إلى الصحة . وقد اختلف في صحة صلاة من وصف عن اليسار قليل : لا تبطل ، بل هي صحيحة ، وهو

### باب انفراد المأموم لعذر

(٥٩٣) عن جابر قال : « كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ثم يأتي فيؤتم قومه ؛ فصلى ليلة مع النبي صلى الله عليه وسلم والعشاء ، ثم أتى قومه فأتمهم ، فاستفتح سورة البقرة فاتخرف رجل فسلم ، ثم صلى وحده وانصرف . فقالوا له : أأنافقت يا فلان ؟ قال : لا والله ، ولأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا أخبرته . فاتاه فقال : يا رسول الله إنا أصحاب واضح عمل بالشهار ، وإن معاذاً صلى معك العشاء ، ثم أتانا ؛ فاستفتح بسورة البقرة . فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على معاذ قال : أفأتان أنت يا معاذ ؟ ! اقرأ : والشمس وضحاها ، والصبحى ، والليل إذا يغشى . وسبح اسم ربك الأعلى » . رواه الشيخان وأبو داود والنسائي .

### باب للإمام أن يستخلف غيره

(٥٩٤) عن سهل بن سعد : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو قول الجمهور . وتمسكوا بعدم بطلان صلاة ابن عباس لوقوفه عن اليسار لتقريره صلى الله عليه وسلم له على أول صلاته . وقيل : نطل . وإليه ذهب أحمد والهادوية قالوا : وتقريره لابن عباس لا يدل على صحة صلاة من وقف من أول الصلاة إلى آخرها عن اليسار علماً ، وغاية ما فيه تقرير من جهل الموقف ، والجهل عذر . ذكر ذلك الشوكاني ، والحديث (٥٩٢) استدله على صحة الإمامة واعتقادها رجل وامرأة . وإلى ذلك ذهب الفقهاء قل الشوكاني : ولكنه لا يخفى أن قوله . فصليا ركعتين جميعاً محتمل ، لأنه يصدق عليهما إذا صلى كل واحد منهما ركعتين معزداً : أيهما صلياً جميعاً ركعتين ؛ أي كل واحد منهما فعل الركعتين ولم يفعلهما أحدهما فقط ، ولكن الأصل صحة الجماعة وانعقادها بانراة مع الرجل كما تنعقد بالرجل مع الرجل . ومن مع ذلك فعليه الدليل . انتهى .

باب انفراد المأموم لعذر . هذه القصة المذكورة في الحديث (٥٩٣) قد روت على أوجه مختلفة . وأصح الروايات هي المذكورة في هذا الحديث ، وهذا يدل على حوار صلاة من قطع الائتم بعد النخول فيه لعذر ، وأتم لنفسه كما أشار إلى ذلك صاحب المتقى

باب للإمام أن يستخلف غيره . قال الشوكاني : والحديث يدل على حوار انتقال



ابن عوف : ليصلح بينهم : فحانت الصلاة : فجاء المؤذن إلى أبي بكر : فقال :  
أتصلي بالناس فأقيم ؟ قال : نعم . قال : فصلّي أبو بكر : فجاء رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : والناس في الصلاة : فتخلص حتى وقف في الصف : فصمق الناس ،  
وكان أو بكر لا ينفث في الصلاة : فلما أكثر الناس التصفيق : انفت فرأى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : فأتار إليه رسول الله أن امكث مكانك : فرفع  
يديه فحمد الله على ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ، ثم استأخر  
أبو بكر حتى استوى في الصف . وقدم النبي صلى الله عليه وسلم فصلّي ، ثم  
انصرف : فقال : يا أبا بكر ما صنعت أن ثبت إذ أمرتك ؟ فقال أبو بكر :  
ما كان لأبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مالي رأيكم أكثرتم التصفيق ؟ ! من دابة  
شيء في صلاته فليستح فإنه إذا سبح التفت إليه ، وإثما التصفيق للنساء .  
متفق عليه .

## باب المسبوق يدخل مع الإمام على أى حال كان

ولا يعند بركة لا يدرك وقوعها

(٥٩٥) عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا جئتم إلى

الإمام مأموماً إذا استحلف فحضر مستحلفه ، وادعى ابن عبد البر أن ذلك من خصائص  
النبي صلى الله عليه وسلم ، وادعى الإجماع على عدم حوارد ذلك لغيره . وبوقض بأن الخلاف  
ثابت ، وأن الصحيح المشهور عند الشافعية الحواز . وقال الشوكاني . والخلاف في الصلاة  
لعدد حائز من طريق الأولى . لأن قصاره وقوعها لإمامين ، انتهى . وقد بحث في بعض  
الأحوال إقامة المأموم على الإمام إذا طرأ على الإمام شيء يباي الطهارة كما إذا رعب  
أو تذكر أنه محدث ، أو سقه حدث ، لتقديم عمر حيناً صرب في الصلاة لعبد الرحمن بن  
عوف . وروى قدم على رجلاً حيناً رعب في أثناء الصلاة .

باب المسبوق أع : فوله في الحديث (٥٩٥) : « فاسجدوا » فيه مسروعية السجود

من أدركه ساجداً . وقوله : « ولا يدعها شيئاً » أى واقفوه في السجود ، ولا تجعلوا ذلك



الصلاة ؛ ونحن سجدوا ؛ فاسجدوا ، ولا تغدوها شيئاً ، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة » رواه أبو داود ، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه ، والحاكم في المستدرک ؛ وقال : صحيح .

(٥٩٦) عن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة » . أخرجاه .

(٥٩٧) عن علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل قالا : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أتى أحدكم الصلاة ؛ والإمام على حال ؛ فليصنع كما يصنع الإمام » . رواه الترمذي ، قال في التلخيص : فيه ضعف وانقطاع .

#### باب المسبوق يقضى ما فاتته إذا سلم إمامه من غير زيادة

(٥٩٨) عن المغيرة بن شعبة قال : « تخلفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة سوك ؛ فتمررَ وذكر وضوءه ، ثمَّ عمد الناس — وعبد الرحمن يصلي بهم — فصلّى مع الناس الركعة الأخيرة ؛ فلما سلم عبد الرحمن قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يتمّ صلاته ؛ فلما قصاها ؛ أقبل عليه فقال : قد أحسنت وأصبت . يخطبهم أن صلّوا الصلاة لوقتها » . منق عليه .

ركعة . وقوله : « ومن أدرك الركعة » قال الشوكاني . قيل : المراد بها الركعة ، وإلى ذلك ذهب الجمهور . وقوله : في حديث (٥٩٦) . « فقد أدرك الصلاة » قل ابن رسلان : المراد بالصلاة هنا ركعة ؛ أي صحت له تلك الركعة ، وحصل له فصلها ، انتهى . وقوله في حديث (٥٩٧) : « فليصنع كما يصنع الإمام » قال الشوكاني : فيه مسروعية دخول اللاحق مع الإمام في أي جزء من أجزاء الصلاة أدركه . من غير فرق بين الركوع والسجود والقعود ، لطاهر قوله : « والإمام على حال » والحدث وإن كان فيه ضعف لكنه سهد له أحاديث أخرى لا بأس بها .

باب المسبوق يقضى الخ . يدل حديث الباب (٥٩٨) على أن المسبوق يقضى ما فاتته إذا سلم إمامه من غير زيادة ، وأن ما يدركه الموتر مع الإمام هو أول صلاته .

## باب موقف الإمام والمأموم وأحكام الصفوف

(٥٩٩) عن جابر بن عبد الله قال : « قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي ؛ فجلست فقصت عن يساره : فأخذ يدي ؛ فأدأني حتى أقامني عن يمينه . ثم جاء جبار ابن صخر : فقام عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ بأيدينا جميعاً فدفع حتى أقامنا خلفه » . رواه مسلم وأبو داود .

(٦٠٠) عن سمرة بن حبيب قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنا ثلاثة أن يتقدم أحدها » . رواه الترمذي . وقال : حدث غريب .

(٦٠١) عن ابن عباس قال : « صليت إلى جنب النبي صلى الله عليه وسلم : وعائشة معنا فصلت خلفها وآت إلى جنب النبي صلى الله عليه وسلم فصلت معه » . رواه أحمد والنسائي . ورجال الإسناد ثقات .

(٦٠٢) عن أسد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى به وناتته ، أو حائته : قال : فأقامني عن يمينه ، وأقام امرأة خلفها » . رواه أحمد ومسلم وأبو داود .

(٦٠٣) عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ومتطوا الإمام وسدوا الخلل » . رواه داود عن شيخه ، قال النسائي : صالح .

باب موقف الإمام إلى : الحديث (٥٩٩) يدل على مسروعية موقف الواحد عن يمين الإمام . وقد ذهب الأكثر إلى أنه واجب وروى عن ابن السيب أنه مدبوق فقط . وقوله : فدفعنا حتى أقامنا خلفه . وقوله في حديث سمرة (٦٠٠) : « أمرنا صلى الله عليه وسلم إذا كنا ثلاثة أن يتقدم أحدها » في هذه الروايات دليل على أن موقف الرجلين من الإمام في الصلاة خلفه ، وبه قال علي بن أبي طالب وعمر واهل ، وجابر بن زيد . وإليه ذهب الشافعي وأبو حنيفة . ولابن سيب التماس : وليس ذلك شرطا عند أحد منهم ، ولكن الخلاف في الأولى والأحسن .

والحديثان (٦٠١) و (٦٠٢) كما في الشوكاني يدلان على أنه إذا حصر مع إمام جماعة رجل وامرأة كان موقف الرجل عن يمينه وموقف المرأة خلفها . وأنها لا تصف مع الرجل . ونحوه في ذلك ما يخفى من الافتتان . فلو حالت أحزابها صلاتها عند الجمهور . وعند الحنفية يفسد صلاة الرجل دون المرأة ، ول في الصحيح : وهو عجيب .

(٦٠٤) عن أبي مسعود الأنصاري قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح منا كبتنا في الصلاة ، ويقول : استروا ولا تختلفوا ، فتختلف قلوبكم ليلتي منكم أولو الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم » . رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه .

(٦٠٥) عن ابن مسعود : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليلتي منكم أولو الأحلام والنهي ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، وإياكم وهيئات الأسواق » . رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي .

(٦٠٦) عن أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يليه المهاجرون والأنصار ليأخذوا عنه » . رواه أحمد وابن ماجه ، ورجال إسناده عبد ابن ماجه رجال الصحيح .

### موقف الصبيان والنساء من الرجال

(٦٠٧) عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشعري : « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يسوي بين الأربع ركعات في القراءة والقمام ، ويجعل

وقوله في حديث أبي هريرة : « وسطوا الإمام » فيه مشروعية حمل الإمام مقابلاً لوسط الصف ، والمراد بالخلل هو ما بين الاثنين من الاتساع . وسيأتي ذكره .  
وقوله في حديث (٦٠٥) : « ليلي » أي يقرب مني ، والمراد بأولي الأحلام والنهي : العلاء والمالعون .

وفوه في حديث (٦٠٥) : « هيئات الأسواق » أي المارعة ، وارتفاع الأصوات ، والهوشة . الفتنة والاحتلاف . والمراد به النبي عن ارتفاع الأصوات وإحداث الفتنة كما هي من عادات الأسواق .

وقوله في حديث (٦٠٦) : « يحب أن يليه المهاجرون والأنصار » فيه مشروعية تقدم الأنصار والمهاجرين في وقت النبي صلى الله عليه وسلم ويقاس عليه تقدم أهل العلم والمصل كما يدل على ذلك الحديثان (٦٠٤) و (٦٠٥) .

باب موقف الصبيان الح : قوله في حديث أبي مالك (٦٠٧) : « ويجعل الرجال تقدم العلمان الح » يدل على مشروعية تقديم صفوف الرجال على العلمان والعلمان على النساء . هذا

الركعة الأولى هي أطولهن لكي يُثَوِّبَ النَّاسَ ، ويجعل الرجال قُدَّامَ الظُّلَمَانِ ،  
والظُّلَمَانِ خلفهم ، والنساء خلف الظُّلَمَانِ . رواه أحمد وأبو داود ، وفي  
إسناده شهر بن حوشب وفيه مقال .

(٦٠٨) عن أنس : « أن جدته مَنِيكَة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام  
صنعتة فأكل ؛ ثم قال : قوموا فلاصِّلِي لَكُمْ : فقامت إلى حصير لنا قد سُودَ  
من طول ما لبس ؛ فصنعتة بماء ، فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
وقت أنا واليتيم وراءه ، وقامت العجوز من ورائنا ؛ فصلى لنا ركعتين ،  
ثم انصرف . رواه الجماعة إلا ابن ماجه .

(٦٠٩) وعن أنس قال : « صليت أنا واليتيم في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم ،  
وأُمِّي خلفنا : أم سليم . رواه البخاري .

(٦١٠) عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خير صفوف  
الرجال أولها ؛ وآخرها آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها ؛ وآخرها أولها .  
رواه الجماعة إلا البخاري .

إذا كان نعمان أسين وأكثر : فإن كان صلى واحد دخل مع الرجال . ولا ينفرد خلف  
الصف . ول ذلك أسكي . ويد على ذلك حديث أنس (٦٠٩) فإن فيه أن اليتيم لم يقف  
مفرداً بل صف مع أنس . وقل أحمد بن حنبل . يكره أن يقوم الحي مع الناس في  
المسجد خلف الإمام إلا من قد احتلم وأُتيت ، ولمع خمس عشرة سنة . والمراد باليتيم هنا  
صغيرة بن أبي صميرة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وموله في حديث (٦١٠) : « خير صفوف الرجال أولها » فيه التصريح بأفضلية  
نصف الأول وقوله . « خير صفوف النساء آخرها » ما في الوموف فيه من المعد عن  
مخالفة رجال . وفيه أن صلاة النساء حائز من غير فرق بين كونهن مع الرجال ؛  
أو مفردات وحدهن . ذكر باب الشوكي .



## باب ما جاء في صلاة الرجل فذاً

ومن ركع أو أحرم دون الصف

(٦١١) عن علي بن شيبان : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف : فوقف حتى ابصر الرجل : فقال له : استقبل صلاتك : فلا صلاة لمنفرد خلف الصف » . رواه أحمد وابن ماجه ، قال ابن سبويه الناس : رواه ثقات معروفون .

(٦١٢) عن وابصة بن معدي : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده ، فأمره أن يعيد صلاته » . رواه الخمسة إلا النسائي . قال ابن عبد البر : إنه مضطرب الإسناد . ولا تفته جماعة من أهل الحديث . وقال ابن سبويه الناس : ليس الاضطراب الذي وقع فيه مما يضره .

(٦١٣) عن أبي بكر : « أنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع : فركع قبل أن يصل إلى الصف : فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم : فقال : رادك الله حرصاً ولا تعد » . رواه أحمد والبحاري وأبو داود والنسائي .

باب ما جاء في صلاة الخ : قال الشوكاني : قد اختلف السلف في صلاة للأموم خلف الصف وحده : فقالت طائفة : لا يجوز ، ولا يصح . ومن قال بذلك السجى والحسن بن صالح وأحمد وإسحاق وحماد وابن أبي ليلى ووكيع ، وأجاز ذلك الحسن البصرى ومالك والشافعى وأصحاب الرأى . وفرق آخرون في ذلك فأروا على الرجل الإعادة دون للمرأة . وعمك القائلون بعدم الصحة بحديثي علي بن شيبان (٦١١) ووابصة (٦١٢) . وتمسك القائلون بالصحة بحديثي أبي بكر (٦١٣) قالوا : لأنه أنى بعض الصلاة خلف الصف ولم يأمره النبي بالإعادة : فيحمل الأمر بالإعادة على جهة السد مسالعة في المحافظة على الأولى . ومن حمله ما تمسكوا به حديثاً ابن عباس وحابر : إحداهما كل واحد منهما حتى جعله عن يمينه ، قالوا . فقد صار كل واحد منهما خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الإدارة . وهو عمك عن معيد المطلوب لأن للدار من البسار إلى اليمن لا يسدى مصلياً خلف الصف وإعما هو متصل عن اليمن . ومن متمسكاته ما روى عن الشافعى أنه كان يصعب حديث وابصة (٦١٢) ويقول . لو كانت لقلب به ، انتهى . وقد اختلف العلماء في قوله في حديث أبي بكره (٦١٣) : « لا تعد » . قال الحافظ في التاجين : اختلف في معنى قوله : « لا تعد »



(٦١٨) عن أبي أمامة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سَوُّوا صفوفكم ، وحافظوا بين مناكبكم ، ولينوا في أيدي إخوانكم ، وسدُّوا الخلل فإن الشيطان يدخل فيما بينكم بمنزلة الخدَفِ » ( يعني أولاد الصَّانِ الصَّغار ) رواه أحمد ، قال المنذرى : رواه بإسناد لا بأس به .

(٦١٩) عن جابر بن سمرة قال : « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها ، قلنا : يا رسول الله كيف تصف الملائكة عند ربها ، قال : يتيمنون الصف الأول ، ويتراصون في الصلاة » رواه الجماعة إلا البخارى والترمذى .

(٦٢٠) عن أنس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أحيوا الصف الأول ثم الذى يليه . فإن كان قصص فليكن فى الصف المؤخر » رواه أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه .

(٦٢١) عن عائشة قالت : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله وملائكته يصلون على الذين يصلون على مباهن الصفوف » رواه أبو داود وابن ماجه ، رجاله رجال الصحيح على ما فى معاوية بن همام من المقال .

(٦٢٢) وعن أبي سعيد الخدرى : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى فى أصحابه تحرا : فقال لهم : تقدموا فأما ما نرى ونهتكم من وراءكم ، لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله عز وجل » رواه مسلم والنسائى وأبو داود وابن ماجه .

هو السهم قبل أن يراس . وحديث أنى أمامة (٦١٨) قوله فيه : « وحافظوا بين مناكبكم » أى : احفظوا بعضها حدا . بعض بحيث يكون مكاب كل واحد من النصابين موازيا لمنكب الآخر ، ومسانمآ له . وقوله : « لينوا في أيدي إخوانكم » أى : إذا وضع من يسوى الصفوف يده على منكبه فليستو ، وإذا أراد أن يدخل فى الصف فليوسع له . والحديث (٦١٩) فيه دلالة على إتمام الصف الأول . وحديث أنس (٦٢٠) فيه مشروعية إتمام الصف الأول . وحديث عائشة (٦٢١) فيه الإشارة إلى أصلية من يصل على مباهن الصفوف . وقد تمسك



## باب هل يأخذ القوم مصاففهم قبل الإمام

(٦٢٣) عن أبي هريرة : « أن الصلاة كانت تقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيأخذ الناس مصاففهم قبل أن يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم مقامه » رواه مسلم وأبو داود .

(٦٢٤) وعنه قال : « أقيمت الصلاة : وعدت الصفوف قياماً : قبل أن يخرج إلينا النبي صلى الله عليه وسلم : فخرج إلينا . فلما قام في مصلاه : ذكر أنه جنب ، وقال لنا : مكثنا على هيئتنا ، يعني قياماً ، ثم رجع فاغتسل ، ثم خرج إلينا ورأسه تقطر : فكبر . فصليا معه » متفق عليه .

(٦٢٥) عن أبي قتادة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني قد خرجت » رواه الجماعة إلا ابن ماجه ، ولم يذكر البخاري فيه : « قد خرجت » .

نسعى بحديث (٦٢٢) أن كل صف مسلم ، إمام من ورائه ، وعامة أهل العلم خالصوه . وقوله فيه : « حتى يؤخرهم الله عز وجل » أي يؤخرهم عن رحمة ، وعطية فضله .

باب هل يأخذ الخ : الحديث (٦٢٣) يدل على مسروعية اعتدال الصفوف قبل وصول الإمام إلى مكانه وحوار قيام المؤمنين ، وهو معارض لحديث أبي قتادة (٦٢٥) في الشوكاني : وجمع بينهما بأن ذلك ربما وقع لبيان الحواز . أو بأن صحتهم في حديث أبي هريرة (٦٢٣) كان سبباً للنهي عن ذلك في حديث أبي قتادة ، وأنهم كانوا يقومون ساعة تمام الصلاة : ونفذ بحرج النبي صلى الله عليه وسلم فهاهم عن ذلك لاحتمال أن يقع له شغل يبطئ فيه عن الخروج : فيشق عليهم انتظاره . وقوله في حديث قتادة (٦٢٥) : « حتى تروني قد خرجت » يدل على أن قيام المؤمنين في المسجد إلى الصلاة يكون عند رؤية الإمام ، وذهب الأكابر إلى أنهم يقومون إذا كان الإمام معهم في المسجد عند فرائع الإقامة . وقال الإمام مالك في الموطأ : ثم أسمع في قيام الناس حين تمام الصلاة بحد محدود ، إلا أني أرى ذلك على طرفة الناس ، فإن فهم الثقيل والحييف . وإنما إذا لم يكن الإمام في المسجد فذهب الجمهور إلى أنهم يقومون حين يرويه ، وحالف البعض في ذلك ، وحديث الباب حجة عليهم



## باب وقوف الإمام أعلى من المأموم

(٦٢٦) عن همام : « أن حذيفة أمّ الناس بالمداين على دكان ، فأخذ أبو مسعود بقميصه فجذبه ، فلما فرغ من صلاته : قال : ألم تعلم أنهم كانوا ينهون عن ذلك ؟ قال : بلى ، قد ذكرت حين مددني » رواه أبو داود ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، وفي رواية للحاكم التصريح برفعه .

(٦٢٧) عن ابن مسعود قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقوم الإمام فوق شيء والناس خلفه . يعني أسفل منه » رواه الدارقطني ، وذكره الحافظ في التلخيص ؛ وسكت عنه .

(٦٢٨) عن سهل بن سعد : « أن النبي جلس على المنبر في أول يوم وضع ، فكبر وهو عليه ، ثم ركع ، ثم نزل القهقري ؛ فسجد ؛ وسجد الناس معه ، ثم عاد حتى فرغ . فلما انصرف قال : أيها الناس إنما فعلت هذا لتأتموا بي ولتعلموا صلاتي » متفق عليه .

باب وقوف الإمام إلیح : قوله في الحديث الأول : « على دكان » المراد به الدكة ، أو المكان المرتفع . أو الحائوت ، وقد استدل بهذا الحديث على أنه يكره ارتفاع الإمام في المجلس ، قال ابن رسلان : وإذا كره أن يرتفع الإمام على المأموم الذي يقتدى به فلأن يكره ارتفاع المأموم على إمامه أولى . وقد حكى للهدى في البحر الإجماع أنه لا يضر الارتفاع قدر القامة من المؤتم في غير المسجد ؛ إلا محذاه رأس الإمام أو متقدماً ، وأن ما زاد فسد واستدل بحديث أس (٢٣٠) قال الشوكاني : ولا دليل على حوار ما تعدى القامة ورد بأن الأصل عدم المانع . وذهب الشافعي إلى أنه يعني قدر ثلاثمائة ذراع ، واختلف أصحابه في وجهه وقيل عطاء : لا يضر البعد في الارهاق بهما على المؤتم محال الإمام . قال الشوكاني والحاصل من الأدلة منع ارتفاع الإمام على المؤتمين من غير فرق بين المسجد وغيره ، وبين القامة ، ودونها ، وفوقها ، لقول أبي سعيد : إنهم كانوا ينهون عن ذلك . وقول ابن مسعود (٦٢٧) وأما صلاته صلى الله عليه وسلم على المنبر فليل : إنه إنما فعل ذلك لعرض التعليم كما يدل عليه قوله في حديث (٦٢٨) : « ولتعلموا صلاتي » ولا تكون صلاته على المنبر

(٦٢٩) عن أبي هريرة : « أنه صلى على ظهر المسجد بصلاة الإمام » رواه سعيد في سننه ، وأخرجه الشافعي والبيهقي ، وذكره البخاري تعليقا .  
(٦٣٠) عن أس : « أنه كان يجمع في دار أبي نافع عن يمين المسجد في غرفة قدر قامة منها ، لها باب مشرف على المسجد بالبصرة ، فكان أس يجمع فيه ويأتي بالإمام » رواه سعيد في سننه .

### باب ما جاء في الحائل بين الإمام والمأموم وانتقال المنفرد أماماً

(٦٣١) عن يسر بن سعيد عن زيد بن ثابت : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ حجرة قال : حسبت أنه ول : من حصير في رمضان : فصلّى فيها ليالى فصلّى بصلاته ناس من أصحابه . فلت علم بهم جعل يقعد : فخرج إليهم : فقال : قد عرفت الذي رأيت من صنيعكم : فصلّوا—أيها الناس—في بيوتكم ؛ فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته ، إلا المكنونة » . رواه البخاري .  
(٦٣٢) عن عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرته : وجدار الحجرة قصير : فرأى الناس تنحصر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقام ناس يصليون بصلاته ، فصبحوا فتحدّوا . فقام رسول الله يصلي الليل اثنتي عشرة ساعة ، فقام ناس يصلون بصلاته » . رواه البخاري .

معذرة لانتهى عن الارتفاع باعتبار الأمة . وقوله في حديث أس (٦٣٠) : « إنه كان يجمع » إلخ فيه حوار كون المؤتم في مكان في خارج المسجد قال في البحر : ويصح كون المؤتم في داره والإمام في المسجد إن كان يرى الإمام أو يعلم ولم يتعد القامة .

اب ما جاء في الحائل إلخ : استدلل البخاري في صحيحة حديث عائشة (٦٣٢) على حوار أن يكون بين الإمام وبين المؤتمين حائط أو سترة ، وأحاديث الباب تدل على حوار أن يكون بين الإمام والمأمومين حائط . وأنه غير مانع من صحة الصلاة . قال في البحر : ولا يضر بعد المؤتم في المسجد ولا الحائل ولو فوق القامة مهما علم حال الإمام إجماعاً وكذلك لا يضر الحائل في غير المسجد ، ولو فوق القامة ، إلا أن يجمع من ذلك مانع ويؤحد

## باب صلاة المريض

(٦٣٣) عن عمران بن حصين قال : « كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال : صائم قائماً فإن لم تستطع فقاعداً . فإن لم تستطع فعلى جنبك » . رواه الجماعة إلا مسلماً ، وزاد النسائي : « وإن لم تستطع فمستلقياً ، لا يكلف الله نفساً إلا ما وسعها » .

(٦٣٤) عن علي بن أبي طالب : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يصلي المريض قائماً : إن استطاع : فإن لم يستطع صلى قاعداً . فإن لم يستطع أن يسجد أو مأ رأسه : وجعل سجوده أخفض من ركوعه . فإن لم يستطع أن يصلي قاعداً صلى على جنبه الأيمن مستقبلاً القبلة : فإن لم يستطع أن يصلي على جنبه الأيمن صلى مستلقياً ، رحلاه مما يلي القبلة » . رواه الدارقطني . قال النووي : هذا حديث ضعيف .

من الأحاديث المذكورة حوار انتفال المعرد إماماً في الواقل وفي غيرها لعدم الفارق وحديث (٦٣١) يدل أيضاً على أن صلاة الواقل في البيت أفضل .

باب صلاة المريض : تدل أحاديث الباب على أن المريض مخاطب بأداء الصلاة، وحدث عمران (٦٣٣) يدل على أن المريض أو من حصل له عذر له أن يصلي قاعداً أو على جنبه كما في الحديث ، والمعتبر في عدم الاستطاعة عند الشافعي هو المشقة . أو خوف زيادة للرض أو الهلاك : لا محذور التأم ؛ فإنه لا يبيح ذلك عند الجمهور ، وخالف ذلك المصور بالله . وظاهر قوله : « قاعداً » أنه يحوز أن يكون القعود على أية صفة شاء المصلي ، قيل : ويحوز له الصلاة قاعداً إن لم يستطع القيام أصلاً ، وقيل . هو الذي شق عليه القيام من المرض ، وهو مذهب مالك . وإيراد قوله : « فعلى جنبك » هو الحب الأيمن كما جاء في حديث علي (٦٣٤) وإلى ذلك ذهب الجمهور . ويدل حديث علي بن أبي طالب أن من لم يستطع أن يركع أو يسجد قاعداً يهوى للركوع والسجود ، ويجعل الإيمان لسجوده أحسن من الإيمان للركوع ، وإن من لم يستطع الصلاة على جنبه صلى مستلقياً ، حاعلاً رحليه مما يلي القبلة . قال الشوكاني : وظاهر الأحاديث المذكورة في الباب أنه إذا عذر الإمام من المستلق لم يحسب عليه شيء بعد ذلك . وقيل : يحسب الإيمان بالعيبي لقوله صلى الله عليه وسلم : إذا أحرمتهم فأمرؤا منهم ما استطعتم .



## باب صلاة المسافر (مسافة السفر)

(٦٣٥) عن شعبة عن يحيى بن يزيد الهنائي قال : « سألت أساعن قصر الصلاة فقال : كان رسول الله إذا خرج مسيرة ثلاثة أيام أو ثلاثة فرائخ صلى ركعتين . (سنة الشاك) » رواه أحمد ومسلم وأبو داود .

باب صلاة المسافر . قد وقع الخلاف الطويل بين علماء الإسلام في مقدار المسافة التي تقصر فيها الصلاة . وأما ما قلنا في ذلك : المثل . كما رواه ابن أبي شبة بإسناد صحيح عن ابن عمر . وإني ذلك ذهب ابن حزم الظاهري ، واحتج له بإطلاق السفر في كتاب الله تعالى كقوله : « وإذا صرتم في الأرض » وقال . لم يخص الله ولا رسوله ولا المسلمون أحدهم سفرًا من سفر . وقد أخذ بظاهر حديث أس (٦٣٥) الظاهرية كما قال النووي ؛ فذهبوا إلى أن أقل مسافة القصر ثلاثة أميال . قال في المصحح : وهو أصح حديث ورد في ذلك وأصرحه . وذهب الشافعي ومالك وأصحابهما وفقهاء أصحاب الحديث وغيرهم إلى أنه لا يخور إلا في مسيرة مرحلتين ، وهما ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية كما قال النووي . وقال أبو حنيفة : لا تقصر في أقل من ثلاث مراحل . وروى عن عثمان وابن مسعود وحذيفة . وذهب السامر والصادق إلى أن مسافته يوم وليلة ، قال في المصحح : وقد أورد البحاري ما يدل على أن اختياره أن أقل مسافة القصر يوم وليلة . قال الشوكاني بعدما ذكر هذه الأقوال : وحجج هذه الأقوال مأخوذ بعضها من قصره صلى الله عليه وسلم في أسفاره . وعصم من قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يعمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا ومعها ذو محرم » رواه الجماعة إلا النسائي . وفي رواية للبخاري . « لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم » وفي رواية لأبي داود « لا تسافر المرأة ريداً » . لاحقة في جميع ذلك أما قصره صلى الله عليه وسلم في أسفاره فاعدم استلزام فعله صلى الله عليه وسلم لعدم الحوار فيما دون المسافة التي قصر فيها . وأما هي المرأة عن أن تسافر إلاة أيام غير ذي محرم فعنية ما فيه إطلاق اسم السفر على مسيرة ثلاثة أيام . وهو غير مضاف للقصر فيما دونهما ، وكذلك مبنيها عن سفر اليوم دون محرم . والبريد لا ينافي حوار القصر في ثلاثة أميال أو ثلاثة فرائخ كما في حديث أس ؛ لأن الحكم على الأقل حكم على الأكثر . وأما حديث ابن عباس عند الطبراني أنه صلى الله عليه وسلم قل « يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة رده : من مكة إلى عسفان » فليس مما تقوم به حجة لأن



(٦٣٦) عن أنس قال : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة أربعاً ، وصليت معه العصر بذي الحليفة ركعتين » متفق عليه .

(٦٣٧) روى البخاري : « أن ابن عمر وابن عباس كانا بقصران وبفطران في أربعة بَرْدٍ ، وهي ستة عشر فرسجاً » .

### باب الصلاة في السفر

(٦٣٨) قال الله تعالى : « وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة » .

(٦٣٩) عن يعلى بن أمية قال : « قلت لعمر بن الخطاب : فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن حتم أن يقتلكم الذين كفروا . فقد آمن الناس ، قال :

في إسناده عبد الوهاب بن عاهد بن حير وهو متروك ، وقد سبه النووي إلى الكذب وقال الأردى : لا محل للرواية عنه . والراوى عنه اسماعيل بن عياش وهو ضعيف في المحاريب وعبد الوهاب المذكور حذرى ، والصحيح أنه موقوف على ابن عباس ، كما أخرج عنه الشافعى بإسناد صحيح . ومالك في الموطأ . إذا تقرر لك هذا فنتبين هو ثلاثة فراسخ . لأن حديث أنس في الباب متردد ما بينها وبين ثلاثة أميال ، والثلاثة الأميل مدرجة في الثلاثة الفراسخ فيؤخذ بالأكثر احتياطاً . انتهى . وقد اختلفوا في الميل . فقال النووي . الميل ستة آلاف ذراع ، وقيل : هو أربعة آلاف ذراع . وقيل : ثلاثة آلاف ذراع . وقيل : ألفا ذراع . والميل الكبير المستعمل عندنا الآن هو تقريباً ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع ، والفرسخ يساوى ثلاثة أميال ، والبريد يساوى أربعة فراسخ . والأربعة برد يساوى ستة عشر فرسجاً فهي تساوى ثمانين كيلو ونصف كيلو ومائة وأربعين متراً ذكر ذلك صاحب التاج في كتابه ، انتهى . وهذا المتدار يساوى خمسين ميلاً كبيراً تقريباً ، والثلاثة الفراسخ يساوى ( بحسب الميل أربعة آلاف ذراع ) ستة عشر كيلو متراً أو عشرة أميال الكبيرة .

باب الصلاة في السفر : قد اختلف العلماء في مسئلة قصر الصلاة في السفر فقل إن واجب ، وقيل : هو رحضة ، والتمام أفضل . وذهب إلى وجوب القصر في السفر الحنفية والهادوية وسبه النووي إلى كثير من أهل العلم ، وقيل الخطأ في التمام . كان مذهب

عجبت مما عجبت منه ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال :  
« صدقة تحبب الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته » رواه الجماعة إلا البخارى .

(٦٤٠) عن ابن عمر قال : « صحبت النبي صلى الله عليه وسلم : وكان لا يزيد في السفر  
على ركعتين : وأبا بكر ، وعمر ، وعثمان كذلك » . متفق عليه .

(٦٤١) عن عمر « أنه قال : صلاة السفر ركعتان ، وصلاة الأضحى ركعتان ، وصلاة  
المغرب ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان : تمام من غير قصر على لسان محمد » رواه  
أحمد والنسائي وابن ماجة . قال الشوكاني : رجاله رجال الصحيح إلا يزيد  
ابن أبي الجعد . وقد وثقه أحمد وابن معين . وقد روى من طرق أخرى  
سعيد بن جابر ، رجال الصحيح . وقال ابن القيم في النہدی : ثابت .

أكثر علماء السلف : وقفاء الأمام : على أن القصر هو الواجب في السفر . وعمر  
قول علي وعمر وابن عمر وابن عباس وغيرهم . وقال حماد بن سليمان : يعيد من يصلي  
في السفر أربعاً ، وقال مالك : يعيد ما دام في الوقت . وذهب الشافعي وأحمد ومالك إلى أنه  
رحضة . وقد أجمعوا على أنه لا يقصر في المصح ولا في المغرب . قال النووي : ذهب  
الجمهور إلى أنه يحوز القصر في كل سفر مباح . وذهب بعض السلف إلى أنه يشترط  
في القصر الخوف في السفر كما في الآية (٦٣٨) وبعضهم يشترط أن يكون السفر سفر  
حج أو عمرة أو سفر شاعة . واحتج القائلون بوجوب القصر بحجج : الأولى :  
« لا رمة صلى الله عليه وسلم يقصر في جميع أسفاره كما جاء في حديث ابن عمر (٦٤٠)  
وهو يثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه أتم الرباعية في السفر ألبتة ، كما قال ابن القيم .  
ويخبر عن هذه الحجة أن محمد بن النضر لا يدل على الوجوب كما ذهب إلى ذلك جمهور  
وأئمة الأصول . والحجة الثانية : حديث عائشة المتفق عليه بأنماط منها : « فرضت  
صلاة ركعتين : وأقرت صلاة السفر ، وأتمت صلاة الحضر » قال الشوكاني . وهو دليل  
على الوجوب . لأن صلاة السفر إذا كانت مفروضة ركعتين لم يحرم الرادة عليها .  
كما أنها لم تحرم الرادة على أربع في الحضر . انتهى . وقد أحيط على هذه الحجة بإحاطات  
مها : أن المراد تمهيداً « فرضت » أي قدرت ، وهو خلاف الظاهر . ومنها ما قاله  
ابن أبي الجعد من أن المراد قولها « فرضت » هي من أراد الإقتصار عليهما ، فربما في صلاة  
الحضر ركعتان على سبيل التحية ، وأربع صلاة السفر على حوار الإقتصار . وهو — كما قال  
الشوكاني — تأويل متعسف لا يعول على مله . والحجة الثالثة : قال الشوكاني هي ما في صحيح

(٦٤٢) عن ابن عمر قال : « صليت مع النبي بمئى ركعتين : وأبى بكر ، وعمر ، ومع عثمان صدراً من إمارته ، ثم أتمها » رواه الشيخان والنسائي .

(٦٤٣) عن ابن عباس قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة . لا يخاف إلا رب العالمين : فصلى ركعتين ركعتين » أخرجه الترمذى وصححه والنسائي .

(٦٤٤) عن ابن عمر قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمانا : ونحن خلال : صلما : فكان فيما علمنا : أن الله عز وجل أمرنا أن نصلّى ركعتين في السفر » رواه النسائي .

مسلم عن ابن عباس أنه قال : « إن الله عز وجل فرض الصلاة على لسان نبيك ، على المسافر ركعتين ، وعلى اتقيم أربعاً . والخوف ركعة » والحجة الرابعة : هي حديث عمر (٦٤١) وفيه : « صلاة السفر ركعتان تمام من غير قصر » وهو يدل على أن صلاة السفر المفروضة هي ركعتان فقط . والحجة الخامسة : هي حديث ابن عمر (٦٤٤) وفيه : « أمرنا أن نصلّى ركعتين في السفر » وأما حجج التمثالين بأن « تقصر رحصة وانمام أفضل فذأولى بها قول الله تعالى : ( ليس عليكم حاح أن تقصروا من الصلاة ) ونبي الجاح لا يدل على العزيمة بل على الرحصة . وعلى أن الأصل انمام . والتقصر إنما يكون من شيء أطول منه ، وأحجب أن الآية وردت في قصر الصفة في صلاة الخوف لا في قصر العدد لما علم من تقدم شرعية قصر العدد . والحجة الباية قوله صلى الله عليه وسلم : « صدقة جددى الله بها عليكم » هل يظهر من قوله صدقة من الله عليكم أن القصر رحصة . وأحجب أن الأمر هو لما يدل على أنه لا محيص عنها وهو انماطوب . والحجة الثالثة . ما في صحيح مسلم وغيره أن الصحابة كانوا يسافرون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمنهم القاصر ، ومنهم المقيم ، ومنهم المتكتم . ومنهم المفطر . لا يعيب بعضهم على بعض ، كذا قال النووي في شرح مسلم . نال الشوكاني . ومنه قد في صحيح مسلم قوله : « فمنهم القاصر ومنهم المقيم » وليس فيه إلا أحاديث الصوم والإفطار . وإذا نأت ذلك فليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم اطعم عى ذلك رآقرهم عليه . وقد نادت أقواله وأفعاله بخلاف ذلك . وقد أبكر جماعة من الصحابة على عدم ما أتممى وتروى أحمد عن عثمان أنه قال : أيها الناس لما قدمت تأهات بها ( أى بمئى ) وإلى سمعت رسول الله



(٦٤٥) عن عائشة قالت : « خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة رمضان ، فأفطرَ وصُمتُ ، وقَصَرَ وأُتممتُ ، فقلت : نأني وأُمي أفطرت وصمت ، وقصرت وأُتممت . فقال : أحسب يا عائشة » رواه الدارقطني . وقال : هذا إسناد حسن ، وقال في العمالي : المرسل أشبه . وقال ابن حزم : هذا حديث لا خير فيه . وضع فيه ، وقال في المذنب أنه سمع شيخ الإسلام ابن سبوية يقول : هذا حديث كذب على عائشة .

(٦٤٦) عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويقيم ، ويعطر ويصوم » . رواه الدارقطني وقال : إسناده صحيح . وقد كذب هذا الحديث ابن سبوية واستكره أحمد .

### باب الجمع بين الصلاتين

(٦٤٧) عن أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رحل قبل أن تزيغ

صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا تأهل رحل سجد فاجعل به صلاة مقم » فكان له عذر في إتمام الصلاة بموجب عدا الرواية . قل الشوكاني بعدما ذكر الأدلة . قد لاح من مجموع ما ذكرنا رحجان القول بالوجوب ( أي وجوب التقصر ) وأما دعوى أن إتمام أحسن : مدفوعة بملازمة صلى الله عليه وسلم التقصر في جميع أفعاله : وعدم صدور إتمام عنه ، كما تقدم . وبعد أن أراد صلى الله عليه وسلم خول عمره المتصون بدل الفاضل . وقد استدلل الدائلون بأن التقصر رحمة بخديجي عائشة (٦٤٥) و (٦٤٦) ولكن الحديين المذكورين لا يسميان للاستدلال لضعفهما بعد دل في الحديث عن الحديث الأول (٦٤٥) بعد ذكره لهذا الحديث : وسمعت شيخ الإسلام ابن سبوية يقول : هذا حديث كذب على عائشة ؛ ولم تكن عائشة لتعلي بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم وسائر أصحابه . وهي شاهدهم يقصرون بسمتها هي وحدها لا موجب : كيف أوهى الأمة « فرض الصلاة ركعتين فربدت في صلاة الخضر : وأقربت صلاة السفر » فكيف يتلوا بها أنها يريد على فرض الله وتحالف رسول الله وأصحابه . وبكاه شيخ الإسلام ابن سبوية في الحديث الثاني أيضاً (٦٤٦) فقال : هو كالحديث الأول . وول . إنه كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

باب الجمع بين الحملتين : يدل الحديث الأول (٦٤٧) على حوار جمع التأخير في السفر



الشمس أحر الظهر إلى وقت العصر . ثم نزل يجمع بينهما ؛ فإن زاعت قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب « متفق عليه » . وفي رواية أسلم : « كان إذا أراد أن يجمع بين الصلوتين في السفر يؤخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما » (٦٤٨) عن معاذ : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في عزوة ببوك إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أحر الظهر حتى يجمعها إلى العصر ، يصليهما جميعاً ، وإذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً . ثم سار ، وكان إذا ارتحل قبل المغرب أحر المغرب حتى يصليهما مع العشاء ، وإذا ارتحل بعد المغرب : يجعل العشاء فصلاًها مع المغرب » . رواه أحمد أبو داود والترمذي . والمخاطب في هذا الحديث خمسة أقوال ، أحدها : أنه حسن غرب . قاله الترمذي . وثانيها : أنه محفوظ صحيح . قاله ابن حبان . وثالثها : أنه مكبر . قاله أبو داود . ورابعها : أنه منقطع . قاله ابن حزم . وخامسها أنه موضوع . قاله الحاكم .

سواء أكان محدثاً في السير أم لا . وقد وقع الخلاف بين العلماء في الجمع في السفر : فذهب إلى حواره — مطلقاً : تقدماً وتأخراً — كثير من الصحابة والتابعين ؛ ومن النحاة ، الثوري والشافعي وأحمد وغيرهم . وقال قوم : لا يجوز الجمع مطلقاً إلا بضرورة وحاجة . وهو قول أبي حنيفة وغيره ، وقاؤا : إن الأحاديث الدالة على الجمع المراد منها جمع صوري وهو أن تؤخر المغرب مثلاً إلى آخر وقتها ويحل العشاء في أول وقتها ويصليهما معاً ، وعلى الحنفية : إن الجمع رحمة فهو كان على ما ذكرناه لكان أعظم صيقاً من الإتيان بكل صلاة في وقتها ، لأن مثل الأوقات وأحوالها مما لا يذكره أكبر الحجة بمسألة العمدة . وقد أيدته صاحب المصنف . وأيضاً لأخبار حديث صرخة ، جمع في وقت إحدى الصلوتين ، وذلك هو السند إلى عهد من عهد الجمع

والشهود عند ذلك أن الجمع يخص من حده السير . وقد ابن حبيب : يخص بالسير . ويستحب من حده من السير (٦٤٣) . في حرجه لا يرى وهو قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج من المغرب : عشاءه حده السير . » . وحديث ابن عباس (٦٤٧) وقد ارتد عن ذلك في السير خمس من السير . وقد أحمد وابن حزم ومالك . . يجوز جمع ما حرم من السير . وسائر حديثه (٦٤٧) وغيره من الشافعي مما وقع من التصريح في حديثه من حمل في نوطاً . « أن النبي صلى الله

(٦٤٩) عن ابن عباس : « عن النبي صلى الله عليه وسلم كان في السفر إذا زانفت الشمس في منزله جمع بين الظهر والعصر قبل أن يركب ؛ فإذا لم ترغ له في منزله سار ؛ حتى إذا حانت العصر نزل ؛ فجمع بين الظهر والعصر ، وإذا حانت له المغرب في منزله جمع بينها وبين العشاء ، وإذا لم تكن في منزله ركب ؛ حتى إذا كانت العشاء نزل فجمع بينهما » . رواد أحمد ، وروى أبو التيمزي حسبه ، قال الحافظ : وكأنه باعتبار المتابعة ، وعمل ابن العربي فصيح إساده وليس بصحيح . لأنه من طريق حسن بن عبد الله ، قال فيه أبو حاتم : إنه ضعيف ولا يحتاج بحديثه . وقال أحمد : له أسياء منكورة .

(٦٥٠) عن ابن عباس رضي الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاتي الظهر والعصر إذا كان على ظهر سيرة ، ويجمع بين المغرب والعشاء » أخرجه الشيخ .

(٦٥١) عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعاً وثلاثاً : الظهر ، والعصر ؛ والمغرب ، والعشاء » . متفق عليه .

عليه وسلم أحر الصلاة في عزوة تبوك : خرج صلى الظهر والعصر جميعاً . ثم دخل ثم خرج ؛ فصلى المغرب والعشاء جميعاً » ، قال الشافعي في الأم : قوله : « ثم دخل ، ثم خرج » لا يكون إلا وهو نازل ؛ فليسافر أن يجمع نازلاً ومسافراً ، قال ابن عبد البر : هذا أوضح دليل في الرد على من قال : لا يجمع إلا من حدى به السير وهو قاطع للالتباس . وقال الشافعية : ترك الجمع أفضل لأنه كان أكثر عاذته صلى الله عليه وسلم كما دل عليه حديث أنس (٦٤٧) وعن مالك رواية أنه مكروه .

وقد استدلل بحديث (٦٥٠) و (٦٥٢) القائلون بمواز الجمع مطلقاً بشرط أن لا تتحد ذلك خلقاً وعادة . قال في الفتح : ومنه في ابن سيرين وربيعة وابن المنذر والاقفال الكبير ؛ وحكاية الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث ، وقد رواه في البحر عن الإمامية . وذهب الجمهور إلى أن الجمع لم يعدر لا يجوز . لأهم قالوا : إن الجمع المذكور في الحديث صوري أن يكون أحر الظهر إلى آخر وقتها . وعمل العصر في أول وقتها . قال النووي : وهذا احتمال ضعيف أو اطل . لأنه يخالف لظاهر مخالفة لا تحتل التأويل . ومن التوידات للحمل على الجمع المنحوري ما أخرجه مالك في الموطأ والبخاري وأبو داود والنسائي عن

(٦٥٢) وفي لفظ للجماعة إلا البخاري وابن ماجه : « جمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء بالمدينة ؛ من غير خوف ؛ ولا مطر . قيل لابن عباس : ما أراد بذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أمته » .

(٦٥٣) عن ابن عمر قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا أعجبه السير يؤخر المغرب : فيصليها ثلاثاً . ثم يسلم ، ثم قلما يلبث حتى يقيم العشاء : فيصليها ركعتين ، ثم يسلم ، ولا يسبح بعد العشاء حتى يقوم من جوف الليل » . رواه البخاري .

### باب الإقامة ببلد في السفر

(٦٥٤) عن أبي هريرة : « أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم — إلى مكة : في السير . والمقام بمكة : إلى أن رجعوا — ركعتين » . رواه أبو داود الطيالسي .

(٦٥٥) عن يحيى بن أبي إسحاق عن أسول : « خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة : فصلى ركعتين ركعتين : حتى رحلنا إلى المدينة . قلت : أقمت بها شيئاً ؟ قال : أقمت بها عتراً » . متفق عليه .

ابن مسعود قال : « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا صلاتين : جمع بين المغرب والعشاء ، بالردقة ، وصلى العجر يومئذ قبل ميقاتها » قال الحافظ : في الفتح إن قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يخرج أمتي » في حديث للطبراني . أو قول ابن عباس في حديث (٦٥٢) : أراد أن لا يخرج أمته . يقدح في حمله على الجمع الصوري ، والمراد بقوله . « أن لا يخرج أمته » أي : إما فعل تلك لتلا يشق على أمته ويقتل ؛ فقصده إلى التخصيص .

باب الإقامة ببلد في السفر : للفقهاء في العصر عبد إقامته في بلد ثلاثة أقوال ، أحدها مذهب مالك والشافعي أنه : إذا أرمع المسافر على إقامة أربعة أيام أتم ، والثاني مذهب أبي حنيفة وسفيان الثوري أنه إذا أرمع المسافر على إقامته خمسة عشر يوماً أتم ، والثالث مذهب أحمد وداود أنه إذا أرمع على أكثر من أربعة أيام أتم . ذكر ذلك ابن رشد وقال : سب الخلاف أنه أمر مسكوب عنه في السرعة ، والتمسك على التحديد صعب عند الجميع ، ولذلك رام هؤلاء كلهم أن يستدلوا المنهزم من الأحوال التي نقات عنه عليه الصلاة والسلام ، أنه أقام فيها مقصراً ، أو أنه جعل لها حكم المسافر . ولهريق الأول ؛ انحوا







(٦٦١) عن ابن مسعود : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تقوم يتخفون عن الجمعة : لقد هممت أن أمر رجلاً يصلي بالناس ، ثم أحرق على رجال : يتخفون عن الجمعة : بيوتهم » رواه أحمد ومسلم .

(٦٦٢) وعن أبي هريرة وابن عمر : « أنهما سمعا النبي صلى الله عليه وسلم يقول على أعراب منبره : كَيْفَ تَهَيَّئُ أَقْوَامَ عَنْ وَدَعِهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ آيَخُنِمَنْ اللَّهَ عَلَى قِيَمِهِمْ ثُمَّ يَكُونُ مِنَ الْغَافِلِينَ » رواه مسلم ، ورواه أحمد والنسائي من حديث ابن عمر وابن عباس .

(٦٦٣) عن أبي الجعد الصمري رضي الله عنه : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ترك ثلاث جمع : تهاون بها : ضيع الله على قلبه » رواه أصحاب السنن والحاكم بسند حسن .

صلى الله عليه وسلم : إن هذا يوم جعله الله عبداً ، انتهى . وقد استدلل البعض بقوله تعالى : في الآية (٦٥٧) « ذلكم خير لكم » على عدم فرصة الجمعة ، وقال بعضهم : إن مسجد الذي كان صغيراً ما كان يجمع هو ورحله لكل المسلمين ، وما كنت تمام الجمعة في عهده صلى الله عليه وسلم ، مرة إلا في مسجده ، وقيل لعرب الذين كانوا مقيمين في نواحي ناحية مسلمون : وه يؤمروا . لحضور : فاستدل بعضهم به على عدم فرصة الجمعة على جميع المسلمين : فهي يد من فروض تكفية . ذكر ذلك الشوكاني ورد على هذا التماس . وقد استدلل بقوله في حديث (٦٦١) : « لقد هممت أن » على أن الجمعة من فرائض الأعيان ، وقوله في حديث (٦٦٢) : « ويجهلون أنه تعالى » الخبر هو التعطية والطمع . ومن انتهى عيسى : حثت لتكلمون في عهد اختلاف كبيراً قليل : إعدام اللطف وأما الأخير ، وقيل . هو حتى تكفر في صدوره . انتهى باحتمار . وقوله : في حديث (٦٦٣) : « تهاون بها » هل شوكاني . إن الخضع لمذكور إنما يكون على قلب من ردت ذلت تهاوناً بمعنى حين لأحدث نظافة على عهد الحديث انقياداً لهاون ، وكذلك تحمل الأحداث المطلقة على متينة بعدم تعدد كم تنسب . وقد استدلل بأحاديث الباب على أن الجمعة من فروض الأعيان . قل ابن عباس في معنى تجمع المسلمون على وجوب الجمعة وقد حكى حماد بن عيسى في أبيه من فروض الأعيان أو من فروض الكفاية وقال : هل كثير من فروض الكفاية . وهي من فروض الكفاية . وهو نعراني : ما ادعاء الخطابي من أن أكبر نفعها . قوله . جملة فروض على كفاية فيه ضرر ، فإن مذهب الأئمة الأربعة متفقة

(٦٦٤) عن سَمُرَةَ بن جندب قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من ترك الجمعة من غير عذر فليصدق مدينار ؛ فإن لم يجد ؛ فبنصف دينار » أخرجه أبو داود والنسائي بسند صالح ، ولكن فيه من وثقه بعضهم وأنكره بعضهم .

### باب الذين تجب عليهم الجمعة

(٦٦٥) عن عبد الله بن عمرو : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الجمعة على من سمع النداء » رواه أبو داود والدارقطني ، وقال فيه : « إنما الجمعة على من سمع النداء » وفي إسناده محمد بن سعيد الطائفي ، وفيه مقال .

(٦٦٦) عن حفصة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : رواح الجمعة واجب على كل محتلم » رواه النسائي ورجال إسناده رجال الصحيح ، إلا عياش بن عاص . وقد وثقه العجلي .

على أنها فرض عين ؛ لكن شروط يشترطها أهل كل مذهب . وهل صاحب التاج في قوله صلى الله عليه وسلم في حديث سمرة (٦٦٥) : « فليصدق بدينار الخ » هو كفارة لترك ركعها ، والتصدق بمحف فقط ؛ وإلا فلقضاء ولسؤال باقيا .

باب الذين تجب عليهم الجمعة : الحديث (٦٦٥) يدل على أن الجمعة لا تجب إلا على من سمع النداء ، وإليه ذهب الشافعي وأحمد وإسحاق . حكى ذلك الترمذي عنهم ، وحكاه ابن العربي عن مالك . وروى ذلك عن عبد الله بن عمرو راوى الحديث . قل الشوكاني : وإن كان فيه المثال التقدم فيشهد أصحبه قوله تعالى : « إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة الآية » وقل النووي في الخلاصة : إن البيهقي ذل . لهذا الحديث شاهد . فذكره بإسناد جيد . دل الشوكاني . والمراد بالنداء المذكور في الحديث هو النداء الواقع بين يدي الإمام في المسجد . لأنه الذي كان في زمان السوء ، لا الواقع على المسارح ؛ فإنه يحدث : كما سيأتي وظاهره عدم وجوب الجمعة على من لم يسمع النداء ، سواء كان في البلد الذي يقام فيه الجمعة . أو في خارجه . وروى في البحر عن زيد بن علي وثوبان بن مالك والباقر وأبي حنيفة وأصحابه أنها لا تجب على من كان خارج البلد . وقد استدل بهذا الحديث على أن الجمعة من فروض الكفاية . حتى قال في صو البزار : إنه يدل على ذلك بلا شك وشبهه . وقال الشوكاني : ورد تأه ليس في الحديث إلا أنها من فرائض الأعيان على سماع النداء فقط . وليس فيها أمر فرض كفاية على من لم يسمع . بل مفهومه يدل على أنها لا تجب عليه لا عينا ولا كفاية .

(٦٦٧) عن طارق بن شهاب: «عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة؛ إلا أربعة: عبد مملوك، أو امرأة، أو صبي، أو مريض» رواد أبو داود وقال: طارق بن شهاب قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه شيئاً. وقد أخرج هذا الحديث الحاكم من حديث طارق هذا عن أبي موسى، قال الخافظ: وصححه غير واحد، وقال الخطابي: ليس بإسناد هذا الحديث بذلك.

### باب انعقاد الجمعة بأقل من أربعين وإقامتها في القرى

(٦٦٨) عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك—وكان قائد أبيه بعدما ذهب نصره—عن أبيه كعب: «أنه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لأسعد بن زرارة، قال: فقلت له: إذا سمعت النداء ترحمت لأسعد بن زرارة؟ قال: لا، لأنه أول من جمع بنا في هزم البيت، من حرة بني بياضة، في تبع يقال له: تبع الخضر، قلت: كم كنتم يومئذ؟ قال: أربعون رجلاً» رواد أبو داود وابن ماجه وقال فيه: «كان أول من صلى صلاة الجمعة قبل مقدم النبي من مكة» قال الخافظ: إسناده حسن وفي إسناده محمد بن اسحاق وفيه مقال مشهور.

فإن ابن رشد: تحب الجمعة على من وجدت فيه شروط وحب الصلاة المتقدمة، ووجد فيه رائدًا عليها أربعة شروط، اثنان متفقان، واثنان مختلفان فيهما، أما المتفق عليهما: فأنه كونه، والصحة، فلا تحب على امرأة، ولا على مريض، ولكن إن حصر كانا من أهل الجمعة، وأما المختلف فيهما المسافر والعبد: فالجمهور على أنه لا تحب عنده الجمعة، وداود وأصحابه على أنه تحب عليهما الجمعة، وسبب اختلافهم هو اختلافهم في صحة الخبر أو إسناده في ذلك (٦٦٧) وهو قوله عليه السلام: «الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة: إلا أربعة: عبد مملوك، أو امرأة، أو صبي، أو مريض» وفي أخرى: «إلا خمسة» وفيه: «أو مسافر» والحديث لم يصح عند أكثر العلماء.

باب انعقاد الجمعة بإحدى الروايتين: قد استدلل الحديث (٦٦٨) من قول: إن الجمعة لا تعقد إلا بأربعين رجلاً، وإلى ذلك ذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه، وبه قال عمر بن عبد العزيز والشافعي، ووجه الاستدلال بحديث الباب أن الأمة



(٦٦٩) عن جابر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحطّ قائماً يوم الجمعة ؛ فجاءت غير من الشام ؛ فأنقل الناس إليها ؛ حتى لم يبق إلا اثنا عشر رجلاً ؛ فأنزلت هذه الآية التي في الجمعة : ( وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً ) » رواه أحمد ومسلم والترمذى وصححه .

(٦٧٠) عن ابن عباس قال : « أول جمعة جمعت — بعد جمعة جمعت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم — في مسجد عبد القيس بخوانى من البحرين » رواه البخارى وأبو داود وقال : « بخوانى قرية من قرى البحرين » .

أجمعت على اشتراط العدد ، والأصل الظاهر ، فلا يصح الجمعة إلا بعدد ثابت بدليل ، وقد ثبت الحوار بأربعين فلا يخور ، قل منه إلا بدليل صحيح . وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صلوا كما رأيتموه أصلي » قالوا : ولم تثبت صلاته لها بأقل من أربعين ، وأحيب عن ذلك أنه لا دلالة في الحديث على اشتراط الأربعين لأن هذه واقعة عين ، وذلك أن الجمعة فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمكة قبل الهجرة ، كما أخرجه البخارى عن ابن عباس ؛ فلم يتمكن من إقامة هاتك ؛ لأجل الكفار ؛ فلما هاجر من هاجر من أصحابه إلى المدينة كتب إليهم أمرهم أن يجمعوا فجمعوا ، وافق أن عدتهم إذ ذاك كانت أربعين وليس فيه ما يدل على أن من دون الأربعين لا تعقد بهم الجمعة . وقد تقرر في الأصول أن وقائع الأعيان لا يحتج بها على العموم . وقولهم : إنه صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة بأقل من أربعين يردده حديث جابر (٦٦٩) لتصريحه بأنه لم يبق معه صلى الله عليه وسلم إلا اثنا عشر رجلاً وقد كثر الاختلاف في العدد الذي تصح صلاة الجمعة به فقل عن ابن حزم أنه تصح من الواحد ، وقال أبو يوسف ومحمد : تصح باثنين مع الإمام . وقد اشترط بعضهم ثلاثة ، وبعضهم اثنا عشر ، وبعضهم خمسين لصحة صلاة الجمعة . قال الشوكاني : ولم يأت من رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الجمعة لا تعقد إلا بكذا ، وقد قل عبد الحق : إنه لا ثابت في عدد الجمعة حديث . وكذلك قال السيوطى : لم يثبت في شيء من الأحاديث تعيين عدد مخصوص ، قال الشوكاني : وقد أطلق الشارع اسم الجماعة عليهما أى على الاثنين ، فقال : الاثنان لما فوقهما جماعة . كما تقدم في أبواب الجماعة وقد انعقدت سائر الصلوات هما بالإجماع ؛ والجمعة صلاة ؛ فلا يختص بحك مخالفاً غيرها إلا بدليل ، ولا دليل على اعتبار عدد فيها رائد على المعتز في غيرها .

والحديث (٦٧٠) يند على حوار إقامة الجمعة في القرى . ولكن قال أبو حنيفة

## باب التطييف والتجمل للجمعة

(٦٧١) عن ابن سلام : « أنه سمع النبي يقول على المنبر في يوم الجمعة : ما على أحدكم لو اشترى ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبي مهنته ؟ » رواه ابن ماجه وأبو داود والحدیث طرق عند أبي داود .

(٦٧٢) عن أبي سعيد : « عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : على كل مسلم العسل يوم الجمعة ، ولبس من صالح ثيابه ، وإن كان له طيب من ماله » . رواه أحمد . وله شاهد من رواية البخاري ومسلم كما مر في باب الغسل حديث (٧٥) .

(٦٧٣) عن سعد بن الفارسي قال : « قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا يغتسل رجل يوم الجمعة ، وينظف ثيابه ، ويغتسل من طهر ، ويدهن من دهنه ، أو يمس من طيب بيته . ثم يروح إلى المسجد ، ولا يفرق بين اثنين ، ثم يصلي ما كتب له ، ثم ينصت للإمام إذا تكلم ، إلا غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة الأخرى » . رواه أحمد والبخاري .

وأصحاه وزيد بن علي بن القار . بأن الجمعة لا تناف إلا في المدن دون القرى ، واحتجوا بما روى عن علي عليه السلام مرفوعاً : « لا جمعة ولا سريق إلا في مصر جامع » وقد صحب أحمد رحمه ، وصحح ابن حزم وقته . وروى ابن أبي شيبة عن عمر أنه كتب إلى أهل مصر أن يجمعوا حيا كنهم . وهذا يشمل مدن والقرى وذهب الهادي إلى شرائط مسجد ، قال : لأنها لا تقم إلا فيه . وقال أبو حنيفة والشافعي وسائر العلماء : إنه غير شرط . وقد يدل معانها في مسجد على اشتراطه .

باب التطييف والتجمل للجمعة الحديث (٦٧١) يدل على استحباب لبس الثياب الطيبة يوم الجمعة . وحديث أبي سعيد (٦٧٢) يدل على مسروعية الغسل يوم الجمعة . وقد سبق بيانه في باب غسل الجمعة . ولا حازي في استحباب لبس صالح الثياب والتطيب . وقد ادعى بعضهم الإجماع على عدم وجوب التطيب ، وحمل ذلك على ما لا ينافي مع وجوب المسح . وهو في حديث سلمان (٦٧٣) « لا يهرق بين اثنين » بل على كراهة التبريق ونحوه . ولعل الشافعي . أكره التطييف إلا في المسجد . لا يحد نسيلا إلى متى إلا ذلك . انتهى . وهو . ثم يصلي ما كتب له . فيه استحباب نصاؤه قبل سماع الخطبة وهو . « يجب للأمام إذا تكلم » فيه أن من تكلم حال تكلم

(٦٧٤) عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ، ثم راح : فكأنما قرب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية ، فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة ، فكأنما قرب كبشاً أقرن ، ومن راح في الساعة الرابعة ، فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة . فكأنما قرب بيضة ، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر » . رواه الجماعة إلا ابن ماجه .

### نبذة في : هل صلاة الجمعة واجبة ؟

قد اختلف العلماء في حكم صلاة الجمعة ، فذهب العترة والشافعي وأبو حنيفة ومالك إلى الوجوب ومنه القصاصي عياض إلى عامة العلماء . واستدلوا على الوجوب بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم بالأحداث الصحيحة تنوناً مستمراً ، أنه كان يخطب في كل جمعة وإن كان محذور العمل لا يفيد الوجوب . واستدلوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم : صوا كما رأيتموني أصلي . وليس فيه إلا الأمر بإيقاع الصلاة على الصلوة التي كان يوقعها عليها ، والخطبة نسبت لصلاة . واستدلوا بقوله تعالى : « فاسعوا إلى ذكر الله » وهوا : هو الخطبة ، ورد أن الذكر المأمور بالسعي إليه هو الصلاة . غاية الأمر أنه متردد بينها وبين الخطبة . ولشوكاني : وقد وقع الاتفاق على وجوب الصلاة ، والنزاع في وجوب الخطبة ، فلا ينتهض هذا الدليل للوجوب . ثم قال : فالظاهر ما ذهب إليه الحسن المصري وداود الطاهري والخواري من أن الخطبة مندوبة فقط . قال ابن رشد : وسبب احتلامهم هو : هل الأصل المنقذ من احتمال كل ما افتقر بهذه الصلاة أن يكون من شروطها

الإمامة يحصل له من الآخر ما في الحديث والحدث (٦٧٤) يدل أيضاً على مسروعية الاعتسل يوم الجمعة ، وفصيلة البكر إليها وقوله فيه « غسل الجنابة » قيل : المراد منه غسل كغسل الجنابة قبل في الفتح . وظاهره التشبيه للكمية لا للحكم وهو قول الأكثر : والمراد بالساعات - كما روى عن مالك - خمس لحظات لطيفة : أولها : روال الشمس ، وآخرها : قعود الخطيب على المنبر واستدلوا على ذلك أن الساعة تطلق على جزء من الزمان غير محدود ، وقوله : « فكأنما قرب بدنة » أي يصدق بها متقرباً إلى الله ، وقيل .



أو لا يكون . فمن رأى أن الخطبة حال من الأحوال المختصة بهذه الصلاة ، وبخاصة إذا تومأ أنها عوض من الركعتين اللتين نقصتا من هذه الصلاة قال : إنها ركن من أركان هذه الصلاة ، وشرط في صحتها . ومن رأى أن المقصود منها الموعظة المقصودة من سائر الخطب رأى أنها ليست شرطاً من شروط الصلاة . وإنما وقع الخلاف في هذه الخطبة هل هي فرض أم لا ؟ لكونها راتبة من سائر الخطب .

### باب في أركان الخطبة وكيفيةها

(٦٧٥) عن سَمُرَةَ قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب ويجلس بين الخطبتين ، ويقرأ آيات ، ويذكر الناس » رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي .  
(٦٧٦) وعنه أيضاً : « عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يطيل الموعظة يوم الجمعة ، إنما هي كلمات يسيرات » رواه أبو داود ومسكت عنه ، ورجاله ثقات .  
(٦٧٧) عن أم هشام بنت حارثة بن النعمان قالت : « ما أخذت (ق) والقرآن الحميد إلا على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقرؤها كل جمعة على المنبر إذا خطب الناس » رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود .

ليس المراد بالحديث إلا بيان تفاوت المبادرين إلى الجمعة ، وأن سعة الثاني إلى الأول سعة المقررة إلى البدلة في القيمة ملا . ذكر ذلك الشوكاني .

باب في أركان الخطبة وكيفيةها : والحديث (٦٧٥) يدل على مشروعية الخطبتين ، وقد ذهب إلى وجوبها الشافعي والعترة ، وحكي العراقي في شرح الترمذي عن مالك وأبي حنيفة والأوزاعي وغيرهم أن الواجب حطة واحدة ، وإليه ذهب الجمهور . واستدلوا بقوله : « ويقرأ آيات ويذكر الناس » على مشروعية القراءة والوعظ ، وقد ذهب الشافعي إلى وجوب الوعد وقراءة آية ، وذهب الجمهور إلى عدم الوجوب . وقد تقدم بحث وجوب الحطة في الباب المتقدم . وقوله : « ويجلس بين الخطبتين » فيه مشروعية الجنوس بين الخطبتين . وذهب الشافعي إلى وجوبه ، وذهب الجمهور إلى أنه غير واجب . واستدل من أوجب ذلك حطة صلى الله عليه وسلم . وقوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » . والحديث (٦٧٦) يدل على مشروعية الوعد وأن إقصار الحطة أولى من إطالتها . وأخذت بذلك (٦٧٧) يدل على استحباب قراءة (ق) وتوحد أحاديث كثيرة بأن



- (٦٧٨) عن ابن عمر قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة دائماً ثم يجلس ، ثم يقوم كما يفعلون اليوم » رواه الجماعة .
- (٦٧٩) عن جابر بن سمرة قال : « كان النبي يخطب قائماً ، ثم يجلس ، ثم يقوم فيخطب قائماً ، فمن قال : إنه يخطب جالساً فقد كذب ، فقد والله صليت معه أكثر من ألفي صلاة » رواه أحمد ومسلم وأبو داود .
- (٦٨٠) عن عمار بن ياسر قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن طول صلاة الرجل ، وقصر خطبه مثنة من فقهه ، فأطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة » رواه أحمد ومسلم والبيهقي : العلامة والمظنة .
- (٦٨١) عن جابر بن سمرة قال : « كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قصداً وخطبته قصداً » رواه الجماعة إلا البخاري وأبو داود .
- (٦٨٢) عن عبد الله بن أبي أوفى قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطيل الصلاة وقصر الخطبة » رواه النسائي وإساده صحيح .

الذي صلى الله عليه وسلم كان لا يلزم قراءة سورة أو آية مخصوصة في الخطبة بل كان يقرأ مرة هذه السورة ، ومرة تلك ، ومرة هذه الآية ، ومرة تلك ؛ كما ذكر ذلك الشوكاني . وقد اختلف في محل القراءة ؛ فذهب الشافعي إلى أن تقرأ في إحداها لا بعينها وقال البعض : إن القراءة مشروعة فيهما .

والحديث (٦٧٨) يدل على أن القيام حال الخطبة مشروع ، واختلف في وجوبه فذهب الجمهور إلى الوجوب ، واستدل بحديثي (٦٧٨) و (٦٧٩) وبغيرهما ، قال الشوكاني والثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الخلفاء الراشدين هو القيام حال الخطبة ، ولكن العمل بمحمده لا يفيد الوجوب كما عرفت غير مرة . وقوله : « ثم يجلس » فيه مشروعية الجلوس بين الخطبتين . وقد تقدم الخلاف في حكمه . والحديث (٦٨٠) يدل على مشروعية إقصار الخطبة وإطالة الصلاة بالنسبة إلى الخطبة لا التطويل الذي يشق على المؤمنين ؛ فقامت في حديث جابر (٦٨١) : « كانت صلاة رسول الله قصداً وخطبته قصداً » والقصد في الشيء هو الاقتصاد فيه وترك التطويل ، قال الشوكاني : وإنما كانت صلاته صلى الله عليه وسلم وخطبته كذلك ؛ لثلاثين الناس . والحديثان (٦٨٣) و (٦٨٤) يدلان على كراهة رفع

(٦٨٣) عن حصين بن عبد الرحمن قال : « كنت إلى جنب عمارة بن روية ، وشر بن مروان يخطبنا . فلما دعا رفع يديه فقال عمارة : قبح الله هاتين اليدين ، رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يخطب ، إذا دعا يقول هكذا ، فرفع السبابة وحدها » رواه أحمد ، والترمذي بمعناه وصححه ، وأخرجه أيضاً مسلم والنسائي .

(٦٨٤) عن سهل بن سعد قال : « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهراً يديه قط ، يدعو على منبر ولا غيره ، ما كان يدعو إلا يصع يده حذو منكبيه . ويشير «صبعه إشارة » رواه أحمد وأبو داود وقال فيه : « لكن رأيت يقول هكذا وأشار بالسبابة . وعقد الوسطى بالإيهام » وفي إسناده عباد بن إسحاق وفيه مقال كذا قال السدري .

### باب المنع من الكلام في أثناء الخطبة

(٦٨٥) عن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة : أصمت ، والإمام يخطب ، فقد لغوت » رواه الجماعة إلا ابن ماجة .

الأیدی حال الدعاء . وأنه بدعة . وقد ثبت في الصحيحين من حديث أس قل . « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه ، إلا في الاستسقاء ؛ فإنه كان يرفع يديه حتى يرى نياض إبطيه » قال الشوكاني . وقاعده أنه لم يرفع يديه في غير الاستسقاء . فللمووي : وليس الأمر كذاك بل قد ثبت رفع يديه في الدعاء في مواضع وهي أكثر من أن يحصى ، قل : وقد جمعت منها حواً من ثلاثين حديثاً من الصحيحين . وظاهر حديثي الباب أنها تحور الإشارة بالإصبع في حطة الجمعة .

باب المنع من : الحديث (٦٨٥) يدل على السكوت عن مكالمة الناس والهي عن الكلام حال الخطبة . وقيل . فلا يحور من الكلام إلا ما حصره دليل كصلاة التحية ، نعم الأمر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عدد كره يوم جميع الأوت . وقيل : المراد السكوت مطلقاً . والحديث يدل على أن النهي محص بمحطة يوم الجمعة والمراد بالإصبات السكوت عن مكانة الناس . وقوله : « والإمام يخطب » فيه دليل على اختصاص الهي بحال الخطبة . وقوله :

(٦٨٦) عن أبي الدرداء قال : « جلس النبي صلى الله عليه وسلم يوماً على المنبر ؛ فخطب الناس ؛ وتلا آية ، وإلى جنبي أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ . فقلت له : يا أبا متى أنزلت هذه الآية ؟ فأبى أن يكلمني ، ثم سئله فآبى أن يكلمني ، حتى نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقال له أُبَيُّ : مالك من جمعتك إلا ما نبيت . فلتا انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم جئته فخبرته فقال : صدق أُبَيُّ ، فإذا سمعت إمامك يتكلم فأصمت حتى يفرغ » رواه أحمد قال في مجمع الزوائد : رجال أحمد ثقات .

(٦٨٧) عن بريئة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحطبنا فجاء الحسن والحسين عليهما قيعمان أحمران يمشيان ويعثران ، فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم من المنبر فحملهما ، فوضعهما بين يديه ، ثم قال : صدق الله ورسوله : إنما أموالكم وأولادكم فتنة . فطرت إلى هذين الصبيين يمشيان ويعثران فلم أصبر حتى قطعت حديثي ورفضتهما » رواه الخمسة قال الترمذي : حسن عريب ، إنما يعرفه من حديث الحسين بن واقد . وقد احتج به مسلم في صحيحه ، وقال المنذرى : ثقة .

(٦٨٨) عن أس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزل من المنبر يوم الجمعة فيكلمه الرجال في الحاجة ويكلمه ، ثم يقدم إلى مصلاه فيصلي » رواه الخمسة قال الترمذي : وهذا حديث لا يعرف إلا من حديث جرير بن حازم . وقال أبو داود : والحدث ليس بمعروف ، وهو مما انفرد به جرير بن حازم ، وجرير ثقة وصدوق .

« فقد لعوت » اللعوى : النيل عن الصواب ، والإثم ، والكلام الذي لا أصل له . وقد ذهب إلى تحريم كل كلام الجمهور ، وقيد ذلك بعضهم ، السامع للخطبة ، والأكثر لم يقيدوا . والحديث الثاني (٦٨٦) يدل أيضاً مفهومه من النهي عن الكلام . وقوله فيه : « لعيت » لغة في لعوت . والحديث (٦٨٧) يدل على حوار الكلام للأمر الذي يحدث . والحديث (٦٨٨) يدل على حوار الكلام بعد فراع الخطيب من الخطبة .

## باب التنفل قبل الجمعة

(٦٨٩) عن ابن عمر : « أنه كان يطيل الصلاة قبل الجمعة ، ويصلي بعدها ركعتين ، ويحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك » رواه أبو داود قال العراقي : إسناده صحيح ، وأخرجه مسلم ، والترمذي ، والنسائي من وجه آخر بمعناه .

(٦٩٠) عن أبي هريرة : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من اعتزل يوم الجمعة ، ثم أتى الجمعة . فصلى ما قدر له . ثم أتت حتى يفرغ الإمام من خطبته ، ثم يصلي معه ، غفر له ما بين الجمعة الأخرى : ووصل ثلاثة أيام » رواه مسلم .

(٦٩١) عن أبي سعيد : « أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله يحط على الدرقأمره أن يصلي ركعتين » رواه الحمزة إلا أبو داود ، وصححه الترمذي ونمطه : « أن رجلاً جاء يوم الجمعة في هيئة بدنة ، والنبي صلى الله عليه وسلم يحط . فأمره صلى ركعتين والنبي صلى الله عليه وسلم يحط » .

(٦٩٢) عن جابر قال : « دخل رجل يوم الجمعة . ورسول الله يحط ، فقال : صليت ! قال : لا . قال : فصل ركعتين » رواه الجماعة .

ناب التنفل قبل الجمعة . فلنشوكانى : قد اختلف العلماء هل للجمعة سنة قبلها أم لا ؟ فذكر جماعة أن لها سنة قبلها . وبالعوا في ذلك . قالوا : لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يؤد للجمعة إلا بين يديه ؛ ولم يكن يصلها ؛ وكذلك الصحابة . لأنه إذا حرج الإمام انقطعت الصلاة ، انتهى . وقل العراقي : لم يقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي قبل الجمعة لأنه كان يخرج إليها فيؤد بين يديه ثم يحط ، وحديث ابن عمر (٦٨٩) وأبي هريرة (٦٩٠) يدلان على منبروعية الصلاة قبل الجمعة ، ولم يتمسك الناس من ذلك إلا بحديث النبي عن الصلاة وقت الزوال . قل الشوكانى : وهو مع كون عمومها يوم الجمعة كما تقدم ، ليس فيه ما يدل على المنع من الصلاة قبل الجمعة على الإطلاق . ونية ما فيه المنع في وقت الزوال . وهو غير محل الرابع . وقوله في حديث (٦٩٠) : « فتلى ما قدر له » يدل على أن الصلاة قبل الجمعة لاحد



(٦٩٣) وفي رواية : « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين ، وليتجوز فيهما » رواه أحمد ومسلم وأبو داود .

(٦٩٤) وفي رواية : « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الإمام فليصل ركعتين » منفق عليه .

### باب ما جاء في وقت الجمعة

(٦٩٥) عن أنس قال : « كان رسول الله يُصَلِّي الجمعة حين تَمِيل الشمس » رواه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي .

(٦٩٦) وعنه قال : « كنَّا نصلِّي مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم نرجع إلى القائلة فَنَقِيل » . رواه أحمد والبخاري .

(٦٩٧) وعنه قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أشدَّ البرد تَكَرَّرَ بالصَّلَاة ، وإذا استدَّ الحرُّ أَرَدَ بالصَّلَاة ، يعني الجمعة » . رواه البخاري هكذا .

(٦٩٨) عن سلمة بن الأكوع قال : « كنَّا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رالت الشمس ، ثُمَّ رَجَعْ نَسْعُ الْقَيْءَ » أخرجاه .

لها . والأحاديث (٦٩١) و(٦٩٢) و(٦٩٣) تدل على منسوخية تحية المسجد حال الحطية . وإلى ذلك ذهب الحسن وابن عينة والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم . وذهب الثوري وأبو حنيفة وغيرهما إلى أنه يحل ولا يصلحهما ، ودليلهم على ذلك تأويلات وأحاديث ضعيفة لا تقوم بها الحجة في مقابل النص . وقد قال الشوكاني : إن قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح (٦٩٤) : « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة » الخ هذا نص صريح لا يتطرق إليه التأويل وقد قل الووي : لا أظن عالماً يلعبه هذا النص صحيحاً فيحالفه .

باب ما جاء في وقت الجمعة : الحديث الأول (٦٩٢) يدل على مواظته صلى الله عليه

وسلم على صلاة الجمعة إذا رالت الشمس ، والحديث (٦٩٥) يدل ظاهره على أنهم كانوا يصلون الجمعة ناكراً للنهار أي بدءاً بالصلاة قبل القيالة : والمراد بالقائلة يوم نصف النهار والتكبير يطلق على فعل الشيء في أول وقته . أو تقديمه على غيره وهو المراد هنا . والمعنى أنهم كانوا يبدأون بالصلاة قبل القيالة . وقد اختلف العلماء في وقتها ، فالجمهور على أن وقتها

(٦٩٩) عن سهل بن سعد قال : « ما كُنَّا قِيلَ وَلَا تَتَقَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ » . رواه الجماعة ورواه أحمد ومسلم والترمذي : « فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .  
(٧٠٠) وعن جابر : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصَلِّي الْجُمُعَةَ : ثُمَّ يَذْهَبُ إِلَى حَالَتَا : فَيَرْيِيهَا ، حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ . يَعْنِي النَّوَاصِحَ » . رواه أحمد ومسلم والنسائي .

### باب تسليم الإمام إذا رقى المنبر والتأذين

(٧٠١) عن جابر : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ سَلَّمَ » . رواه ابن ماجه . وفي إسناده ابن لميعة وهو ضعيف .

(٧٠٢) عن السائب بن يزيد قال : « النَّدَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ عَلَى عَبْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبْنَى بَكْرٍ وَعُمَرُ ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ ، وَكَثُرَ النَّاسُ . رَادَ النَّدَاءُ الثَّلَاثَ عَلَى الْيَوْمِ . وَلَمْ يَكُنْ لِنَبِيِّ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْذُنٌ غَيْرَ وَاحِدٍ » . رواه البخاري والنسائي وأبو داود .

وقت الظهر بعينه . أعني وقت الروال . وأما لا تشور قبل الروال . وذهب قوم إلى حوارها قبل الروال . وهو قول أحمد بن حنبل للحديث سهل (٦٩٩) . قل إن رشد : قد ثبت من حديث أس (٦٩٥) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان صلى الجمعة حين تميل الشمس ، ويصلي فيها ما كانت تدل من الظهر وحب أن يكون وقتها وقت الظهر . فوجب من طريق الجمع بين هذه الآثار أن العمل ثلاث على التكبير . إذ ليست هناك في الصلاة قبل الروال . وهو الذي عليه الجمهور .

باب تسليم الإمام الخ الحديث (٧٠١) يدل على مسروعية التسليم من الخطيب بعد رقيه على المنبر : وقد أن يؤذن مؤذن . وقيل في الاستصار : بعد فراغ المؤذن . وهو أبو حنيفة ومالك . إنه مكروه لأن سلامه عند دخول المسجد معني عن الإعادة .  
واخبرنا (٧٠٢) و (٧٠٣) يدلان على أن النداء الأول وقته إذا جلس الخطيب على المنبر ، وهو مذهب الجمهور . وقد احتسب أفعال العلماء هل يؤذن بين يدي الإمام مؤذن واحد فتد أو أكثر من واحد . وقد روي أيضاً عن السائب بن يزيد أنه قال : لا يمكن يوم الجمعة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا مؤذن واحد . وحاء في رواية سعد

(٧٠٣) وفي رواية لهم : « قلنا كانت خلافة عثمان ؛ وكثروا ؛ أمرَ عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث ؛ فأذن به على الزوراء ، فبُت الأمر على ذلك » .

(٧٠٤) ولأحمد والنسائي : « كان بلال يؤذن إذا جالس النبي صلى عليه وسلم على المنبر . ويقوم إذا نزل » .

(٧٠٥) عن علي بن ثابت عن أبيه عن حده قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام على المنبر استقبله أصحابه بوجوههم » . رواه ابن ماجه .

### باب الصلاة بعد الجمعة

(٧٠٦) عن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربع ركعات » . رواه الجماعة إلا البخاري .

(٧٠٧) عن ابن عمر رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته » . رواه الجماعة .

ابن المسيب : كان الأذان يوم الجمعة على عهد رسول الله وأبي بكر وعمر أذاناً واحداً حين يخرج الإمام ، فسا كان زمان عثمان ، وكثر الناس . فراد الأذان الأول لينتهي الناس للجمعة . وروى ابن حبيب أن المؤدبين كانوا يوم الجمعة على عهد رسول الله ثلاثة . ولكن أحاديث ابن حبيب عند أهل الحديث ضعيفة ؛ ولا سيما فيما اشترده . والزوراء هو موضع بسوق المدينة ؛ فكان في زمن عثمان يؤذن عليها ، فإذا جلس على المنبر أذن مؤدبه الأول ؛ فإذا نزل أقام الصلاة . قال في الفتح . وائدى يظهر أن الناس أخذوا بعمل عثمان في جميع البلدان ؛ إذ ذلك ؛ لكونه كان حايطة مطاع الأمر ، وقيل . المراد بالداء الثاني هو الإقامة . وأما قوله في حديث علي (٧٠٥) : « استقبله أصحابه بوجوههم » فيه مشروعية استقبال الناس للخطيب حال الخطبة .

باب الصلاة بعد الجمعة : قوله في الحديث (٧٠٦) « فليصل بعدها أربع ركعات »

وفي رواية مسلم . « من كان مكي مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً » قال النووي في شرح مسلم : به قوله : « من كان مكي مصلياً » على أنها ستة ليست بواحدة ، وذكر الأربع لمصلها وفعل الركعتين في أوقات نيماً لأن أقلها ركعتان . وقال : ومعناه أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في أكثر الأوقات أربعاً ، لأنه أمر . من وحشا عليهن .

(٧٠٨) عن ابن عمر : « أنه كان إذا كان بمكة فصلّى الجمعة ، تقدم ، فصلّى ركعتين ، ثم تقدم ، فصلّى أربعاً ، وإذا كان بالمدينة فصلّى الجمعة ، ثم رجع إلى بيته ، فصلّى ركعتين ، ولم يصلّ في المسجد ، فقل له في ذلك ؟ قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك » . رواه أبو داود قال العراقي : إسناده صحيح .

### باب ما جاء في اجتماع العيد والجمعة

(٧٠٩) عن زيد بن أرقم ، وماله معاوية : « هل شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عيدين اجتماعاً ؟ قال : نعم : صلى العيد أول النهار ، ثم رخص في الجمعة ، فقال : من شاء أن يجمع فليجمع » . رواه أبو داود وأحمد وابن ماجه ، وأخرجه النسائي والحاكم ، وصححه علي بن المدني ، وفي إسناده بإسناد بن أبي رملة وهو مجهول (٧١٠) عن أبي هريرة : « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : قد اجتمع في يومك هذا عيدان . فمن شاء أجزأه من الجمعة ، وإيا جمعون » . رواه أبو داود وابن ماجه ، وفي إسناده ثقة بن الوليد ، وقد صحح أحمد بن حنبل إسناده .

وقوله في حديث ابن عمر (٧٠٧) « ركعتين في بيته » استدله على أن سنة الجمعة ركعتان . ونقل ابن قدامة عن أحمد أنه قال : إن شاء صلى بعد الجمعة ركعتين وإن شاء صلى أربعاً . وذهب أهل الرأي وإسحاق إلى أن تكون الأربع ركعات متصلة تسليم في آخرها ، وهو ظاهر حديث أبي هريرة (٧٠٧) وذهب الشافعي والجمهور إلى أن يفصل بين كل ركعتين تسليم . واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « صلاة النهار مئة مئة » قال الشوكاني : والظاهر القول الأول لأن دليله خاص ودليل القول الآخر عام . وساء العام على الخاص واجب . واختلف أيضاً هل الأفضل فعل سنة الجمعة في البيت أو في المسجد ؟ فذهب إلى الأول الشافعي ومالك وأحمد وغيرهم . واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » .

باب ما جاء في قوله في الحديث (٧٠٩) : « رخص في الجمعة » فيه أن صلاة الجمعة

يوم العيد محو تركها ، قال الشوكاني . وظاهر الحديثين أي حديث (٧٠٩) و (٧١٠) عدم الفرق بين من صلى العيد ومن لم يصل ، وبين الإمام وغيره ، لأن قوله لمن شاء يدل



(٧١١) عن وهب بن كيسان قال : « اجتمع عيدان على عهد ابن الزبير فأُخْرِجَ الخروج حتى 'تعالى' النهار ، ثم خرج فخطب ، ثم نزل فـصَلَّى ، ولم يصلْ للناس يوم الجمعة ، فذكرت ذلك لابن عباس فقال : أصاب الشئة . رواه النسائي وأبو داود نحوه ، ورجاله رجال الصحيح .

(٧١٢) وعن عطاء قال : « اجتمع يوم الجمعة ويوم الفطر على عهد ابن الزبير فقال : عيدان اجتماعاً في يوم واحد : فجمعهما جميعاً ؛ فصلاهما ركعتين مكررة لم يزد عليهما حتى 'صلى' العصر » .

### فصل : هل تقام جمعتان في مصر واحد ؟

قد اخلاف العلماء في مسألة إقامة جمعتين في مصر واحد ، لأنهم قالوا : إن النبي صلى الله عليه وسلم وحلفاءه الراشدين لم يقيموا إلا الجمعة واحدة في مسجد النبي صلى الله

علي أن الرخصة لهم كل أحد ، ثم قل : ويدل على عدم الوحوب ، وأن الترخيص عام لكل أحد ترك ابن الزبير للجمعة ، وهو الإمام إذاً . وقول ابن عباس أصاب السعة ، وعدم الإنكار عليه من أحد من الصحابة . وقوله في حديث (٧١٢) : « لم يرد عليهما حتى صلى العصر » ظاهره أنه لم يصل الظهر . وذهب عطاء إلى أن الجمعة إذا سقطت بوجه من الوجوه للساعة لم يجب على من سقطت عنه أن يصلي الظهر ، قل الشوكاني : والظاهر أنه يقول بذلك القائلون بأن الجمعة الأصل ، وأنت خير بأن الذي اقترحه الله تعالى على عباده في يوم الجمعة هو صلاة الجمعة ؛ فيحجب صلاة الظهر على من تركها لعدم أو غير عذر محتاج إلى دليل للتمسك به على ذلك فيما أعلم . وقال مالك وأبو حنيفة : إذا اجتمع عيد وجمعة فالمكاف محاط بهما جميعاً ، العيد على أنه سنة ، والجمعة على أنها فرض ، ولا ينوب أحدهما عن الآخر ، وهذا هو الأصل إلا أن ينسب في ذلك شرع يجب المصير إليه . وأما إسقاط فرض الظهر والجمعة التي هي بدله لمكان صلاة العيد فخارج عن الأصول . وحكى في البحر عن الشافعي في أحد قولييه وأكبر الفقهاء أنه لا ترخيص ؛ لأن دليل وحوها لم يصل . قال الشوكاني : وأحاديث الباب رد عليهم . وحكى عن الشافعي أيضاً أن الترخيص يختص بمن كان حارح مصر ، واستدل له بقول عمر . « من أراد من أهل العوالي أن يصلي مع الجمعة فليصل ، ومن أراد أن يصرف فليصل » . ولـ الشوكاني : ورده بأن قول عثمان لا يخص قوله صلى الله عليه وسلم .

عليه وسلم مع وجود مساجد أخرى ، لم يجمعوا فيها ؛ فإن تعددت المساجد بالبلاد للعلماء فيها كلام . فقال المالكية : إذا تعددت المساجد فلا تصح الجمعة إلا في المسجد القديم ، وهو ما أقيم فيه الجمعة أولاً . وقال الحنابلة : تصح الجمعة في عدة مساجد إذا كان التعدد لحاجة ؛ فإن كان غير حاجة صحت فيما أذن فيه الإمام . أو صلى فيه قط ، وإلا صحت السابقة بقيماً إن علمت ، وإلا وحب عابهم كلهم الظاهر . وقال الحنفية : إن تعدد الجمعة في مساجد لا يضر . وأوسق أحدها . وقال الشافعية : إذا كان التعدد لغير حاجة ، أو راد على الحاجة ، وسبقت إحداها فهي الصحيحة ، وإن تقارن الإحرامان أو شك فلكل باطل . وعليهم الظاهر . قال القاضى ابن رشد : والسبب في اختلافهم في انتزاع الأحوال والأفعال المنقولة بها . هو كون بعض تلك الأحوال أئدة مناسبة لأفعال الاعتلاء من بعض . وذلك اعقوا على انتزاع الجماعة ، إذا كان معلوماً من الشرع أنها حال من الأحوال الموحدة في الصلاة ، ورأى مالك المسجد شرطاً نكوهه أقرب مناسبة للصلاة . وهذا نص ولا السبب شرطاً في ذلك . نكوهه غير مناسب لأحوال الصلاة . ثم قال ابن رشد : وهذا كله أعلم تعمق في هذا الباب . ودين الله ينشر . ولتأمل أن يقول : إن هذه لو كانت شروطاً في صحة الصلاة لما جاز أن يسكت عنها عليه الصلاة والسلام . وإلا أن يترك بيدها لقوله تعالى : ( اتقوا للناس ما نزل إليهم ) ، وقوله تعالى : ( وتبين لهم الذي اختلفوا فيه ) .

### باب العيدين

( الخروج إلى العيد ، والتكبير فيه ، وما جاء في خروج النساء )

( ٧١٣ ) عن أنس عتيبة دت : « سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نحرجهن في مطر والأصحى : المورق وأنخص وذواب الخدور . فأما الخيصر فيعتزان

بـ العيدين . الحديث ( ٧١٣ ) يدل كما قل اشوكان على مسروعيه خروج النساء .

في العيدين إلى شخص من غير فرق بين « تكبير والتب » والشاه والمجور ، والحائض وغيره . ما يمكن معناه . أو كان في خروجها فتنة ، أو كان لها عذر ، وقد

الصلاة — وفي لفظ : المصلي — ويشهدن الخير ، ودعوة المسلمين . قلت :  
يا رسول الله إحدانا لا يكون لها جلباب ؟ قال : لتلبسها أختها من جلبابها «  
رواه الجماعة والبيهقي : « قالت أم عطية : كنا نؤمر أن يخرج الحيض فيكبرن  
تكبيرهن » .

(٧١٤) عن ابن عمر : « أنه كان إذا عدا إلى المصلي كبر : فرقع صوته » وفي رواية :  
« كان يندو إلى المصلي يوم الفطر ، إذا طاعت الشمس . فيكبر حتى يأتي  
المصلي . ثم يكبر بالمصلي حتى إذا جلس الإمام ترك التكبير » . رواها  
الشافعي . وقد أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي مرفوعاً وموقوفاً وصححه وقته .  
(٧١٥) عن علي رضي الله عنه قال : « من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً ، وأن  
أكل شيئاً قبل أن يخرج » . رواه الترمذي وقال : حديث حسن ، وقد  
أخرجه أيضاً ابن ماجه ، وفي إسناده الحارث الأعور وهو ضعيف .

اختلفوا في ذلك فعضهم حملوا الأمر على الدب ، ولم يهرقوا بين الشاة والحور ، والقول  
الثاني التفرقة بين الشاة والحور وعليه جمهور الشافعية . واتمول الثالث أنه حائز غير  
مستحب لمن مطلقاً ، والرابع أنه مكروه . وهو قول مالك ، وأبي يوسف ، وقال القاسمي  
عياض : إنه حق على النساء أن تخرج إلى العيد ، قال الشوكاني : القول بکراهة الخروج  
على الإطلاق رد للأحاديث الصحيحة بالآراء الفاسدة وتخصيص الثواب بأنهم صريح  
الحديث (٧١٣) المتفق عليه وغيره .

وأثر ابن عمر (٧١٤) إن صح رفعه يدل على مشروعية التكبير حال التني إلى المصلي ،  
قل الناصر : إن كبر الفطر واجب لقوله تعالى : ( ولتكملا العدة ولتكبروا الله على  
ما هداكم ) والأكثر على أنه سه ، وهو من خروج الإمام من «ته للصلاة إلى انتهاء  
الخطبة عند الأكثر .

وقول علي فيه مشروعية الخروج إلى صلاة العيد ، والمشي إليها ، وترك الركوب ،  
وإن كان الحديث ضعيفاً ، لكن تؤيده أحاديث أخرى معناه ، وقد استدلل العراقي  
لاستحباب المشي في صلاة العيد بعموم حديث أبي هريرة المتفق عليه ، أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قل : « إذا أنتم الصلاة ، فأتوها وأتم تمشون » فهذا عام في كل صلاة تشرع  
فيها الجماعة ، كالصلوات الخمس والجمعة والعيدين والكسوف والاستسقاء ، وقد ذهب  
أكبر العلماء إلى أنه يستحب أن يأتي إلى صلاة العيد ماشياً ، وقوله فيه : « وأن يأكل »



## باب استحباب الأكل قبل الخروج في الفطر دون الأضحي

(٧١٦) عن أنس قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ، ويأكلهن وتراً » رواه أحمد والنسائي .

(٧١٧) وعن يزيد بن أبي رباح قال : « كان رسول الله لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل ، ولا يأكل يوم الأضحي حتى يرجع » رواه ابن ماجه والترمذي وأحمد ، وزاد : « فإياكل من أضحيته » .

## باب مخالفة الطريق في العيد والتعبد في الجامع للعدو

(٧١٨) عن جابر قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم عيد خالف الطريق » رواه البخاري .

(٧١٩) عن أبي هريرة قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج إلى العيد يرجع في غير الطريق الذي خرج منه » رواه أحمد والترمذي .

(٧٢٠) عن أبي هريرة : « أنهم أصابهم مطر في يوم عيد فصلى بهم النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العيد في المسجد » رواه أبو داود وابن ماجه ، وقال في التلخيص : إسناده ضعيف . قال الذهبي : هذا حديث منكر .

فيه استحباب الأكل قبل الخروج إلى الصلاة . وهذا محتص بعيد الفطر ، وأما عيد الأضحي فيؤحر الأكل حتى يأكل من أضحيته ؛ كما سيأتي في الباب التالي .

باب استحباب الأكل إلى : الحديثان يدلان على استحباب الأكل قبل الخروج إلى الصلاة . وهذا محتص بعيد الفطر . وقوله في حديث (٧١٧) . « ولا يأكل يوم الأضحي حتى يرجع » وحاء في رواية : « حتى يصحى » يدل على استحباب الأكل بعد الرجوع في عيد الأضحي . وقد حصص أحمد بن حنبل استحباب تأخير الأكل في عيد الأضحي بمن له دبيعة .

باب مخالفة الطريق إلى : يدل الحديثان (٧١٨) ، (٧١٩) على استحباب الذهاب إلى صلاة العيد في طريق . والرجوع في طريق أخرى للامام والمأموم ، وبه قل أكثر أهل العلم كما في المنهاج ، والحديث (٧٢٠) يدل على ترك الخروج إلى الصحراء . وفعل



### باب في وقت صلاة العيد

(٧٢١) عن جندب قال : « كان النبي يصلي بنا يوم الفطر ، والشمس على قيد رحين ، والأضحي على قيد رمح » أوردته الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه (٧٢٢) عن عبد الله بن يسر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنه خرج مع الناس يوم عيد فطر ، أو أضحي ، فأنكر إبطاء الإمام وقال : إما كنا فرغنا ساعتنا هذه ، وذلك حين التسييح » رواه أبو داود وابن ماجه ورجال إسناده عن أبي داود ثقات .

(٧٢٣) وللشافعي في حديث مرسل : « أن النبي كتب إلى عمرو بن حزم وهو سبجران أن يحمل الأضحي وأخر الفطر ، وذكر الناس » رواه الشافعي عن شيخه إبراهيم بن محمد وهو ضعيف .

---

الصلاة في المسجد عند عروض عذر المطر غير مكروه ، قل في الفتح : قال الشافعي في الأم : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج في العيدين إلى المصلى بالمدينة وهكذا من بعده ، إلا من عذر مطر ومحوه ، وكذا عامة أهل البلاد ، إلا أهل مكة . ثم أشار الشافعي إلى أن سبب ذلك سعة المسجد ، وصيق أطراف مكة ، قال : فلو عمر بلد ، وكان مسجد أهله يسعهم في الأعياد لم أر أن يخرجوا منه . فإن لم يسعهم كرهت الصلاة فيه .

باب في وقت صلاة العيد : الحديث (٧٢١) فيه دليل على أن وقت صلاة الفطر يدخل حين تكون الشمس على قيد رحين . ووقت صلاة الصبح حين تكون الشمس على قيد رمح .

والحديث (٧٢٢) يدل على أن وقت صلاة العيد هو سبحة ذلك اليوم أي وقته ، يدخل إذا حلت النافلة بعد ارتفاع الشمس كرمح ، ويبقى إلى الاستواء . وهذا الحديث يدل على مشروعية التحجيل لصلاة العيد ، وكراهية تأخيرها رائدا على الميعاد ، وحديث عمرو بن حزم (٧٢٣) يدل على مشروعية تحجيل الأضحي وتأخير الفطر .

## باب صلاة العيد قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة

(٧٢٤) عن ابن عمر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يصلون العيدين قبل الخطبة » رواه الجماعة إلا أبا داود .

(٧٢٥) عن جابر بن سمرة قال : « صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم العيد غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة » رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي .

(٧٢٦) عن ابن عباس ، وجابر قالا : « لم يكن يؤذن يوم المظفر ، ولا يوم الصبح » متفق عليه .

(٧٢٧) ومسلم عن عطاء قال : « أخبرني جابر أن لا أذان لصلاة يوم المظفر حين يخرج الإمام ، ولا بعد ما يخرج ، ولا إقامة ولا داء ، ولا نسي . لا بداء يومئذ ولا إقامة » .

## باب ما يقرأ في صلاة العيدين

(٧٢٨) عن سمرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين ( سبح اسم ربك الأعلى ) و ( هل آنك حديث الغاشية ) » رواه أحمد .

## باب صلاة العيد قبل الخطبة الخ : الحديث (٧٢٤) يدل على أن السروع في صلاة

العيد تقديم الصلاة على الخطبة ، قال القاصي عياض : هذا هو المتفق عليه بين علماء الأمصار وثمة انتوى ولا خلاف بين أئمتهم فيه ، وهو فعل النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده . وقال ابن قدامة : لا علم فيه خلافاً بين المسلمين . إلا عن أبي أمية . ومعهم ليس بخجة . وم يصح فعله عن أحد من الصحابة لا عمر ولا عثمان ولا معاوية ولا ابن الزبير . وقد اختلف في صحة صلاة العيدين مع تقدم الخطبة : ففي مختصر المرنى عن الشافعي ما يدل على عدم الاعتداد بها . وكذا قول النووي ، والاحاديث (٧٢٥) و (٧٢٦) و (٧٢٧) تدل على عدم مشروعية الأذان والإقامة في صلاة العيدين قل العراقي : وعليه عمل العلماء كافة .

## باب ما يقرأ في صلاة العيدين : أكثر أحاديث الباب تدل على استحباب المراء في

«عيدين» (سبح اسم ربك الأعلى) (والغاشية) وإني ذلك ذهب أحمد بن حنبل وذهب الشافعي إلى استحباب القراءة فيهما - (ق) (واقترنت) لحديث أبي واقد (٧٢٩) وقال أبو حنيفة .

(٧٢٩) عن أبي واقد الليثي ؛ وسأله عمر : « ما كان يقرأ به رسول الله في الأضحية والقطر ؟ فقال : كان يقرأ فيهما بـ ( ق ) والقرآن المجيد ، و ( اقتربت الساعة ) »  
رواه الجماعة إلا البخاري .

### باب عدد التكبيرات في صلاة العيد

(٧٣٠) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر في عيد ثلثي عشرة تكبيرة : سبعا في الأولى ، وخمسا في الآخرة ، ولم يصل قبلها ولا بعدها » رواه أحمد وابن ماجه ، قال العراقي : إسناده صالح ، وقيل عن البخاري أنه قال : إنه حديث صحيح .

ليس فيها شيء مؤقت ، وقد جمع الووى بين الأحاديث فقال : كان في وقت يقرأ في العيدين . ( ق ) و ( اقترت ) وفي وقت . ( مسح ) و ( هل أتاك ) وقد سقه إلى مثل ذلك الشافعي .  
باب عدد التكبيرات الخ : اختلف العلماء في عدد التكبيرات في صلاة العيد وأرجح الأقوال هي أنه يكر في الأولى سبعا قبل القراءة ، وفي الثانية حمسا قبل القراءة ، قال العراقي : وهو قول أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين والأئمة . وهو قول الفقهاء السبعة من أهل المدينة وبه يقول مالك والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق . وقال الشافعي والأوزاعي وإسحاق : إن السبع في الأولى بعد تكبيرة الإحرام . وقال مالك وأحمد والمرني : إن تكبيرة الإحرام معدودة من السبع في الأولى . قال القاضي ابن رشد وسبب اختلافهم هو اختلاف الآثار المقولة في ذلك عن الصحابة . فذهب مالك إلى ما رواه ابن عمر أنه قال : « شهدت الأصحبي مع أبي هريرة فكرر في الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة ، وفي الآخرة حمسا قبل القراءة » ولأن العمل عنده بالمدينة كان على هذا ، وهذا الأثر يعبه أحد الشافعي ، إلا أنه تأول في السبع أنه ليس فيها تكبيرة الإحرام كما ليس في الخمس تكبير القيام ويشبه أن يكون مالك إنما أشاره أن يعد تكبيرة الإحرام في السبع : وبعد تكبير القيام زائدا على الخمس المروية أن العمل ألقاه على ذلك : فكأنه عنده وجه من الجمع بين الآثار والعمل ، انتهى . وأما أبو حنيفة وسائر الكوفيين فاعتمدوا على ابن مسعود وذلك أنه ثبت عنه أنه كان يعمهم صلاة العيدين على ما ذكر في حديث أبي موسى الأشعري وحديثه بن الجمان : « كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرر في الأضحية والقطر » فقال أبو موسى

(٧٣١) عن عمرو بن عوف المزني : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعا قبل القراءة ، وفي الثانية خمسا قبل القراءة » رواه الترمذي وقال : هو أحسن شيء في هذا الباب ، وفي إسناده كثير بن عبد الله ، قال الشافعي وأبو داود : إنه ركن من أركان الكذب .

### باب لا صلاة قبل العيد ولا بعدها

(٧٣٢) عن ابن عباس قل : « خرج النبي صلى الله عليه وسلم يوم عيد فصلى ركعتين ، لم يصل قبلهما ولا بعدهما » رواه الجماعة .

(٧٣٣) عن ابن عمر : « أنه خرج يوم عيد فلم يصل قبلها ولا بعدها ، وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم رواه أحمد والترمذي وصححه .

كان يكبر أربعاً على الجائر ، فقال حذيفة : صدق . فقال أبو موسى . كذلك كنت أكبر في البصرة حين كنت عليهم » وصرح الخطابي بأن هذا الحديث ضعيف . وللقاضي ابن رشد : وإنما صار الجميع إلى الأحد مأثور الصحابة في هذه المسألة لأنه لم يثبت فيها عن النبي عليه الصلاة والسلام شيء ، ومعلوم أن فعل الصحابة في ذلك هو توقيف ، إذ لا مدخل للقياس في ذلك . وقد اختلف العلماء في حكم تكبير العيدين ، فذهب الجمهور إلى أنه سنة لا تطل الصلاة تركه عمداً ولا سهواً ، وإن تركه لا يسجد للسهو ، وروى عن أبي حنيفة ومالك أنه يسجد للسهو ، قل الشوكاني . والظاهر عدم وجوب التكبير ؛ كما ذهب إليه الجمهور . بعده وحدان دليل عليه . قل ابن رشد : واحتلوا في وقت التكبير في عيد الفطر بعد أن أجمع على استحبابه الجمهور لقوله تعالى : ( ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما عداكم ) فقال جمهور العلماء : يكبر عند العدو إلى الصلاة ، وبه قال مالك وأحمد وإسحاق . وهو مذهب ابن عمر وجماعة من الصحابة . واتفقوا أيضاً على التكبير في أذان الصلوات .

والأصل في هذا الباب قوله تعالى ( وادكروا لله في أيام معدودات ) فهذا الخطاب وإن كان للتصديقه أهل الحجج : فإن الجمهور رأوا أنه يعم أهل الحجج وغيرهم وتلقى ذات بالعمل .

باب لا صلاة قبل العيد ولا بعدهما . أحاديث الباب تدل كإدراك الشوكاني مع أحاديث

أخرى على كراهة الصلاة قبل العيد وبعده . ورواية ابن عباس (٧٣٤) تدل بالصرامة



(٧٣٤) وعن ابن عباس : « أنه كره الصلاة قبل العيد » رواه البخاري .

### باب خطبة العيد وأحكامها

(٧٣٥) عن أبي سعيد قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر

والأضحى إلى المصلى ، وأول شيء بدأ به الصلاة ؛ ثم ينصرف ؛ فيقوم مقابل

الناس : والناس جوس على صفوفهم ، فيمظلم ، ويروصيهم ، ويأمرهم ،

وإن كان أن يقطع بعثاً ، أو يأمر بشيء أخر به . ثم ينصرف » متفق عليه .

(٧٣٦) عن جابر : قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم العيد فبدأ بالصلاة

قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة ، ثم قام منكباً على نازل ؛ فأمر بتقوى الله ،

وحت على الطاعة ، ووعظ الناس ، وذكرهم . ثم مضى حتى أتى النساء

فوعظهن وذكرهن » رواه مسلم والنسائي .

على الكراهة ، وإلى ذلك ذهب أحمد ورجل . وروى ذلك عن طائفة من الصحابة

والتابعين . وقل به شريح ومالك وغيرهم من الفقهاء . وقل الحافظ في الفتح : والحاصل

أن صلاة العيد لم يثبت لها سنة قبلها ولا بعدها ؛ خلافاً لمن قالها على الجمعة ، وأما مطلق العمل

فلم يثبت فيه مع دليل خاص ، إلا إن كان ذلك في وقت الكراهة في جميع الأيام .

باب خطبة العيد وأحكامها : يدل الحديث (٧٣٥) على استحباب الوعظ والتوصية ،

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرهم بالخروج إذا أراد أن يخرج الجيش إلى جهة من

الجهات ، أو يأمرهم ب شيء آخر ثم ينصرف . والحديث (٧٣٦) يدل على تقدم صلاة العيد

على الخطبة ، وترك الأذان والإقامة لصلاة العيد . وفيه استحباب الوعظ والتذكير في

خطبة العيد ، واستحباب وعظ النساء . وحيث على الصدقة إذا لم يترك على ذلك مفصلة

وفيه أيضاً تمييز محاسن النساء إذا حضرن محاسن الرجال . لأن النبي صلى الله عليه وسلم

أنه لم يبعدها وعظ الرجال .

والحديث (٧٣٧) يدل على أن الخطبة سنة ولو كانت واجبة وحب الحلوس لها .

قال الشوكاني : وفيه أن محبير السامع لا يدل على عدم وحب الخطبة ، بل على عدم وحب

سماعها ؛ إلا أن يقال : إنه يدل من باب الإشارة لأنه إذا لم يحس سماعها لا يحس فعلها ، وذلك

لأن الخطبة خطاب ، ولا خطاب إلا للخطاب . فإذا لم يحس السامع على المخاطبة يحس الخطاب .

(٧٣٧) عن عطاء عن عبد الله بن السائب قال : « شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم العيد : فتمت قضي الصلاة قال : إنا نخطب : فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب » رواه النسائي وابن ماجه وأبو داود ، وقال : هو مرسل .

### باب صلاة الكسوف ( النداء لها وصفها )

(٧٣٨) عن عبد الله بن عمرو قال : « لما كسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ودى أن : الصلاة جامعة . فركع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين في سجدة ، ثم قام فركع ركعتين في سجدة ، ثم جلى عن الشمس ، قالت عائشة : ما ركعت ركوعاً قط ، ولا سجدت سجوداً قط . كان أطول منه » متفق عليه .  
(٧٣٩) وعن عائشة قالت : « حسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث منادياً : الصلاة جامعة . فقام فصلى أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات » . متفق عليه .

وقد اتفق الموحون لصلاة العيد وغيرهم على عدم وجوب خطبته ، قال الشوكاني ولا أعرف قائلًا يقول بوجوبها .

« باب صلاة الكسوف » : الأحاديث الأولى (٧٣٨) والثاني (٧٣٩) والثالث (٧٤٠) يدل على أن صلاة الكسوف والكسوف ركعتان ، في كل ركعة ركوعان . والأحاديث المذكورة كلها صحيحة ومتفق عليها . وذهب إلى ذلك الشافعي ومالك وجمهور أهل الحجاز . وذهب أبو حنيفة والكوفيون إلى أن صلاة الكسوف ركعتان على هيئة صلاة العيد والجمعة ، لأنه ورد في حديث أبي نكرة ، وحديث صبرة ، وحديث أبي قلابة وهو أحسنها ، كما ذكر ذلك ابن رشد وهو عن العارض بن بشير قال : « صلى بنا رسول الله في الكسوف نحو صلاة ركعة ويسجد ركعتين ركعتين . ويسأل الله حتى تخرج الشمس » فمن رجع هذه الآثار أكثرها ، وموافقها للقياس ؛ أعني موافقتها لسائر الصلوات ولصلاة الكسوف ركعتان . ورأى بعض أهل العلم أن هذا كله على التحجير ، جمعاً بين الأحاديث . ونحن قل به الطبري . قال أبو عمر : وقد روى في صلاة الكسوف غير ركعات في ركعتين . وثمان ركعات في ركعتين . وست ركعات في

(٧٤٠) وعن عائشة قالت : « خسفت الشمس في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المسجد ؛ فقام فكبر ؛ وصَفَّ النَّاسُ وراءه فاقتراً قراءة طويلة ، ثم كبر ، فركع ركوعاً طويلاً . هو أدنى من القراءة الأولى ، ثم رفع رأسه فقال : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، ثم قام فاقتراً قراءة طويلة هي أدنى من القراءة الأولى ، ثم كبر ، فركع ركوعاً هو أدنى من الركوع الأول ، ثم قال : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، ثم سجد ، ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك . حَتَّى استكمل أربع ركعات وأربع سجعات ، وانجلت الشمس قبل أن ينصرف . ثم قام ، فخطب الناس فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم قال : إِنَّ الشمس والقمر آيتان من آيات الله عز وجل ، لا ينخسفان لموت أحدكم ولا لحياته ، فإذا رأيتها فافزعوا إلى الصلاة » . متفق عليه .

(٧٤١) عن جابر قال : « كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ست ركعات بأربع سجعات » . رواه أحمد ومسلم وأبو داود .

(٧٤٢) عن عائشة : « أن نبى الله صلى الله عليه وسلم صلى ست ركعات وأربع سجعات » . رواه أحمد والنسائي .

(٧٤٣) عن أبي نكرة قال : « كُنَّا عِنْد النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَانْكَسَفَتِ الشَّمْسُ . فقام النبي صلى الله عليه وسلم يُغِثُ رِءَاءَهُ حَتَّى دَخَلَ السَّجْدَ ، فَدَخَلْنَا ، فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ حَتَّى انْجَلَتِ الشَّمْسُ » . رواه البخاري والنسائي .

ركعتين ، وأربع ركعات في ركعتين : ولكن من طرق ضعيفة . وقل أبو بكر بن المدر : وكان بعض أصحابنا يقول : الاختيار في صلاة الكسوف ثاب ، والخيار في ذلك للصلى ؛ إن شاء في كل ركعة ركوعين ، وإن شاء ثلاثة . وإن شاء أربعة وهذا يصح عنده ذلك . قال : وهذا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف كثره .

## باب الجهر والإسرار في صلاة الكسوف

(٧٤٤) عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم جهر في صلاة الكسوف بقراءته فصلّي أربع ركعات في ركعتين وأربع سجّادات » . أخرجه مسلم والبخاري .  
(٧٤٥) عن سمرة قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في كسوف ركعتين ، لا نسمع له فيها صوتاً » . رواه الخمسة ، وصححه الترمذي ، وأعله ابن حزم بجهالة ثعلبة بن عباد . قال ابن المديني : إنه مجهول .

(٧٤٦) عن ابن عباس قال : « كنت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف فما سمعت منه حرفاً من القرآن » . رواه الشافعي والبيهقي وفي إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف .

## باب صلاة الاستسقاء

(٧٤٧) عن عائشة ، قالت : « شكّا الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قحوط المطر . فأمر بتخبير . فوضع له في المصلى . ووعد الناس يوماً يخرجون فيه ، قالت عائشة :

باب الجهر والإسرار : راجع أكر العلماء الجهر في صلاة الكسوف ، لأن حديث الجهر (٨٢٢) صحيح . فهو أرحح من حديث سمرة (٧٢٥) وحديث ابن عباس (٧٢٦) وانحصر إليه متعين والجهر أولى من الإسرار ، وقد ذهب إلى ذلك أحمد وإسحاق وابن خزيمة وغيرهم . وبه قول صاحب أبي حنيفة . وحكى النووي عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وجهور الفقهاء أنه يسر في كسوف الشمس ، ويجهر في كسوف القمر . وقال الطبري : يجر بين الجهر والإسرار . وقال النووي : وأجمع العلماء على أنه يقرأ المأخوذة في القيام الأول من كل ركعة . واحتلوا في القيام الثاني . ويراعى الاستسقاء من الدعاء ورود الأمر به في الأحاديث الصحيحة ، وهو أبو حنيفة . لا تقل في الأوقات المنهي عنها . واحتلوا : هل من شرطها الخطة بعد الصلاة ، ذهب الشافعي إلى ذلك ، وقد استدل بحديث عائشة (٧٢٠) فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم جهر في صلاة الكسوف . وقال مالك وأبو حنيفة : إنه لا حصة في صلاة الكسوف

باب صلاة الاستسقاء : هل اتفصى ابن رشد أجمع العلماء على أن الخروج إلى



فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدا حاجب الشمس ففعل على المنبر فكبر وحمد الله عز وجل ، ثم قال : إنكم شكوتم جذب دياركم ، واستنخار المطر عن إبان زماته عنكم ، وقد أمركم الله عز وجل أن تدعوه ، ووعدكم أن يستجيب لكم ثم قال : الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، لا إله إلا الله بفعل الله ما يريد ، اللهم أنت الله لا إله إلا أنت ، أنت الغنى ونحن الفقراء ، أنزل علينا النيث ، واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً إلى حين . ثم رفع يديه ، فلم يزل في الرفع حتى بدا بياض إبطيه ، ثم حوّل إلى الناس ظهره وقلب أو حوّل رداءه وهو رافع يديه ، ثم أقبل على الناس . ونزل فصلين ركعتين فأشأ الله سبحانه فرعدت وبرقت ، ثم أمطرت بإذن الله تعالى ، فلم يأت مسجده حتى سألت السبيل ، فلما رأى سرعتهم إلى الكينة ضحك حتى بدت نواجذه فقال : أشهد أن الله على كل شيء قدير ، وآتى عبد الله ورسوله . رواه أبو داود وقال : هذا حديث عرب إساده جيد ، وأخرجه أبو عوامة وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن .

الاستسقاء ، والروى عن المصنف . والدعاء إلى الله تعالى . والتصرع إليه في نزول المطر سنة بها رسول الله صلى الله عليه وسلم . واختلفوا في الصلاة في الاستسقاء فالجمهور على أن ذلك من سنة الخروج إلى الاستسقاء ، إلا ما حجة فيه . إنه ليس من سنة الصلاة . انتهى . وقد أخذ الجمهور بحديث عباد (٧٤٨) وأما الأحاديث التي ليس فيها ذكر الصلاة فمنها حديث أس بن مالك (٧٤٩) والحجة للجمهور . إداً من لم يذكر شيئاً فليس بخجة على من ذكره . قول ابن رشد . والذي يدل عليه اختلاف الآثار في ذلك ليس عدى فيه شيء أكثر من أن الصلاة ليست من شرط صحة الاستسقاء ، إذ قد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام استسقى على المنبر كما في رواية ابن عباس (٧٥١) إلا أنها ليست من سنة كما ذهب إليه أبو حنيفة . وأجمع القائلون ، أن الصلاة من سنة على أن الخطبة أيضاً من سنة لورود ذلك في الآثار . وقال ابن المنذر : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الاستسقاء وحط . واختلفوا هل هي قبل الصلاة أو بعدها ، لاختلاف الآثار في ذلك . فرأى قوم أنها بعد الصلاة قياساً على صلاة العيدين . وبه قال الشافعي ومالك . وقال الليث بن سعد : الخطبة

(٧٤٨) عن عباد بن تميم عن عمه قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يوم خرج يستسقى ، قال : فحول إلى الناس ظهره ، واستقبل القبلة يدعو ، ثم حول رداءه ، ثم صلى لِمَا رَكَعَتَيْنِ جَهْرَ فِيهِمَا بِاقْرَاءَةٍ » رواه الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي .

(٧٤٩) عن أنس قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يحطب يوم الجمعة فقال : يا رسول الله هلكت المواشي ، وانقطعت السبل ، فادع الله ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفي رواية : « فرمى يديه ، ثم قال : اللهم آتينا ، اللهم أغسنا ، اللهم أعطنا . فمطروا من الجمعة إلى الجمعة فجاء رجل ؛ فقال : يا رسول الله تهدمت البيوت . ونقطعت السبل ، وهلكت المواشي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم على رؤوس الخصال والآكام وبطون الأودية . وهامت الشجر » رواه الشيخان وأبو داود والنسائي .

(٧٥٠) عن عبد الله بن زيد قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يوم خرج يستسقى . قال : فحول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ، ثم حول رداءه ، ثم صلى ركعتين جهراً فيهما » . رواه أحمد والبخاري والنسائي ، ورواه مسلم ولم يذكر الجهر باقراءة .

قل الصلاة كما قال ابن المدر : قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استسقى ، فخطب قبل الصلاة . وروى عن عمر بن الخطاب ملى ذلك . وله أخذ . وانتقوا عني أن القرآن فيها يقرأ جهراً . وقال مالك أحيراً : إنه يكرر فيها كما يكرر في سائر الصلوات . وذهب الشافعي إلى أنه يكرر فيها كما يكرر في العيدين . وسب الخلاف اختلافهم في قياسها على العيدين ، وقد احتج الشافعي مذهبه في ذلك بما روى عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فيها ركعتين كما يصلي في العيدين . وانتقوا على أن من سبها أن يستقبل الإمام القبلة واقفاً ، ويستسقى ، ويحول رداءه : كما جاء في حديث عبد الله بن زيد (٧٥٠) وعباد بن تميم (٧٤٨) واختلفوا في ذلك فاشتهر على أنه يحمل ما على يمينه على شماله ، وما على شماله على يمينه . وقال الشافعي يحمل أعلاه أسفله . وما على يمينه ما على يساره ، وما على يساره على يمينه . لاختلاف الآثار في كيفية . وقال مالك والشافعي : يحمل ذلك عند الفراغ من الخسنة . وقال أكثرهم : إذا حول الإمام رداءه قائماً حول الناس أريدتهم قياماً . وإذا حول يمينه رداءه جالساً حول الناس أريدتهم جلوساً لقوله صلى الله عليه وسلم :

(٧٥١) عن ابن عباس وسئل عن الصلاة في الاستسقاء فقال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم متبذلاً ، متواضعاً ، متضرعاً حتى أتى المصلّي ، فرقى المنبر ، ولم يحطب خطبتكم هذه . ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ؛ ثم صلى ركعتين » . رواه أبو داود والنسائي والترمذي وصحه .

(٧٥٢) وعن أنس قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه ، إلا في الاستسقاء ، فإنه كان يرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه » . منفق عليه .

باب فيه مسائل شتى تتعلق بالصلاة والمصلين أولها استقبال القبلة

(٧٥٣) قال الله تعالى « قَدْ نَرَى تَقَنُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَأَمَّا لَيْلَتُكَ فَيَقْتُلُهُ رِضَاها فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ » . (٧٥٤) عن أنس بن مالك قال : « قال النبي صلى الله عليه وسلم : فإذا قمت إلى الصلاة فأَسْبِغِ الوُضوءَ ، ثم استقبل القبلة فكبر » .

« إنما جعل الإمام ليؤتم به » ولحديث عبد الله بن زيد : فقد جاء في رواية أحمد : « وحول رداء ، فقلبه طهراً لطن حول الناس معه » وأما وقت الخروج لصلاة الاستسقاء ؛ قال بعض العلماء : إنه مثل وقت صلاة العيدين ، وقال ابن حزم . الخروج إليها عند الروال . ولكن جاء في حديث عائشة (٧٤٧) « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدا حاجب الشمس » أي : صوءها أو ناحيتها فيه استحباب الخروج لصلاة الاستسقاء عند طلوع الشمس . قال في الفتح . والراجح أنه لا وقت لها معين وإن كان أكثر أحكامها كالعيد .

باب فيه مسائل شتى : قال ابن رشد : اتفق المسلمون على أن التوجه نحو البيت شرط من شروط صحة الصلاة لقوله تعالى : « فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » انتهى . وتدل عليه الأحاديث الصحيحة أيضاً كحديث (٧٥٢) و (٧٥٥) و (٧٥٦) وإذا أُنْصِرَ البيت والعرص هو التوجه إلى عين البيت ، ولا خلاف في ذلك ، قال ابن رشد : وأما إذا غابت الكعبة عن الأنصار فاحتلوا من ذلك في موضعين . أحدهما : هل العرص هو العين أو الجهة والثاني هل عرصه الإصاة أو الاجتهاد ؟ ثم قال : فذهب قوم إلى أن العرص هو العين . وذهب آخرون إلى أنه الجهة . انتهى . وقاؤا . واتفاق المسلمين على الصف الطويل خارج



(٧٥٥) عن ابن عمر قال: «بينما الناس يُقْبَأُ في صلاة الصبح إذ جاءهم آت قال: إن النبي صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل القبلة، فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة» متفق عليه.

(٧٥٦) عن أس: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي نحو بيت المقدس فنزلت: (قد رى تقاب وجهك في السماء، فلنولينك قبلة ترضاها، فول وجهك شطر المسجد الحرام) فمر رجل من بني سُلَمة، وهم ركوع في صلاة المجر؛ وقد صلوا ركعة؛ فنادى: ألا إن القبلة قد حولت؛ فمالوا كما هم نحو القبلة» رواه أحمد ومسلم وأبو داود.

(٧٥٧) عن أبي هريرة: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ما بين المشرق والمغرب قبلة» رواه ابن ماجه والترمذي وصححه.

الكعبة، يدل على أن العرض ليس هو العين، أعني إذا لم تكن الكعبة مصرة، قل ابن رشد: والذي أقول أنه لو كان واحداً قصد العين لكان حرجاً، وقد قل تعالى: «وما جعل عليكم في الدين من حرج» فإن إمامة العين سيء لا يدرك إلا بتقريب وتسامح بطريق الهندسة واستعمال الأرصاء في ذلك، فكيف يعرف ذلك من طرق الاحتداد ونحن لم نكاف الاحتداد فيه بطريق الهندسة التي على الأرصاء المبسطة منها طول البلاد وعرضها. وقد استدلوا أيضاً بحديث أبي هريرة (٧٥٤) على أن العرض على من بعد عن الكعبة: الجهة لا العين، وإليه ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد، وهو ظاهر ما نقله المرنى عن الشافعي. وقد قال الشافعي أيضاً: إن شطر البيت، وتقاءه، وحيته: واحد في كلام العرب.

وقد اختلف العلماء أيضاً في عرض المختد في القلة هل هو الإصانة أو الاحتداد؟ فمن قال: إن عرضه الإصانة. وحث عليه إعادة الصلاة متى تبين له أنه أخطأ. وقد ذهب إليه الشافعي. ومن قال: عرضه الاحتداد لم يثبت عليه أن يعيد الصلاة ما لم يتعمد أن يصلي بغير احتداد. وه قال مالك وأبو حنيفة. وقد استدلوا على ذلك بحديث عامر بن ربيعة قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة ظلماء في ستر خثيت عليها القلة فصلى كل واحد من إني وجه؛ وعلما؛ فلما أصبحنا فإذا نحن قد صلينا إلى غير التملة؛ فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: قد مضت حلالكم. ورت (و لله للمشرق والمغرب فأرأوا فم وجه الله). وعلى هذا فتكون هذه الآية محكمة. وتكون فيمن صلى ما كشف له أنه صلى لغير القلة والجمهور على أنها مسووعة بقوله تعالى: «ومن حيث حرحت حول وجهك شطر المسجد



## باب فيما يجزىء من اللباس في الصلاة

(٧٥٨) قال الله تعالى : « يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد » .  
 (٧٥٩) عن أبي هريرة قال : « قام رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن الصلاة في الثوب الواحد فقال : أوكلكم يخذ ثوبين ! » رواه الجماعة إلا الترمذي .  
 (٧٦٠) عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يصلين أحداكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » ، رواه البخاري ومسلم ولكن قال : « على عاتقه » .

(٧٦١) عن أبي هريرة قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من صلى في ثوب واحد فإني خالف نظريه » رواه البخاري وأحمد وأبو داود وزاد : « على عاتقه » .

الحرام » . قال الشوكاني في حديث عامر بن ربيعة المتقدم : وهذا الحديث وإن كان فيه مقال عند المحدثين ولكن له شواهد قوية . ثم قال بعد ما ذكر الأحاديث : وهذه الأحاديث — ووكالات ضعيفة — يقوى بعضها بعضاً فتدلح للاحتجاج .

باب فيما يجزىء : استدلوا بالآية (٧٥٨) على اتحاد اللباس وقت الصلاة لستر العورة . وسيأتي بيانه في ستر العورة . والحديث (٧٥٩) يدل على أن الثوب الواحد الذي يستر العورة يكفي باهراق ، والثوبين أفضل إذا قدر عليهما . وحديث (٧٦٠) يدل على النع من الصلاة في الثوب الواحد إذا لم يكن على عاتق المصلي منه شيء ، وقد حمل الجمهور هذا النبي على التبريه . وعن أحمد : لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه ، وعنه أيضاً : يصح ويأثم . وقد عمل بظاهر الحديث ابن حزم فقال : وفرص على الرجل إن صلى في ثوب واسع أن يطرح منه على عاتقه أو عاتقيه . فإن لم يفعل بطلت صلاته . فإن كان صيقاً انزله وأحرأه ، سواء كان معه ثياب غيره أو لم يكن . ثم ذكر ذلك عن نافع مولى ابن عمر والجمعى وطلوس . والحديث (٧٦٢) يدل على أن الثوب إذا كان واسعاً يلتحف به . فلا يصلى مكشوف المكين فيكون عرلة الإزار والرداء . وإن كان صيقاً حار الأترار به . أولاً كراهة .

والحديث (٧٦٣) يدل على حوار الصلاة في الثوب الواحد إذا توشح به المصلي ، قال ابن عبد البر ، حاكياً عن الأحفش : إن التوشح هو أن يأخذ طرف الثوب الأيسر من تحت

(٧٦٢) عن جابر بن عبد الله « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا صليت في ثوب واحد فإن كان واسعاً فالتحف وإن كان ضيقاً فاتزر به » متفق عليه .  
(٧٦٣) عن جابر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد متوشحاً به » متفق عليه .

(٧٦٤) عن عمر بن أبي سلمة قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد متوشحاً به في بيت أم سلمة ، قد ألقى طرفيه على عاتقيه » رواه الجماعة .  
(٧٦٥) عن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في السدل في الصلاة ، وأن يغطي الرجل فاه » رواه أبو داود وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين . وقد سئل أحمد عن حديث السدل في الصلاة من حديث أبي هريرة فقال : أبس هو بصحيح الإسناد .

يده اليسرى فيلقيه على مسكه الأيمن . ويلقى طرف الثوب الأيمن من تحت يده اليمنى على منكبه الأيسر . قال : وهذا التوشح الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى متوشحاً قال ابن رشد : والنهي أوارد عن هيئات بعض الملاس في الصلاة ، وذلك أنهم اتفقوا — فيه أحسب — على أن الهيئات من اللباس التي هي عن الصلاة فيها مثل اشتغال الصباء وهو أن يختبئ الرجل في ثوب واحد ليس على عاتقه منه شيء ، وأن يختبئ الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء ، وسائر ما ورد من ذلك كله سد دريعة أن تكشف عورته ، ولا أعلم أن أحداً قال : لا تخور صلاة على إحدى هذه الهيئات إن لم تكشف عورته ، وقد كان على أصول أهل الظاهر يحب ذلك . انتهى سم قال : واحتلوا في مكشوف البطن والخمور على جوار صلاته لكون الطهر والمطن من الرجل ليس بعورة .

أما حديث السدل (٧٦٥) فقد احتاج الأئمة في الاحتجاج به لصحة ، وقد احتلوا أيضاً في معنى السدل ، فقيل : معناه الإرخاء ، وقال الخطابي : السدل إرسال الثوب حتى يصبب الأرض ، وقالوا : يختم أن يراد بالسدل سد الشعر ، والحديث إن صح فإمّا يدل على تحريم السدل في الصلاة لأنه معني النهي الحقيقي . وكرهه السهفي ومجاهد وغيرهم في الصلاة وغيرها ، وقال الزهري وأبو سريين وغيرهم : لا بأس به . وقد اسدلوا بقوله في حديث (٧٦٥) : « وأن يغطي الرجل فاه » على كراهه أن يغطي الرجل ماله ، وقيل : إنما رحر عن

(٧٦٦) عن عتبة بن عامر قال : «أُهدي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فروج حرير قلبه ، ثم صلى فيه ، ثم انصرف فزعه نزعاً عنيفاً شديداً ، كالكلابة له ، ثم قال : لا ينبغي هذا للمؤمنين » متفق عليه .

(٧٦٧) عن عائشة : «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يقبل الله صلاة حائض إلا بنحو » رواه الحمزة إلا النسائي وأعله الدارقطني بالوقف ، وقال : إن وقته أشبه ، وأعله الحاكم بالإرسال .

(٧٦٨) عن أم سلمة : «أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي المرأة في درع وحمز وليس عليها إزار ؛ قال : إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها » رواه أبو داود .

(٧٦٩) عن أبي سعيد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن استعمال الصماء ، والاحتباء في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء » رواه الجماعة .

تعطية لهم في الصلاة على الدوام لا عند التناوب بمقدار ما يكسونه .

وحديث عتبة (٧٦٦) استدل به من قال بتحريم الصلاة في الحرير ؛ وقال أكثر الفقهاء : إنها مكروهة فقط ؛ مستدلين بأن علّة التحريم الحياء ، وقد استدلوا لجواز الصلاة في ثياب الحرير بعدم إعادته صلى الله عليه وسلم لتلك الصلاة ، وقد اختلفوا : هل تجزئ الصلاة في الحرير بعد تحريره أم لا ؟ فقال في الفتح : إنها تحرى عند الجمهور مع التحريم ، وعن مالك بعيد في الوقت . وسيأتي البحث عن حكم الحرير في ماله .

واستدلوا بحديث عائشة (٧٦٧) وأم سلمة (٧٦٨) على وجوب ستر المرأة لرأسها ، واستدل به من سوى بين الحرة والأمة في العورة لعموم ذكر الحائض والمراد بالحائض هاهنا من بلغت من الحيض : لأم هي ملاسة للحيض ؛ فإنها ممنوعة . ولم يفرق بين الحرة والأمة وهو قول أهل الظاهر . وقررت العترة والشاعى وأبو حنيفة والجمهور بين عورة الحرة وبين عورة الأمة ؛ فعملوا عورة الأمة ما بين السرة والركبة كالرجل ، وحجبتهم في ذلك حديث (٧٧٥) سدكرها في باب العورة . وفي حديث أم سلمة دليل لمن لم يستن القدمين من عورة المرأة ، لأن قوله : يعطى ظهور قدميها يدل على عدم العفو .



### باب العورة وحدها

(٧٧٠) عن علي قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تبرز فخذيك ولا تنظر إلى فخذ حتى ولا ميت » رواه أبو داود وابن ماجه ، والحديث معلول .

(٧٧١) وعن جرهد الأسلمي قال : « مر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى برقة ، وقد اكشف فخذى ، فقال : غط فخذك فإن الفخذ عورة » رواه مالك في الموطأ ، وأحمد ، وأبو داود ، والترمذى ، وقال : حسن ، وعلقه البخارى في صحيحه ، وضعفه في تاريخه للاضطراب في إسناده .

(٧٧٢) عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر حسر الإزار عن فخذ حتى إني لأنظر إلى بياض فخذ » رواه أحمد والبخارى ، وقال : حديث أنس أسند وحديث جرهد (٧٧٠) أحوط .

(٧٧٣) عن أنى موسى : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قاعداً في مكان فيه ماء . فكشف عن ركبته ، أو : ركبته ، فلما دخل عثمان غطاها » رواه البخارى .

باب العورة وحدها : الحديث (٧٧٠) يدل على أن الفخذ عورة وذهب إلى ذلك الشافعى وأبو حنيفة والعترة ، وقال النووي : ذهب أكثر العلماء على أن الفخذ عورة وعن أحمد ومالك في رواية : العورة . اتفقوا على ذلك . وفيه قال أهل الطاهر . وحديث جرهد (٧٧١) أيضاً يدل على أن الفخذ عورة . ولكن في الحديثين (٧٧٠) و (٧٧١) مقال . وحديث أنس (٧٧٢) أقوى وأسد . وقد استدلوا به على أن الفخذ ليست بعورة وزاد البخارى في هذا الحديث عن أنس لفظ : وإن ركبتي لتحمس بي الله . فظاهره يدل على أن أنس كان بدون الحائل . ومس العورة بدون حائل لا يحوز . واستدلوا بهذا الحديث على أن العورة هما السورتان فقط من الرجل . وأما الشافعى ومالك ، فرأيا حد العورة ما بين السرة إلى الركبة فقط وكذلك أبو حنيفة .

وحد العورة في المرأة : نه كاه ما حلا الوحه والكهين . وقد ذهب إلى ذلك أكثر العلماء . وذهب أبو حنيفة إلى أن منه ما است بعورة . قال ابن رشد : وسب الخلاف في ذلك إجماع قول تعالى : « ولا يدين زينة إلا ما طهر منها » هل هذا المستثنى المقصود منه أعضاء محدودة ، أم إنما المقصود به ما لا يملك ظهوره ؟ فمن ذهب إلى أن المقصود



(٧٧٤) عن أبي الدرداء قال : « كنت جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أقبل أبو بكر ؛ أخذاً بطرف ثوبه ، حتى أبدى عن ركبتيه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أما صاحبكم فقد غامر فسلم . وذكر الحديث » رواه أحمد والبخاري .

(٧٧٥) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا زوج أحدكم خادمته — عبدة أو أجيذة — فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة » رواه أبو داود والدارقطني والبيهقي .

### باب الطهارة من النجاسة في الصلاة

(٧٧٦) عن جابر بن سمرة قال : « سمعت رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أصلي في الثوب الذي آتى فيه أهلي ؛ قال : نعم ، إلا أن ترى فيه شيئاً فتغسله » رواه أحمد وابن ماجه . إسناده عند ابن ماجه ثقات .

من ذلك ما لا يملك ظهوره عند الحركة قال : بدنها كله عورة حتى طهرها . واحتج لذلك بعموم قوله تعالى : « يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين » الآية ومن رأى أن المقصود من ذلك ما حرت العادة بأن لا يستر كآلوجه والمكمن ذهب إلى أنه ليس بعورة ، واحتج لذلك بأن المرأة لا تستر وجهها في الحج .

باب الطهارة من النجاسة في الصلاة . الحديثان (٧٧٦) و (٧٧٧) يدلان على تجب المصلي للثوب النجس ، وقد ذهب الأكبر إلى أن طهارة ثوب المصلي شرط لصحة الصلاة .

وروى عن ابن مسعود وابن عباس وعمره ، وهو مروي عن مالك : أنها ليست بواجبة . واحتج الجمهور بقوله تعالى : « وثيابك فطهر » والبراء طهرها للصلاة . للاجماع على أن لا وحوب في غيرها قال الشوكاني : لا يخفى أن عية ما يستفاد من الآية الوحوب عند من جعل الآية حقيقة فيه . والوحوب لا يستلزم السرطية ، لأن كون الشيء شرطاً حكم شرعي وصحي لا يثبت إلا بتصريح الشارع بأنه شرط ؛ أو تعليق الفعل بمأداة السرط : أو بمعنى الفعل بدونه هيأ متوجهاً إلى الصحة لا إلى الكمال ؛ أو بمعنى المرة ، ولا يثبت بمجرد الأمر به ؛ وقال ابن رشد . والحق أن الشيء المأمور به على الإطلاق — كأمر الطهارة الياب في الآية — لا يجب أن يكون شرطاً في صحة شيء ما آخر مأمور به ؛ وإن وقع فيه ، إلا بأمر آخر ، وكذلك الأمر في الشيء المهيأ على الإطلاق ، لا يجب أن يكون شرطاً في صحة شيء ما ؛

(٧٧٧) عن معاوية قال : « قلبت لأبي خبيثة : هل كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم في التوب الذي يجمع فيه ؟ قالت : نعم إذا لم يكن فيه أذى » رواه الحجة إلا الترمذی ، رجال إسناده كلهم ثقات .

(٧٧٨) عن أبي سعيد : « عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه صلى ؛ فخلع نعليه ؛ فخلع الناس نعالهم ؛ فلما انصرف ، قال لهم : لم خلعتم ؟ قالوا : رأيناك خلعت فخلعنا ؛ فقال : إن جبريل أتاني فأخبرني أن بهما خبثاً ، فإذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه وينظر فيهما ، فإن رأى خبثاً فليمسحه بالأرض ، ثم ليصل » رواه أحمد وأبو داود ، واختلف في وصله وإرساله .

### باب الصلاة في النعلين والخفين .

(٧٧٩) عن أبي مسلمة سعيد بن بريد قال : « سألت أسماً أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه ؟ قال : نعم » . متفق عليه .

إلا بأمر آخر . وقال الشوكاني : ويحجب عن الحديثين المذكورين أي (٧٧٦) و (٧٧٧) بأن الثاني فعل وهو لا يدل على الوحوب فصلاً عن الشرطية ، والأول ليس فيه ما يدل على الوحوب . سلمنا أن قوله : فتسلله . حري في معنى الأمر ؛ فهو غير صالح للاستدلال به على المطلوب ، وقد استدلل به القائلون بأن إرالة المحاسة من شروط صحة الصلاة وقل الشوكاني بعد ما ذكر استدلالهم : إن الاستدلال عليهم لا لهم لأن استمراره على الصلاة التي صلاحها قل حلع النعل وعدم استئناقه لها يدل على عدم كون الطهارة شرطاً ، وقال : وعاية ما فيه الأمر بمسح النعل ، وقد عرفت أنه لا يعيد الشرطية . على أنه نبي على ما كان قد صلى قبل الحلع ، ولو كانت طهارة الثياب ونحوها شرطاً لوجب عليه الاستئناف ، لأن الشرط يؤثر عدمه في عدم الشروط كما تقرر في الأصول فهو عليهم لا لهم .

### باب الصلاة في النعلين والخفين : حديثا الباب يدلان على متروعية الصلاة في النعال .

قل العراقي في شرح الترمذی : ومن كان يفعل ذلك عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وغيرهم من الصحابة والتابعين وقد ذكر أسماءهم . وقد جاء في رواية عن ابن أبي شيبه أنه قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في نعليه ، فصلى الناس في نعالهم ؛ فخلع نعليه فخلعوا ، فلما صلى ، قل : من شاء أن يصلي في نعليه فليصل . ومن شاء أن يخلع فليخلع . قل العراقي :

(٧٨٠) وعن شداد بن أوس قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خالفوا اليهود في الصلاة ، فإنهم لا يصلون في تعالم ، ولا خفافهم » رواه أبو داود ، وابن حبان في صحيحه ، ولا مطعن في إسناده .

### باب المواضع المنهى عنها والمأذون فيها للصلاة

(٧٨١) عن جابر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : جُعِلَتْ لِي الأرض طهوراً ومسجداً فأيتنا رجل أدركته الصلاة فليصل حيث أدركته » متفق عليه .  
(٧٨٢) عن أبي ذر قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أي مسجد وضع أول ؟ قال : المسجد الحرام ، قلت : ثم أي ؟ قال : المسجد الأقصى ، قلت : كم بينهما ؟ قال : أربعون سنة ، قلت : ثم أي ؟ قال : حينما أدركت الصلاة فصل فكليهما مسجداً » . متفق عليه .

(٧٨٣) عن أبي سعيد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الأرض كلها مسجد إلا القبرة والحمام » . رواه الخمسة إلا النسائي . قال الترمذي : وهذا الحديث فيه اضطراب . والحديث صحيحه الحاكم في المستدرک ، وابن حزم الظاهري ، وابن دقيق العيد .

هذا مرسى صحيح الإسناد؛ فيجعل هذا الحديث الأمر المنع بالخالف لأهل الكتاب أو اليهود في حديث شداد (٧٨٠) صارفاً من الوجوب إلى الدب، ولا ينافي الاستجاب .  
باب المواضع المنهى عنها الخ : الحديثان (٧٨١) و (٧٨٢) يدلان على حواص الصلاة في جميع المواضع قال النووي : وفيه — أي في حديث (٧٨٢) — جواز الصلاة في جميع المواضع ، إلا ما استثناه السرعة من الصلاة في المقابر وغيرها من مواضع التي فيها النجاسة كالزلة ، والحزرة ، وكذا ما نهى عنه لمعنى آخر . فمن ذلك أعطان الإبل ، ومنه قارسة الطريق . والحمام ، وغيرها : كما يأتي بيانه .

والحديث (٧٨٢) يدل على منع من الصلاة في القبرة والحمام . وقد حرم أحمد الصلاة في القبرة مطاعاً . وإلى ذلك ذهب الطاهرية . وفي يرقوا بين مقابر المسلمين والكفار ، وذهب الشافعي إلى الفرق بين القبرة المسوخة وغيرها ، فقال : إذا كانت محتلة بلحم الموتى وصديدهم . وما يخرج منهم لم تجز الصلاة فيها للنجاسة ؛ فإن صلى رجل



- (٧٨٤) عن أبي مرزئد القنوي قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تُصَلُّوا إلى القبور ، ولا تجلسوا عليها » . رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه .
- (٧٨٥) عن ابن عمر قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً » . رواه الجماعة إلا ابن ماجه .
- (٧٨٦) وعن جندب بن عبد الله البجلي قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت بخمس . وهو يقول : إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، إني أنهيكم عن ذلك » . رواه مسلم .

في مكان طاهر منها أحزائه . وذهب أبو حنيفة والتوري والأوزاعي إلى كراهه الصلاة في المقبرة . وذهبوا — كما فرق الشافعي ومن معه — بين المنبوذة وغيرها ، وذهب مالك إلى جوار الصلاة في المقبرة . قال الشوكاني : والأحاديث ترد عليه ، وذهب أحمد إلى عدم صحة الصلاة في الحمام . وذهب الجمهور إلى صحة الصلاة في الحمام مع الطهارة ، ويكون مكروهاً . وتمسكوا بعمومات نحو حديث (٧٨٢) و (٧٨٣) وحملوا النهي على حمام متحس .

والحديث (٧٨٤) يدل على منع الصلاة إلى القبور ، وعلى منع الجلوس عليها ، قال الشوكاني : وظاهر النهي التحريم ؛ وقد صحب الأحاديث الفاصية بالمع ، فلا حجة في قول أحد سم إذا كان معارضاً للكتاب عنه حتى الله عليه وسلم .

والحديث (٧٨٥) يدل على مسروعية الصلاة في البيوت . وحكى الفاضل عياض عن بعضه أن معناه : أحذروا بعض فرائضكم في بيوتكم . وقوله : ولا تتخذوها قبوراً ، لأن القبور ليست بمحل لعباده . وقد استبط البخاري من هذا الحديث كراهية الصلاة في المقابر ، وقيل : محتمل أن يكون مراد أن من لم يصل في بيته جعل بيته كالبيت وكالقبور .

وحديث حديث (٧٨٦) يدل على تحريم اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد واستبط البصوي من علل المعظم حوار اتخاذ القبور في حوار الصالحين لصد البرك دون التعظم وحديث أبي هريرة (٧٨٧) يدل على حوار الصلاة في مرابض الغنم وعلى محرمة في معاطن الإبل أي : مذكركم . وذهب الجمهور إلى حمل النهي على الكراهة مع عدم الجلسة . وعني لتحريم مع وجودها . وقال مالك وابن حزم : لا تحل الصلاة في عطن إبل ، وكذلك أحمد بن حنبل فتدول لا يصح بحال لنية صلى الله عليه وسلم عنها في أعطان الإبل دون مرابض الغنم .



- (٧٨٧) عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صلوا في مرابض الغنم ، ولا تصلوا في أعطان الإبل » رواه أحمد والترمذي وصححه .
- (٧٨٨) عن زيد بن جيرة ؛ عن داود بن حصين ؛ عن نافع ؛ عن ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلى في سبعة مواطن : في الزبلة ، والمجزرة ، والمقبرة ، وفارعة الطريق ، وفي الحمام ، وفي أعطان الإبل ، وفوق ظهر بنت الله » رواه عبد بن حميد وابن ماجه والترمذي ، وقال : إسناده ليس بذاك القوي ، وفيه زيد بن جيرة . قال البخاري : وهو متروك . وقال أبو حاتم : لا يكتب حديثه .

---

والحديث (٧٨٧) يدل على محرم الصلاة في المواطن المذكورة في الحديث . والمرطة هي المكان الذي يلتقي فيه الرمل ، والمحجرة المكان الذي نحر فيه الإبل ، وتذبح فيه الغنم والبقر . وقيل : المراد فمارة الطريق : أعلاه . وقيل : صدره . وقيل : ما يزرعه . والقائلون بصحة الصلاة في هذه المواطن يمسكوا بالعمومات كحديث : أينما أدركت الصلاة فصل (٧٨٢) وحديث (٧٨١) . وتمسكوا في الواضحات لم تصح أحاديثها بالقدح فيها لعدم التعد بما لم يصح ، لاسيما بعد ورود عمومات من الأحاديث الصحيحة القاصبة بأن كل موطن من مواطن الأرض مسجد يصح الصلاة فيه .

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
٣	« المقدمة » .	٣٨	باب وجوب الاستنجاء بالماء أو الحجر .	
٨	الإجماع وحجته .	٣٩	« آداب قضاء الحاجة .	
١٠	القياس .	٤٠	« هي التحلى من استئصال الصلابة واستدارها .	
١٥	مقتضيات من المسائل الأصولية .	٤١	« غسل وجه الحب .	
١٩	الاستحسان .	٤٢	« غسل الجمعة .	
٢٠	الاستصحاب .	٤٢	« من أسلم .	
٢٦	المصالح للرسالة .	٤٣	« غسل من الحيض .	
٢٢	نظرة في اصطلاحات المحدثين وكيفية .	٤٤	« غسل العيدين .	
٢٤	باب طهارة ماء البحر .	٤٤	« غسل للأحرام .	
٢٤	« « المياه الأخرى .	٤٥	« صفة الغسل .	
٢٥	« الماء المستعمل .	٤٧	« استحباب قص الشعر لغسل الحيض .	
٢٧	« تطهير السحابة .	٤٧	« في فدر الماء في الغسل والوضوء .	
٢٩	« حاشية أول الحيض .	٤٨	« الاستبراء عن الأعين .	
٣٠	« « عاتق والروب .	٤٩	« الوضوء .	
٣١	« « يدي والي وصهرها .	٥٣	« مسح الرأس .	
٣٢	« « « خبير .	٥٤	« غسل الرجلين .	
٣٣	« « في نحوه الحمر .	٥٥	« التماس في الوضوء .	
٣٤	« « « الكافر .	٥٥	« حوار المعاودة في الوضوء .	
٣٥	« « « في أن أدى لسد لادرس .	٥٥	« لمسح على الحيض .	
٣٥	« « « حاشية لحو .	٥٧	« اشراط الطهارة قبل الاكل .	
٣٦	« « « « « « .	٥٨	« « « الوضوء .	
٣٦	« « « « « « .	٦١	« « « من من المراه .	
٣٧	« « « « « « .	٦٢	« « « « « « .	

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
٦٢	باب إيجاب الوضوء للصلاة .	٩٨	باب النهي عن رمح البصر في الصلاة .	
٦٣	» لمس المصحف بلا وضوء .	٩٩	» النعناء بين التكبير والقرآن .	
٦٤	» حكم الحب .	١٠٠	» ما جاء في قراءة اسم الله .	
٦٥	» الوضوء مما مسته النار .	١٠٣	» وحوب قراءة فاختة الكتاب .	
٦٦	» التيمم .	٢٠٤	» وحوب قراءة الفاتحة في كل ركعة .	
٦٨	» تم الحب للصلاة .	١٠٥	» ما جاء في قراءة المأموم .	
٧١	» الصلاة .	١٠٧	» التأمين والحجر .	
٧٢	فصل في حجة من كفر تارك الصلاة .	١٠٨	» حكم من لا يحسن القراءة .	
٧٥	باب مواقيت الصلاة .	١٠٩	» قراءة السورة بعد الفاتحة .	
٧٧	» وقت الظهر وأخره وسجده .	١١٠	» » السور والقرآن في الصلاة .	
٧٨	» أول وقت العصر وآخره .	١١١	» ما جاء في السكتين .	
٧٩	» وقت صلاة المغرب .	١٢١	» التكبير للركوع والسجود .	
٨١	» » » المشاء وفصل بأخرها .	١١٣	» هيات الركوع .	
٨٢	» » » الفجر وما جاء في	١١٣	» » » في الركوع والسجود .	
	التطليس والإسفار .	١١٥	» » » من المراء في الركوع	
٨٤	» قضاء الفوائت .		والسجود .	
٨٦	أنواع الأدان .	١١٦	» » » في ارفع من الركوع .	
٨٦	باب صفة الأدان .	١١٧	» اقيام من الركوع .	
٩٠	» رفع الصوت للأذان .	١١٨	» هيات السجود والمهوى إليه .	
٩٠	» المؤذن يجعل إصبعه في أذنيه ويلوى	١١٩	» أعناء السجود .	
	عقه .	١٢٠	» المصلي يسجد على ما يحمله .	
٩١	» الأدان في أول الوقت ومديته	١٢١	» الحاشية بين السجدتين .	
	وقت الفجر .	١٢٢	» لزوم الطمأنينة .	
٩٢	» ما يقول سجد سماع الأدان والاقامة .	١٢٧	» الأمر بالسجود .	
	» صفة الصلاة .	١٢٥	» السجد واحد أم عدة	
٩٣	» رفع اليدين	١٢٥	» صفة الجهر في السجد .	
٩٦	» » » في وضع اليدين على السجود .	١٢٦	» » » في صلاة عليه وسلم .	

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٢٨	باب القضاء في آخر الصلاة.	١٤٨	باب ما يقطع الصلاة بمروره .
١٢٩	» جامع في ذكر الأدعية في الصلاة .	١٥٠	أبواب صلاة التطوع (باب لمن الرابعة).
١٣٠	» الخروج من الصلاة بالسلام .	١٥١	باب ركعتي المحر .
١٣٢	» الاعراف بعد السلام .	١٥٢	» في قضاء سبغ الطهر والعصر .
١٣٣	» لبث الإمام مع الرجال ليخرج النساء .	١٥٣	» » » » منه العصر .
١٣٣	مطلات الصلاة (باب الكلام في الصلاة).	١٥٤	» » » » صلاة الوتر .
١٣٥	باب التسحيع والصف في الصلاة .	١٥٥	» » » » صفة صلاة الوتر .
١٣٥	» الكاء في الصلاة من خشية الله .	١٥٧	» وقت صلاة الوتر والقراءة فيها
١٣٦	» حمد الله في العطاس .		والقنوت .
١٣٧	» المنع في القراءة على الإمام وعمره	١٥٩	» الوتر في ليلة وختم صلاة الليل بالوتر .
١٣٧	» المصلي يدعو ويذكر الله إذا مر بآية	١٦٠	» صلاة التراويح .
	رحمة وعداب .	١٦٢	» » » » الضحى .
١٣٨	» الإشارة في الصلاة برب السلام .	١٦٤	» تحية المسجد .
١٣٨	» كراهة الألفاظ في الصلاة إلا من	١٦٤	» صلاة الاسحار .
	حاجة .	١٦٥	» » » » التطوع في البيت وحوارها
١٣٩	» كراهة شيب الأصابع وفرقع		حمامه .
	وتحريم ولائحه على اليد .	١٦٦	» حوار التسليم حالماً والجمع بين
١٤١	» كراهة أن يصلي الرجل معقوص الشعر .		القيام والخوض .
١٤١	» » » » صلى الله عليه وسلم يمسح .	١٦٧	» » » » التطوع بعد الإقامة .
١٤٣	» » » » الحية والعرب ولسان العرب	١٦٨	» » » » التطوع عن الصلاة فيها .
	الحاجة .	١٧١	» » » » الرجاء في إعاد الجماعة .
١٤٣	» في عمل الباب لا يتلوا من ثل .	١٧١	أبواب السجود ومنها سجدة التلاوة .
١٤٤	» » » » الصوت .	١٧٢	هل سجود التلاوة واجب أم مستحب ؟
١٤٦	» » » » مرة ثمانية وحكم مروره .	١٧٣	سجود التلاوة في الفصل وسوره (ص).
١٤٧	» » » » دفع الأرواح عنه من يديه	١٧٥	» » » » سجود تسبغ إذا سجد التالي .
١٤٨	» » » » من صلى من وراءه .	١٧٦	» » » » السجود للسجود





الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٣	» تسليم الإمام إزار في النحر والتأذين .	٢٤٠	باب ما يقرأ في صلاة العيدين .
٢٣	» الصلاة بعد الجمعة .	٢٤١	» عدد التكبيرات في صلاة العيد .
٢٣	باب ما جاء في اجتماع العيد والجمعة .	٢٤٢	» لا صلاة قبل العيد ولا بعدها .
٢٣	فصل : هل تقام جملتان في مصر واحد ؟	٢٤٣	» خطبة العيد وأحكامها .
٢٣	باب العيدين .	٢٤٤	» صلاة الكسوف (النساء لها وصفتها) .
	( الخروج إلى العيد ، والتكبير فيه ، وما جاء في خروج النساء ) .	٢٤٦	» الجهر والإسرار في صلاة الكسوف .
		٢٤٦	» صلاة الاستسقاء .
٢٣	باب استحباب الأكل قبل الخروج في الفطر دون الأضحية .	٢٤٩	» فيه مسائل شتى تتعلق بالصلاة والصليين أولها استقبال القبلة .
٢٣	» مخالفة الطريق في العيد والتعبد في الجامع للعذر .	٢٥١	» فيما يحزى من اللباس في الصلاة .
٢٣	» في وقت صلاة العيد .	٢٥٤	» العورة وحدها .
٢٤	» صلاة العيد قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة .	٢٥٥	» الطهارة من الحاسة في الصلاة .
		٢٥٦	» الصلاة في العلين والخصين .

















